# منهج محبّ الدّين ناظر الجيش
# في كتابه تمهيد القواعد
# بشرح تسهيل الفوائد لابن مالك

بسم الله الرحمن الرحيم

**تقديم:**

كثيرا ما يجد المهتمون بالدراسات النّحوية اسم ناظر الجيش يتـ.ردد فـ.ي بعض المصادر والمراجع[1] المتعلّقة بتلك الدراسات، وإذا ما أراد أحدهم معرفته فهو محتاج للرجوع إلى كثير من كتب التّراجم الشّحيحة بأخباره، يلتقطها من هذا المرجع أو ذاك.

وهذا ما اعترضني في بحث سابق فتمنّيت لو أجد كتابـ.ا تنـ.اول حياتـ.ه وتحدث عن مؤلّفاته ليتسنّى للمرء الاطّلاع علـ.ى نـ.شأته ومعرفـ.ة شخـ.صيته، والوسط العلمي الذي عاشه وكون من خلاله آراءه النّحوية، لكنّني لم أعثر علـ.ى ذلك وبقي تصوري عنه غائما يتأرجح بين الإكبار له والشّك به: الإكبار بـ.سبب الانطباع الذي ولّده بعض المراجع التي عولت كثيرا على آرائه، وذكرتها بكثير من الثّقة بها والتّقدير لها.

والشّك به بسبب عدم وقوفي على ما يشفي الغليل من أخباره، وعدم معرفته معرفة يطمأن إليها في إطلاق الأحكام على آرائه ومواقفه، مما ولّد لدي شـ.عورا بضرورة تأليف كتاب عنه، يكشف جوانب حياته ويذكر مؤلّفاته مبينـً.ا مواقفـ.ه وخصائص منهجه النّحوي حتّى لا يبقى مجهولا وحتّى يـ.ضاف إلـ.ى المكتبـ.ة العربية ما يخدم الباحثين، ويقدم إليهم بحثًا أقرب إلى الحقيقة والواقع.

أذكر – إضافة إلى ما سبق – بعض الأسباب التي دفعتني إلى تأليف هـ.ذا الكتاب منها:

---

(١) منها تعليق الفرائد على شرح تسهيل الفوائد للدماميني، وهمع الهوامع للسيوطي.

– اكتشافي – أثناء تحضيري رسالة (الماجستير) نسبة الجزء الثـ.ـاني مـ.ـن كتابه – خطأ – إلى أستاذه أبي حيان، وهذا ما أثبته علميا في كتابي هذا.

– الرغبة في تقديم عمل مستمد من مصادره البكر، حيث اعتمـ.ـدت فـ.ـي كتابي هذا على مخطوطة (تمهيد القواعد).

– الفضول العلمي الذي يقود إلى الاطّلاع على مناقشات علمية بما فيها من غنى فكري؛ إذ ألّف ناظر الجيش كتابه ليرد اعتراضات أستاذه على ابن مالـ.ـك فجاء تمهيد القواعد أشبه بجلسة حوارية، ومناظرات تضمنت آراء الكثيرين مـ.ـن أعلام النّحو العربي.

– الرغبة في كشف العلاقة العلمية بين ناظر الجيش وأستاذه وابـ.ـن مالـ.ـك وتبيين ما إذا كان أبو حيان متحاملا على ابن مالك.

– التّنبيه إلى وجود مخطوطة (تمهيد القواعد) بأجزائها الستّة، حيث وجدتُ الجزء الثّاني منها الذي ذكرت المصادر أنّه مفقود[1].

جاء كتابي انطلاقاً مما تقدم كلّه، فآمل أن يحقّق الغايـ.ـة، ويخـ.ـدم الحقيقـ.ـة العلمية.

**الدكتورة: سميحا يوسف زريقي**

اللاذقية /٢٣ شباط/ ٢٠٠٩م

(١) أود الإشارة إلى أن هذا البحث كنت قد أعددته منذ عام ٢٠٠٣ م .

# البَابُ الأَوَّل

# الفصل الأول

## عصر المماليك

لا بد من وضع البحث في إطاره التّاريخي كي تكون الفائدة أجدى وأوضح فإلى أي عصر ينتمي؟ وما الأجواء التي أنتجته؟

يتّضح هذا من معرفة الفترة التي عاشها ناظر الجيش، والمواقع الثّقافية والسياسية والإدارية التي شغلها، حيث عاش في القرن الثّامن الهجري (٦٩٧-٧٧٨هـ) عندما كانت السلطة في أيدي المماليك، فمن هم المماليك؟ وما هي فترة حكمهم؟ وما الطّابع الثّقافي لتلك المرحلة؟

«المماليك هم جموع الرقيق الأبيض الذين[١] كانوا يصبحون رقيقاً إما نتيجة للأسر في الحرب، أو لشراء التّجار[٢]».

شكّلوا قوتين سياسية وعسكرية وتسلّموا سدة السلطة على مصر وبلاد الشّام بعد الحكم الأيوبي سنة ٦٤٨هـ. عندما تولّت شجرة الدر السلطنة بعد موت زوجها الملك الصالح نجم الدين الأيوبي ومقتل ابنه توران شاه حيث تزوجت عز الدين أيبك من أمراء المماليك.

قسم المؤرخون فترة حكمهم إلى مرحلتين:

- الأولى فترة حكم المماليك البحرية من سنة ٦٤٨هـ. إلى سنة ٧٨٤هـ.[٣].
- الثّانية فترة حكم المماليك الجراكسة من سنة ٧٨٤هـ. إلى سنة ٩٢٣هـ.[٤].

---

(١) في الأصل (الذي).

(٢) تاريخ المماليك البحرية ص ١.

(٣) حقائق الأخبار عن دولة البحار ١٦٤/٢.

(٤) حقائق الأخبار عن دولة البحار ١٧٨/٢.

المماليك البحرية هم المماليك الأتراك الذين أكثر الملك الصالح نجم الدين ابن أيوب من شرائهم وجعلهم أمراء دولته، وخاصته وبطانته وأسكنهم في قلعة الجبل وسماهم البحرية[١].

ظهرت البحرية في مصر، واشتهر أمرها عندما تصدت للفرنج ودحرتهم عن قصر السلطان حيث هاجموه عندما سمعوا بموت الملك الصالح نجم الدين في المنصورة[٢].

كانت شجرة الدر أول من تولّى السلطنة منهم سنة ٦٤٨هـ.، كما كان السلطان حاجي آخرهم إذ انتهى حكمه سنة ٧٨٤ هـ. وبه انقضت دولة المماليك البحرية الأتراك ومدتهم مائة وست وثلاثون سنة وعدتهم أربعة وعشرون ذكرا ما بين رجل وصبي وامرأة واحدة، وأولهم امرأة وآخرهم صبي[٣] لتبدأ دولة المماليك الثّانية المعروفة بدولة الجراكسة.

وهم المماليك الذين أكثر المنصور قلاوون[٤] من شرائهم، وجعلهم في أبراج القلعة وسماهم البرجية، وكان أول سلاطينهم الملك الظّاهر أبو سعيد برقوق،أخذ من بلاد الجركس وبيع ببلاد القرم[٥] وجلب إلى القاهرة حيث اشتراه الأمير يلْبغا الخاصكي وأعتقه[٦]، وجعله من مماليكه الأجلاب[٧].

---

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي ٢/ ٢٣٦.

(٢) تاريخ المماليك البحرية ص ٦.

(٣) المواعظ والاعتبار ٢/ ٢٤٤.

(٤) سيف الدين قلاوون الألفي الصالحي، أحد سلاطين المماليك البحرية. المواعظ.

(٥) هي «شبه جزيرة من الجزء الجنوبي لأوكرانيا في البحر الأسود».
الموسوعة العربية العالمية (القرم) ١٨/ ١٦٧.

(٦) هو يلبغا بن عبد الله الخاصكي الناصري الأمير الكبير المشهور، أول ما أمره الناصر حسن تقدمة ألف ثم استقر أمير مجلس، ثم استقر أتابكا، قتل سنة ٧٦٨هـ. الدرر الكامنة ٤/ ٤٣٨. وتعني «تقدمة ألف» أن يتقدم ألفَ أمير ممن دونه في المرتبة. عصر سلاطين المماليك ١/ ١٠٦ و«أمير مجلس» يوكل إليه أمر الأطباء ومن إليهم. عصر سلاطين المماليك ١/ ١٠٩.

(٧) المواعظ والاعتبار ٢/ ٢٤١.

واختلف المؤرخون في أصل الجراكسة؛ فمنهم من قال: إنّهم من شـعوب أواسط آسيا ومنهم من قال: إنّهم من قبائل سيبيريا، ومنهم من قال: إنّهـم مـن أصل عربي[1].

لن أطيل الحديث التاريخي عن هذه المرحلة؛ لأن ما يتعلّق بالبحـث هـو فترة حكم المماليك البحرية، علما أن حكم المماليك – بشكل عام– كان يستند إلى مبدأ «القوة أساس الملك» حيث «دربت أعداد كبيرة منهم على الفنون العسكرية والفروسية خاصة فبرعوا فيها، وصاروا فرساناً مقاتلين من الطّراز الأول وتكونت منهم مقاتلة الجيش المصري وقوته الضاربة التي أبلت في كثير من المعارك ضد الصليبيين والفرنجة والمغول، فأحرزوا انتصارات رائعة سجلها لهم التّاريخ[2]».

كما كان يستند إلى الدين الإسلامي، حيث اتّخذه المماليك سندا شرعيا لحكمهم فحرصوا على التمسك به، وأبدوا اهتماما كبيرا بمقدساته والدفاع عنها حتّى عمد الظّاهر بيبرس إلى تنصيب أبي القاسم أحمد بن الظّاهر بأمر الله،أحد أبناء الخلفاء العباسيين خليفة في مصر، يمثّل السلطة الدينية ويجمع شمل العالم الإسلامي العربي حول ملوك مصر الذين آلت إليهم تبعة الدفاع عن الإسلام بعد سقوط بغداد سنة ٦٥٦هـ. على أيدي التّتار بقيادة هولاكو[3].

وقد كان المماليك – باعتمادهم على القوة والدين– «سادة يدبرون الممالك وقادة يجاهدون في سبيل الله، وأهل سياسة يبالغون في إظهار الجميل، ويردعون من جار أو تعدى[4]».

---

(١) حقائق الأخبار عن دولة البحار ٢/ ١٧٨.

(٢) الأدب في العصر المملوكي ص ١٥.

(٣) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ٢/ ٥٨، وعصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ٢١/٢ والأدب في العصر المملوكي ١٦/١.

(٤) المواعظ والاعتبار ٢/ ٢١٤.

كان هذا في بداية أمرهم عندما كان يؤتى بالمملوك صغيرا ويربى على أيدي الفقهاء ورجال الدين والفرسان، وعندما كانت تُعتمد في تربيته ضوابط أخلاقية وشرعية وقانونية، لكن هذا لم يستمر، بل تركوا وشؤونهم، فتصرفوا على هواهم.

وكان مبدأ القوة الّذي خدم البلاد على الصعيد الخارجي في التّصدي للصليبيين والمغول والفرنج سببا في كثير من الفتن الداخلية، والاغتيالات السياسية والتّفنّن بألوان التّعذيب، فكان كلّ أمير يحس في نفسه القدرة على الوصول إلى السلطة يحاول ذلك، وينقلب ضد السلطان فينفيه،أو يسجنه، أو يقتله؛ لينصب مكانه سلطاناً ضعيفاً أو صغيرا اعتمادا على مبدأ الوراثة ومباركة الخليفة المصطنع، ليبدأ هو بالحكم الفعلي للبلاد.

هذا ما حصل في الفترة التي ألّف فيها ناظر الجيش كتابه موضوع البحث عندما قام الأمير يلبغا الخاصكي بقتل السلطان النّاصر حسن وتنصيب ابن أخيه المنصور محمد المظفّر مكانه سنة ٧٦٢هـ. وعمره أربع عشرة سنة، وقام الأمير يلبغا الخاصكي العمري أَتابِك العسكر[١] بتدبير أمور المملكة.

وفي سنة ٧٦٤هـ. قبض الأتابكي يلبغا على السلطان المنصور وخلعه وولّى مكانه ابن عمه شعبان بن حسن وسنّه اثنتا عشرة سنة، وأقر الأمراء في مناصبهم.

ثم قامت حروب داخلية قصد بها بعض الأمراء الإيقاع بالسلطان وبعد وقائع قبضوا عليه، وقتلوه خنقًا في الثالث من ذي القعدة سنة ٧٧٨هـ.، وخلفه ابنه علي بن شعبان[٢].

يتّضح من هذا مدى البلاء الذي حلّ بالناس نتيجة الصراعات الداخلية بين الأمراء الأقوياء حتى قال المقريزي[٣]:

---

(١) أتابك العسكر، أي أمير العسكر. والأتابكية: معناها إمارة الجند، وهي تلي رتبة نيابة السلطنة في الأهمية. عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ١/١٠٨.

(٢) المواعظ والاعتبار ٢/٢٤٠ والدرر الكامنة ٤/٤٣٨ وحقائق الأخبار ٢/١٧٦-١٧٧.

(٣) المواعظ والاعتبار ٢/ ٢٣٧. وكتاب السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي ٣/ ٧٣-٧٧.

«فنزل بالنّاس من البحرية بلاء لا يوصف ما بين قتل ونهب وسبي بحيث لو ملك الفرنج بلاد مصر، ما زادوا على ما فعله البحرية».

هذا الفساد مارسه المماليك السلطانية – غالبـ.ـا– ممـ.ـن أعطيـ.ـت لهـ.ـم امتيازات بلا حدود ولا ضوابط رادعة، بل كـ.ـانوا يتركـ.ـون وشـ.ـؤونهم حتـ.ـى «صارت المماليك السلطانية أرذل الناس وأدناهم وأخسهم قدرا، وأشحهم نفـ.ـسا، وأجهلهم بأمر الدنيا وأكثرهم إعراضا عن الدين، ما فيهم إلا من هو أزنى مـ.ـن قرد، وألص من فأرة وأفسد من ذئب، لا جرم أن خربت أرض مصر والـ.ـشّام، من حيث يصب النّيل إلى مجرى الفرات بسوء إيالة الحكّام، وشدة عبث الـ.ـولاة وسوء تصرف أولي الأمر[1]».

أكتفي بهذا القدر من العرض التاريخي، لكن قبل أن أخـ.ـتم الحـ.ـديث عـ.ـن النّاحية السياسية لا بد من التّعريف بأهم شخصياتها التي كان لها أثرها في ناظر الجيش؛ إذ أحيط برعاية عدد منها، من هذه الشّخصيات:

– **جنكلي بن البابـ.ـا** أتابك العسكر زمن السلطان النّاصر محمد بن قلاوون حيث كان ناظر الجيش ناظر ديوانه.

كان جنكلي مقربا من النّاصر محمد الذي زوج ابنه ابراهيم من ابنة جنكلي هذا الذي استمر معظّما بعد وفاة النّاصر في جميع دول أبنائه حتى تـ.ـوفي سـ.ـنة ٧٤٦هـ. وكان لا يدخل إلا في خير ويحب أهل العلـ.ـم ويجالـ.ـسهم ويطـ.ـارحهم المسائل، وينفع العلماء والصلحاء والفقراء[2].

– **منكلي بغا الفخري** الذي صيره النّاصر محمد أحد الأمراء بدمـ.ـشق سـ.ـنة ٧٣٩هـ.، ثم عظمت منزلته في أيام النّاصر حسن الأولى، وصار من أكبر أمراء المشورة بمصر، مات سنة ٧٥٣هـ.[3] وكان قد تولّى ناظر الجيش نظر ديوانه[4].

---

(١) المواعظ والاعتبار ٢/ ٢١٤.

(٢) أعيان العصر وأعوان النصر ١٦٣/٢-١٦٤، والدرر الكامنة ٥٣٩/١-٥٤٠.

(٣) الدرر الكامنة ٣٦٧/٤.

(٤) إنباء الغمر بأبناء العمر ٢٢٥/١-٢٢٧.

– **السلطان النّاصر حسن** الذي علا عرش السلطنة مرتين بعد وفـاة أبيـه النّاصر محمد سنة ٧٤١هـ.

كانت ولايته الأولى – وعمره إحدى عشرة سنة – أربعة أعوام من سـنة ٧٤٨هـ. حتّى سنة ٧٥٢هـ. لم يكن له فيها من الأمر شيء.

ودامت ولايته الثّانية ستّ سنوات وسبعة أشهر، من سنة ٧٥٥هـ. حتـى سنة ٧٦٢هـ.[١] تولى ناظر الجيش فيها نظر البيوت السلطانية ثم نظر الجيـوش سنة ٧٥٩هـ.

تحلّى السلطان حسن بخصال كريمة، «وقد أجمع المؤرخون على شجاعته وبطولته ونفاذ كلمته وعالي همته ومحبته لرعيته وتشجيعه الفنون والآداب، ولم يكن يعيبه سوى ميله إلى مصادرة الأموال[٢]».

– **يلْبغا الخاصّكي** أكثر الشّخصيات تأثيرا بناظر الجيش وتشجيعاً له علـى تأليفه كتابه موضوع البحث فمن هو؟ وما طبيعة تشجيعه؟

«هو يلبغا بن عبد الله الخاصكي النّاصري الأمير الكبير المشهور، أول ما أمره السلطان النّاصر حسن تقدمة ألف[٣] ثم استقر أمير مجلس[٤]».

كان في بداية أمره من الحرس السلطاني، إذ للسلطان مماليك خاصة به تقيم معه في القلعة، أطلق عليهم اسم المماليك السلطانية، وأهم طـوائفهم الخاصـكية وهؤلاء يختارهم السلطان من المماليك الذين تولّى تربيتهم منذ الطّفولة، وعرفوا بهذا الاسم لأنّهم كانوا يلازمون السلطان في خلواته وأوقات فراغه، وينالون من خيره وعطاياه ما يناله أكابر الأمراء المقدمين[٥].

---

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ٢/٢٤٠.

(٢) تاريخ دولة المماليك البحرية ص ١٣٠.

(٣) سبق شرحه في صفحة ٥.

(٤) الدرر الكامنة ٤/ ٤٣٨. والسلوك ٣/ ٤٣.

(٥) تاريخ دولة المماليك البحرية ص ٢٣٢.

ويلبغا من مماليك السلطان النّاصر حسن الذي أنعم عليه بإقطاع واسع سنة ٧٦٠هـ. وصيره أمير مجلس؛ فأصبح من خيرة المقربين لديه إلى أن ساءت العلاقة بينهما، وانتهت – بفعل الوشاة والحساد– إلى قتله السلطان النّاصر حسن سنة ٧٦٢هـ.[١]، وبعد قتله السلطان أصبح أتابكًا لعسكر السلطان المنصور محمد بن المظفّر حاجي كما صار صاحب الأمر والنّهي والقائم بتدبير الأمور في المملكة حتّى إنّه في عام ٧٦٤هـ. قبض على السلطان محمد هذا وسجنه وولى مكانه الملك الأشرف شعبان أبا المعالي، وظلّ في دولته أتابكًا وأميرا إلى أن قتل[٢] سنة ٧٦٨هـ.[٣].

وكان ذا عز وجاه حتى اقتنى من المماليك ما يزيد على ثلاثة آلاف مملوك وارتقى حتى صار العدد الكثير من مماليكه نواب البلاد ومقدمي ألوف واستكثر من المماليك الجلبان وبالغ في الإحسان إليهم حتّى صاروا يلبسون الطّرز الذهبية العريضة[٤] لكنّه عرف عنه حبه لسفك الدماء وقسوته – شأنه في ذلك شأن أغلب أمراء المماليك – إذ ربوا تربية عسكرية خاصة. قال المقريزي[٥]:

«وكان الأمير يلبغا –لأمر يريده الله تعالى– قد شحتْ نفسه، وساءت أخلاقه فاجتمع مماليكه الأجلاب إلى رؤوس النّواب، وشكوا ما يلقونه من الأمير يلبغا، وأنّه يجفوهم ويهينهم، ويبالغ في معاقبة أحدهم على الذّنب اليسير حتى إنّه ضرب عدة منهم بالمقارع، وقطع ألسنة جماعة».

---

(١) المواعظ والاعتبار ٢/ ٣٤٠ والسلوك ٣/ ٦٠– ٦٢.

(٢) يلبغا.

(٣) ذكر في المواعظ والاعتبار ٢/ ٣٤٠ أن قتل يلبغا كان سنة ٧٦٨هـ. لكن ذكر في البداية والنهاية لابن كثير أن وفاته كانت سنة ٧٦٧هـ.

(٤) شذرات الذهب ٦/٢١٢.

(٥) السلوك ٣/ ١٣٠.

كما وصف بالغدر؛ لقتله أستاذه النّاصر حسن، وتزوجه بامرأته خوند[1]، إضافة إلى ما عرف عنه تعصبه للحنفية، حتى حاول في آخر عمره أن يجلس الحنفي فوق الشافعي[2].

عرف بتصديه للفرنج الذين هاجموا الاسكندرية واحتلوها، إذ استطاع انتزاعها منهم سنة ٧٦٧هـ.، كما أمر بصنع الشّواني (السفن) الحربية لمهاجمة الفرنج في بلادهم، لكنه لم يحقّق ذلك؛ لأن القتل عاجله، واستعملت الشّواني في التّمرد عليه وقتله[3]. كما عرف بعطاياه الكثيرة في بلاد الحجاز، وحطّه المكس عن الحجاج بمكّة وصدقاته الكثيرة على طلبة العلم[4].

هذا ما يهمنا هنا؛ إذ المعروف أن ناظر الجيش قد حظي بصدقاته ورعايته. قال المقريزي[5]: «في سنة ٧٦٤هـ. فرق الأمير يلبغا كثيرا من الغلال والمال في الفقهاء والصوفية وولي ذلك جانبا موفورا للقاضي محب الدين ناظر الجيش»، كما أقر ناظر الجيش برعاية يلبغا له بقوله[6]:

«من الله تعالى على الإسلام والمسلمين بمن أحيا موات العلم في العالمين وغمر بصدقاته جميع الطالبين، واعتنى بأمور العلماء... هو المقر الأشرف... يلبغا العمري الأشرفي».

**- السلطان الأشرف زين الدين شعبان أبو المعالي:**

استمرحكمه حوالي أربعة عشر عاما بدءا من سنة ٧٦٤هـ. إلى سنة ٧٧٨هـ.[7].

---

(١) عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ١/ ١٥١.

(٢) تاريخ ابن قاضي شهبة ١٠١/٣ وشذرات الذهب ٢١٢/٦.

(٣) السلوك ٣/ ١١٣ و٣/ ١٢٩. والدرر ٤/ ٤٣٨. وعصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ١/ ١٥٤.

(٤) السلوك ٣/ ١١٣- والدرر ٤/ ٤٣٨.

(٥) السلوك ٣/ ٨٥.

(٦) تمهيد القواعد ١/ ٢.

(٧) المواعظ والاعتبار ٢/ ٢٤٠.

استمر ناظر الجيش ناظر جيش طوال فترة حكمه، وربما كان هـ.ذا مـ.ن الأمور التي أمنت له الحماية والاستقرار؛ إذ «كان.ت مكانت.ه لـ.دى الـ.سلطان الأشرف عالية، حتى صار السلطان لا يقطع أمرا من الأمور الدينية والدنيوية إلا برأيه ومشورته[1]».

علما أن الأشرف شعبان- في بداية حكمه- كان تحت حجر يلبغا لأن سنّه لم تتجاوز عشر سنوات، لكنه استبد بملكه بعد قتل يلبغا، وانفرد بتدبيره إلـ.ى أن قتل سنة ٧٧٨هـ.[2].

أرجو - أخيرا - أن تكون هذه اللّمحات التّاريخية، والوقف.ة مـ.ع أبـ.رز الشخصيات التي اتّصل بها ناظر الجيش قد وضعت البحث في إطـ.اره الزمنـ.ي وأضاءت ظروفه التّاريخية.

## الحياة الثّقافية في عصر المماليك

إذا كان يؤخذ على هذا العصر كثرة الفتن، والاضطراب الـ.سياسي، فمـ.ا يسجل له الاهتمام بالعلم والعلماء، إضافة إلى القوة العسكرية التي تمتّع بها حيث تصدى للصليبيين ودحر التّتار؛ إذ إن نشأة مجموعات المماليك نشأةٌ عـ.سكرية، قائمة على التّدرب على فنون القتال والفروسية، وهذا ما جعل منهم قوة ضـ.اربة مدربة، كان لها أثرها الإيجابي على الصعيد الخارجي حيث حمت الدولة العربية الإسلامية من الأخطار، وكان لها أثر سلبي في تلك الفتن الداخلية، وفي طريقـ.ة القمع الدموية والتّفنّن بألوان التّعذيب للخصوم.

اهتم المماليك - على الصعيد الثّقافي- بالحركة العلمية، وشجعوا الطّـ.لاب والمدرسين على التّحصيل العلمي ذي الصبغة الإسلامية، حيث حرصـ.وا علـ.ى الاهتمام بحماية الإسلام كي يكسبوا تأييد الولايات الإسلامية، فأكثروا مـ.ن بنـ.اء المدارس والإنفاق عليها وتجهيزها بكلّ وسائل المعرفة، حتى كان الحكّـ.ام مـ.ن

---

(١) تاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٥٣٥- ٥٣٦ وطبقات المفسرين ٢/ ٢٨٠ - ٢٨١.

(٢) المواعظ والاعتبار ٢/ ٢٤٠.

سلاطين وأمراء يتبارون في الاهتمام بذلك وتجلّى هذا في كثير من المدارس التي حملت أسماء بناتها كالمدرسة المنصورية نسبة إلى المنصور قلاوون، ومدرسة النّاصر حسن نسبة إلى السلطان حسن، والمدرسة الظّاهرية نسبة إلى الظاهر بيبرس..... [1].

لكن المؤسف أن الاهتمام بهذه المدارس اهتمام فردي ومصيرها مرتبط بمصير بانيها، فمتى زال، زال الاهتمام بها.

كما أكثروا من بناء المساجد والجوامع، فقد قال المقريزي[2]: «وما برح الأمر يزداد حتّى بلغ عدد المواضع الّتي تقام بها الجمعة – في ما بين مسجد تبر خارج القاهرة من بحريها، إلى دير الطّين قبلي مدينة مصر – زيادة على مائة موضع، وقد بلغت عدة المساجد الّتي تقام بها الجمعة مائة وثلاثين مسجدا...».

انعكست مفرزات الجو السياسي على الصعيد الثّقافي سلبا وإيجابا، فمن الأسباب التي أثّرت إيجابا في الحركة العلمية ما يلي:

١- تشجيع الحكّام العلماء والطّلاب، حتّى كان بعضهم يخصص للطّلاب مرتّبات شهرية في أثناء دراستهم، وأصدق شاهد على هذا ما قاله ناظر الجيش عن يلبغا في رعايته للعلم والعلماء[3]:

«اعتنى بأمور العلماء، وتجددت به معاهد العلم بعد الدروس، وتبين بإحسانه معالم الفضائل، وملازمة الدرس والدروس».

٢- استئثار المماليك بالسلطة، وإبعاد أبناء البلد عنها، فسح المجال لهؤلاء كي يتّجهوا اتّجاها آخر يحقّقون رغباتهم به، فاتّجهوا إلى المعرفة والبحث العلمي والتّأليف.

---

(١) لن أطيل الوصف التاريخي لهذه المدارس فهي مبثوثة في الكتب التاريخية والأدبية مثل: المواعظ والاعتبار ٢/٣٦٢-٤٠٣، وعصر سلاطين المماليك وإنتاجه العلمي والأدبي ٣ /٣٣ و٣/٦٢، وتاريخ المماليك ص ١٧٨-١٨٠.

(٢) المواعظ والاعتبار ٢/ ٢٤٦ و ٣٣١ و٤٠٨- ٤١٣.

(٣) تمهيد القواعد ١/ ٢.

٣- الأخطار الخارجية التي هددت الأمة دفعت أبناءها إلى التّفكير في الحفاظ عليها فراحوا يضعون المؤلّفات التي تحمي شخصيتها. يوضح الدكتور عمر موسى باشا هذا بقوله[١]:

«يؤكّد هذا كلّه أن حركة إحياء التّراث العربي، وإنشاء دوائر المعارف في العصرالمملوكي، كانت تهدف إلى إحياء أمجاد الأمة العربية المغلوبة على أمرها في العصر الّذي ضعف فيه سلطان العرب وحكَمهم المماليك».

٤- هجرة المفكّرين إلى مصر من بلاد الأندلس التي عانت من الفتن الداخلية والهجمات الصليبية، وكذلك هجرتهم من بلاد الشّام والعراق التي روعتها هجمات التّتار والمغول.

شكّل هؤلاء الوافدون جماعات فكرية متحاورة، سعت إلى تقديم أفضل ما عندها خاصة عندما كانت تُهيأ لها أسباب الرعاية الأمنية والمادية، فنهضت مصر بهذا؛ إذ كانت مهد الحضارة والعمران في ذلك العصر. قال ابن خلدون[٢]:

«اختص العلم بالأمصار الموفورة الحضارة، ولا أوفر اليوم من مصر فهي أم العالم وإيوان الإسلام، وينبوع العلم والصنائع».

هذه الأسباب مجتمعة جعلت من مصر مهد الثّقافات، ودارا كبرى للتّأليف فما هي الصبغة الأساسية لتلك المؤلّفات؟

- غلبت **الصبغة الإسلامية** على الإنتاج الفكري للعصر المملوكي؛ إذ شجع سلاطين المماليك وأمراؤهم العلوم الإسلامية من تفسير وحديث وفقه وغيره، وهذا يرجع إلى أمرين:

**أولهما:** صرف المفكرين عن الاهتمام بأمور الحكم والسلطة، وإشغالهم بأمور الدين القائمة على التّسليم بمبادئ الشّريعة الكريمة والخضوع لقوانينها، وقد شجع حكّام المماليك هذا المنحى بما أقاموا من جوامع ومدارس ودور

---

(١) الأدب في العصر المملوكي والعثماني ١/٤٨.

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤٠٢.

حديث، وبما أنفقوا من هبات سخية على بناء هذه الأماكن، وتجهيزها بمكتبـات ضخمة تضم الكثير من المؤلّفات والكتب[1] إضـافة إلـى تـشجيعهم الـشّيوخ والمدرسين القائمين عليها، حتّى الطّلاب كانوا يشجعون وتخصص لهم مرتّبـات في آخر كلّ شهر.

وبذلك حض المماليك المفكّرين على الاهتمام بالعلوم النّقليـة، وحـاولوا تغييب العلوم العقلية التي قد توصل إلى نتائج لا يرضاها أولئك الحكّام.

ربما ورث المماليك هذا السلوك عن الأيوبيين؛ فصلاح الدين الأيوبي على الرغم مما عرف عنه من صفات إيجابية أولُ من أقام الخوانك[2] بمصر، ورتّب للصوفية نفقات سخية، لكنّه عندما أحسّ خطرا في فكر الصوفي السهروردي[3] أمر بقتله[4] إذ كانت ثقافته «قوامها الفقه والأصول والمنطق وعلـم الـسيميا[5] والحكمة بجميع فروعها[6]» علما أنّه قيل: إن قتله إياه جاء بعد إفتاء مشايخ حلب بإلحاده وزندقته[7].

---

(١) المواعظ والاعتبار ٤/٥٧ و٤/١١١. جاء في كتاب عصر سلاطين المماليـك ونتاجـه العلمـي والأدبي٣/ ٦٧ ما يلي: «ومما هو جدير بالذكر أنّك قلّ أن تجد مدرسة أو مسجدا أو دارا تعليميـة أنشئت في ذلك العصر دون أن تزود بخزانة نافعة تعين المدرسين والطلاب فيها».

(٢) الخوانك: جمع خانكاه، وهي كلمة فارسية، معناها بيت. وقيل أصلها خونقاه، أي الموضـع الـذي يأكل فيه الملك. والخوانك حدثت في الإسلام في حدود الأربعمائة من سني الهجرة، وجعلت لتخلى الصوفية فيها لعبادة الله. المواعظ والاعتبار ٢/ ٤١٤-٤١٥.

(٣) هو شهاب الدين أبو الفتوح يحيى بن حبش بن أميرك، السهروردي الحكيم المقتول بحلـب كـان أوحد زمانه في العلوم الحكمية، جامعا للفنون الفلسفية، بارعا في الأصول الفقهية، مفرط الـذكاء، فصيح العبارة، قتل في سنة ٥٨٦ هـ.. ولد بسهرورد إحدى قرى عراق العجم وذلك عام ٥٤٩هـ. وقتل في عام ٥٨٧هـ.. وفيات الأعيان ٣/ ٣٣٥ والحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول ص ١١٥-١١٦.

(٤) الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي ص ١١٦.

(٥) نوع من السحر. وفيات الأعيان ٣/ ٣٣٥. أو علم الإشارات. المنجد ص ٣٦٩.

(٦) الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي ص ١١٨.

(٧) وفيات الأعيان ٣/٣٣٧. والحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول ص١١٦.

ربما هنالك أمور ينظر إليها الحكام بمنظار مختلف من حيث تأثيرها على الحكم واستقراه، تجعلهم يتّخذون إجراءات قد لا يتفهمها عامة النّاس، وقد لا تتناسب مع مكانتهم لدى الجماهير، فما بالك إذا شجعوا على ذلك بفتاوى رجال الدين الذين يفترض بهم أن يكونوا حصناً منيعا للعقل والعلم والحقّ والحياة؟! إذ الدين الحقّ ضامن لكلّ هذه القيم.

يعد انتشار الفكر الصوفي، وكثرة دور الخوانق علامة مميزة في العصر المملوكي حيث كانت الخوانق دورا للعبادة، ومقرا للعلم، يفد إليها كثير من العلماء والفقهاء؛ ليلقوا على الصوفية دروسا في الحديث والفقه[1].

لكن هذا الفكر الصوفي جعل من المجتمع المصري مسرحاً للاعتقاد بالأمور الخارقة والتهويمات البعيدة عن المنطق والعقل، خاصة لدى أولئك الذين كانوا يؤمنون بكرامات الصوفية ويقدسونهم. وربما كان هذا ما سعى المماليك إليه؛ ليجعلوا الشّعب في عوالم بعيدة عن الواقع وعما يمارسونه فيه.

**ثانيهما:** محاولة المماليك إعطاء حكمهم الصبغة الإسلامية والتّظاهر بالإسلام وتشجيعه، وهنا ينبغي ألا ينسى ما فعله بيبرس من أجل ذلك.

– **التّأليف التّراكمي** هوالصفة الثّانية للإنتاج العلمي والأدبي في العصر المملوكي إذ جاءت معظم المؤلّفات إما شرحاً للمتون، أو اختصارا لها، أو تعليقاً عليها، أو تكملة لما لم يتم منها.

وهذا يعكس الجو الفكري لتلك المرحلة التي عاشها المفكّر العربي مسلوب الإرادة محجم التّفكير، محصورا في إطار العلوم الشّرعية الإسلامية التي روجها المماليك وفرضها الخطر الخارجي.

يستحضر – على سبيل المثال – ما ألّفه كبير عصره أبو حيان النّحوي على كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، فقد ألّف على متن هذا الكتاب أربعة مصنّفات هي:

---

(١) الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول ص ١١٠.

١- التّذييل الملخّص من شرح التّسهيل: لخّص فيه شرح ابن مالك وتكملة ابن بدر الدين.

٢- التّكميل في شرح التّسهيل: شرح فيه القسم الذي لم يكمل ابن مالك شرحه.

٣- التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل: شرح فيه كتاب (التّسهيل) من أوله، وعلّق عليه وذيله.

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لخّص فيه تذييله.

هذا التّأليف التّراكمي عبر عنه المقّري[١] بقوله[٢]: «المقصود بالتأليف سبعة: شيء لم يسبق إليه فيؤلّف، وشيء ألّف ناقصا فيكمل، أو خطأ فيصحح، أو مشكل فيشرح، أو مطول فيختصر، أو مفترق فيجمع أو منثور فيرتّب».

يفهم من هذا أن الجديد المبتكر قليل وربما كانت العلّة فيما يلي:

١- اضطراب الأوضاع الداخلية في عصر المماليك، إذ شهد عصرهم فتناً وهزات سياسية كثيرة مما خلق جوا مضطربا، لم يؤمن للمؤلّفين الاستقرار النّفسي كي يبدعوا ويقدموا جديدا. قال المقريزي[٣]:

«وركب الأمير ألجاي اليوسفي، وقسم الخطط والحارات على الأمراء والمماليك وأمرهم بوضع السيف في النّاس، فجرت خطوب شنيعة قتل فيها خلائق ذهبت دماؤهم هدرا، وأودعت السجون منهم طوائف، وامتدت أيدي الأجناد إلى العامة حتّى إنّه كان الجندي يدخل إلى حانوت البياع من المتعيشين ويذبحه ذبحا ويمضي».

٢- عجمة الحكّام وعدم مشاركتهم في الحركة الفكرية؛ إذ اقتصر دورهم على التشجيع المادي للعلماء، وهذا لم يخلق لدى المؤلّفين الحافز على الإبداع؛ إذ لم تكن نوعية الإنتاج العلمي تهم الحكّام بقدر ما كان يهمهم استيعاب

---

(١) أحمد بن محمد المقّري بفتح الميم وتشديد القاف، شهاب الدين المغربي المالكي نزيل مصر المتوفى بها سنة ١٠٤١. وفيات الأعيان ٥/ ١٥٧. والأعلام ١/٢٣٧.

(٢) أزهار الرياض ٣/٣٤.

(٣) السلوك ٣/١٧٤.

المؤلّفين وجعلهم تحت سلطتهم وقد أشار ابن خلدون إلى عدم مشاركة الحكّام في الحركة الفكرية في العصر العباسي بقوله[1]: «فإنّهم كانوا أهل الدولـ.ـة، وحاميتها، وأولي سياستها، مع ما يلحقهم من الأنفة عند انتحال العلم حينئـ.ـذ بما صار من جملة الصنائع والرؤساء أبدا يستنكفون عن الصنائع والمهـ.ـن وما يجر إليها، ودفعوا إلى من قام به».

هذا ما كان ينطبق على حكّام المماليك، وربما عناهم ابن خلدون بطريقـ.ـة غير مباشرة، لأن المعلوم أن خلفاء بني العباس مثقّفون، شاركوا فـ.ـي الحركـ.ـة الفكرية والثقافية ورعوا أهل العلم كهارون الرشـ.ـيد وابـ.ـن المعتـ.ـز والمـ.ـأمون وغيرهم...

٣- إحساس المؤلّفين بالواجب القومي والديني للحفاظ على الهوية العربية والدين الإسلامي أمام الخطر الّذي كان يحيط بهم من التّتار والصليبيين؛ فلم يجـ.ـدوا سبيلاً أفضل من العناية باللغة العربية وعلوم الدين الإسلامي، لـ.ـذلك ظلّـ.ـوا يدورون في فلك هذا الإنتاج الّذي يمثّل ثقافة الأمة، خاصة بعد ما تعرضت له المؤلّفات العربية من إحراق وإتلاف وما تعرض له العلماء العرب مـ.ـن قتل وملاحقة؛ حيث استقر بهم المقام لدى حكّام المماليـ.ـك الّـ.ـذين ركّـ.ـزوا تشجيعهم على علوم اللغة والدين.

٤- إتمام ما لم يتمه مؤلّفوه كمحاولة بدر الدين ابن مالك إتمام ما لم يتمه والـ.ـده من شرح تسهيله، لكنّه هو أيضا لم يتمه[2]، وكإتمام أبي حيان شرح تـ.ـسهيل الفوائد بكتابه التكميل في شرح التسهيل[3].

٥- غموض بعض المتون على الخاصة وعامة المتعلّمين جعل بعـ.ـض العلمـ.ـاء يتّجه إلى شرحها وتقريبها للناس كالشروح التي أُلّفتْ على كتـ.ـاب سـ.ـيبويه وجمل الزجاجي وكتب ابن مالك وغيرها كثير.

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٤٠٢.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٣١١.

(٣) التذييل والتكميل ١/ ٩.

٦- استجابة بعض العلماء لطلب بعض أهل العلـ.م شـ.رح الكتـ.ب المـ.شهورة كاستجابة أبي حيان لطلبهم شرح تسهيل الفوائد من أوله فصنّف كتابه التّذييل والتّكميل، قال[١]:

«فحين كثر تسآلهم، أسعفتهم فيما طلبوا، وانتدبت لما إليه رغبوا، فأخـ.ذت الآن في ابتداء الشرح من أول الكتاب».

جعلت هذه الأسباب مجتمعة حركة التأليف تتّسم بالتّراكمية وقلّـ.ة الجديـ.د، لكن هذا لا يعني أن هذا العصر لم يقدم شيئًا ذا بال، بل ظهرت فيـ.ه مؤلّفـ.ات خالدة في فروع الثّقافة المتعددة، كما لمعت أسماء علماء ومفكّـ.رين كتـ.ب لهـ.ا الخلود بما قدمت من غنى ثقافي ومعرفي حتّى قيل[٢]:

«لا نبالغ إذا قلنا: إن مؤلّفات علماء مصر خلال العصر المملوكي تبلغ عدة آلاف وحسبنا دليلاً على ما نقول أن بعضهم عرف عنه أنّه وحده ألّف مئات من الكتب والرسائل كالسيوطي، فقد قيل: إن مؤلّفاته أربت علـ.ى سـ.تمائة» وقيـ.ل أيضا[٣]:

«امتلأ العصر بعدد من علماء الأصول والصوفية والنّحويين وأهل البلاغة وحفّاظ اللغة، ومنهم على سبيل المثال ابن مكرم الإفريقي، وأثير الدين أبو حيان الأندلسي، وابن هشام المصري والسمين أحمد الحلبي، وابن عقيل العقيلي وناظر الجيش محب الدين محمد الحلبي...».

هذه هي الأجواء السياسية والثقافية التي عاشها محب الدين ناظر الجـ.يش وألّف فيها كتابه موضوع البحث، لكن قبل التّعرف عليه والوقوف على كتابه لابد من التّعرف على ابن مالك صاحب كتاب التّسهيل الذي شرحه ناظر الجيش فـ.ي كتابه تمهيد القواعد، كما ينبغي التّعرف على أستاذه أبي حيـ.ان للوقـ.وف علـ.ى

---

(١) التذييل والتكميل ١/ ٨- ٩.

(٢) عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ٣/٩٠-٩١.

(٣) حسن المحاضرة ١/٢٢٤-٢٧٧ و١/ ٣٠٦ ٣١٣ و١/ ٢٧٧-٢٩٢. وعصر سـ.لاطين المماليـ.ك ٣/٧٨.

ظروف العلاقة العلمية التي كانت تجمع هؤلاء الثّلاثة، فمن هم؟ وما هي كتبهم؟ وكيف كانت الروابط بينهم؟

**ابن مالك**

**اسمه ولقبه:**

جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، الإمام العلاّمة، الأوحد الطّائي الجياني المالكي، الشّافعي، النّحوي، نزيل دمشق[1].

لن أطيل الحديث كثيرا عن ابن مالك، فهو أشهر م ـ ن أن يعرف ـ ه حـ ـ ديثي خاصة أنّه شغل النّحويين والدارسين منذ عصره حتّى أيامنا هذه، لكن لا بد م ـ ن إشارات مختصرة إلى صفاته، وثقافته، ومصنّفاته، تخدم البحث، وتـ ـ ضعه فـ ـ ي مسار واضح.

**صفاته:**

تربى ابن مالك – منذ نشأته الأولى – محاطًا برجال العلم والدين ومنقطعا للصلاة والتّلاوة ومعاشرا الكتب والمطالعة والبحث، قال المقّري[2]:

«كان ذا عقل راجح، حسن الأخلاق، مهذّبا، ذا رزانة وحياء ووقار وكـ ـ ان – رحمه الله تعالى– كثير المطالعة، لا يكتب شيئًا من محفوظه حتّى يراجعه في محلّه وهذه حالة المشايخ الثّقات، والعلماء الأثبات ولا يرى إلا وهو يـ ـ صلّي أو يتلو أو يصنّف أو يقرأ».

**حياته:**

ولد ابن مالك سنة ٦٠٠ أو ٦٠١ هـ ـ [3] بجيان الحرير[4] مدينة من مـ ـ دن الأندلس ثم رحل إلى الشّرق كغيره من علماء عصره الذين فروا تحـ ـ ت ضـ ـ غط

---

(١) نفح الطيب ٢/٢٢٢، وبغية الوعاة ١/١٣٠، والأعلام ٧/ ١١٧.

(٢) نفح الطيب ٢/ ٢٢٨– ٢٢٩.

(٣) نفح الطيب ٢/٢٢٢.

(٤) جاء في معجم البلدان لياقوت الحموي ٣/١٨٥ « مدينة لها كورة واسعة بالأندلس، تتصل بكـ ـ ورة البيرة مائلة عن البيرة إلى ناحية الجوف شرقي قرطبة، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخًا».

التّهديد الصليبي والفتن الداخلية في الأندلس، حيث وجدوا في الشّرق موطناً أكثر أمناً، واحتضاناً للجهود العلمية.

«قدم القاهرة، وأقام فترة في حلب وحماة ثم استقر في دمشق حيث كان ت وفاته سنة ٦٧٢هـ. ودفن في سفح جبل قاسيون بتربة القاضي عز الـ دين بـ ن الصائغ[١]».

**ثقافته:**

تلقّى علومه الأولى في بلده جيان، فأخذ العربية عن أبي المظفّر ثابت بـ ن خيار[٢] وذكر أنّه جلس في حلقة أبي علي الشّلوبين نحوا من ثلاثة عشر يوما.

وعند وصوله إلى الشّرق سمع بدمشق من مكرم[٣]، وأبي صادق الحسن بن صباح[٤] وأبي الحسن السخاوي[٥] كما جالس ابن يعيش[٦] وتلميذه ابن عمرون[٧] وغيره في حلب[٨].

---

(١) نفح الطيب ٢/٢٢٦-٢٢٧.

(٢) جاء في نفح الطيب ٢/٢٣١ « ذكر هنا أنه أخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن ذ. وار، وق. رأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله ابن مالك المرشاني، والصحيح أن أستاذه ابن خيار هو الذي فع. ل هذا كما جاء في تكملة الصلة لابن الأبار».

(٣) أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد المسند القرشي الدمشقي المتوفى سنة ٦٣٥هـ. ، المقفى الكبير ٨/٤٦٠.

(٤) الكاتب الأديب ، المخزومي المصري المتوفى سنة ٦٣٢هـ. .المقفى الكبير ٨/٢٤٢ و٣٠٧.

(٥) هوعلي بن محمد بن عبد الصمد الإمام علم الدين أبو الحسن السخاوي النحوي المقرئ الـ شافعي مات سنة ٦٤٣هـ. . بغية الوعاة ٢/١٩٢-١٩٣.

(٦) يعيش بن علي بن يعيش بن محمد ، النحوي الحلبي موفق الدين أبو البقاء المشهور بـ. ابن يع. يش كان من كبار أئمة العربية، ماهرا في النحو والتصريف، تصدر بحلب للإق. راء زماذ. ا وط. ال عمره، وشاع ذكره، مات بحلب سنة ثلاث وأربعين وستمائة. بغية الوعاة ٢/٣٥١-٣٥٢.

(٧) محمد بن محمد بن أبي سعيد بن عمرون الشيخ جمال الدين أبو عبد الله الحلبي النحوي أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره، وجالس ابن مالك، مات سنة تسع وأربعين وستمائة.
بغية الوعاة ١/٢٣١.

(٨) نفح الطيب ٢/٢٢٩ و٢/٢٢٢ - ٢٢٣.

هؤلاء هم أشياخه وأساتذته، وهم قلّة كما يبدو، لكنّهم كانوا الأساس الذي ارتكز عليه ابن مالك؛ لينطلق في عوالم الفكر والثّقافة، ويحصل ثقافة غنية متعمقة في فنون كثيرة من أنواع المعرفة، تجلّت في كثرة مصنّفاته، وغزارة تأليفه.

أستطيع أن أقول عن ثقافته هذه: إنّها ثقافة ذاتية- تقريبا- اعتمد ابن مالك في تحصيلها على جهده الشّخصي ومعايشته للكتب والدواوين، وحبه للبحث والاكتشاف والاستنباط مدفوعاً بثقة عالية بالنّفس، وبقدرته على أن يكون متميزاً في انتهاج مسار خاص، يحمل سمات شخصيته.

أهم محاور ثقافته علوم لسان العرب من نحو، وصرف، ولغة وشعر. وعلوم الدين الإسلامي من فقه، وقراءات، وتفسير، وحديث.

إنّه لا يخرج عن النّمط الثّقافي المعروف في تلك الحقبة من الزمن حيث صرفت الجهود العلمية – في معظمها – إلى العلوم الإسلامية واللسانية، قال المقّري[1]:

«صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتّى بلغ فيه الغاية وأربى على المتقدمين وكان إماماً في القراءات، وعالماً بها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها وقال بعض من عرف بابن مالك: إنّه تصدر بحلب مدة، وأم بالسلطانية، ثم تحول إلى دمشق وتكاثر عليه الطّلبة وحاز قصب السبق وصار يضرب به المثل في دقائق النّحو، وغوامض الصرف وغريب اللغات، وأشعار العرب مع الحفظ والذّكاء والصيانة والتّحري لما ينقله، والتّحرير فيه وانتصاب للإفادة، وصبر على المطالعة الكثيرة. تخرج به أئمة ذلك الزمان كابن المنجى[2] وغيره، وسارت بتصانيفه الركبان وكان حريصاً على العلم، حتّى إنّه حفظ يوم وفاته ثمانية شواهد».

---

(١) نفح الطيب ٢/ ٢٢٨.

(٢) زين الدين أبو البركات التنوخي المصري الدمشقي الحنبلي المتوفى سنة ٦٩٤هـ. تاريخ ابن حبيب ١/١٥٤.

**تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:**

ألّف ابن مالك كتابا في النّحو سماه (الفوائد) وكتابا آخر سماه (المقاصد) ثم لخّصهما بكتاب أطلق عليه اسم (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)[1] وكانت طريقة التّأليف هذه معروفة في ذلك العصر حيث كانت تقوم على تأليف المطولات ثـ.م اختصارها.

والتسهيل كتاب مطبوع ومحقّق، صنّف ابن مالك عليه شـ.رحا طبـ.ع فـ.ي مجلّدين وأربعة أجزاء تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بـ.دوي المختون.

إن نسبة هذا الكتاب إلى ابن مالك لا تتطلّب البراهين؛ لأنّه أشهر مـ.ن أن يشك في ذلك وقد شغل الباحثين منذ عصره وحتّى اليوم وما ألّـ.ف حولـ.ه مـ.ن شروح وأبحاث يغني عن إضاعة الوقت في مناقشة أمر مفروغ منه[2].

**شراح التّسهيل:**

لقي كتاب التسهيل اهتماما كبيرا، وعكف عليه الدارسون بالشّرح والتّعليق والنّظم وكان المرجع الأول في عصره، إذ احتلّ مرتبة علمية تـ.وازي مرتبـ.ة كتاب سيبويه في عصره.

وليس غريبا أن تقوم عليه دراسات متعددة، نظرا لأهميته؛لأنّـ.ه تلخـ.يص لكتاب الفوائد الذي ضمنه ابن مالك مسائل النّحو بحيث لا يفوت ذكر مسألة مـ.ن مسائله وقواعده[3] ولكون التّأليف في ذلك العصر تراكميا، يستند إلى نواة أصيلة تنشأ حولها دراسات وشروح وتعليقات. وقد ذكرت المصادر والمراجع أكثر من خمسة وعشرين شارحا[4] منهم:

---

(١) نفح الطيب ٢/ ٢٢٣-٢٢.

(٢) لمزيد من المعلومات ينظر كشف الظنون ١/ ٤٠٦- ٤٠٧ وبغية الوعاة ١/ ١٣٠ ونفـ.ح الطيـ.ب ٤٢١/٢ والأعلام ٧/ ١١٧ وغير ذلك.

(٣) كشف الظنون ١/ ٤٠٥. كشف الظنون ١/ ٤٠٥- ٤٠٧ وأبو حيان النحوي ص ١١٢- ١١٣.

(٤) كشف الظنون ١/ ٤٠٥- ٤٠٧ وأبو حيان النحوي ص ١١٢- ١١٣.

١- المؤلّف نفسه شرح كتابه ووصل في شرحه إلى آخر باب مـ.صادر الفعـ.ل الثلاثي[١] وحاول ابنه بدر الدين إكمال ما لم يكمله والده، لكنّه لم يكمله هـ.و أيضا[٢].

٢- الشّيخ محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي المتوفّى سنة ٧٣٣هـ.[٣].

٣- الشّيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي المتوفّى سـ.نة ٧٤٤هـ. وشرحه في مجلدين، وله فيه مناقشات مع أبي حيان فيما اعترضه على المصنّف في شرحه وفي الألفية[٤].

٤- الشّيخ أبو حيان النّحوي أثير الدين المتوفّى سنة ٧٤٥هـ.[٥] لخّص في شرحه شرح المصنّف وتكملة ولده، وسماه التنخيل[٦] الملخّص من شرح التـ.سهيل، وله شرح آخر على الأصل سماه التّذييل والتّكميل، وهو شرح كبيـ.ر فـ.ي مجلّدات ثم جرد هذا الشّرح في ارتشافه[٧].

٥- بدر الدين أبو علي الحسن بن قاسم بـ.ن علـ.ي المـ.رادي المتـ.وفّى سـ.نة ٧٤٩هـ.[٨].

٦- أبو العباس أحمد بن سعد العسكري النّحوي المتوفّى سنة ٧٥٠هـ.[٩].

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٣٣/٥ وذكر في كشف الظنون ٤٠٥/١ أنه وصل إلى باب مصادر الفعل، يقال: إنّه كمله. وما ذكره ناظر الجيش أدقّ، وقد قرأته فـ.ي مخطوطـ.ة تمهيد القواعد فوجدته كتب عنوان الباب المذكور لكنه لم يشرح شيئاً منه.

(٢) بغية الوعاة ٣١١/١.

(٣) الدرر الكامنة ٩١/٤ وبغية الوعاة ١٩٢/١ وكشف الظنون ١/ ٤٠٦. لم تذكر هذه المصادر اسـ.م شرحه التسهيل.

(٤) كشف الظنون ٤٠٦/١ وأبو حيان النحوي ص١١٣.

(٥) بغية الوعاء ٢٨٢/١ ونفح الطيب ٥٥٢/٣ شرحه المسمى التذييل والتكميل شرح التسهيل في عشر مجلدات، حقق منه جزؤه الأول وقليل من جزئه الثاني.

(٦) ذكر في كشف الظنون أن اسمه التخييل وما أثبته الصواب.

(٧) كشف الظنون ٤٠٥/١-٤٠٦.

(٨) بغية الوعاة ٥١٧/١ وكشف الظنون ٢٨٦/٥.

(٩) الدرر الكامنة ١٣٥/١وكشف الظنون ٤٠٦/١ وأبو حيان النحوي ص١١٣.

٧- علاء الدين علي بن حسين المعروف بابن شيخ العوينة الموصلي المتـ.وفى سنة ٧٥٥هـ.[١].

٨- شهاب الدين أحمد بن يوسف الـ.شّهير بالـ.سمين الحلبـ.ي المتـ.وفّى سـ.نة ٧٥٦هـ.[٢].

٩- شهاب الدين المقرئ، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي النّحوي، نزيـ.ل القاهرة المتوفّى سنة ٧٥٦هـ.[٣].

١٠- الشّريف أبو عبد الله محمد بن أحمد الحسني السبتي المتوفّي سنة ٧٦٠هـ.، سمى شرحه تقييد الجليل على التّسهيل[٤].

١١- جمال الدين عبد الله ابن هشام النّحوي الأنصاري المتـ.وفّى سـ.نة ٧٦١هـ. . شرحه في عدة مجلّدات وسماه التّحصيل والتّفصيل لكتاب التّذييل والتّكميل[٥].

١٢- أبو أمامة محمد بن علي ابن النّقّاش المتوفّى سنة ٧٦٣هـ.[٦].

١٣- الشّيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل المصري النّحوي المتـ.وفّى سـ.نة ٧٦٩هـ. سمى شرحه المساعد ولم يتمه[٧].

١٤- محمد بن حسن المالقي النّحوي المتوفّى سنة ٧٧١هـ.[٨].

١٥- أبو العباس أحمد بن محمد العتّابي النّحوي المتوفّى سنة ٧٧٦هـ.[٩].

١٦- جمال الدين عبد الرحيم شيخ الشّافعية المتوفّى سنة ٧٧٧ هـ.[١٠].

---

(١) كشف الظنون ٤٠٦/١.

(٢) المقفي الكبير ٧٥٠/١، والدرر الكامنة ٣٤٠/١، وحسن المحاضـ.رة ٢٥٧/١، وكـ.شف الظنـ.ون ٤٠٦/١.

(٣) بغية الوعاة ٦٨/٢-٧٠.

(٤) كشف الظنون ٤٠٧/١.

(٥) بغية الوعاة ٤٧/٢ وفي كشف الظنون ٤٠٦/١.

(٦) كشف الظنون ٤٠٧/١.

(٧) بغية الوعاة ٤٧/٢ وكشف الظنون ٤٦٧/٥.

(٨) كشف الظنون ٤٠٧/١.

(٩) إنباء الغمر بأبناء العمر ١٠٧/١ وكشف الظنون ٤٠٧/١.

(١٠) أبو حيان النحوي ص١١٣.

١٧- عماد الدين محمد بن الحسين الأسنوي، المتوفى سنة ٧٧٧هـ.، ولم يكمل شرحه[١].

١٨- محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش الحلبي المتوفّى سنة ٧٧٨هـ. قرب إلى تمامه، واعتنى بالأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حيان[٢].

١٩- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التّلمساني المتوفّى سنة٧٨١هـ.[٣].

٢٠- الشّهاب أحمد بن محمد الزبيدي الإسكندري المتوفّى سنة ٨٠١هـ.[٤].

٢١- عبد القادر ابن أبي القاسم العبادي الأنصاري المتوفّى سنة ٨٢٠ هـ.، سمى شرحه هداية السبيل، ولم يكمله[٥].

٢٢- الدماميني بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الإسكندري المتوفّى سنة ٨٢٧هـ. سمى شرحه تعليق الفرائد[٦].

٢٣- شمس الدين أبو ياسر محمد بن عمار المالكي المتوفّى سنة ٨٤٤هـ.، سمى شرحه جلاب الفوائد[٧].

٢٤- جلال الدين محمد بن أحمد المحلّى المتوفّى سنة ٨٦٤هـ.[٨].

٢٥- محمد بن علي بن هلال الحلبي النّحوي المتوفّى سنة ٩٣٣هـ.[٩].

---

(١) كشف الظنون ٤٠٧/١.

(٢) كشف الظنون ٤٠٧/١ وحسن المحاضرة ٣١٠/١.

(٣) كشف الظنون ٤٠٦/١.

(٤) كشف الظنون ٤٠٧/١.

(٥) كشف الظنون ٤٠٧/١.

(٦) المختار من حسن المحاضرة ١١٧/١ وفي كشف الظنون ٤٠٦/١.
وفي هدية العارفين ١٨٥/٦: «من تصانيفه تعليق الفرائد في شرح تسهل الفوائد».

(٧) كشف الظنون ٤٠٧/١.

(٨) كشف الظنون ٤٠٧/١.

(٩) كشف الظنون ٤٠٧/١.

أرجو أن يكون ما قدمته عن ابن مالك قد خدم البحث، وقدم صورة واضحة عن مكانته العلمية في عصره وعن كتابه التّسهيل الذي قامـ.ـت عليـ.ـه دراسـ.ـات كثيرة وشغل أولئك الشّراح ومنهم ناظر الجيش.

وقبل التّعرف عليه لا بد من التّعرف على أستاذه أبي حيان الـ.ـذي اعتنـ.ـى بكتب ابن مالك، وشرح تسهيله، وكان شرحه مصدرا قويا لناظر الجـ.ـيش فـ.ـي كتابه تمهيد القواعد.

# الفصل الثاني

## أبو حيان النّحوي

هو محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي، أثير الدين، أبـ.و حيـ.ان الأندلسي الجياني النّفزي[1]. ولد في مطَخْشارش[2] من حاضرة غرناطـ.ة سـ.نة ٦٥٤هـ. ومات في القاهرة سنة ٧٤٥هـ.[3].

كان رب أسرة محبا لها، رحيما بها. زوجه زمرد بنت أبرق أسمعها الكثير على الأبرقوهي[4] وغيره، وحدثت، وسمع منها البرزالي[5] كانت تكنّى أم حيان وهي والدة نُضار. ماتت سنة ٧٣٦هـ.[6].

ولأبي حيان ولد هو حيان، وبنت هي نُضار، أم العز فاضلة، لها شـ.عر. قرأت على شيوخ مصر، وخرجت لنفسها جزءا، وأجاز لها أبـ.و جعفـ.ر ابـ.ن

---

(١) المقفى الكبير ٥٠٤/٧، وبغية الوعاة ٢٨٠/١ وجاء في نفح الطيب ٥٣٥/٢ وفي الدرر الكامنة ٣٠٧/٤: «النفري نسبة إلى نفزة، وهي قبيلة من البربر والبربر- فيهما - يزعمون من ولد بربر بن قيس بـ.ن عيلان بن مضر، وهم قبائل زناتة وهوارة وصنهاجة ونفزة وكتامة وصدينة وسنانة ومرانة. كانوا كلهم بفلسطين مع جالوت، فلما قتل تفرقوا، وقصد أكثرهم الجبال في السوس وغيرها».

(٢) لا توجد في معجم البلدان لكن السيوطي قال: هي مدينة من حضرة غرناطة.
بغية الوعاة ٢٨٠/١.

(٣) نفح الطيب٣/ ٥٣٨ وبغية الوعاة ١/ ٢٨٣ والدرر الكامنة ٣١٠/٤.

(٤) أحمد بن إسحاق بن المؤيد شهاب الدين أبو المعالي الأبرقوهي الهمداني ثـ.م المـ.صري القرافـ.ي الشافعي الصوفي، ولد بأبرقوه من بلاد شيراز سنة ٦١٥هـ. وقدم مصر وأقام بالقاهرة، مات فـ.ي مكة سنة ٧٠١هـ.. المقفى الكبير ٣٦٢/١.

(٥) القاسم بن محمد بن يوسف، علم الدين بن بهاء الدين الدمشقي الحافظ، ولد سنة ٦٦٥هـ.. رحـ.ل إلى حلب وبعلبك ومصر والحرمين، مات ذاهبا إلى مكة سنة ٧٣٩هـ. ودفن بخليص.
الدرر الكامنة ٣/ ٢٣٧- ٢٣٩.

(٦) الدرر الكامنة ١١٦/٢.

الزبير[1] وحفظت مقدمة في النّحو، ونظمت شعرا. ماتت في حياة أبيها، فحزن عليها وكتب جزءا أسماه النُّضار في المسلاة عن نضار وكان يقول عنها: ليت أخاها حيان كان مثلها»[2].

أسمع أبو حيان ولده حيان من ابن الصواف[3]، وتلا بالسبع على أبيه وأجاز له، وقرأ عليه معظم كتبه، كما أجاز له غير أبيه، كتقي الدين ابن الصائغ[4] وقد حدث ومات سنة ٧٦٤هـ.[5].

**صفاته:**

أجمعت المصادر التي ذكرته على حسن سيرته، وكرم أخلاقه حيث كان ثبتا صدوقا، سالم العقيدة، كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن، محبّا للإمام علي بن أبي طالب– كرم الله وجهه– قيل عنه ما قيل عن ابن مالك: «لم يشاهد إلا وهو يصلّي أو يقرأ أو يكتب»[6] ومن جملة خصاله المحمودة – على الصعيد المهني– إقباله على الطّلبة الأذكياء وتعظيمه لهم[7].

---

(١) أحمد بن ابراهيم، أبو جعفر الأندلسي الحافظ النحوي، ولد سنة ٦٢٧هـ.، جمع وصنف وحدث بالكثير، وبه تخرج العلامة أبو حيان النحوي، كانت وفاته في رمضان سنة سبع أو ثمان وسبعمائة. الدرر الكامنة ١/ ٨٤.

(٢) الدرر الكامنة ٣٩٥/٤ والإعلام ٣٥٨/٨.

(٣) محمد بن أحمد بن عبد العزيز، القاضي كمال الدين أبو الفضل النويري الشافعي، قاضي مكة وخطيبها، ولد بمكة، وقدم القاهرة، وولي قضاء مكة سنة ثلاث وستين وسبعمائة، واستمر قاضياً وخطيباً بمكة إلى أن مات سنة ٧٨٦هـ.. المقفى الكبير ١٧٨/٥-١٧٩.

(٤) محمد بن أحمد بن عبد الخالق، المصري الشيخ تقي الدين ابن الصائغ، ولد سنة ٦٣٦هـ.، صنف خطبا، واشتهر بفن الإقراء، وأخذ عنه الأئمة، وكتب التقي المذكورفي آخر ذلك: الإجازة المذكورة لحيان ولد الشيخ أثير الدين، وكانت القراءة والسماع بمحضر والده، وقد أجزت لهما، وأذنت لهما أن يقرأا بذلك، ويقرئا به حيث حلا. وكان ذلك سنة ٢٤، ومات التقي الصائغ بعد ذلك بقليل في ليلة ١٨ صفر سنة ٧٢٥هـ. الدرر الكامنة ٣/ ٣٢٠- ٣٢١.

(٥) الدرر الكامنة ٨٠/٢ وأبو حيان ص٤٨-٤٩.

(٦) الدرر الكامنة ٣٠٧/٤ ونفحخ الطيب ٥٤٠/٢.

(٧) نفح الطيب ٥٨٣/٣ والدرر الكامنة ٣٠٣/٤ وشذرات الذهب ١٤٦/٦.

كما كان شديد الحذر من الناس، وربما يعود هذا إلى تجاربه الكثيرة وخيبة أمله في كثير ممن صادفهم فهو القائل[1]:

لقد زادني بالناس علما تجـاربي ومن جرب الأيام مثلـي تعلّمـا

وتجسد حذره هذا في وصيته لأهله عندما قال[2]:

«ينبغي للعاقل أن يعامل كلّ أحدٍ في الظّاهر معاملة الصديق وفي البـاطن معاملة العدو، في التّحفّظ منه والحرز، وليكن في التّحرز من صديقه أشـد فـي التّحرز من عدوه».

يدلّ هذا على حكمته، وحسن تصرفه حتى لا يقع في ما يكره. وقد قيل في صفاته الحميدة الشّيء الكثير، لا داعي للخوض فـي تفـصيلاته، ولـم تـذكر المصادر التي عدت إليها ما يعيبه إلا ما أورده ابن حجر بقوله[3]: «كان يفخـر بالبخل كما يفخر النّاس بالكرم، ويقول: احفظ دراهمك ودع يقال: بخيل ولا تحتج إلى الأراذل».

وسأورد بعض أشعاره علّها تسهم في تكوين رأي يطمأن إليه، قال[4]:

وزهدني في جمعي المـالَ أنّـه إذا ما انتهى عند الفتـى، فـارق

فلا روحه يوما أراح مـن العنـا ولم يكتسب حمدا، ولم يدخر أجرا

وقال مبيناً رأيه في تأثير المال في حلّ المشكلات[5]:

أتـى بـشفيعٍ لـيس يمكـن رده دراهم بـيضٍ للجـروح مـراهم

تُصير صعب الأمرِ أهون ما ترى وتقضي لباناتِ الفتى وهـو نـائم

---

(١) نفح الطيب ٣/٣٢٦.

(٢) نفح الطيب ٣/٣٢١.

(٣) الدرر الكامنة ٤/٣٠٩.

(٤) نفح الطيب ٣/٥٦٤.

(٥) نفح الطيب ٣/٣٠٠ والدرر الكامنة ٤/٣٠٥.

موقفه من المال هنا موقف واقعي، فمن من الناس لا يجد فيه وسيلة لحـ.لّ المشكلات؟ وهذا لا يعني أن يكون صاحب هذا الرأي بخيلا، ثم من يكون بخيلا لا يستضيف أحدا وأبو حيان «أضحى لمن حلّ بـ.ساحته مـ.ن المغاربـ.ة ملجـ.أ وعدة»[1] ثم إنّه القائل[2]:

وقصر آمالي مآلي إلـ.ى الـ.ردى وأنّي وإن طال المدى سوف أهلك

فصنتُ بماء الوجـ.ه نفـ.سا أبيـ.ة وجادت يميني بالذي كنت أملـ.ك

مر آخر يشوه سيرته، هو ما ذكره بعضهم[3] ممن لم يدرس مواقفه بأبعادها العميقة، أو ممن كرر ما قاله السابقون دون تثبت من صحة الأحكام قبل إطلاقها هذا الأمر هو تحامله على ابن مالك، وقد تطرقت إلى هذا أيـ.ضا فـ.ي رسـ.الة الماجستير[4] لكنني سأعرض – الآن– ما تيسر لي من مجمـ.ل هـ.ذه القـ.ضية، فأجمع – هنا– ما ذكرته مفرقًا في أماكن وفصول؛ كي تتسنّى للمهتمين فرصـ.ة الاطلاع على بعض انتقادات أبي حيان ابن مالك، التي فجرت ضده تلك الحملة، وعلى ردود بعض من اتّهمه بالتّحامل؛ لتوضع تلك الانتقادات وهذه الردود فـ.ي سياق علمي يخضعها لميزان العقل والتّحليل الهادئ بغية الوصـ.ول إلـ.ى حكـ.م موضوعي يكون أقرب إلى الحقّ.

**انتقادات أبي حيان ابن مالك:**

١– انتقده في كونه لم يصحب من له البراعة في علم لسان العرب قال[5]:

«كان منفردا بنفسه، لا يحتمل أن ينازع ولا يجادل ولا يباحث، ولم يكـ.ن ممن لازم – في هذا الفن – إماما مشتهرا به، ولا يعلم له فيه شيخ، ولا ذكر هو

---

(١) نفح الطيب ٣/٥٨٠.

(٢) نفح الطيب ٣/٥٣٧.

(٣) هو عبد العال سالم مكرم في كتابه: المدرسة النحوية في مصر والشام.

(٤) هي بعنوان التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان النحوي الجزء الثاني دراسـ.ة وتحقيـ.ق ص٤٨–٥١.

(٥) نفح الطيب ٣/٢٢٩–٢٣٠.

من اشتغل عليه بهذا الفن. وما أمعن النّظر في ذلك، ولا صحب من له التّميز في هذا الفن والاستبحار والأمانة؛ ولذلك تضعف استنباطاته من كلام سيبويه.

وهذا شأن من يقرأ بنفسه، ويأخذ العلم من الصحف بفهمه، وقد طال فحصي وتنقيري عمن قرأ عليه، واستند في العلم إليه فلم أجد من يذكر لي شيئًا من ذلك.

ولقد جرى يوما مع صاحبنا تلميذه علم الدين سليمان بن أبي حرب الفارقي الحنفي فقال:

ذكر لنا أنّه قرأ على ثابت بن خيار، من أهل بلده جيان، وأنّه جلس في حلقة الأستاذ أبي علي الشّلوبين نحوا من ثلاثة عشر يوما.

وثابت بن خيار ليس من أهل الجلالة والشّهرة في هذا الشّأن، وإنّما جلالته وشهرته في إقراء القرآن».

٢- انتقده لاستشهاده بالحديث الشّريف، قال[١]:

«قد لهج هذا المصنّف في تصانيفه كثيرا بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلّية في لسان العرب بما روي فيه، وما رأيت أحدا من المتقدمين ولا المتأخّرين سلك هذه الطّريقة غير هذا الرجل، وإنّما تنكّب العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك من نفس لفظ رسول الله - ﷺ - وذلك أن الرواة جوزوا النّقل بالمعنى، وقد وقع اللحن كثيرا فيما روي في الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطّبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النّحو فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون.

---

(١) ذكر ذلك في باب الجوازم من مخطوطة التّذييل والتّكميل ٦٦/٣ في مكتبة الأسد بدمشق وتمهيد القواعد ٥/ ٣٤٠، والاقتراح ص ١٩- ٢١ وكشف الظنون ١/ ٤٠٥.

أشير هنا إلى أن أبا حيان لم يلتزم كثيرا في موقفه من الاستشهاد بالحديث الشّريف إذ أورد أحاديث كثيرة في شرحه التّسهيل.

وقال لي قاضي القضاة أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن جماعة الكناني الحموي – وكان ممن قرأ على المصنّف – وقد جرى ذكر ابن مالك واستدلاله بما أشرنا إليه قال:

قلت له: يا سيدي هذا الحديث روته الأعاجم ووقع فيه بروايتهم بما نعلم أنّه ليس من لفظ الرسول – صلّى الله عليه وسلّم – فلم يجب بشيء.

وإنّما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ: ما بال النّحويين يستدلّون بقول العرب ومنهم المسلم والكافر، ولا يستدلّون بما ورد في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟ فإذا طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدلّ النّحاة بالحديث انتهى».

٣- استعمل بعض العبارات التي قد تشير إلى تحامله عليه، وذلك في أثناء تعليقه على بعض آرائه كقوله[١]:

«هذا فاسد – هذا ليس بصحيح – هذا ليس بجيد – كيف يدعي مدعٍ أن العرب تجيز ذلك؟ » إلى غير ذلك من عبارات مماثلة.

**مواقف أبي حيان الإيجابية من ابن مالك:**

أ- قال[٢] عن ابن مالك: «وأما هذا المصنّف الذي كملنا شرح كتابه فإنّه كان رجلا صالحا معتنيا بهذا الفن، كثير المطالعة لكتبه. ونَظَم في هذا الفن كثيرا ونَثَر، وجمع باعتكافه على الاشتغال بهذا الفن والشّغل به وبمراجعته الكتب، ومطالعته الدواوين العربية، وطول السن – من هذا العلم غرائب وحوت مصنّفاته منها نوادر وعجائب ومنها كثير استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة إذ هي مرتبةٌ لأكابر النّقّاد وأرباب النّظر والاجتهاد».

---

(١) وردت هذه العبارات مبثوثة بكثرة في كتابه التذييل والتكميل كما في ١/ ١٦و ١/ ٥٢ و١٢٣/٢ و٧٦/٤. كما ذكر بعضها ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٥/ ٢٥٩- ٢٦٢.

(٢) نفح الطيب ٢٢٩/٣-٢٣٠.

ب- وقال[1] عن كتابه تسهيل الفوائد: «وبعد فإن كتاب تسهيل الفوائد فـ.ي النّحو لبلدينا أبي عبد الله، محمد بن عبد الله ابن مالك الطّائي الجياني مقيم دمشق - رحمه الله - فهو- كما قال مصنّفه عنه - جدير بأن يلبي دعوته الألباء».

كما قال[2]: «لا يكون تحت السماء أنحى ممن عرف ما في تسهيله».

ج- ساوى بين تسهيل الفوائد وكتاب سيبويه وكتبه، قال المقّري[3]:

«فالتزم ألا يقرئ أحدا إلا في التّسهيل أو كتاب سيبويه أو كتبه»

د- قال[4] عن مصنّفاته: «هي كثيرة الإفادة، موسومة بالإجادة».

هـ. - «هو الذي جسر النّاس على مصنّفات ابـ.ن مالـ.ك، ورغّـ.بهم فـ.ي قراءتها وشرح لهم غامضها، وخاض بهم لججها[5]».

و- اعتنى بكتبه حيث ألّف على كتاب التّسهيل وحده أربعة مؤلّفات[6].

**أقوال النّقّاد في أبي حيان:**

**١- ناظر الجيش:** قال[7] في حديثه عن كتاب التّذييل والتّكميل:

« فوضع كتابا كبيرا سابغ الذّيول، جم النّقول، غزير الفوائد، كثير الأمثلـ.ة والشّواهد، أطال فيه الكلام، ونشر الأقسام، إلا أنّه جمع فيه بين الدر والـ.صدف ومزج بسنا ضوئه غبش السدف[8]، وتحامل في الرد والمؤاخذات تحـ.املا بينًـ.ا وبالغ حتّى صارت المناضلة عن المصنّف لازمة، والانتصار له متعينًا».

---

(١) التذييل والتكميل ١/٦.

(٢) نفح الطيب ٢/٢٣٠.

(٣) نفح الطيب ٣/٢٤١.

(٤) نفح الطيب ٢/٢٣٢.

(٥) بغية الوعاة ١/٢٨٢.

(٦) ذكرتها سابقاً.

(٧) تمهيد القواعد ١/٣.

(٨) السدف: الظلمة، لسان العرب، مادة: سدف، ٩/١٤٧.

٢- **العجيسي**[١]: قال في رده ما قاله أبو حيان م.ن أن ابـ.ن مالـ.ك تـ.ضعف استنباطاته[٢]:

«وليس ذلك منه بإنصاف، ولا يحمل على مثله إلا هوى الـ.نّفس وسـ.رعة الانحراف، فنفيه المسند والمتّبع شهادة نفي لا تنفع ولا تسمع».

٣- **خديجة الحديثي**: قالت[٣]: «نجد أكثر القدماء والمحدثين ينسبون تعصب أبي حيان على ابن مالك إلى الحسد الشّخصي الذي مبعثه شـ.هرة ابـ.ن مالـ.ك النّحوية وعظمته العلمية ومنزلته بين النّاس في ذلك العصر.

وهذا الحسد هو الذي دفع أبا حيان إلى أن لا يأخذ عنه مع أنّهما تعاصـ.را زهاء ثلاثين عاما، كما يرى بعضهم».

إن وقفة متأنّية مع ما قاله أبو حيان في حقّ ابن مالك تجلو كثيرا حقيقة ما ذكر، فهو عندما قال: إنّه لم يصحب من له البراعة في علم النّحو لم يقل هذا من فراغ، بل هو حقيقة ثابتة، إذ لم تذكر المصادر التي عدتُ إليها أن ابن مالك لازم إماما كبيرا أو أخذ العلم عن عالم متميز فأكثر الذين أخذ عنهم رجال دين أكثـ.ر من كونهم رجال لغة ونحو، وأكثرهم شهرة بالنّحو كان أبو علي الـ.شّلوبين لـ.م يجلس ابن مالك في حلقته أكثرمن ثلاثة عشر يوما[٤].

كما كانت علاقته بمن سمع عليهم أو أخذ منهم – وهم قلّة – كابن مكـ.رم وابن الصباح والسخاوي وابن يعيش وابن عمرون علاقة عرضـ.ية كعلاقـ.ة أي تلميذ يحضر مجالس العلماء من غير أن يتتلمذ على يدي أحد منهم.

ثم إن قول أبي حيان عن ابن مالك:

---

(١) الإمام شرف الدين يحيى بن عبد الرحمن بن محمد العلامة العجيسي المغربي، ولد سنة ٧٧٧ هـ. وأخذ أنواع العلوم تفسيرا وحيثًا وفقها وأصولا وكلاما وعربية، له شرح على الألفية وآخر منظوم توفّي سنة ٨٦٢هـ. – نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص ١٠٣٦.

(٢) نفح الطيب ٣/٢٣٠.

(٣) أبو حيان النّحوي ص٣٢٨٥.

(٤) نفح الطيب ٢/٢٢٩.

«إنّه كان منفردا بنفسه، لا يحتمل أن ينازع ولا يجادل ولا يباحث» حقيقة ثابتة أيضا بدليل أن المصادر التي تحدثت عنه لم تذكر أنّه ناظر أحدا، أو باحثَ عالما إضافة إلى أنّه لم يجِب بشيء عندما سأله ابن جماعة عن مسوغ الاستشهاد بالحديث الشّريف رغم كون بعض رواته أعاجم دخل اللحن لغتهم، وقابل تساؤله بالصمت[1].

لكن لا بد من الإشارة – هنا – إلى أن ثقافة ابن مالك ذاتية شخصية، حصلها بجهده الخاص ومعاشرته الكتب والدواوين دون الاعتماد على أحد.

وفي هذا شيء إيجابي وقيمة علمية متميزة اختص بها بجهده ومثابرته وإن كان لا ينكر دور الأستاذ في صقل شّخصية التّلميذ وإعطائها بعدا علميا أكثر عمقًا.

وكذلك لا ينكر دور المناظرة والحوار في تعزيز الثّقة بالنّفس ورفد المعلومات بقوة ذهنية تساعد على تجسيد الأفكار قولا وحوارا وبرهنة مواقف خاصة أنّه قيل في هذا[2]: « مطارحة ساعة خير من تكرار شهر، لكن مع منصف سليم الطّبع».

ولم يكن ابن مالك – بما عرف عنه من وقار وحياء – ميالا إلى صخب المناظرات وضجيج الشّهرة، بل اتّخذ مما تعلّمه ركيزة انطلق منها إلى عوالم الفكر والبحث والاستنباط في أجواء من التّفكير الهادئ والبحث المتأنّي محاطًا بالكتب من مصادر ومراجع عن علوم العربية والدين الإسلامي.

أما عن استعماله بعض العبارات القوية في تقييم بعض آراء ابن مالك أو الحكم عليها فهذا أمر لم يقتصر فيه على ابن مالك، إنّما هذه طريقته في المناقشة وإطلاق الأحكام مع كلّ الذين ناقشهم فقد قال[3] في رده على ابن خروف في الأفعال النّاقصة:

---

(١) تمهيد القواعد ٤٤١/٥ والاقتراح ص٢١.

(٢) كشف الظنون ٤٧/١.

(٣) التذييل والتكميل ١٣٤/٤.

«وزعم الأستاذ أبو الحسن ابن خروف وتبعه ابن عصفور أنّها مشتقّة مـ.ن أحداث لم ينطق بها[1]. وما ذهب ابن خروف وابن عصفور من أنّها مشتقّة مـ.ن أحداث أفعال لم ينطق بها ليس بصحيح».

والمعروف أن أبا حيان كان يجلّ كلا الرجلين، حتّى إنّه اعتنى بكتب ابن عصفور، وألّف عليها مصنّفات عدة، وكان يرجع إلى آرائه في كثير من القضايا ولم تكد تخلو صفحة من كتابه التذييل والتّكميل من ذكر رأي له، لكنّه عندما وجد رأيه لا ينسجم مع الحقيقة العلمية لم يجامله، بل أطلق حكمه مجـ.ردا مـ.ن كـ.لّ اعتبار إلا إثبات هذه الحقيقة.

فهذه طبيعة ردوده القوية وأسلوبه المباشر، إذ هو يسمي الأشياء بأسـ.مائها دون مجاملة ولو كان في ذلك بعض القسوة؛ لأنّه لا يداري أحـ.دا فـ.ي الأمـ.ور العلمية، بل يحكم على هذه الأمور بما تستحقّ من منطلق علمي مجرد وهذا مـ.ا كان منه مع ابن مالك.

أما كيف تفسر اتّهامات بعض النّقّاد إياه بالتّحامل فيمكن توضيحه بما يلي:

١- يعد ما قاله ناظر الجيش شهادة قوية من إمام تتلمذ على يدي أبي حيان وكان قريبا منه، ملازما إياه. لكن يمكن أن تفسر في إطار علاقة التّلميذ بأسـ.تاذه خاصة إذا كان هذا التّلميذ تواقًا إلى الانعتاق من هيمنة أسـ.تاذ لـ.ه هيبتـ.ه وحضوره القوي وأسلوبه الجريء في انتقاد شخصيات كابن مالك، كانت لها مكانتها العلمية التي لم يجرؤ أحد من قبل على التّعـ.رض لهـ.ا أو محاولـ.ة انتقادها من منطلق العرف الذي كان سائدا في تـ.لك الفترة القاضي باحترام الشّخصيات العلمية والدينية وإعطائها حظا من التـوعظيم لا يسمح بالفساس بها، فعندما وجد ناظر الجيش أستاذه يتناول هذه الشّخصيات استعظمه وقال ما قال.

---

(١) قال ابن خروف: «هي أفعال حقيقية، فأحكامها أحكام الأفعال في كل شيء، وهـ.ي مـ.أخوذة مـ.ن أحداثها» شرح جمل الزجاجي لابن خروف ص ٤١٥.

إضافة إلى كون ناظر الجيش شخصية إدارية سياسية ناجحة، وربما متميزة بالفطنة والذّكاء وحسن التّدبر، ومخاطبة الشّخصيات بحسب أوضاعها الاجتماعية أو الدينية أو غيرها، بدليل أنّه استطاع أن يحظى برضا أكثر من سلطان، كما استطاع المحافظة على نفسه ومواقعه الإدارية والسياسية في دول متتابعة قامت الواحدة منها على دماء رجال الدولة السابقة.

لكنّه ربما لا يرقى علميا إلى مرتبة العالم الموضوعي الذي يطلق أحكامه مجردة من أي اعتبار غير علمي، فعندما سمع أحكام أبي حيان على آراء ابن مالك استعظم فعله، وفسره بالطّريقة الأقرب إلى ذهنه، وهي التّحامل والحسد؛ لأنّه لم يستطع الانعتاق مما ألفه من أعراف عصره، أو مما اعتاده من تعظيم الشّخصيات وعد ما يلامسها تحاملا عليها حتّى لو كان نقدا علميا.

٢- إن رأيا صادرا من إمام كالعجيسي لا بد أن يحترم وأن يوضع في ميزان النّقد العلمي، علما أن هذا لا يمنع من أن يوصف بالحدة أو السرعة في إطلاق الحكم حيث لم يتأن في دراسة مواقف أبي حيان من ابن مالك، بل أطلق عليه حكما قاسيا عندما قال: «فنفيه المسند والمتّبع شهادة لا تنفع ولا تسمع».

لماذا لا تنفع؟! ولِم لا تُسمع؟! ولِم تُسمع شهادته بقوله: « لا يكون تحت السماء أنحى ممن عرف ما في تسهيله »؟ هل المطلوب هو المدح فقط؟ والنّظر إلى الأمور بعين واحدة هي عين الرضا؟!

إنّني أرى أن الذي ينفع هو ما يسلّط الضوء على النّقاط الغامضة فعندما قال أبو حيان: «لم يصحب من له البراعة في علم اللسان» أسس لمنهج علمي أكثر من كونه حطّ من منزلة ابن مالك، إذ يتّضح – هنا– موقفه النّقدي العلمي بذكر الإيجابيات والتّشجيع عليها وذكر السلبيات والتّنبيه إليها، وهذا هو النّاقد المفيد، أما أن نرفض الاستماع إلى ما يفضح عيوبنا ونسعى إلى المدح والإطراء فهذا لا يجدي.

لكن ما يجعل نقد العجيسي مقبولا، ويسوغ موقفه من أبي حيان رغبتُه في تأسيس منهج نقدي قائم على أسس أخلاقية تربوية تلتزم بقواعد احترام الـ.سلف ولا تشجع على النّيل من رموز العلم حتّى لا يفتح باب تط.اولِ الجهلـ.ة علـ.ى العلماء، وهذا يفهم من قوله:

«فإنّه مما يجرئ على أمثاله الغبي والنّبيه، وما هذا جـ.زاء الـ.سلف مـ.ن الخلف».

أرجو أن يكون هذا هو السبب فيما قاله وألا يكون منساقًا بالشّعور الـ.سائد في ذلك العصر، وهو التّسليم لذوي الشّأن وعدم مناقشتهم في الأمور، وانتهـ.اج الثّناء والمدح بتعظيم الإيجابيات والتّعتيم على السلبيات، مع العلـ.م أن العجيـ.سي أقر – فيما قاله – لأبي حيان باحترامه ابن مالك وتعظيم علمه وكتبه، وتـ.شجيع النّاس على قراءتها[1].

٣- أما ما أوردته الدكتورة خديجة الحديثي فمبني على أقوال الآخرين ومـ.ستمد مما قاله الأقدمون مثل ناظر الجيش والعجيسي.

لكن ما ذكرته عن بعضهم من أن حسد أبي حيان ابن مالك جعله لا يأخـ.ذ عنه فمردود بكون مجيء أبي حيان إلى الشّرق سنة ٦٧٩هـ.[2] وموت ابن مالك قبل هذا التّاريخ بسبع سنوات وذلك سنة ٦٧٢هـ.[3] وهذا يعني أنّهما لـ.م يلتقيـ.ا حتى يأخذ عنه أو لا يأخذ وهذا ما أشارت إليه أيضا[4].

٤- بقي أن أشير – هنا – إلى موقف بعض المحدثين من هذه المـ.سألة، كقـ.ول الدكتور عبد العال سالم مكرم[5]:

---

(١) نفح الطيب ٣/٢٣٠.

(٢) المقفى الكبير ٧/٥٠٤ ونفح الطيب ٣/٥٨٤.

(٣) نفح الطيب ٢/٢٢٦-٢٢٧.

(٤) أبو حيان النحوي ص/٣٣٠.

(٥) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ص٢٨٩.

«فقد ملأ الحقد قلبه على هذا الرجل[1] واشتدت به الغيرة، واستولى عليه الحسد مما جعله لا يتلقّى عن هذا الشّيخ، ولا يشير إليه ضمن شيوخه».

كما قال[2]: «ويبدو لي أن أبا حيان وإن أنكر هذه الأستاذية لابن مالك في ظاهر الأمر فإنّه أثبتها من طريق غير مباشرة، حيث أسهم في نشر كتب ابن مالك وشرحها، والإشادة بها».

موقفه هذا يدفع للتّفكير كثيرا في خطورة إطلاق حكم لا يستند على أسس علمية وتحليل منطقي، إذ يترتّب على هذا تكريس الخطأ مستقبلا، بل تناميه؛ لأن تكرار الأفكار السابقة أسهل من البحث عن الحقيقة لدى بعض النّاس، فالدكتور عبد العال لم يكتف بالقول بتحامل أبي حيان على ابن مالك كما قال الأقدمون، بل وصفه بالحقد والحسد والغيرة، وكأن كَيلَ التّهم وإلصاق الصفات البشعة بالآخرين أمر يسير عليه، لا يحسب لأثره حسابا!

فهل يعقل أن يكون رجل كأبي حيان تحلّى بالخلق الكريم والخشوع وسلامة العقيدة والصدق، وتعظيم العلم والطّلبة الأذكياء حاقدا أو حسودا أو غيورا؟!

إن هذا لا يصدق، فهذه صفات ذميمة لا تتآلف مع ما عرف به من طيب الأخلاق وحميد الطّباع.

ثم إن آراء الدكتور عبد العال بدت متناقضة، فتارة يقول: إنّه حاقد حاسد لابن مالك وتارة أخرى يقول: إنّه أسهم في نشر كتبه وشرحها والإشادة بها.

لكنّه – بدلاً من أن يبحث عن الأسباب الموضوعية لذلك– راح يعزوها إلى حالات لا شعورية، أو إلى طرق غير مباشرة.

لله دره كيف يكون العمل المقصود والمباشر إذن؟!

وهل يعقل أن يكون أبو حيان– قد ألّف أربعة كتب على تسهيل الفوائد وحده والتزم ألا يقرئ النّاس إلا به أو بكتاب سيبويه أو بكتبه هو، وأن يكون قد شرح كتب ابن مالك.

---

(١) يعني المصنّف.

(٢) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ص٣١٥.

ورغّب النّاس بها، وساهم في نشرها – غير قاصد لما يفعل؟ أو أن يكون قد فعل كلّ هذا بطريق غير مباشرة؟!

وبعد، فلماذا إذن جاءت بعض المصادر مؤكّدة تحامل أبـ.ـي حيـ.ـان علـ.ـى ابن مالك؟

يمكن أن يعزى الجواب إلى أحد أمرين:

أولهما: طبيعة ردود أبي حيان القوية، التي تثير المتلقّي.

ثانيهما: العرف السائد في تعظيم ما قاله الأقدمون، واستهجان أي نقد يوجه إليهم خاصة إذا كان سلبيا؛ لذلك جاء نقد أبي حيان– بهذه القوة – كأنّه خـ.ـروج عن المألوف في ذلك العصر فقوبل بالرفض مع هذه الحملة من الاتّهامات.

**أستنتج مما تقدم ما يلي:**

١– لم يكن أبو حيان متحاملا على ابن مالك، ولا حاسدا له، بل كـ.ـان يحترمـ.ـه ويقدر علمه وكتبه، فكلمة «بلدينا» التي قالها أبو حيان في مقدمـ.ـة شـ.ـرحه التّسهيل تعبر عن مدى المحبة التي يكنّها لابن مالك، والتي تعكس الـ.ـروابط الأصيلة الصادقة بين أبناء البلد الواحد، فكلاهما أندلسي جياني مهاجر.

٢– جسد منهج النّاقد العلمي الموضوعي، الذي يذكر الإيجابيات ويثنـ.ـي عليهـ.ـا ويعري السلبيات وينبه إليها بعبارات علمية صريحة ومباشرة، تسمي الأشياء بأسمائها.

٣– صدرت الآراء التي اتّهمت أبا حيان بالتّحامل عن عقلية عاشت فـ.ـي ظـ.ـلّ عرف عام ينظر إلى الشّخصيات العلمية الدينية نظرة خاصة، تأخذ أقوالهـ.ـا وآراءها وكأنّها مسلّمات لا يجب أن تخضع للنّقد.

٤– لم يقصد أبو حيان الانتقاص من ابن مالك في خلال ردوده القويـ.ـة، ونقـ.ـده إياه، بل ربما حاول أن يثبت نفسه في الموقع الـ.ـذي تـ.ـستحقّه، وأن يلفـ.ـت الانتباه إلى إمكاناته العلمية التي تؤهله كي يكون في موقع الكبار الذي كـ.ـان يجد نفسه جديرا به.

هذا ما أراه صوابا في هذه المسألة، فأرجو أن يكون ما قدمته صحيحا ومفيدا.

**ثقافته:**

كانت بداية ثقافته وتعلّمه في غرناطة على أيدي نحويي بلده وعلمائه، م.ن أهمهم أبو جعفر بن الزبير[1]. ثم التقى – في أثناء تجوله في المغرب والسودان وبلاد الحجاز – بأشياخ تلك البلدان.

«سمع الكثير على الجم الغفير بجزيرة الأندلس وبلاد أفريقية والإسكندرية وديار مصر والحجاز، وحصل الإجازات من الشام والعراق وغير ذلك»[2].

إذن تجربته الغنية، جعلته يلتقي بشيوخ كثر، قال[3]:

«وجملة الذين سمعت منهم نحو من أربعمائة شخص وخمسين وأما الذين أجازوني فعالم كثير جدا».

رجل التقى بهذا العدد من العلماء، وزار تلك البلدان الغنية بثقافتها لا بد أن يجمع ثمار معرفة متنوعة، وهذا ما تجلّى في كتبه الكثيرة التي صنّفها، قال ابن حجر[4]:

«وأكثر من سماع الحديث حتى بلغت عدة شيوخه أربعمائة وأجاز له جمع جم، وقد جمعهم في كتاب (البيان في شيوخ أبي حيان) فبلغوا ألفاً وخمسمائة وتصانيفه تزيد على خمسين».

يستطيع المطّلع على تلك المؤلّفات تحديد محاور ثقافته بما يلي:

١- علوم الدين والسنّة الشّريفة من تفسير وقراءات وأحاديث وفقه، قال[5]:

«فمن مروياتي الكتاب العزيز، والكتب الستّة[6] والموطّأ ومسند الدارمي».

---

(١) أحمد بن ابراهيم بن الزبير أبو جعفر الأندلسي الحافظ النحوي المتوفى سنة ٧٠٧ أو ٧٠٨ هـ. الدرر الكامنة ١/ ٨٤ وبغية الوعاة ١/ ٢٩١-٢٩٢.

(٢) نفح الطيب ٣/٥٤٠-٥٢٢.

(٣) نفح الطيب ٣/٥٢٢.

(٤) الدرر الكامنة ٤/٣٠٨ ونفح الطيب ٣/٥٦٣.

(٥) نفح الطيب ٣/٣٠٤.

(٦) هي صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وجامع الترمزي، وسنن أبي داوود، وسنن النسائي وسنن ابن ماجة. الحديث النبوي مصطلحه – بلاغته – كتبه ص ٢٩٣.

٢- علوم العربية من لغة ونحو وصرف وشعر، قال[١]:

«ومن كتب النّحو والآداب فأروي بالقراءة كتـاب سـيبويه والإيـضاح[٢] والتّكملة[٣] والمفصل[٤] وجمل الزجاجي[٥] وغيـر ذلـك والأشـعار الـستّة[٦] والحماسة وديوان حبيب وديوان المتنبي وديوان المعري».

٣- المنطق الذي تجلّى في تعليلاته واستنتاجاته، حيث «قرأ شيئًا فـي المنطـق على بدر الدين محمد بن سلطان»[٧].

٤- اللغات الأخرى من تركية وفارسية وحبشية؛ حيث ألّف كتبا في كلّ منهـا[٨] مثل (منطق الخرس في لسان الفرس) و(الإدراك للسان الأتـراك) و(نـور الغبش في لسان الحبش).

٥- التّراجم والتّاريخ، إذ له كتاب لم يكمل[٩] بعنوان مجاني الهصر في تـواريخ أهل العصر.

٦- ذكرت له مؤلّفات كثيرة في فروع علمية وثقافية متعددة[١٠].

---

(١) نفح الطيب ٣٠٤/٣.

(٢) الإيضاح في النحو كتاب لأبي علي الفارسي.

(٣) تكملة الصلة كتاب لابن الأبار.

(٤) كتاب للزمخشري.

(٥) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، من كتبه، الجمل في النحو، توفي سنة ٣٣٧هـ. وفيات الأعيان ١/ ٣٣ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ١٧٣.

(٦) قال أبو حيان في البحر المحيط ١٠٥/١-١٠٦: ((حفظت في صغري اللغـات المحتـوى عليهـا دواوين مشاهير العرب الستة: امرئ القيس والنابغة وعلقمة وزهير وطرفة وعنترة)).

(٧) الدرر الكامنة ٣٠٨/٤.

(٨) بغية الوعاة ٢٨٠/١ وأبو حيان النحوي ص١٧٦-١٨٧.

(٩) ((كان له يد طولى في تفسير القرآن الكريم وفي علم الحديث ومعرفـة الـشروط وفـروع الفقـه وتراجم الناس ، وطبقاتهم ، وتواريخهم ، وحوادثهم)) بغية الوعاة ٢٨٥/١.
ونفح الطيب ٢/ ٢٩٠- ٢٩٥ والمقفى الكبير ٧/ ٥٠٥.

(١٠) أبو حيان النحوي ص: ١٠١- ١٨٧ ومنهج أبي حيان النحوي الأندسـي فـي كتابـه ارتـشاف الضرب من لسان العرب للأستاذ الدكتور مزيد نعيم ص: ١٢- ٣٠.

إن ما يهم من ثقافته، وإنتاجه العلمي – هنا في هذا البحث – هـ.و النّحـ.و الذي كان فيه أميرا، وسيد علماء عصره، حتى قيل عنه:

«كان أمير المؤمنين في النحو»[1].

(١) المقفى الكبير ٥٠٥/٧ ونفح الطيب ٥٣٦/٣ وبغية الوعاة ١/ ٢٨١ وأبو حيان النحوي ص ١٠١.

# التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل

**نسبته إليه:**

– ورد في مقدمة هذا الكتاب قوله[1]: «لماّ علّقت ذهب هذا الكتاب على نار الفكر حتى خلص، وكملت بحسن الصفة ما قد نقص وذيلت على فص التسهيل وشرحه ما قد قلص، سميته بالتّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل».

– قال ناظر الجيش عنه[2]: «أتاح الله إكمال ذلك على يدي إمام زماننا الشيخ أثير الدين فوضع كتابا كبيرا سابغ الذّيول، جم النّقول، غزير الفوائد كثير الأمثلة والشّواهد أطال فيه الكلام ونشر الأقسام».

- وقال المقريزي[3]: «وله من المصنّفات كتاب التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل لابن مالك».

- كما ذكره السيوطي بقوله[4]: «له من التّصانيف التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل مطول الارتشاف ومختصره مجلّدان، ولم يؤلّف في العربية أعظم من هذين الكتابين، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال».

- وقال حاجي خليفة[5]: «ومن الشروح شرح الشيخ العلامة أثير الدين أبي محمد بن يوسف الأندلسي المتوفّى سنة ٧٤٥هـ. لخّص فيه شرح المصنّف وتكملة ولده وسماه التنخيل[6] الملخّص من شرح التسهيل وله شرح آخر على الأصل سماه التّذييل والتّكميل وهو شرح كبير في مجلّدات».

---

(١) التذييل والتكميل ١/١٢.

(٢) تمهيد القواعد ١/٣.

(٣) المقفى الكبير ٧/٥٠٦.

(٤) بغية الوعاة ١/٢٨٢.

(٥) كشف الظنون ١/٤٠٦-٤٠٧.

(٦) في الأصل: التخييل.

**منهج أبي حيان النّحوي في كتابه التّذييل والتّكميل:**

لا بد من الإشارة إلى أهم ما يميز منهج أبي حيان في كتابه هذا وإن كانت الدكتورة خديجة الحديثي قد تحدثت عنه كثيرا، وقدمت وصفًا تفصيليا له[١].

كما إنّني تطرقت إلى الحديث عنه في أثناء تحقيقي للجزء الثّاني من كتابه هذا في أثناء تحضيري لرسالة (الماجستير)[٢].

لكنّني أورد – هنا بشكل مكثّف – أهم ما يميز هذا المنهج؛ لأهمية ذلك في دراسة منهج ناظر الجيش في كتابه (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) حيث عمد إلى مناقشة أستاذه أبي حيان، والرد عليه، وإن كان لا يغيب عن الأذهان أن طبيعة الشّروح تتشابه، إذ نجد تشابها كبيرا في منهجية الشّرح بين ابن مالك وأبي حيان وناظر الجيش، مع ظهور خصوصية كلّ منهم وطريقته التي تميزه.

**أهم ما يميز منهج أبي حيان ما يلي:**

١- كثرة مناقشاته، والإفاضة في عرض الآراء المحتملة للظاهرة النّحوية وقد اعترف نفسه بذلك أكثر من مرة، كقوله[٣]:

«فضربنا صفحا عن ذلك إذ قد طال الكلام»

٢- كانت ثقافته المتميزة بغناها وعمقها تقوده – أحيانًا- إلى ضروب من التّكلّف والتّعقيد لأنّه كان ينساق مع أفكاره بعيدا، مما جعله يحس أحيانًا بصعوبة فهم القارئ لما يريد من أقوال، فيعمد إلى مساعدته في الوصول إلى ما يريد كقوله[٤]:

«ويلخّص من هذا كلّه» أو «وهناك وجه آخر أقلّ تكلّفًا»[٥]

٣- إقراره بالعاملين اللفظي والمعنوي.

---

(١) أبو حيان النحوي ص٢٦٣-٤٩٩.

(٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل – الجزء الثاني- دراسة وتحقيق ص٢٧-٤٥.

(٣) التذييل والتكميل ٢٥٧/٢.

(٤) التذييل والتكميل ٧/٢.

(٥) التذييل والتكميل ٥٦/٢.

٤- تتّسم تعليلاته بالصدق، إذ لديه قدرة مدهشة على الإقناع وعرض الآراء المختلفة وتعليلاتها.

٥- احترامه السماع، وتقديمه على القياس.

٦- تعتمد شواهده على القرآن الكريم، ثم القراءات، فكلام العرب وأشعارهم وإلا فالأحاديث الشريفة على الرغم من معارضته الاحتجاج بها في بعض أقواله.

٧- اهتمامه بلهجات العرب ومعرفته بخصائصها، وتمييزه بينها وهذا مكّنه من استنباط الأحكام وإقرار القواعد.

٨- ذكره أجزاء أبيات تتضمن الشّواهد التي تعنيه.

٩- قلّة نسبته الشّواهد إلى أصحابها.

وسيظهر أثر هذه الخصائص في منهج ناظر الجيش في (تمهيد القواعد) الذي ألّفه على (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك، واعتمد فيه كثيرا على آراء أبي حيان؛ وهذا ما يدعو إلى التّعرف عليه، والاطلاع على كتابه ومنهجه وآرائه فيه.

# ناظر الجيش

**اسمه ولقبه:**

هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم، محب الـ ـدين، أبـ ـو عبـ ـد الله التّميمي الحلبي الأصل، المصري، ناظر الجيش[١].

لقّب ناظر الجيش؛ لأنّه ترأس ديوان الجيش، وتعـ ـد وظيفتـ ـه هـ ـذه مـ ـن الوظائف العالية في الدولة، وقد تشبه في الوقت الحالي وزارة الدفاع.

**حياته:**

ولد في القاهرة سنة ٦٩٧هـ ـ.[٢] ومات فيها سنة ٧٧٨هـ ـ.[٣] تلقّى علومه فيهـ ـا على مشايخ عصره، ولازم أبا حيان النّحوي ودرس في المدرسة المنصورية.

أشير هنا إلى ما ذكره السيوطي[٤] وابن العماد[٥]: «إنّه اشتغل ببلاده ثم قدم القاهرة».

لكنّني لم أعثر على ما يؤكّد ذلك، بل ما وجدته يرجح أن ولادته وموتـ ـه في القاهرة خاصة أنّه سمع الحديث[٦] من نصر المنجى المتوفّى سنة ٧١٩هـ ـ.[٧] كما سمع على الشّريف أخي عطوف، وهذا مات في القاهرة سـ ـنة٧١٠ هـ ـ .[٨] وعمر ناظر الجيش لم يتجاوز ثلاثة عشر عاما.

---

(١) تاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٥٣٥ وتاريخ ابن حبيب ٢/ ٦٠٧.

(٢) النجوم الزاهرة ١١/ ١٤٣/١٤٤ والدرر الكامنة ٤/ ٢٩٠ ومعجم المؤلفين ١٢/ ١٢١.

ذكر في تاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٥٣٥ أنه ولد سنة تسع وتسعين، وهذا تصحيف من المحقق، إذ الثابت في المصادر كلّها أن ولادته في سنة سبع وتسعين.

(٣) السلوك ٣/ ٢٩٩ وتاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٥٣٥ –٥٣٦ وبغية الوعاة١/ ٢٧٥.

(٤) حسن المحاضرة ١/ ١١٦ وبغية الوعاة ١/ ٢٧٥.

(٥) شذرات الذهب ٦/ ٢٥٩.

(٦) السلوك ٣/ ٢٩٩.

(٧) تاريخ ابن حبيب ١/ ٢٦٧.

(٨) المقفى الكبير ٦/٣١٠.

كما إنّه أخذ عن القطب السنباطي[1] وهذا توفّي سنة ٧٢٢هـ. في القـاهرة وكان نائب الحكم فيها[2] وناظر الجيش – حينها– في مقتبل العمر، فلا يعقـل أن يكون قد استطاع العمل في بلاده ثم قدم القاهرة وأخذ عن هؤلاء الشّيوخ،علما أن ابن العماد اعتمد فيما ذكره في شذراته على ما أورده السيوطي في بغية وعاته؛ فيكون صاحب هذا الرأي هو السيوطي المتوفّى سنة ٩١١هـ. البعيد العهد عـن ناظر الجيش إذا ما قورن بالمقريزي المتوفّى سنة ٨٤٥هـ. وابن حجر المتـوفّى سنة ٨٥٢هـ. وما ذكراه يرجح ما ذهبت إليه.

هو من أصل حلبي من بلاد الشّام، كان أبوه قاضيا[3]، وهذا يعني أن ناظر الجيش نشأ في بيت علم ودين، تجلّت آثاره في كونه أصبح عالما قاضيا حيـث تولّى القضاء في الديار المصرية[4] كما أصبح ابنه تقي الدين عالما إمامـا فـي النحو والمعاني والبيان[5].

تلقّى ناظر الجيش علومه على أيدي شيوخ وعلماء عصره الذين هيأتهم له بيئة القاهرة العلمية؛ إذ كانت قبلة العلماء من الشّرق والغرب، فانصرف في بداية حياته إلى التّحصيل العلمي والسعي وراء المعرفة في فنونها المتاحة فـي ذلـك العصر فحفظ الحاوي[6] والمنهاج[7] والتّسهيل[8] كما تعـددت مـشاربه الثّقافيـة والفكرية بحسب الشّيوخ الذين أخذ عنهم.

---

(١) الدرر الكامنة ٤/ ٢٩٠.

(٢) تاريخ ابن حبيب ١/ ٢٩٩.

(٣) تاريخ ابن حبيب ٢/ ٣٩٢ و٤٤٢ و٦٠٧– ٦٠٨ وبغية الوعاة ١/ ٢٨٥.

(٤) معجم المؤلفين ١٢/ ١٢١.

(٥) شذرات الذهب ٥/ ٣٩٨– ٣٩٩.

(٦) هو الحاوي الصغير في الفروع للشّيخ نجم الدين عبد الغفّار ابن عبد الكريم القزوينـي الـشّافعي المتوفّى سنة ٦٦٥هـ.، وهو من الكتب المعتبرة بين الشّافعية، كشف الظّنون ١/ ٦٢٥.

(٧) هو منهاج الطالبين في فروع المحرر في فروع الشّافعية للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى ابـن شرف النّووي الشّافعي المتوفّى سنة ٦٧٦هـ.

كشف الظنون ٢/ ١٨٧٣ ورياض الصالحين ص: ٨.

(٨) ذُكِر هذا في تاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٥٣٥ وشذرات الذهب ٦/ ٢٥٩.

بدأ بشرح تسهيل الفوائد في مقتبل عمره لكنّه انصرف عنه بسبب الاضطرابات السياسية والاجتماعية في ذلك العصر وانشغال طلبة العلم عن السعي إلى العلم بالسعي إلى لقمة العيش في تلك الظّروف الصعبة، كما اتّجه أيضا إلى العمل وكسب الرزق مؤجلا هذا الشّرح، فأول ما باشر العمل عين كاتبا لدى جنكلي ابن البابا[1] حتّى لقّب بكاتب جنكلي[2].

قلّ اهتمامه بالتّحصيل العلمي وصار مشغولا أكثر بأعماله الإدارية حيث تنقّل بين دواوين أمراء عدة، فبعد عمله في ديوان جنكلي أصبح في ديوان الأمير منكلي بغا الفخري[3] ثم في ديوان قجاه أمير شكار، وولي نظر البيوت السلطانية ثم نظر الجيش حتّى بلغ فيه من نفوذ الكلمة وشهرة الذكر مبلغًا عظيما في عدة دول[4].

يمكن تقدير التاريخ الذي اتّجه فيه ناظر الجيش إلى العمل الإداري السياسي في حوالي سنة ٧٣٩هـ.[5]؛ لأنّه تنقّل في المباشرات الإدارية في دولة النّاصر محمد بن قلاوون وما بعدها[6] والناصر توفّي سنة ٧٤١هـ.[7].

كما درس التّفسير في المدرسة المنصورية[8] سنة ٧٤٩هـ. بعد وفاة أستاذه

---

(١) السلوك ٣/ ٢٩٥ وإنباء الغمر بأبناء العمر ١/ ٢٢٥-٢٢٧.

(٢) السلوك ٣/ ٣٩.

(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر ١/ ٢٢٥ – ٢٢٧.

(٤) السلوك ٣/٢٩٩.

(٥) كان عمره حوالي ٤٢ سنة.

(٦) تاريخ ابن حبيب ٢/ ٦٠٧- ٦٠٨.

(٧) الدرر الكامنة ٤/ ١٤٨.

(٨) «هذه المدرسة من داخل باب المارستان الكبير المنصوري بخط بين القصرين بالقاهرة، أنشأها – هي والقبة التي تجاهها والمارستان – الملك المنصور قلاوون الألفي الصالحي على يد الأمير علم الدين سنجر الشجاعي، ورتب بها دروسا أربعة لطوائف الفقهاء الأربعة ودرسا للطب، ورتب بالقبة درسا للحديث النبوي ودرسا لتفسير القرآن الكريم، وكانت هذه التداريس لا يليها إلا أجلّ الفقهاء المعتبرين». المواعظ والاعتبار ٢/٣٣٩-٣٤٠.

الرشيدي[1] كما قال ابن حجر[2].

ثم ولي نظر ديوان منكلي بغا الفخري[3] الذي عظمت منزلته فـ.ي دولـ.ة النّاصر حسن الأولى، وصار أكبر أمراء المشورة في مصر[4] ودولـ.ة النّاصـ.ر هذه كانت ما بين ٧٤٨ و٧٥٢هـ..

كما ولي نظر ديوان قجاه أمير شكار[5] الذي قُبِض عليه سنة ٧٥٨هـ.[6] ثم ولي ناظر الجيش نظر البيوت السلطانية[7] سنة ٧٥٩هـ.[8] في دولـ.ة النّاصـ.ر حسن الثّانية.

وتولّى في السنة نفسها نظر الجيش[9] واستمر فيها حتّى وفاته سنة ٧٧٨هـ. حيث استقر مكانه في نظر الجيش ابنه تقي الدين عبد الرحمن[10]؛ احتراما لوالـ.ده الذي حظي بمراعاة الأكابر له طيلة حياته. قيل عن ناظر الجيش[11]:

---

(١) ابراهيم بن لاجين بن عبد الله الرشيدي النحوي المقرئ، كان عالماً بالنحو والتفسير والفقه والطب والقراءات، توفي سنة ٧٤٩هـ.، بغية الوعاة ٤٣٤/١ وحسن المحاضرة ٢٩١/١ وشذرات الـ.ذهب ١٥٦/٦.

(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر ١/ ٢٢٥- ٢٢٧.

(٣) سبقت ترجمته في ص: ٧.

(٤) الدرر الكامنة ٤/ ٣٦٧.

(٥) لم أعثر على ترجمته، لكن ناظر الجيش كان صاحب ديوانه في سنة ٧٥٨هـ.، وربما قبلها. ذكـ.ر في السلوك ٣/ ٣٥ أن السلطان قد قبض على أمير شكار في هذه السنة.

(٦) السلوك ٣/ ٣٥.

(٧) «نظر البيوت كان من الوظائف الجليلة، وهي وظيفة متوليها منوط بالاستادار فكل ما يتحدث فيـ.ه استادار السلطان فإنه يشاركه في التحدث فيه».
المواعظ والاعتبار ٢٢٥/٢. وجاء في المواعظ والاعتبارأيضا ٢/ ٢٢٢ «والاستادار إليـ.ه أمـ.ر البيوت السلطانية كلها من المطابخ والشراب خاناه، والحاشية والغلمان، وهو الذي يمـ.شي بطلـ.ب السلطان في السرحات والأسفار». والسرحات تعني النزهات.

(٨) السلوك ٣/ ٤٩.

(٩) تاريخ ابن قاضي شهبة ١/ ٥٣٥- ٥٣٦ وتاريخ ابن حبيب ٢/ ٦٠٧-٦٠٨.

(١٠) السلوك ٣/ ٢٩٥ وإنباء الغمر بأبناء العمر ١٩٩/١.

(١١) تاريخ ابن قاضي شهبة ١/ ٥٣٥- ٥٣٦.

«باشر عدة مباشرات ثم ولي نظر الجيش في رمضان سنة تسع وخمسين وتقدم عند يلْبغا ثم عند الملك الأشرف، وصار السلطان لا يقطع أمرا من الأمور الدينية والدنيوية إلا برأيه ومشورته».

ومن يكون لديه مخزون ثقافي وميل علمي لا يستطيع إلا أن يجسدهما بشكل أو بآخر خاصة إذا هيئت له ظروف الإبداع والإنتاج الفكري، وهذا ما حصل لناظر الجيش فقد حظي برعاية يلْبغا الخاصكي الذي خصه بكثير من الأموال والرعاية[1] وقد اعترف له بهذا الفضل[2] وكان كتابه تمهيد القواعد إحدى ثمرات هذه الرعاية إذ عاد إلى إكمال ما كان بدأه في مقتبل عمره من شرحه تسهيل الفوائد.

كان ذلك بعد سنة ٧٦٤هـ.[3] التي استقر فيها يلْبغا أتابكًا أميرا كبيرا، ومنح ناظر الجيش رعايته، وأمن استقراره المادي والوظيفي، وبمقتل يلْبغا سنة ٧٦٨هـ. توقّف عن إكماله؛ لذلك نقص شرحه من بعض الأبواب.

توقّف ناظر الجيش عن الإنتاج العلمي لكنّه لم يفقد إدارته نظر الجيش، بل استمر فيها حتى وفاته، وهذا ما أكّدته المصادر؛ حيث ظلّ في عزه وجاهه إلى أن مات[4].

وحظي برعاية السلطان الأشرف شعبان أبي المعالي[5] الذي قتل في السنة نفسها التي مات فيها ناظر الجيش.

حدث هذا في الفتنة التي وقعت للسلطان في أثناء قيامه بالحج، وكان برفقته تقي الدين ابن ناظر الجيش الذي ناب عن أبيه المريض.

---

(١) السلوك ٣/ ٨٥.

(٢) تمهيد القواعد ١/ ٢.

(٣) عمر ناظر الجيش وقتها حوالي إحدى وسبعين سنة.

(٤) الدرر الكامنة ٤/ ٢٩٠.

(٥) قال ابن حجر: «تزايدت مرتبته عند الملك الأشرف وزادت مروءته وعظمت همته وشاع خيره وبره». إنباء الغمر بأبناء العمر ١/ ٢٢٥-٢٢٧.

**صفاته:**

كلّ المصادر التي عدت إليها ذكرته بما تطمئن إليه النفوس من جيد الصفات وحسن الخلق والخصال، فهو القاضي ابن القاضي نشأ في بيت علم وفقه، فاتّصف بالديانة والحشمة وهو رجل علم، يعرف قدر العلم والعلماء؛ لذلك كان يرفق بالطّلبة ويرفدهم، كما تحلّى بالمروءة فكان عوناً لمن يقصده، قال ابن قاضي شهبة[1]:

«كان نسيج وحده، ووحيد عصره وكان فيه رياسة وحشمة ومروءة كاملة وتعصب مع من يعرف ومن لا يعرف، وكان من محاسن الدنيا لكمال أدواته وعلومه». كما قال عنه ابن حجر[2]:

«قرأت بخطّ ابن القطّان، وأجازنيه، أنّه بلغت مرتّباته لأهل الخير في الشهر ثلاثة آلاف وكان كثير الظّرف واللطف والنّوادر.

قلت: لم ألق أحدا ممن لقيه إلا ويحكي عنه في المروءة والجود ما لا يحكيه الآخر حتّى من لم يكن بينه وبينه معرفة».

ووصفه ابن حبيب[3] بقوله: «حسن الخَلْق والخُلُق يعامل النّاس معاملة الوالد الرحيم جبلّة خير وإحسان طبعه الخالق على مكارم الأخلاق».

ولا بد من الإشارة هنا إلى قول ابن حجر[4]: «وكان مع فرط إحسانه ومكارمه بخيلاً على الطّعام جدا، حتّى حكى لي حموي كريم الدين بن عبد العزيز – وكان ممن يلازمه– أنّه سمعه يقول: إذا رأيتُ شخصاً أمعن في طعامي أظن أنّه يضرب بطني بسكّين».

إذا كان هذا القول المنسوب لناظر الجيش صحيحاً فهل يدلّ على بخله حقاً؟! أو ربما له تفسير أقرب إلى الحقيقة.

---

(١) تاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٥٣٥.

(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر ١/ ٢٢٥– ٢٢٧.

(٣) تاريخ ابن حبيب ٢/٦٠٧.

(٤) الدرر الكامنة ٤ /٢٩٠ وإناء الغمر بأبناء العمر ١/٢٢٥–٢٢٧.

إن رجلاً كناظر الجيش – بكلّ ما تحلّى به من أخلاق، وما عرف عنه من قدر رفيع وعمل في وجوه الخير، ورفد للطّلبة، وإنفاق على المحتاجين في الشّهر ثلاثة آلاف – لا يكون بخيلاً.

وقوله هذا – إن كان صحيحاً– يدلّ على مدى رفضه للجشع الذي تتميز به بعض النّفوس، انظر إلى قوله: «أمعن» تفهم أن الذي آلمه ليس الطعام إنّما الإمعان والجشع وعدم تقدير هذا ((الممعن)) للموقف الكريم الذي وقفه ناظر الجيش برعايته وتقديم الطّعام إليه، حيث تفتّحت لدى هذا الشّخص كوامن الطّمع والجشع.

وهو بذلك يمس إنسانية ناظر الجيش، ويحاول استغلالها؛ لذلك انتفض ناظر الجيش رافضاً هذا السلوك المادي.

أقول هذا لا لأبرئ ناظر الجيش من كلّ العيوب، فقد جلّ من لا عيب فيه وإنّما قلته؛ لأنّه ينسجم مع صفاته وطباعه التي أكّدتها المصادر التي ذكرته مما رجعت إليه منها، فلِم هذا التّشويه الذي تحاول بعض المصادر إلصاقه بالشخصيات الفاضلة؟! لا سيما وقد قيل فيه[1]:

«كان من محاسن الدنيا لكمال أدواته وعلومه، مع الكرم المفرط والمروءة التّامة».

وكان «يحب مجالسة العلماء، وأهل الخير، ويتقرب إليهم بإسداء المرتّبات والمير ويتعاهد طلبة العلم الشّريف بالمبرات السرية والجهرية واستمرار المرتّبات اليومية والسنوية والشّهرية»[2] إن رجلاً ينفق كلّ هذا على أهل العلم،لا يكون بخيلا.

إضافة إلى ما تقدم يمكن القول: إن ناظر الجيش رجل دولة من الطّراز الأول تحلّى بالذّكاء وحسن التّصرف، في ظروف صعبة وأوقات عصيبة، فرجل

---

(١) تاريخ ابن قاضي شهبة ٣/٥٣٥-٥٣٦.

(٢) تاريخ ابن حبيب ٢/٦٠٧- ٦٠٨.

عاش في عصر المماليك، وفي فترة زمنية شـهدت فتنـا واغتيـالات طالـت السلاطين وكبار الأمراء استطاع المحافظة على نفسه، وعلى مواقعـه الإداريـة المرموقة في دول متتابعة تقوم الواحدة منها على دماء رجال الدولـة الأخـرى، رجل غير عادي بل أقلّ ما يقال فيه، إنّه ذكي مستوعب ظروف المرحلة الّتـي عاشها يجيد فن التّعامل مع الآخرين بمرونة وسداد رأي.

هذا ما جعله مهاباً معظّماً في كلّ دولة رغم كثرة الدول الّتي عاصرها من سلطنة النّاصر محمد ابن قلاوون، مرورا بدول أولاده الكثـر، خاصـة دولـة النّاصر حسن الّتي تألّق فيها نجمه وأصبح ناظر الجيوش السلطانية.

جدير بالذّكر أيضا – بالإضافة إلى ما سبق – أنّه تحلّى بـالظّرف وتميـز بروح الإيثار والرحمة، وطبع على مكارم الأخلاق وهذا جعله محببا لدى الجميع ومرحبا فيه في الدول المختلفة.

صفاته هذه تنسجم مع ما قيل عنه[1]:

«إمام عادل رفيع المنال، جليل المقدار، رئيس جميل الفضل، كثير الصمت عذب النّطق سعيد الحركة والسكون، سديد الرأي كأكمل ما يكون، يقبل على من يراه بوجه الطّلاقة ويبسط له بساط الأنس مقدماً لديه رواقه[2] تقدم في الـصدر الأول بين العلا والأعيان وعظم قدره في الدول عند الملوك والأركان».

هذا هو ناظر الجيش بأبعاده الحياتية والأخلاقية، فمن هم أساتذته وشـيوخه الذين صقلوا شخصيته وأخذ العلم عنهم؟

---

(١) تاريخ ابن حبيب ٢/ ٦٠٧- ٦٠٨.

(٢) رواق البيت: مقدمه. لسان العرب (روق) ٥/ ٣٧٥.

**أساتذته[1]:**

**١- ابن هارون[2]:**

علي بن محمد بن هارون التّغلبي القارئ الدمشقي نزيل القاهرة خرج لـ.ه الشّيخ تقي الدين السبكي مشيخة، وهو خاتمة أصحاب ابن الصباح بالسماع، مات سنة ٧١٢هـ..

ذكر ابن حجر[3] أن ناظر الجيش سمع منه.

**٢- ابن المعلّم[4]:**

اسماعيل بن عثمان بن محمد العلامة رشيد الدين أبـ.و الفـ.ضل القرشـ.ي، التّيماني ثم الدمشقي الحنفي، ابن المعلّم. برع في الفقه والعربية، ودرس وأفتـ.ى مات في مصر سنة ٧١٤هـ.. قال ابن حجر[5]:

«سمع من الرشيد ابن المعلّم».

**٣- موسى بن عطوف[6]:**

عز الدين أبو الفتح موسى بن علي، الموسوي الدمـ.شقي الحنفـ.ي سـ.مع حضورا من الفخر الإربلي، ومن مكرم[7] الموطّأ ومن ابن الصلاح والسخاوي.

حدث بالموطّأ وصحيح مـ.سلم، سـ.كن القـ.اهرة سـ.نة سـ.بعمئة ومـ.ات وهم يسمعون عليه صحيح مسلم سنة ٧١٥هـ.، قيل عن ناظر الجـ.يش[8]: إنّـ.ه سمع منه.

---

(١) ذكرتهم وفقاً لسنوات وفياتهم.

(٢) الدرر الكامنة ٣/ ١٢١.

(٣) الدرر الكامنة ٤/٢٩٠.

(٤) بغية الوعاة ١/٤٥١ وشذرات الذهب ٦/٣٣.

(٥) الدرر الكامنة ٤/ ٢٩٠.

(٦) الدرر الكامنة ٤/٣٧٩ وشذرات الذهب ٦/٣٨.

(٧) أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد المتوفى سنة ٦٣٥ هـ..

المقفى الكبير ٨/ ٤٦٠.

(٨) الدرر الكامنة ٤/ ٢٩٠.

**٤- ستّ الوزراء[١]:**

هي وزيرة بنت عمر بن أسعد بن المنجى التنوخية الدمشقية الحنبلية أم عبد الله سمعت من والدها جزأين[٢]، ومن أبي عبد الله ابن الزبيدي مـ.سند الـ.شّافعي وصحيح البخاري، وحدثت بدمشق ومصر وماتت سنة ٧١٦هـ..

سمع ناظر الجيش منها صحيح البخاري[٣].

**٥- نصر المنجى[٤]:**

أبو الفتح نصر بن سلمان بن عمر المنجى، كان ورعا زاهدا قارئًا عالمـ.ا أصوليا وكان معظّما في مصر، سمع في حلب وفي الديار المصرية، مات سـ.نة ٧١٩هـ..

قيل[٥]: إن ناظر الجيش سمع منه.

**٦- حسن الكردي[٦]:**

حسن بن عمر بن عيسى الكردي أبو علي نزيل الجيزة بمصر، ولـ.د فـ.ي دمشق وسمع الموطّأ من مكرم، وتلا على السخاوي ختمة ثم انتقل إلى مـ.صر، حدث بالكثير، ومات سنة ٧٢٠هـ.، سمع ناظر الجيش منه[٧].

**٧- التّقي الصائغ[٨]:**

محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصري، مهر في القراءات وصنّف خطبـ.ا واشتهر بفن الإقراء، وأخذ عنه الأئمة، قال عنه الإسنوي:

---

(١) الدرر الكامنة ١٢٩/٢.

(٢) سمعت جزأين من الحديث، فقد كانت طويلة الروح على سماع الحديث، وهي المسندة المعمرة التي رحِل إليها من الأقطار. الدرر الكامنة ٢/ ١٢٩ والبداية والنهاية ٤/ ٦٣ والأعلام ٣/ ٧٨.

(٣) تاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٥٣٥ وبغية الوعاة ١/ ٢٧٥ وشذرات الذهب ٦/ ٢٥٩.

(٤) تاريخ ابن حبيب ١/ ٢٦٧.

(٥) السلوك ٣/ ٢٩٩.

(٦) الدرر الكامنة ٣٠/٢-٣٢.

(٧) الدرر الكامنة ٤/ ٢٩٠.

(٨) الدرر الكامنة ٣/ ٣٢٠ -٣٢١.

كان شيخ القراء، فقيهاً، مشاركاً في عدة فنون، وكانت لـه الرحلـة مـن الأقطار للقراءة والإسناد والدراية.

تلا ناظر الجيش عليه[1] وكانت وفاته في مصر سنة ٧٢٥ هـ.[2].

**٨- ابن الشّحنة[3]:**

شهاب الدين أحمد بن أبي طالب الصالحي الحجار ابن شحنة الصالحية من قرى بردى بدمشق، انفرد بالرواية عن الحسين الزبيدي سافر إلى القاهرة مرتين مطلوبا مكرما ليحدث بها. عمر سبعة ومئة عام، وكان يوم لا يسمع عليه يخرج إلى الجبل مع الحجارين يقطع الحجارة، مات بصالحية دمشق سـنة ٧٣٠هـ... سمع ناظر الجيش منه[4].

**٩- القزويني[5]:**

محمد بن عبد الرحمن، جلال الدين، أبو المعالي. خرج له البرزالي جـزءا من حديثه، وحدث به، وتفقّه واشتغل في الفنون، وأتقـن الأصـول، والعربيـة، والمعاني والبيان، وكان فيها ذكيا فصيحا مفوها.

ولي قضاء الديار المصرية ولم يزل على حاله إلى أن أعيد إلـى قـضاء الشّام وتصنيفه المسمى تلخيص المفتاح مشهور، مات سنة ٧٣٩ هـ..، وكـان ناظر الجيش قد لازمه وشرح تلخيصه[6].

**١٠- أبو حيان النحوي[7]:**

يعد أبو حيان الأستاذ الأول لناظر الجيش؛ لأنّه أثّر فيه أكثر مـن غيـره نتيجة ملازمته إياه طيلة حياته، وتتبعه آثاره بعد مماته إذ درس- مثله - التّفسير

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٢٧٥.

(٢) حسن المحاضرة ١/ ٢٩١.

(٣) تاريخ ابن الوردي ٢/ ٤١٧ و٢/ ٣٩٢ والبداية والنهاية ١٤/ ١٢٠ وشذرات الذهب ٩٣/٥.

(٤) الدرر الكامنة ٤/ ٢٩٠.

(٥) تاريخ ابن الوردي ٢/ ٤٥٩ – ٤٦٠ والدرر الكامنة ٣/٤.

(٦) بغية الوعاة ١/ ٢٧٥.

(٧) بغية الوعاة ٢٨٠/١ وشذرات الذهب ١٤٥/٦ ونفح الطيب ٣/ ٢٩٢.وقد تقدمت ترجمته.

في المنصورية وشرح تسهيل الفوائد وكاذ.ت لـ.ه مناق.شات وأبحـ.اث وردود واعتراضات على آراء أستاذه. قيل عن ناظر الجيش[١]:

قدم القاهرة ولازم أبا حيان، كما قيل[٢]: أخذ العربية عن أبي حيان.

**١١- التّبريزي[٣]:**

علي بن عبد الله تاج الدين، أبو الحسن الشافعي، كان من خيار العلماء ديناً ومروءة فانتفع الناس به، وتخرج به مثل برهان الدين الرشيدي وناظر الجيش.

صنّف في التّفسير وعلم الحديث، وفي الأصول، وأقرأ الحاوي سبع مرات في شهر واحد، وكان من علماء زمانه في أكثر الفنون، وهو عالم كبيـ.ر كثيـ.ر التلامذة مات في القاهرة سنة ٧٤٦هـ.. كان ناظر الجيش قد لازمه وأخذ عنه[٤].

**١٢- الرشيدي[٥]:**

ابراهيم بن لاجين الرشيدي، ولد بالقاهرة سنة ٦٧٣هـ. وأخذ النحـ.و عـ.ن البهاء بن النّحاس، والعلم العراقي، والأثير أبي حيان، والمنطـ.ق عـ.ن الـ.سيف البغدادي وحفظ الحاوي والجزولية والشاطبية وشارك في الطّب والحساب وأقرأ التسهيل لابن مالك.

فكان عالما بالقراءات والنّحو، شافعيا، تصدر بجامع أمير حسين مدة وانتفع به الناس وولي تدريس التفسير بالمنصورية بعد موت أبي حيان[٦] وأخذ نـ.اظر الجيش عنه[٧] مات سنة ٧٤٩هـ..

---

(١) حسن المحاضرة ١/ ١١٦-١١٧ وبغية الوعاة ١/٢٧٥ وشذرات الذهب ٦/ ٢٥٩.

(٢) الدرر الكامنة ٤/ ٢٩٠.

(٣) الدرر الكامنة ٣/ ٧٢- ٧٣.

(٤) بغية الوعاة ١/ ٢٧٥.

(٥) المقفى الكبير ١/ ٣٣١- ٣٣٢ وبغية الوعاة ١/ ٤٣٤ وشذرات الذهب ٦/ ١٥٨.

(٦) حسن المحاضرة ١/ ٢٩١ وشذرات الذهب ٦/ ١٥٨.

(٧) جاء في الدرر الكامنة ٤/٢٩٠:

«وتخرج بالبرهان الرشيدي» وفي شذرات الذهب ٦/ ١٥٨:

«وممن أخذ عنه القاضي محب الدين ناظر الجيش».

**١٣-التّقي السبكي[١]:**

علي بن عبد الكافي تقي الدين أبو الحسن الفقيه، الشّافعي المفسر الحـافظ الأصولي النّحوي، اللغوي، المقرئ، البياني، الجدلي الخلافـي البـارع، شـيخ الإسلام، أوحد المجتهدين.

برع في الفنون، وتخرج به خلق في أنواع العلـوم، وذـاظر، وأقـر لـه الفضلاء وولي قضاء الشام، ومشيخة دار الحديث. صنّف نحو مائـة وخمـسين كتابا، توفي في مصر سنة ٧٥٥هـ. وكان ناظر الجيش من تلامذته وأخذ عنه[٢].

هؤلاء بعض من كثير من أساتذة ناظر الجيش[٣] الذين كان لهم أثر واضح في ثقافته وعلومه المتنوعة.

لكن ما قدمه من إنتاج علمي كان قليلا إذا ما قيس بمعرفته وثقافته وكثـرة من تتلمذ على أيديهم، حيث لم يعرف له أكثر من ثلاثة كتب، كمـا لـم تـذكر المصادر تلاميذ له كغيره من علماء عصره.

ربما يعود سبب ذلك إلى كونه رجل دولة وإدارة وسياسة أكثر من كونـه امتهن العلم والتّعليم رغم أن لديه حسا علميا دقيقًا ونظرات نحوية جادة وثقافـة متنوعة المشارب، وكان في مقتبل عمره متحمسا للتّحصيل العلمي والسعي وراء المعرفة لكن عمله الطّويل هذا شغله عن ذلك حتّى أخذ منه عمره[٤] لذلك جـاء إنتاجه لا يتناسب مع إمكاناته وقدراته، كما لم يعرف له تلاميذ[٥] لأنّه لم يتفـرغ

---

(١) الدرر الكامنة ٦٣/٣ وبغية الوعاة ٢/ ١٧٦.

(٢) الدرر الكامنة ٤/ ٢٩٠.

(٣) لمزيد من المعلومات ينظر الدرر الكامنة ٢٩٠/٤ والسلوك ٣/ ٥٩٩ وتاريخ ابن قاضـي شـهبة ٣/ ٥٣٥- ٥٣٦.

(٤) تاريخ ابن حبيب ٢/ ٦٠٨.

(٥) من المصادر التي ترجمت له ولم تذكر له تلاميذ: تاريخ ابن حبيب ٢/ ٦٠٧- ٦٠٨. والسلوك ٣/ ٢٩٩ والدرر الكامنة ٤/ ٢٩٠وإنباء الغمر بأبناء العمر ١/ ٢٢٥- ٢٢٧ وتاريخ ابن قاضي شهبة ٥٣٥/٣-٥٣٦ وبغية الوعاة ٢٧٥/١ وحسن المحاضرة ١/ ٣١٠ وطبقات المفـسرين ٢٨٠/٢- ٢٨١ وكشف الظنون ١/ ٤٠٦-٤٠٧ وشذرات الذهب ٢٥٩/٦ وإعلام النبلاء بتـاريخ حلب الشهباء ٥/ ٦٣-٦٤ وهدية العارفين ٢/ ١٦٩. ومعجم المؤلفين ١٢١/١٢ والأعلام ٢٧/٨.

للعلم والتّعليم حتّى يتتلمذ على يديه طلاب علم، فلم يذكر أنّه درس في غير المدرسة المنصورية، وهذه لم يبق فيها إلا فترة قصيرة جدا؛ لأنّه انتقل منها – في السنة نفسها التي عين فيها مدرسا التفسير– إلى نظر الجيش الذي بقي فيه طيلة حياته؛ لذلك كانت أستاذيته عارضة وسريعة، فلا يوصف من درس على يديه هذه المدة القصيرة بتلاميذه؛ لأن التّلمذة تتطلّب ملازمة الأستاذ والاتّصال به والأخذ عنه مدة أطول من تلك التي كانت بينه وبينهم.

**ثقافته:**

ثقافة ناظر الجيش غنية ومتنوعة، إذ نشأ في بيت علم ودين، وعاش في القاهرة التي كانت موئل العلماء من كلّ حدب وصوب بمختلف مشاربهم وثقافاتهم وهذا هيأ له فرصة الأخذ عن كثير من علماء عصره وفقهائه، فقد قرأ بالسبع على تقي الدين ابن الصائغ وسمع البخاري ومسلما وحفظ الحاوي[1] والمنهاج[2] والتّسهيل كما برع في العربية والفقه والتّفسير ولازم أبا حيان[3].

وفاق في معرفة الحساب[4] وكانت لديه ميول منطقية[5] تجلّت في حسن ترتيبه مصنّفاته وعرضه القضايا بشكل منظّم ينتقل من المقدمات إلى النّتائج بوضوح فمعرفةُ ناظرِ الجيش الحساب خدمته في أعماله الإدارية والسياسية خاصة في تولّيه نظر الجيش؛ لأن هذا الموقع الذي يتطلّب معرفة متعمقة في هذا العلم قائم على معرفة أعداد الجند والإقطاعات، وتحرير الكشوف والمحاسبات[6].

---

(١) الحاوي الصغير في الفروع للشيخ نجم الدين عبد الغفار ابن عبد الكريم القزويني الشافعي المتوفى سنة ٦٦٥هـ. كشف الظنون ١/ ٦٢٥.

(٢) منهاج الطالبين للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النّووي الشافعي المتوفى سنة ٦٧٦هـ. كشف الظنون ٢/ ١٨٧٣.

(٣) حسن المحاضرة ١/ ١١٦ و٣١٠.

(٤) السلوك ٣/ ٢٩٥ وإنباء الغمر بأبناء العمر ١/ ٢٢٥/٢٢٧.

(٥) تاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٥٣٥.

(٦) صبح الأعشى ١١/ ٩٣.

إضافة إلى ما ذكر فإن القائم على نظر الجيش عليه مشاورة السلطان فـ.ي أمر الإقطاعات والنّظر في شؤون المماليك السلطانية[١].

كذلك فإن عمله هذا أغنى معرفته في هذا الفن وانعكست في مؤلّفاته تبويبا وإحصاء وحسن تنظيم ودقّة عرض.

وناظر الجيش عالم يسعى إلى المعرفة كلّما سنحت الفرصة له بذلك، فقـ.د أعاد- في أواخر عمره - القراءة على بعض أصحاب الصائغ[٢] لبعد عهده بهذا الفن[٣] قيل عنه[٤]:

«برز في إتقان العلوم، وأحرز قصبات السبق في معرفة كلّ منطوق ومفهوم وما برح يواظب الاشتغال والإشغال رغم ما فيه من كبر السن وكثرة الأشغال».

كما قال المقريزي[٥]:

«برع في الفقه والنّحو، والتّفسير، وصنّف كتبا عديدة، ودرس عدة سـ.نين وفاق في معرفة الحساب». لكنه لم يذكر أين درس عدة سنين، والمصادر لم تشر إلى ذلك إلا ما سبق ذكره من تدريسه في المنصورية. وقيل عنه[٦]:

«كان فقيها أصوليا منطقيا، إماما في علم العربية والتّفسير، ولـ.ه مباحـ.ث جيدة دقيقة وله اعتراضات وأجوبة، وكان رئيس عصره معدوم النّظير» وكذلك نحو[٧]: «مهر في العربية وغيرها، ودرس فيها وفي الحـ.اوي، وحـ.دث وأفـ.اد وشرح التّسهيل إلا قليلا، وشرح تلخيص المفتاح[٨] شرحا مفيدا، وكانت له فـ.ي الحساب اليد الطولى».

---

(١) عصر سلاطين المماليك ١/ ١١٠.

(٢) هو محمد بن أحمد المتوفى سنة ٧٢٥ هـ.. الدرر الكامنة ٣/ ٣٢٠- ٣٢١.

(٣) الدرر الكامنة ٤/ ٢٩٠.

(٤) تاريخ ابن حبيب ٢/ ٦٠٧.

(٥) السلوك ٣/ ٢٩٥ وكذلك جاء مثل هذا في إنباء الغمر بأبناء العمر ١/ ٢٢٥- ٢٢٧.

(٦) تاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٥٣٥- ٥٣٦.

(٧) بغية الوعاة ١/ ٢٧٥.

(٨) هو تلخيص المفتاح في المعاني والبيان لجلال الدين القزويني المتوفى سنة ٧٣٩هـ..

ثم إنّه كان يحب مجالسة العلماء والتّقرب إليهم ويتعهد طلبة العلم باستمرار المرتّبات[1] وهذا أمر طبيعي من عالم يدرك قيمة العلم والعلماء، ويسعى إلى الارتقاء في ذلك.

لكن رغم كلّ ما نسب إليه من مقدرة علمية وغنى ثقافي وفكري كان مقلاً[2] في أول حياته العلمية حيث لم يعرف له إنتاج علمي، وإن قيل عنه: له مصنّفات في علوم متفرقة ومؤلّفات شروح أضحت فرائد عقودها متّسقة[3]. لكن لم يعرف له إلا ثلاثة كتب ربما لم تكن بمستوى قدراته وتلمذته على شيوخ عصره الكثر، ولهذا أسبابه التي أشرت إليها فيما سبق.

إن وقفة فاحصة ثقافته توضح خصائصها العلمية وترصد محاورها بما يلي:

١- علوم الدين الإسلامي من تفسير وقراءات وحديث وفقه.

٢- علوم العربية من نحو ولغة وبيان ومعان.

٣- المنطق وإن كان غير رائج في العصر المملوكي على الصعيد الرسمي، لكن من لديه ميل منطقي كان يمارسه ويتعلّمه في بيته أو في بيئته الخاصة، ويبدو أن لناظر الجيش هذا الميل، قيل عنه[4]:

«كان فقيها، أصوليا، منطقيا» وربما كان هذا تأثّرا ببعض أساتذته من نهم البرهان الرشيدي، والتّقي السبكي.

وتتجلّى منطقيته في أبحاثه النّحوية ومناقشاته أستاذه أبا حيان وغيره من العلماء، وهذا ما سيتّضح في الحديث عن منهجه.

٤- الحساب الذي يشكّل علما مطلوبا في كلّ عصر؛ لحاجة البلاد إليه على صعيد الدوائر الحكومية وتدبير أمور الدولة.

---

(١) تاريخ ابن حبيب ٢/ ٦٠٨.

(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر ١/ ٢٢٥.

(٣) تاريخ ابن حبيب ٢/ ٦٠٧.

(٤) تاريخ ابن قاضي شهبة ٣/٥٣٥.

برع ناظر الجيش في هذا العلم، وشهد له بـ.التّفوق فيـ.ه كبـ.ار العلمـ.اء والمؤرخين، قال المقريزي[1]: «فاق في معرفة الحساب» وقال السيوطي[2]: «كانت له في الحساب اليد الطّولى».

استطاع – بذلك – أن يتزود بالعلوم النّقلية والعقلية، فثقافته لم تقف عند ما وصله من علوم الدين واللغة، بل كانت نفسه تتوق إلى معرفة كلّ علم، وفكـ.ره وثّاب إلى الانعتاق من القيود التي ضربت على علم المنطـ.ق وحجمتْـ.ه، حيـ.ث استطاع أن يروي نزوعه العلمي بوسائله الخاصة ولو بحدود متواضعة ونظـ.رة حذرة رغم أثر المنطق السيء على النّحو خاصة.

هذه الوقفة مع ثقافته تقود للحديث عن مصنّفاته، فما هي؟ وما طبيعة إنتاجه العلمي؟

**مصنّفاته:**

معظم المصادر التي ذكرت ناظر الجيش ذكرت له مساهمات في الإنتـ.اج العلمي لتلك الفترة التي عاشها، كما أثنى عليه بعض العلماء بكثير من الإعجاب ببراعته وعلمه وثقافته[3] لكن مصنّفاته المعروفة لا تتعـ.دى الثّلاثـ.ة – حـ.سبما ذكرت المصادر التي تحدثت عنه – هي:

**١– شرح الألفية:**

ألفية ابن مالك أرجوزة من ألف بيت، لخّص فيها كتابه: الكافيـ.ة الـ.شّافية المؤلّف من ثلاثة آلاف بيت.

لاقت الألفية اهتماما كبيرا من النّحويين فوضعواعليها شروحا[4] من هؤلاء ناظر الجيش– حسبما ذكر محمود رزق سليم[5] – لكنّني لم أعثر على ما يؤكّـ.د ذلك فبقي كلامه محتاجا إلى دليل؛ لأنّه لم يذكر مصدر ذلك.

---

(١) السلوك ٣/٢٩٥.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٢٧٥.

(٣) سبق ذكر أقوالهم في الحديث عن ثقافته.

(٤) ذكر حاجي خليفة شراح الألفية في كشف الظنون ١/ ١٥١– ١٥٥ لكنه لم يذكر ناظر الجيش.

(٥) عصر سلاطين المماليك وإنتاجه العلمي والأدبي ٣/ ١٥٣– ١٥٥.

**٢- شرح التّسهيل:**

كان كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك محطّ رحال العلماء حظي باهتمامهم، فانكب عليه كثيرون بالشّرح والدراسة ومن هؤلاء ناظر الجيش الذي صنّف كتابه المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، شرح فيه كتاب ابن مالك من أوله.

ذكر في مقدمة كتابه هذا شرح أبي حيان للتّسهيل، وشرح المصنّف له وذكر ما يعيب الشّرحين ثم قال[١]:

«فرأيت أن أضرب بقدح، وأرجو أن يكون القدح المعلّى بين القدحين وأن أضع على هذا التّصنيف ما هو جامع لمقاصد الشّرحين وسميته تمهيد القواعد».

وقيل عن ناظر الجيش[٢]: «شرح التّسهيل إلا قليلا، واعتنى بالأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حيان». كما قيل[٣]: «من تصانيفه شرح التّسهيل، في أربع مجلّدات وهو في غاية الحسن، وله فيه مباحث حسنة دقيقة». وقيل أيضا[٤]: «شرح التسهيل شرحا حسناً» وكذلك قيل[٥]:

«من الشروح شرح محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش الحلبي،المتوفّى سنة ثمان وسبعين وسبعمائة، قرب إلى تمامه واعتنى بالأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حيان». وقال الزركلي[٦]: «ألّف تمهيد القواعد في شرح التّسهيل لابن مالك في النّحو في ستّة أجزاء، ولم يتمه».

**٣- شرح التّلخيص:**

تلخيص المفتاح في المعاني والبيان لجلال الدين القزويني كتاب في البلاغة لخّص فيه مفتاح العلوم للسكّاكي، لكن التّلخيص جاء مكثّفاً فتناوله الكثيرون

---

(١) تمهيد القواعد ١/١.

(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر ١/٢٢٥.

(٣) تاريخ ابن قاضي شهبة ٣/٥٣٦.

(٤) الدرر الكامنة ٤ /٢٩٠.

(٥) كشف الظنون ١/ ٤٠٦ – ٤٠٧.

(٦) الأعلام ٨/ ٢٧.

بالشّرح منهم ناظر الجيش، تلميذ القزويني وملازمه، قال ابن حبيب معاصر ناظر الجيش[1]: «قدمت عليه بالقاهرة، وحظيت بخدمته، وكتبت شرحه على التّلخيص في علم المعاني لقاضي القضاة جلال الدين القزويني، وقرأت عليه نبذة منه، والتقطت من فوائد فرائده» كما شرح التلخيص في المعاني والبيان، وهو شرح جيد ومفيد[2] وهو[3]: «تلخيص المفتاح في المعاني والبيان للشّيخ الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الشّافعي والمعروف بخطيب دمشق المتوفّى سنة تسع وثلاثين وسبعمائة وهو متن مشهور، ذكر أن القسم الثّالث من مفتاح العلوم أعظم ما صنّف في علم البلاغة نفعاً، ولكن كان غير مصون عن الحشو والتّطويل فصنّف هذا التلخيص متضمناً ما فيه من القواعد، ورتّب ترتيبا أقرب تناولاً من ترتيبه، وأضاف إلى ذلك فوائد من عنده. ومن بقايا شروح التّلخيص شرح محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم المعروف بناظر الجيش الحلبي المتوفّى سنة ثمان وسبعين وسبعمائة».

---

(١) تاريخ ابن حبيب ٢/٦٠٨.

(٢) تاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ٥٣٥-٥٣٦.

(٣) كشف الظنون ١/٤٧٣-٤٧٧.

# الفصل الثالث

## تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد

**اسم الكتاب ونسبته إلى ناظر الجيش:**

كلّ المصادر والمراجع التي عدتُ إليها ذكرت لشرحه كتاب تسهيل الفوائد اسما واحدا هو تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد وإن كان بعضها يختصر هذه التسمية بقوله: «تمهيد القواعد» ومما يؤكّد هذه التّسمية، ونسبةَ هذا الكتاب إليه ما ذكره ناظر الجيش نفسه في مقدمة الجزء الأول من مخطوطة هذا الكتاب بعد ذكره كتاب التّسهيل، وشرحي ابن مالك وأبي حيان له قال[1]:

«فرأيت أن أضرب بقدح، وأرجو أن يكون القدح المعلّى بين القدحين وأن أضع على هذا التّصنيف ما هو جامع لمقاصد الشّرحين سميته تمهيد القواعد» وقيل عنه[2]:

١- «من تصانيفه شرح التسهيل في أربع مجلّدات، وهو غاية في الحسن وله فيه مباحث حسنة ودقيقة».

٢- «شرح التسهيل شرحا حسناً»[3].

٣- «شرح التّسهيل إلا قليلا»[4].

٤- «لازم أبا حيان، ومهر في العربية وغيرها، وله شرح التسهيل»[5].

---

(١) تمهيد القواعد ٣/١.

(٢) تاريخ ابن قاضي شهبة ٥٣٥/٣-٥٣٦.

(٣) الدرر الكامنة ٢٩٠/٤.

(٤) إنباء الغمر بأبناء العمر ٢٢٥/١.

(٥) حسن المحاضرة ٣٠١/١.

٥- «شرح التّسهيل إلا قليلا واعتنى بالأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حيان»[١].

٦- «وممن شرحه الشّيخ محب الدين بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش الحلبي المتوفّى سنة ٧٧٨هـ.

قرب إلى تمامه، واعتنى بالأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حيان وسماه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»[٢].

٧- «من تصانيفه شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك في النّحو، في أربع مجلّدات»[٣].

٨- «وشرح محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش الحلبي المتوفّى سنة ثمان وسبعين وسبعمائة، قرب إلى تمامه واعتنى بالأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حيان»[٤].

٩- «ألّف تمهيد القواعد في شرح التّسهيل لابن مالك في النّحو في ستة أجزاء ولم يتمه»[٥].

١٠- «في خزانة الرباط ١٠٣ أوقاف مخطوطة نفيسة من كتابه تمهيد القواعد بمجلّدين»[٦].

**دواعي تأليفه:**

وضح ناظر الجيش أسباب تأليفه تمهيد القواعد في مقدمته يمكن حصرها بما يلي:

---

(١) بغية الوعاة ٢٧٥/١.

(٢) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٦٣/٥-٦٤.

(٣) معجم المؤلفين ١٢١/١٢.

(٤) كشف الظنون ١/ ٤٠٦- ٤٠٧.

(٥) الأعلام ٨/ ٢٧.

(٦) المستدرك الثاني على الأعلام ص ٢٤٩.

١- عدم رضاه عن شرح المصنّف لكتابه التّسهيل؛ لأنّه موجز مجمل، يحتاج إلى زيادة في التّوضيح والشّرح، قال[١]: «وأما شرح المصنّف، فالنّاظر فيه لا يرضيه الاقتصار عليه ولا يقنعه ما يجده لديه بل تتشوف نفسه إلى زيادة الشّرح الكثير، ويرى أنّه - إن لم يحطْ بها علما - كان منسوبا إلى التّقصير».

٢- عدم رضاه عن طريقة أبي حيان في شرحه التّسهيل بسبب الإطالة والتّعقيد وقلّة الفائدة، قال[٢]: «أطال فيه الكلام، ونشر الأقسام، إلا أنّه جمع فيه بين الدر والصدف ومزج بسنا ضوئه غبش السدف[٣]، ولقد خرج الكتاب المذكور- بسبب الإطالة - عن الشّرح وصار فيه للمتأمل سبيل إلى القدح، مع أن المعنى بجلّ الكتاب لا يحظى منه بطائل ولا يظفر ببغيته إلا بعد قطع تِهامه[٤] وطي مراحل».

٣- إحساسه بواجب الدفاع عن المصنّف، والانتصار له من أبي حيان الذي وجده متحاملا عليه، قال قاصدا أبا حيان[٥]:

«وتحامل في الرد والمؤاخذات تحاملا بيناً، وبالغ حتّى صارت المناضلة عن المصنّف لازمة، والانتصار له متعيناً».

٤- رغبته في تقديم شرح متفرد، يضم زيادات، وتنقيحات لم يذكرها المصنّف ولا أبو حيان، قال[٦]:

«فرأيت أن أضرب بقدح، وأرجو أن يكون القدح المعلّى بين القدحين وأن أضع على هذا التّصنيف ما هو جامع لمقاصد الشّرحين وأتوخّى الجواب عما

---

(١) المستدرك الثاني على الأعلام ص ٢٤٩ .

(٢) تمهيد القواعد ١/٣.

(٣) بقايا الظّلمة، لسان العرب (سدف) ٩/ ١٤٧.

(٤) تِهامة بالكسر، منها مكّة، وسميت تِهامة لشدة حرها. والغور تِهامة، وأرض تَهِمة: شديدة الحر. معجم البلدان ٢/ ٦٣ ولسان العرب (تهم) ١٢/٧٢. وتعني هنا: صعوباته.

(٥) تمهيد القواعد ١/٣.

(٦) تمهيد القواعد ١/٣.

يمكن من مؤاخذات الشّيخ ومناقشاته، بالبحوث الصحيحة، والنّقود الصريحة مـ.ع ذكر زيادات انفرد بها هذا الكتاب وتنقيحات يرغب فيها المتيقّظون من الطّلاب، راجيا أن المقتصر عليه يستغني به عن مراجعة سواه ويدرك منتهى أمله من هذا العلم وغاية ما يتمنّاه».

٥- رغبته في إفادة الطّلاب وفي اكتساب الأجر والثّواب - كما قال[١]- دون أن يغيب عن الذّهن أن رعاية يلبغا المادية والمعنوية لناظر الجيش شجعته على المساهمة بعمل علمي يكون له حضوره في تلك الحركة العلمية النّاشطة لتلك المرحلة، خاصة أنّه كان قد بدأ العمل فيه في فترة شبابه ثم توقّف، هكذا قال في مقدمة كتابه هذا.

إن المتأمل ظروف تأليف ناظر الجيش كتابه هذا يمكنه أن يقول: عندما بدأ بتأليفه كان متحمسا للبحث؛ لأنّه أراد أن يكون له موقعه بين باحثي عصره طالما أنّه انتهج طريق العلم والتّعليم، وأراد أن تكون له مشاركته في هذا الشّأن ليحقّق غاية تجعله يفرض وجوده في السلّم العلمي لذلك العصر، لكنّه عدل عن إتمامـ.ه عندما حقّق غايته وأخذ موقعه المرموق في أعماله الرسمية التي ربما لـ.م يكـ.ن يحلم بها، فعمله في دواوين الأمراء جعله يتّجه اتّجاها آخر غير الـ.ذي بـ.دأه؛ إذ راح يتألّق نجمه في نجاحاته الإدارية السياسية. أما لماذا عاود الاهتمـ.ام بهـ.ذا الشّرح في أواخر عمره؟ فإنّني أرجح أحد أمرين:

أولهما: أنّه أراد أن يضع كتابا يخلّد فيه يلبغا اعترافًا منه بفضله في رعايته له وللعلماء، فلم يجد أفضل ولا أسهل من أن يكمل ما كان لديه.

ثانيهما: رغبته في مكافآت يلبغا التي كان يمنحها للعلماء، مع أن كتابه هذا يهيئ له إمكانية جمع المجد من أطرافه الاجتماعية والسياسية والعلمية، وإلا مـ.ا الذي يجعله يعود إلى إتمامه وعمره حوالي سبعين سنة؟! ثم يتوقّف عن ذلك بعد موت يلبغا؟

---

(١) تمهيد القواعد ١/٤.

**عدد أجزائه:**

صنّفه في ستّة أجزاء، ضمنها شرح التسهيل من أوله وانتهى عند باب مخارج الحروف، حيث لم يتم شرحه، بل بقيت منه أبواب قليلة؛ لذا قيل:

١- «وشرح التسهيل إلا قليلا»[١].

٢- شرح التلخيص، والتسهيل إلا قليلا»[٢].

٣- «ومنها شرح محب الدين ابن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش الحلبي المتوفّى سنة ثمان وسبعين وسبعمائة، قرب إلى تمامه»[٣].

٤- «ألّف تمهيد القواعد في شرح التسهيل لابن مالك في النحو ستّة أجزاء ولم يتمه، قال حاجي خليفة: قرب إلى تمامه»[٤].

**لماذا لم يتم ناظر الجيش شرح التسهيل؟**

إنّني أرجح ما يلي:

١- انشغاله بأعماله الرسمية الإدارية، حيث تولّى نظر الجيش منذ عام ٧٥٩هـ. إلى أن مات سنة ٧٧٨هـ.. ونظر الجيش فيه ما فيه من مسؤوليات ضخام، مثل: «النّظر في أمر الإقطاعات بمصر والشام، والكتابة بالكشف عنها ومشاورة السلطان في أمرها كما يتّصل بالنّظر في شؤون المماليك السلطانية»[٥].

إضافة إلى «الوقوف على جرائد الجند، وتحرير الكشوف والمحاسبات واستيضاح أمر من يموت من أرباب الإقطاعات من ديوان المواريث، أو من المقدمين والنّقباء»[٦].

---

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر ١/ ٢٢٥.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٢٧٥.

(٣) كشف الظّنون ١/ ٤٠٧.

(٤) الأعلام ٨/ ٢٧.

(٥) عصر سلاطين المماليك وإنتاجه العلمي والأدبي ١/ ١١٠.

(٦) صبح الأعشى ١١/ ٩٣.

ثم إن الاضطرابات والاغتيالات السياسية التي شهدتها فترة أواخ.ر حك.م المماليك البحرية صرفت ناظر الجيش إلى الاهتمام بأمور الـ.سلطنة أكث.ر م.ن انشغاله بالعلم حتّى قيل[1]:

«صار السلطان لا يقطع أمرا من الأم.ور الدينيـ.ة والدنيويـ.ة إلا برأيـ.ه ومشورته».

وبذلك ابتعد عن الجو العلمي، وعن الاهتمام بالتأليف أو الشرح مع رغبتـ.ه في العودة إلى الأجواء العلمية، لكن الموت عاجله، وهذا ما يفهم مـ.ن قـ.ول ابـ.ن حجر[2]: «وبلغني أنّه أعاد القراءة على بعض أصحاب الصائغ؛ لبعد عهده بالفن».

٢- فتور تحمسه لهذا العمل؛ للأسباب التالية:

أ- مقتل يلبغا الخاصكي سنة ٧٦٨هـ. الذي احتضنه، وشجعه على التّأليف بما كان يخصه من العطايا[3]، وهذا ما أكّده ناظر الجيش نفسه في مقدمة شرحه للتسهيل وبمقتله قتل الحافز على الاستمرار في العمل العلمي، خاصة أنّه صرح في مقدمة شرحه هذا بأنّه ألّفه رغبة في الأجر والثّواب.

ب- انصراف طلبة العلم إلى الاهتمام بشؤون حياتهم اليومية الصعبة فـ.ي ظلّ الاضطرابات التي عرفتها تلك الفترة، فذكر ابن كثير[4] أنّه بعد مقتل يلبغا:

«تغيرت الدولة، ومسك من أمراء الألوف[5] والطّبلخانات[6] جماعة كثيرة واختبطت الأمور جدا، وجرت أحوال صعبة».

---

(١) تاريخ ابن قاضي شهبة ١/ ٥٣٥- ٥٣٦.

(٢) الدرر الكامنة ٤/ ٢٩٠.

(٣) سنة ٧٦٤هـ.، وفيها فرق الأمير يلبغا كثيرا من الغلال والمال في الفقهاء والصوفية، وولى ذلـ.ك جانبا موفورا للقاضي محب الدين ناظر الجيش. السلوك ٣/٨٥.

(٤) البداية والنهاية ١٤/ ٢٥٦.

(٥) ورد في كتاب (عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي) ١/١٠٦ تعريـ.ف لأميرالألـ.ف: ((يتقدم ألف أمير ممن دونه في الرتبة)).

(٦) إن أمير طبلخاناة، يرأس أربعين فارسا، وقد يزيدون، وهذه المرتبة ثانية مراتب الإمارة. عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ١/ ١٠٦.

ج- عامل الزمن، فقد عرف أن ناظر الجيش اهتم بشرح التسهيل بعد سنة ٧٦٤هـ. وكان عمره حينها حوالي سبع وستين سـنة، والـشّيوخ لا يتحمـسون للأفكار الجديدة خاصة إذا كانت أحوالهم المادية ميسرة.

ما أشرت إليه من أسباب يتطابق مع قوله في مقدمة كتابه[١]: « وقد كنـت شرعت في ذلك والزمان غض، والشّباب غير مبيض فلما عاقت عنـه العوائـق وتقاصر العزم لما نبا الطّلبة عن تلك الطّريق، وشغلتني الخِدم، وتحقّقت ممـا[٢] رأيته من قصور الهمم أحجمت عن إتمامه من غير فترة، وتركت العمـل فيـه، وإن كانت الرّغبة في ذلك مستمرة، إلـى أن أتـاح الله تعـالى علـى الإسـلام والمسلمين بمن أحيا موات العلم في العالمين وغمر بصدقاته جميـع الطّـالبين، واعتنى بأمور العلماء، يلبغا العمري الأشرفي..».

وقال[٣]: «فلما أقبل النّاس بفضله[٤] على الطّلب، وتأكّدت أسـباب إقبـالهم على هذا الفن بإنعامه الذي يبلغ الآمل منتهى الأمل والأرب، وتجددت به معاهـد العلم بعد الدروس، وتبين بإحسانه معالم الفضائل، وملازمة الـدرس والـدروس وأصبحت الأمة إلى الطّلب يهرعون وتباشـر بـصدقاته العميمـة الـشّاغلون والمشتغلون، وغدا كلّ منهم وليس شأنه بعد طلب الرزق إلا طلب العلـم؛ لأنّـه قد أغنته هذه الصدقات الجمة، فشمر عن الساعد، وأرهف العـزم فعنـد ذلـك بادرت إلى الشّروع في إتمام هذا الكتاب رغبة فـي انتفـاع الطّـلاب وجزيـل الأجر والثّواب».

**نُسخُه:**

لم تذكر المصادر نسخًا كثيرة لهذا الكتاب، وما استطعت الحـصول عليـه منها هو:

---

(١) تمهيد القواعد ٢/ ١-٣.

(٢) في الأصل ما.

(٣) تمهيد القواعد ٣/١.

(٤) بفضل يلبغا.

١- نسخة من معهد المخطوطات العربية في القاهرة:

تتألّف من ثلاثة أجزاء، هي الأول والثّاني، والثّالث. كُتِب الجزآن الأول والثّاني في زمن المؤلّف وقرئا عليه كما ذكر في آخر كلّ منهما.

أما الجزء الثّالث فالأرجح أنّه من نسخة أخرى، ولناسخ آخر وهذا ما سيتّضح في أثناء وصف هذه الأجزاء مع ذكر أرقامها.

٢- نسخة من دار الكتب والوثائق القومية في القاهرة ، تحمل الرقم (٣٤٩) وتشمل أجزاء الكتاب الستة، وإن كان الجزء الثّاني منها مفقودا، إذ لا يوجد منه - فيها - إلا أربع ورقات لكنني وجدته، وهذا ما سأوضحه بعد قليل.

هناك نسخ ذكرتْها المصادر، لكنني لم أستطع الحصول عليها، هي:

١- نسخة في مكتبة نور عثمانية في الآستانة رقمها (٤٥٦٠) لم يذكر المصدر عدد أجزائها[١].

٢- نسخة أخرى في المكتبة السلطانية برقم (٣٤٩) مؤلّفة من خمسة أجزاء وبها خروم[٢].

٣- نسخة ثالثة في خزانة الرباط برقم (١٠٣) أوقاف مؤلّفة من مجلّدين[٣].

---

(١) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ص ٦٣-٦٤.

(٢) إعلام النّبلاء بتاريخ حلب الشّهباء ص ٦٣- ٦٤.

(٣) المستدرك الثاني على كتاب الأعلام للزركلي ص ٢٣٩.

## وصف أجزاء نسخة معهد المخطوطات العربية في القاهرة

كتبت هذه النسخة بخطّ نسخي مهمل النّقط -غالبا- وفيها طمس وصـ.عوبة في القراءة، كما يصعب تمييز كلام متن الكتاب من كـ.لام الـ.شّارح؛ لغمـ.وض الخطّ؛ ولأن الحرف **(ص)** الذي كتب عند بداية كلام متن الكتاب، قد كتب بحجم الخطّ نفسه الذي نسخت فيه هذه النسخة، وكذلك الحرف **(ش)** الذي يـ.شير إلـ.ى بداية كلام الشّارح وربما حذف هذان الحرفان ولم يذكرا مما جعل كـ.لام المـ.تن متداخلا مع الشّرح[1].

**الجزء الأول تحت رقم (٢٦١):**

يتألّف من (١٩٦) ورقة، في الصفحة (٢٥) سطرا - تقريبا- كتـ.ب فـ.ي الصفحة اليمنى من الورقة الأولى منه ما يلي:

مكتبة الزاوية الحمزاوية، يمنع طبع هذا الكتاب من دون[2] إذن أهل زاوية سيد وحمزة.

رقم الكتاب ٥

١

وكتب في الصفحة اليسرى من هذه الورقة:

الجزء الأول من شرح التّسهيل لناظر الجيش

كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد.

بداية هذا الجزء:

«بسم الله الرحمن الرحيم، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليما.

قال سيدنا، وأستاذنا، وشيخنا، الإمام، العلامة، حجة العلماء، قدوة البلغـ.اء إمام القراء والنّحاة والأدباء، لسان العرب، وترجمان الأدب، عمـ.دة المفـ.سرين،

---

(١) كما جاء في ١/٣٠٥ و٣١١ و٣١٨.

(٢) ذكر في الأصل: بدون.

محب الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف التّميمي[1] الشّافعي، بارك الله في بقائ.ه للمسلمين وختم له بخير محمد سيدنا وعترته الطّاهرين:

الحمد لله، مطلق ألسنة الحامدين بأحلى مقال، ومقيد كلام الراش.دين ع.ن التحريف من غير اعتقال....».

ونهايته:

«وقد ختم الشّيخ هذا الفصل بمسألتين:

الأولى: إن أعملت هذه العوامل في اسم آخر جاز دخول الفاء نحو:

إنّه الذي يأتي فله درهم، وإن زيدا كلّ رجل يأتيه فله درهم، وهي واضحة.

الثانية: إذا جئت بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليه.ا عند الكوفيين وأجازه ابن السراج. الحمد لله رب العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمد النّبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما.

يتلوه أول الجزء الثّاني **باب الأفعال الرافعة الاسم النّاصبة الخبر**

علّقه محمد بن محمد الباهي[2] في يوم الخميس بع.د العـ.صر بالمدرس.ة المنصورية بالقاهرة المعزية، سابع عشر شوال، واتّفق دوران المحمل فيه س.نة ثلاث وسبعين وسبعمائة، أحسن الله.....[3] بقية العمر في خير وعافية بلا محنة راجيا من الله أن يبلغه هو وإخوانه في الله ومشايخه ووالديه ما يأملون.ه[4] م.ن خير الدنيا والآخرة وفوق ما يأملونه، إنّه واسع العطاء كريم جواد فه.و ح.سبنا ونعم الوكيل.

أنهيته قراءة عليه – أبقاه الله – في منزله بالقاهرة المحروس.ة ف.ي ي.وم الثّلاثاء ثاني عشر ذي القعدة، سنة خمس وسبعين وسبعمائة».

---

(١) كما ذكر في تاريخ ابن قاضي شهبة ٥٣٥/٣ وفي تاريخ ابن حبيب ٦٠٧/٢ – وهو الأرجح– لكن ما ذ كرفي هذه النسخة ((التيمي)) وربما كان هذا من جملة الطمس والصعوبة في خطها.

(٢) محمد بن محمد بن عبد الدائم المتوفى سنة ٨٥٢هـ. . حسن المحاضرة ١/ ٢٧٦.

(٣) كلمة لم أتمكن من قراءتها.

(٤) جاء في الأصل يأملوه.

**الجزء الثّاني تحت رقم (٢٦٢):**

يتألّف من (٢٥٨) ورقة، في الصفحة (٢٥) سطرا تقريبا، كتب في الصفحة اليمنى من الورقة الأولى منه:

«مكتبة الزاوية الحمزاوية

يمنع طبع هذا الكتاب بدون إذن أهل زاوية سيد وحمزة.

رقم الكتاب » ٥

٢

بداية هذا الجزء: « بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشّيخ الإمام العالم العلامة، وحيد الدهر، وفريد العصر إم.ام النّحـ.اة وشيخ الأدباء، المقر الأشرف محب الدين ناظر الجيوش المنصورة:

**باب الأفعال الرافعة الاسم النّاصبة الخبر»**

وآخره: « قال: والمختار هو مذهب الفراء، قال:

ويجوز الفصل بين الواو العاطفة وبين معطوفها بالظّرف فتقول:

قام زيد واليوم عمرو. ولا ذلك في الواو التي بمعنى م.ع، لا بظ.رف ولا بغيره؛ لأنّها صارت بمنزلة مع، ومع، لا يفصل بينها وبين مجرورها.

الحمد لله رب العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمد، سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وكان الفراغ من تعليقه يوم الأربعاء قبل الظّهر، ثامن عشر جمادى الآخرة سنة أربع وسبعين وسبعمائة، أحسن الله.....[1] بقية العمر في خير وعافيـ.ة بالمدرسة المنصورية على يد كاتبه محمد بن محمد الباهي الحنبلي المؤمل مـ.ن ربه الرضا مع العافية من سخط أبدا، ولوالديه ومشايخه وإخوانه في الله، وجميع المسلمين إنّه ذو الفضل، وهو الولي الحميد.

يتلوه في الثّالث **باب المستثنى».**

---

(١) كلمة لم أستطع قراءتها، هي نفسها التي في الصفحة السابقة.

**الجزء الثّالث تحت رقم (٢٦٣):**

يتألّف من (٢٩٧) ورقة في الصفحة (٢٧) سطرا تقريبا. كتب في ورقة العنوان:

«الجزء الثالث من شرح التسهيل لناظر الجيش.

فيه من أول باب الإضافة إلى تتميم الكلام.

مكتبة الزاوية الحمزاوية يمنع طبع هذا الكتاب بدون إذن أهل زاوية سيد وحمزة.

رقم الكتاب ٥

٣

الأرجح أنّه من نسخة أخرى غير تلك التي منها الجزآن الأولان ومما يؤكّد هذا ما يلي:

١- النسخة السابقة مكتوبة بخطّ نسخي مهمل النّقط غالبا، وهذا الجزء مكتوب بخطّ نسخي حسن.

٢- يوجد في الصفحة – من النّسخة السابقة – خمسة وعشرون سطرا، وفي الصفحة من هذه النّسخة سبعة وعشرون سطرا تقريبا.

٣- ذكر في نهاية الجزء الثّاني من النّسخة السابقة:

«يتلوه في الثّالث باب المستثنى» وبداية هذا الجزء باب الإضافة.

٤- ذكر في فهرس المخطوطات المصورة، في معهد المخطوطات العربية وصف لهذا الجزء:

«نسخة ثانية (الجزء الثّالث) أولها: **ص:** باب الإضافة.

وآخرها:

وفي قول امرئ القيس:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى.....»

٥- تختلف نهاية هذا الجزء عن نهاية سابقيه من حيث أسلوب النّاسخ وكلامه.....

بداية الجزء الثّالث: «بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم يسر يا كريم.

**ص: باب الإضافة**

المضاف هو الاسم المجعول كجزء ما يليه، خافضا له بمعنى «في» إن حسن تقديرها وحدها، وبمعنى «من» إن حسن تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثّاني....».

وآخره: «**ص: فصل**: إذا ولي لما فعل ماض لفظًا ومعنى فهي ظرف....

وفي قول امرئ القيس:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن حقف ذي ركام عقنقل

وأما الثّالثة فقيل....

والحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمصلّين».

يستنتج مما سبق أن عدد أجزاء هذه النّسخة خمسة بدليل ذكر الرقم مكررا في أرقام أجزائها الثّلاثة المتوفّرة وهي: ١/٥ و٢/٥ و٣/٥ لكن الموجود منها ثلاثة.

## وصف نسخة دار الكتب والوثائق القومية

تتألّف هذه النّسخة من ستّة أجزاء، والمفروض أن تكون النّسخة الكاملة لـ (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) لكن تبين أن الجزء الثّاني منها لا يحوي إلا أربع ورقات، اثنتين من أول الجزء واثنتين من آخره، وما تبقّى منه مفقود.

لكنني وجدته وسأشرح هذا في أثناء الوصف التّفصيلي لهذا الجزء من هذه النّسخة.

تحمل هذه النّسخة الرقم (٣٤٩) وهي مكتوبة بخطّ نسخي جيد ومقروء لم يذكر اسم النّاسخ ولا سنة النّسخ.

كما كتبت عناوين أبوابها وفصولها بالخطّ العريض، وكذلك كتب الحرف **(ص)** بالخطّ العريض أمام كلام متن الكتاب، والحرف **(ش)** بالخطّ نفسه أيضا أمام بداية كلام الشارح.

تتّفق هذه النّسخة مع ما جاء في نسخة معهد المخطوطات اتفاقاً تاما من حيث المضمون وترتيب الأبواب والفصول، ولا تختلف عنها إلا بحسن الخطّ، ووضوحه وتوفّر أجزائها الستة.

كان اعتمادي على هذه النّسخة في دراسة منهج ناظر الجيش بينما اتّخذت النّسخة الأخرى مساعدة، أعود إليها عند اللزوم.

**الجزء الأول:**

عدد أوراقه (٨٩) ورقة، مكتوب بخطّ نسخي جيد وواضح، في الصفحة (٢٥) سطرا تقريبا.

بدايته: الصفحة الأولى من الورقة الأولى منه بيضاء[١].

---

(١) تُستدرك من الجزء الأول ذي الرقم (٢٦١) من نسخة معهد المخطوطات العربية، هذا القسم المستدرك يشمل الصفحة الأولى منه، وبضعة أسطر من الصفحة الثانية، يبدأ بالبسملة وينتهي عند قوله: ((إلى أن أتاح الله تعالى إكمال ذلك على يدي إمام زمانه، وعالم أوانه، وحيد دهره ..... شيخنا الشيخ أثير الدين أبي حيان)).

علما أن الصفحة الثانية من الورقة الأولى من هذا الجزء تبدأ بقوله: ((زمانه وعالم أوانه وحيد دهره في علم العربية، وفريد عصره في الفنون الأدبية، شيخنا الشيخ أثير الدين أبي حيان)).

نهايته:

نهاية هذا الجزء – في الصفحة اليمنى من الورقة (٨٩) – قوله:

«وأما مع الاتّصال فعند سيبويه يجب تقديم الأسبق رتبة، فتقول:»

يتّضح من هذا، ومن مقارنته مع تّسهيل الفوائد وشرحه لابـ.ـن مالـ.ـك، أن ناظر الجيش بدأ – في هذا الجزء – شرح التّسهيل من أوله بابـ.ـا بابـ.ـا إلـ.ـى أن وصل إلى باب المضمر، حيث انتهى هذا الجزء في أثناء شرحه لفصلٍ بعنـ.ـوان «يتعين انفصال الضمير إن حصر بإنّما».

يعني أن هذا الجزء مبتور، نقصت أوراق كثيرة من آخـ.ـره؛ لأن الجـ.ـزء الثاني من هذه النّسخة يبدأ بالحديث عن تقديم أخبار الأفعال النّاقصة على أسمائها وبين باب المضمر وباب الأفعال الرافعة الاسم النّاصبة الخبر أبـ.ـواب كثيـ.ـرة[١] – حسبما وردت في التّسهيل–.

وهذا يمكن استدراكه أيضا من الجزء الأول ذي الرقم(٢٦١) والجزء الثاني ذي الرقم(٢٦٢) من نسخة معهد المخطوطات العربية[٢].

**الجزء الثاني:**

يتألّف من أربع ورقات:

الأولى: تحمل عنوان الكتاب، كتب في أعلى صفحتها اليسرى:

وقف المرحوم أزبك أتابك العسكر – رحمه الله تعالى –.

وكتب تحته: الثّاني من شرح التّسهيل.

كما كتب تحت هذا: **وقف**، وتحت هذا الوقـ.ـف خـ.ـتم دائـ.ـري مزخـ.ـرف، كتب فيه:

«قال الإمام العالم العلامة، محب الدين، ناظر الجيوش المنصورة».

---

(١) هذه الأبواب هي: باب الاسم العلم – باب الاسم الموصول – باب اسم الإشارة – بـ.ـاب المعـ.ـرف بالأداة – باب المبتدأ – ثم باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر.

(٢) يستدرك من الصفحة (١٦٤) من الجزء الأول حتى آخره، ومن بداية الجزء الثاني حتى الـ.ـصفحة (١٩).

الثّانية: هي بداية الجزء الثّاني من شرح التّسهيل، كتب في صفحتها اليمنى:

«بسم الله الرحمن الرحيم. وربما أعملت الثّاني كما تبين ذلـ.ك فـ.ي بـ.اب الإعمال قال ابن عصفور.....».

وتنتهي هذه الصفحة بقوله:

«بعض النّحويين لا يلتزم تأخير الخبر فـ.ي مثـ.ل هـ.ذا، لأن المـ.ضاف والمضاف إليه كشيء واحد»، بينما جاءت الصفحة اليسرى مـ.ن هـ.ذه الورقـ.ة فارغة لا شيء فيها.

الثّالثة: صفحتها اليمنى بيضاء، لا كتابة فيها، وتبدأ اليسرى بقوله:

«لم تجر العرب فيه على سنن واحد، فمنهم من يلزمه الجبر، ويلحقه بباب عصا ومنهم من يلزمه النّقص ويلحقه بباب يد».

تنتهي هذه الصفحة بقوله:

«فالأصل وقوع (بين) مفردا، ظرفاً لمتوسط في مكان أو زمـ.ان ملازمـ.ا للإضافة إلى ما يتوسط».

الرابعة: كتب في أعلى صفحتها اليمنى:

«هذا آخر الجزء الثّاني من شرح التّسهيل للشّيخ الإمام، العالم العلامة فريد دهره، ووحيد عصره، محب الدين، ناظر الجيوش بالديار المـ.صرية – كـ.ان – تغمده الله برحمته، وأسكنه فسيح جنّته، بمنّه وكرمه.

يتلوه في الجزء الثّالث: فيه منهما، وإذا خلا من التركيب».

يفهم من الوقوف على ما احتوته هذه الورقات أنّها بداية ونهاية الجزء الثّاني وما بقي منه مفقود في هذه النّسخة، لكنّني وجدته وها أنا أعرض طريقة إيجاده:

قالت الدكتورة خديجة الحديثي في معرض حديثها عن ناظر الجيش[1]:

«شرح التّسهيل لناظر الجيش هو المسمى (تمهيد القواعد بـ.شرح تـ.سهيل الفوائد) ومنه ستّة أجزاء في دار الكتب بالقاهرة، وهي: الأول وقد سقطت الورقة الأولى منه، والثاني كلّه مفقود إلا الورقة الأولى والأخيرة منه.....».

---

(١) أبو حيان النّحوي ص ٥٤٠.

لكنّني وجدته، وكان إيجادي له سببا قويا في اختيار موضوع كتابي هذا لأنّني أحببت أن أحقّق كشفًا علميا، وأن أصحح خطأ في نسبة هذا الجزء إلى غير صاحبه.

وجدته في أثناء تحضيري لرسالة (الماجستير) بتحقيقي للجزء الثّاني من (التّذييل والتّكميل) لأبي حيان النّحوي، حيث أحضرت بعض نسخ هذا الجزء من مكتبة الأسد في دمشق، ومن دار الكتب القومية في القاهرة، وبدأت التّحقيق معتمدة نسخة دار الكتب ذات الرقم (٦٢ نحو) أصلا، ونسخة مكتبة الأسد مرجعا أعود إليه وقت الحاجة.

قطعت شوطا لا بأس به في التّحقيق، لكنّني كنت أقف حائرة عند عبارة تتكرر كثيرا هي «قال الشّيخ» وأنا لا أستطيع أن أحدد – بثقة – من هو هذا الشّيخ فكان من البديهي أن ينصرف تفكيري إلى أستاذ أبي حيان الأول، والذي أخذ عنه ولازمه كثيرا، بهاء الدين ابن النّحاس لكن بالبحث عن حياة ابن النّحاس تبين لي أنّه لم يشرح التّسهيل فبدأت شكوكي في صحة نسبة هذه النسخة إلى أبي حيان، علما أنّه قد كتب على الهامش الأعلى، في أيسر الصفحة الأولى من هذه النّسخة:

«الجزء الثّاني من التّذييل والتّكميل للعلامة أبي حيان، ناقص من أوله ومن آخره شيء قليل».

وعندما قرأت ما ذكرته الدكتورة خديجة الحديثي عن الجزء الثّاني من (تمهيد القواعد) وهو قولها: «كلّه مفقود إلا الورقة الأولى والأخيرة» ربطت بين هذا القول وبين ما كتب على النسخة المنسوبة إلى أبي حيان، فقلت: ربما يكون هذا الجزء لناظر الجيش لكنّني لم أجرؤ على التّصريح بذلك؛ لأن الأمر يتطلّب مزيدا من البحث العلمي وقد أشرت إلى هذا في رسالتي تلك[1] بقولي: «ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها (أبو حيان النّحوي) ص١٢٠[2]:

---

(١) التذييل والتكميل في شرح التسهيل الجزء الثاني دراسة وتحقيق ص ٢٧.

(٢) ذكرت ذلك في حديثها عن أسلوب أبي حيان في الشرح.

طريقته في الشّرح أنه يذكر كلام ابن مالك في التّسهيل، وشرح ابن مالـ.ـك نفسه عليه ثم يبدأ أبو حيان بشرح كلام ابن مالك، مفصلا فيه.

وهذا كلام غير دقيق؛لأن الدكتورة اعتمدت علـ.ـى مخطـ.ـوط مـ.ـن شـ.ـرح التّسهيل ليس لأبي حيان إنّما هو لشارح آخر من شراح التّسهيل، وقد أشار إلـ.ـى هذا المخطوط المنسوب خطأ لأبي حيان الدكتورحسن هنداوي في تحقيقه فقال[1]:

«النّسخة المصرية (د) تحتفظ بها دار الكتب المصرية بـ.ـرقم (٦٢) نحـ.ـو وتقع في ستّة أجزاء يوجد منها أربعة أجزاء هي الأخيرة.... وأما الجزء الـ.ـذي ذكر أنّه الثّاني – وهو مبتور الأول والآخر – فهو ليس من التّـ.ـذييل والتّكميـ.ـل وإنّما هو جزء من شرح آخر من شروح التّسهيل».

وقد حصلت على هذا الجزء واطّلعت عليه فرأيت أن الشارح كثيـ.ـرا مـ.ـا يقول: قال الشّيخ، ثم يعرض قول الشّيخ...

فقمت بمقارنة بعض الأقوال التي نسبها للشيخ بما جـ.ـاء فـ.ـي الارتـ.ـشاف والمخطوط الذي بين يدي، والذي هو موضوع الدراسة فتبين أن الشّيخ هو أبـ.ـو حيان؛ لأن أقواله تطابقت مع ما في الارتشاف ومع ما في مخطوط الرسالة.

وهذا يعني أن الشّارح لذلك المخطوط هو غير أبي حيان، وسأسـ.ـعى إلـ.ـى معرفته علما أنّه أصبح لدي بعض المؤشّرات التي تكشف هوية صـ.ـاحبه، لكـ.ـن أريد مزيدا من التّوثيق لها قبل إعلانها».

كما إنّني علمت – في خلال المصادر والمراجع التي تحدثت عن أبي حيان أن أبا جعفر ابن الزبير أستاذه، وأنّه أخذ عنه كثيرا، وهذا ما أكّده الدكتور حسن هنداوي[2].

وعلمت أيضا أن أبا حيان نقل كثيرا عن صاحب البسيط[3].

---

(١) التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل ١/ ١٢٠.

(٢) أكّده في تحقيقه التّذييل والتّكميل ٢٢/١.

(٣) جاء في بغية الوعاة ٣٧٠/٢ «ضياء الدين بن العلج أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه».

فربطت بين هذين الرأيين وبين ما كان يرد في الجزء الثّاني ذي الرقم (٦٢ نحو) المنسوب إلى أبي حيان كقوله[١] في الورقة ٣١/أ:

قال الشّيخ: ووجدت بخطّ أستاذنا أبي جعفر بن الزبير ما نصه..»

وكقوله في الورقة٣٤/ب[٢]:

«ثم قال الشّيخ نقلا عن صاحب البسيط وغيره: والمشهور أن هذه الأفعال من أخوات كان لكن خبرها لا يكون إلا مضارعا».

ورحت أقارن هذا الكلام الذي يرد على لسان الشّيخ بما ورد في كتاب أبي حيان (ارتشاف الضرب من لسان العرب) فوجدت معظمه متطابقًا معه تطابقًا كبيرا مما قوى فكرة أن يكون المقصود بالشّيخ أبا حيان[٣] ويكون هذا الجزء لناظر الجيش لأنّه تلميذه وملازمه.

كما قارنت بين هذه النّسخة، ونسخة مكتبة الأسد فوجدتهما مختلفتين تمام الاختلاف في الأسلوب، وفي المضمون، مما قوى تلك الفكرة لدي، وزادني فضولا ورغبة في اكتشاف الحقيقة.

فسعيت للحصول على تلك الأوراق المتبقّية من الجزء الثاني لتمهيد القواعد وعندما قرأتها رأيتها تكمل النّقص المذكور في النّسخة المنسوبة لأبي حيان؛ في أولها وفي آخرها؛ إذ تتحدث الصفحة الأولى عن تقديم أخبار الأفعال النّاقصة عليها، وتبدأ بـ: «بسم الله الرحمن الرحيم، وربما أعملت الثّاني، كما تبين في باب الإعمال...».

وتنتهي بقوله: «وبعض النّحويين لا يلتزم تأخير الخبر في مثل هذا؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد».

---

(١) التذييل والتكميل ٣١٦/٤ تحقيق الدكتور حسن هنداوي.

(٢) جاء ذلك في حديثه عن أفعال المقاربة، وبالعودة إلى أفعال المقاربة في التذييل والتكميل ٣٢٧/٤-٣٧٢ وجدت أبا حيان ينقل كثيرا عن صاحب البسيط.

(٣) تأكّد هذا بقوله في تمهيد القواعد ٣/ ٢٣١:

«وقفت على ما قاله الشّيخ في الارتشاف فوجدته قد نحا إلى ما نحوت إليه، فحصل لي اعتضاد بما ذكره الشّيخ رحمه الله تعالى».

هذه النّهاية تكمل بداية الصفحة الأولى من النّسخة المنسوبة لأبي حيان ذات الرقم (٦٢ نحو) التي تبدأ بقوله:

«فلو وسط الخبر فقيل: كان حبيبها بعلُ هند، لم يضر؛ لأن الضمير عائد على ما هو كجزء من مرفوع الفعل.....».

وكذلك الورقتان الثّانية والأخيرة من (تمهيد القواعد) لهذا الجزء تكملان نهاية الورقة الأخيرة من النّسخة المنسوبة لأبي حيان التي تتحدث عن المنقوص والمقصور وتنتهي بقوله: « فإذا جعلنا معا منقوصا في الإضافة، مقصورا في الإفراد فعلنا بمقتضى الدليل وسلكنا سواء السبيل، بخلاف باب أب فإن فيه شذوذاً ولذلك».

جاءت بداية الورقة الثّانية من (تمهيد القواعد) لتكمل هذه النّهاية ونصها:

« لم تجر العرب فيه على سنن واحد، فمنهم من يلزمه الجبر، ويلحقه بباب عصا ومنهم من يلزمه النّقص، ويلحقه بباب يد، وأيضا ففي الحكم بأن معا غير ملازم للنّقص بيان لاستحقاق الإعراب، إذ لا يكون بذلك موضوعا وضع الحروف الثّنائية بخلاف الحكم عليه بالنّقص في حالي إفراده وإضافته »

بعد هذا كلّه، لم يعد لدي مجال للشك في أنّني أحقّق جزءا خطأ من (التّذييل والتّكميل).

توقّفت عن تحقيق هذه النّسخة لأبدأ بتحقيق نسخة مكتبة الأسد الوطنية التي يتّفق وصفها مع وصف نسخ التّذييل والتّكميل الموجودة في استانبول والرياض وغيرهما ولأنال درجة الماجستير.

وكان آخر محاولة لي قطعت الشّك باليقين حصولي على النّسخة السابقة الوصف المؤلّفة من ثلاثة أجزاء، هي الأول، والثّاني، والثّالث من تمهيد القواعد من معهد المخطوطات العربية في القاهرة حيث قمت بمقارنة الجزء الثّاني منها مع الجزء الثّاني الذي كان منسوبا لأبي حيان على أنّه من التّذييل والتّكميل فوجدتهما متطابقين مضموناً وأسلوبا، وإن اختلفا في البداية والنّهاية وهذا يوصل إلى النّتيجتين التّاليتين:

١- وجود نسخة كاملة لتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد بأجزائها الستّة.

٢- نسخة التّذييل والتّكميل ذات الرقم (٦٢ نحو) في دار الكت.ب المـ.صرية لا تحتوي على الجزء الثّاني منه.

**الجزء الثّالث:**

عدد أوراقه مئة وثلاث وتسعون ورقة، في الصفحة خمسة وعشرون سطرا تقريبا.

تتّفق صفحة عنوانه مع صفحة عنوان الجزء الثّاني شكلا ومضموناً.

بدايته:

«بسم الله الرحمن الرحيم. فيه منهما، وإذا خلا من التركيب والوصل بمـ.ا والألف، لم يلازما الظّرفية.....».

تتحدث بداية هذا الجزء عن (**فصل:** من الظّروف المكانية كثير التّصرف).

وهذا إكمال لما ذكر في نهاية الجزء الثاني، ثم جاءت تكملتـ.ه - هنـ.ا - بشرح باب المفعول به، ثم باب المستثنى وهكذا....

نهايته:

«وأما البدل فلا شك أن ما استدلّ به المصنّف وغيره[١].

هذا آخر الجزء الثّالث من شرح التّسهيل، للشيخ الإمام العالم العلامة، فريد دهره ووحيد عصره محب الدين ناظر الجيوش بالديار المصرية كان تغمـ.ده الله برحمته، وأسكنه فسيح جنّته بمنّه وكرمه آمين.

يتلوه في الجزء الرابع:

على ذلك فلا مطعن[٢] فيه وإنكار ثبوت هذا المعنى عناد محض».

---

(١) تتحدث نهاية هذا الجزء عن أحرف الجر، لكن شرح هذا الباب لم يكتمل هنا في هذا الجزء إنّمـ.ا سيكتمل في بداية الجزء الرابع.

(٢) جاء في الأصل (مطمعا) والصواب ما ذكرته، وهو يتفق مع ما ذكر في بداية الجزء الرابع.

**الجزء الرابع:**

عدد أوراقه مئتان وثلاثون ورقة، في الصفحة منه خمسة وعشرون سطرا تقريبا.

تتّفق صفحة عنوانه مع صفحات عناوين الأجزاء السابقة اتّفاقًا تاما.

بدايته: «بسم الله الرحمن الرحيم.

على ذلك، ولا مطعن فيه، وإنكار ثبوت هذا المعنى هو عناد محض »

نهايته:

«كذلك فالمعمولان مشتركان فيه لفظًا، ثم إن، وأهل النار، إنّما هو معطوف على أهل الليل[1].

هذا آخر الجزء الرابع من شرح التّسهيل للشّيخ العالم العلامة وفريد دهـ.ره ووحيد عصره محب الدين، ناظر الجيوش بالديار المـ.صرية كـ.ان. تغمـ.ده الله برحمته وأسكنه فسيح جنّته بمنّه وكرمه.

يتلوه في الجزء الخامس:

فهو معمول للعامل في المعطوف عليه».

**الجزء الخامس:**

عدد أوراقه مئتان وتسع وثلاثون ورقة، في الصفحة منه خمسة وعشرون سطرا تقريبا.

تتّفق صفحة عنوانه مع صفحات عناوين الأجزاء السابقة.

بدايته:

«بسم الله الرحمن الرحيم.

فهو معمول للعامل في المعطوف عليه، وإذا كان العامل واحدا فهو مشارك في اللفظ لما قبله»[2].

---

(١) بابا التحذير والإغراء وما لحق بهما آخر أبواب هذا الجزء.

(٢) تبدأ الورقة الثانية من هذا الجزء بشرح باب أبنية الأفعال ومعانيها.

نهايته:

«ولا يعلم غيره، وقال بعض أصحابنا: وأما أربعا، يعني بفتح الهمزة»[1].

**الجزء السادس:**

عدد أوراقه مئتان واثنتا عشرة ورقة، في الصفحة منه خم.سة وع.شرون سطرا تقريبا.

تتّفق صفحة عنوانه مع صفحات عناوين الأجزاء السابقة إضافة إل.ى أنّ.ه كتب في أعلاها: (السادس من شرح التسهيل).

بدايته:

«بسم الله الرحمن الرحيم. قال: وكأنّهم رأوا أن هذه الياء ياء تصغير فكأنّه في الأصل بني على فِعلِياء وإن لم ينطق به»[2].

نهايته:

«**ص**: باب مخارج الحروف: أقصى الحلق، الهمزة والهاء والألف ووسطه للعين والحاء وأدناه للغين والخاء. **ش**».

هذه النّهاية لهذا الجزء الأخير من (تمهيد القواعد بشرح تـ.سهيل الفوائ.د) تؤكّد أن ناظر الجيش لم يكمل شرحه التّسهيل، وهذا ما أكدته المصادر[3].

أشير إلى أنّه كتب في الهامش الأيمن للصفحة (١٠٨) وهي الأخيرة م.ن باب أمثلة الجمع وما يتعلّق بها مما لم يسبق ذكره:

«مثال ما على النّسخة المقابل عليها.

بلغ مقابلة من أول هذا الشّرح إلى ها هنا حسب الطّاقة على نسخة مصنّفه. تغمده الله تعالى برحمته، وأسكنه أعالي جنّته».

---

(١) آخر أبواب هذا الجزء باب ألفي التأنيث، ويبدو أن في هذا الجزء نقصا قليلا؛ لأنّه لا يكتمل م.ع بداية الجزء السادس؛ ولأن تعليق الناسخ غير موجود.

(٢) هذه البداية تتعلق بباب ألفي التأنيث الذي ختم به الجزء الخامس، ثم يتلوه باب المقصور والممدود في الورقة الثانية من هذا الجزء.

(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر ٢٢٥/١ وكشف الظنون ٤٠٧/١ والأعلام ٨/ ٢٧.

كما كتب في آخر هذه الصفحة:

«إلى ها هنا انتهى هذا الشّرح المسمى بتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد الذي شرحه سيدنا الإمام العلامة المقر العالي القضائي المحبي ذ.اظر الجيـ.وش المنصورة الإسلامية كان[1]- تغمده الله برحمته وأسكنه أعالي جنّته- مـ.ن أول الكتاب.

وشرح أيضا - رحمه الله تعالى - باب التّصريف[2].

فالله تعالى يتقبل أعماله ويرفع في الجنّة درجاته، إنّه هو الرؤوف الـ.رحيم اللطيف».

وتحت هذا الكلام خَتْم دائري كبير، ثم بدأت الصفحة (١٠٩) بعنوان:

«**باب التّصريف**»

استغرق هذا الباب (٣٩٤) صفحة، شملت الحديث عن التّصغير والحـ.ذف والقلب والإبدال وغيره من علوم التّصريف لتأتي نهاية هذا الجزء بقوله:

«**ص**: باب مخارج الحروف.....**ش**».

---

(١) ربما ترجع للشّرح، أي ربما قصد القول: كان هذا الشّرح من أول الكتاب، وإلا لا مـ.سوغ لـ.ذكر كان في هذا الموضع.

(٢) لم يشر إلى المصدر الذي استقى منه شرحه لهذا الباب، لكن ربما قصد بقوله:

«إلى ها هنا انتهى هذا الشرح المسمى بشرح تسهيل الفوائد » إلى انتهاء الشّرح المقابل على نسخة المصنّف، ثم أكمل الحديث عن شرحه باب التّصريف غيرِ المقابل عليها.

# موضوعات الكتاب

تفرض طبيعة الشّروح على الشّارح نمطًا مشابها لمتن الكتاب الذي يشرحه من حيث تسلسل أبوابه وفصوله، فكيف إذا كان هذا الشّرح قائما على شرح صاحب المتن وشرح آخر لأستاذ الشّارح؟

اعتمد ناظر الجيش – في شرحه التّسهيل – طريقة تتّفق مع ترتيب ابن مالك أبواب وفصول كتابه، حيث بدأ بالشّرح من أول كتاب التّسهيل بابا بابا، مضمنًا شرحه شرح ابن مالك لكتابه، وكثيرا من شرح أبي حيان لهذا الكتاب، خاصة عندما كان يريد مناقشته، أو الرد عليه، أو الانتصار لفكرة يتّفق فيها معه.

جاء شرح (التّسهيل) في (تمهيد القواعد)[1] موزعا على أجزائه الستّة على النّحو التّالي:

**١- تضمن الجزء الأول:**

- مقدمة الشّرح.
- شرح مقدمة ابن مالك لكتابه.
- باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلّق به.
- باب إعراب الصحيح الآخر.
- باب إعراب المعتلّ الآخر.
- باب إعراب المثنّى والمجموع على حده.
- باب كيفية التّثنية وجمعي التّصحيح.
- باب المعرفة والنّكرة.
- باب المضمر.
- باب الاسم العلم.
- باب الموصول.

---

(١) النسخة المعتمدة في هذا التوزيع هي نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (٣٤٩).

- باب اسم الإشارة.
- باب المعرف بالأداة.
- باب المبتدأ.
- الأفعال الرافعة الاسم النّاصبة الخبر.

ينتهي هذا الجزء قبل الفراغ من شرح هذا الباب، حيث كانت نهايته ه ف ي أثناء الحديث عن توسيط أخبار تلك الأفعال.

**٢- تضمن الجزء الثّاني:**

- ما بقي من شرح باب الأفعال الرافعة الاسم النّاصبة الخبر.
- باب أفعال المقاربة.
- باب الأحرف النّاصبة الاسم الرافعة الخبر.
- باب لا العاملة عمل إن.
- باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر.
- باب الفاعل.
- باب النّائب عن الفاعل.
- باب اشتغال العامل عن الاسم بضميره أو ملابسه.
- باب تعدي الفعل ولزومه.
- باب تنازع العاملين فصاعدا مفعولا واحدا.
- باب الواقع مفعولا مطلقًا من مصدر وما جرى مجراه.
- باب المفعول له.
- باب المفعول المسمى ظرفًا ومفعولا فيه.

انتهى هذا الجزء أيضا قبل الفراغ من شرح هذا الباب، وكانت نهايته ف ي أثناء شرح فصل: من الظروف المكانية كثير التّصرف.

**٣- تضمن الجزء الثّالث:**

- ما بقي من باب المفعول المسمى ظرفًا ومفعولا فيه.
- باب المفعول به.

- باب المستثنى.
- باب الحال.
- باب التّمييز.
- باب العدد.
- باب كم وكأين وكذا.
- باب نعم وبئس.
- باب حبذا.
- باب التّعجب.
- باب أفعل التّفضيل.
- باب اسم الفاعل.
- باب إعمال المصدر.
- باب حروف الجر سوى المستثنى بها.

لم ينته شرح هذا الباب في هذا الجزء، إنّما سيكتمل في بداية الجزء الرابع.

**٤- تضمن الجزء الرابع:**

- ما بقي من باب حروف الجر.
- باب القسم.
- باب الإضافة.
- باب التابع.
- باب التّوكيد.
- باب النّعت.
- باب عطف البيان.
- باب البدل.
- باب المعطوف عطف نسق.
- باب النّداء.
- باب الاستغاثة والتّعجب الشّبيه بها.

- باب النّدبة.
- باب أسماء لازمت النّداء.
- باب ترخيم المنادى.
- باب الاختصاص.
- باب التّحذير والإغراء وما لحق بهما.

بقي شيء قليل[1] من شرح هذا الباب، سيذكر في بداية الجزء الخامس.

**٥- تضمن الجزء الخامس:**

- ما بقي من باب التّحذير والإغراء وما لحق بهما[2].
- باب أبنية الأفعال ومعانيها.
- باب همزة الوصل.
- باب مصادر الفعل الثّلاثي.
- باب مصادر غير الثّلاثي.
- باب ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدم، وليس بصفة.
- باب أسماء الأفعال والأصوات.
- باب نوني التّوكيد.
- باب منع الصرف.
- باب التّسمية بلفظ كائن ما كان.
- باب إعراب الفعل وعوامله.
- باب عوامل الجزم.
- باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك.
- باب الحكاية
- باب الإخبار
- باب التّذكير والتّأنيث.

---

(١) بقيت صفحة واحدة تقريبا.

(٢) شمل الصفحة الأولى منه فقط.

- باب ألفي التّأنيث.

بقي من شرح هذا الجزء شيء قليل[1] سيذكر في بداية الجزء السادس.

**٦- وتضمن الجزء السادس والأخير:**

- ما بقي من باب ألفي التّأنيث[2].
- باب المقصور والممدود.
- باب التقاء الساكنين.
- باب النّسب.
- باب أمثلة الجمع وما يتعلّق بها مما لم يسبق ذكره.
- باب التّصغير.
- باب مخارج الحروف.

لم يشرح ناظر الجيش باب مخارج الحروف، إنّما وضع عنوان الباب فحسب وهذا يؤكّد ما ذكرته المصادر من كونه لم يكمل شرح التسهيل، والأبواب غير المشروحة أربعة هي: مخارج الحروف، والإمالة، والوقف، والهجاء.

---

(١) بقيت صفحة وبضعة أسطر.

(٢) يشمل الصفحة الأولى وبضعة أسطر من الثّانية.

# الباب الثاني

## خصائص منهج ناظر الجيش في كتابه تمهيد القواعد

قبل الوقوف على تفصيلات منهجه من حيث مناقشاته، وأصوله النّحوية وشواهده ومن حيث مواقفه من النّحويين، لا بد من الحديث عن أهم خصائص منهجه وطريقته في شرحه التّسهيل. فبعد أن بدأ شرحه بالبسملة والصلاة على النّبي- صلّى الله عليه وسلّم- انتقل إلى الثّناء على ابن مالك مظهرا قيمة كتابه العلمية بقوله[1]:

«فهو ساحل المطولات على صغر حجمه، ومناهل المختصرات لغزارة علمه، ويطلع كالقمر سنًا، ويشرق كالشّمس بهجة وضياء».

كما أشاد بحسن صنيع ابن مالك بشرحه التّسهيل، وذكر حيلولة الموت دون إتمامه هذا الشّرح. ثم انتقل إلى الإشادة بشرح أبي حيان إياه؛ ليقف بعد ذلك موضحا عيوب الشّرحين وذاكرا دواعي تأليفه كتابه تمهيد القواعد.

بدأ شرحه التّسهيل من أوله بابا بابا، متّبعا طريقة ترتيب ابن مالك في أبواب كتابه. ومن أهم صفات شرحه هذا ما يلي:

١- يذكر مقطعا من متن التّسهيل مستهلا إياه بالحرف **(ص)** إشارة إلى الأصل مكتوبا بخطّ عريض، يردفه - غالبا- بشرح المصنّف له، بادئا الشّرح بالحرف **(ش)** مكتوبا بالخطّ العريض أيضا، ثم ينتقل للتّنبيه على ما في الشّرح من أمور يجب التّنبيه عليها، أو عرض بعض آراء أبي حيان انتقد المصنّف فيها؛ ليردها أو ليوافقه عليها ذاكرا بعض آراء النّحويين في ذلك.

٢- يردد: «قال الشّيخ» قاصدا أستاذه أبا حيان، كقوله في شرحه باب الأفعال الرافعة الاسم النّاصبة الخبر[2]:

---

(١) تمهيد القواعد ١/ ١.

(٢) تمهيد القواعد ٢٦/٢.

«قال الشّيخ[1]: يحتاج جواز تقديم خبر كان إلى صار عليها إلى سماع من العرب ولم نجدهم ذكروا سماعا في ذلك، لا يكاد يوجد: قائما كان زيد، وقد استدلّ بعضهم على جواز ذلك بقوله – عز وجلّ–[2]: ﴿أَهؤُلاءِ إِيانكُم كَانُوا يعبدون﴾ ».

وكقوله في حديثه عن حكم الوصف الذي يلي العاطف بعد خبر ليس[3]:

«قال الشّيخ[4]: ويجوز وجه آخر وهو أن يعرب الوصف مبتدأ، والسببي فاعل به أغنى عن الخبر؛ لأنّه قد اعتمد الوصف على حرف النفي».

٣- ينسب – أحيانًا – الرأي لنفسه بينما هو لأبي حيان دون أن يشير إلى ذلك كما جاء في تعليله حذف لام (كان)[5] وقوله في أثناء حديثه عن عمل (ما) عمل ليس[6]: «انتهى كلام المصنّف، ومن الوارد على لغة الحجازيين قوله تعالى[7]: ﴿فَما مِنْكُم مِن أَحدٍ عنْه حاجِزِين﴾ قالوا: ولم يحفظ ذلك إلا في بيت من الشعر قال[8]:

وأَنَا الذّاذِير بِحَردةٍ مَسودّةٍ ... تَصِلُ الجيوشُ إليكم أقوادها

أَبنَاؤُهم متَكَنِّفُون أَباهم ... حنِقُو الصّدورِ، وما هم أَولادها»

---

(١) هذا في التّذييل والتكميل ٤/ ١٧٣-١٧٤ تحقيق د. حسن هنداوي.

(٢) سبأ ٣٤ /٤٠.

(٣) تمهيد القواعد ٨٢/٢.

(٤) التذييل والتكميل ٣٢٠/٤.

(٥) أورد كلاما على هذه القضية في (تمهيد القواعد) ٥١/٢ وهذا الكلام كله في التذييل والتكميل ٢٣٦/٤.

(٦) تمهيد القواعد ٢/ ٥٩-٦٠.

(٧) الحاقّة ٦٩/ ٤٧.

(٨) جاء بلا نسبة في الحماسة البصرية ٨٦/١ والتذييل والتكميل ٢٥٥/٤والبحر المحيط ٥/ ٣٠٥ وارتشاف الضرب ٢/ ١٠٣. ذكر بيتين، لكن الشّاهد في ثانيهما.
وهو في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٢٧٩.

عرض الرأي والشّاهد دون الإشارة إلى كونه قد أخذه من أستاذه أبي حيان علما أن أبا حيان ذكر القول السابق بنصه[1]. وكذلك قوله[2]:

«ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده من الحجازيين والتّميميين على تصويب قوله، فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده، والله أعلم. انتهى كلام المصنّف وفي نسبة جواز نصب الخبر مع توسطه بين ما والاسم إلى سيبويه نظر، فإن سيبويه قال[3]: وإذا قلت: ما منْطلِقٌ عبد الله، وما مسِيء من أعتَب رفعتَ، ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخّرا، كما إنّه لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبد الله على حد قولك: إن عبد الله أخوك؛ لأنّها ليست بفعل.

هذا نص صريح على النّصب لا يكون في الخبر مقدما على الاسم. وأما:

..... وإذ ما ..ا ما .. ثلهم بـ .. شر

فإن سيبويه لم يورده مستشهدا به، بل قال[4]: وزعموا أن بعضهم قال وهو الفرزدق[5]:

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نِعمتَهم إذْ هم قريشٌ وإذْ ما مثلَهم بشر

وهذا لا يكاد يعرف» كذلك قوله في حذف لام لكن[6]: «واعلم أن صيغ المضارع الأربعة سواء في الحكم الذي تقدمت الإشارة إليه، وورد الجميع في الكتاب العزيز[7] .....

---

(١) التذييل والتكميل ٤/ ٢٥٥.

(٢) تمهيد القواعد ٢/ ٦٢ وهو – بنصه – في التذييل والتكميل ٤/ ٢٧١- ٢٧٢.

(٣) كتاب سيبويه ١/ ٥٩.

(٤) كتاب سيبويه ١/ ٦٠.

(٥) ديوانه ص ١٣٩ وكتاب سيبويه ١/٦٠ والمقتضب ٤/ ١٩١ وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/ ٤٤٠ و٢/ ٥٨٩. والشاهد في قوله: ما مثلَهم بشر، قال المبرد: فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش وغلط بين.

(٦) تمهيد القواعد ٢/٥١ وهو – بنصه – في التّذييل والتّكميل ٤/٢٣٦.

(٧) مريم ١٩ /٢٠.

﴿ولَم أك بغِيا﴾[1] ﴿قَالُوا لَم نَك مِن الْمصلِّين﴾[2]، ﴿ولا تَـ.ك فِـ.ي ضِـ.يقٍ مِمـ.ا يمكُرون﴾[3] ﴿فَلَم يك ينْفَعهم إِيمانُهم﴾[4].

ولا فرق في ذلك أيضا بين النّاقصة والتّامة، لكن النّاقصة يكثر فيها ذلـ.ك لكثرة تصرفها في الكلام والتّامة يقلّ فيها ذلك، كقراءة من قرأ ﴿وإِن تَك حـ.سنةٌ يضاعفْها﴾[5] برفع التاء[6]. ثم حذْفُ النّون شاذٌّ في القياس؛لأنّها من نفس الكلمـ.ة لكن إنّما سوغ الحذف كثرة الاستعمال وشبه النّون بحروف العلّة فكأنّهم جددوا له حذفًا وتناسوا الجزم القياسي».

٤- يقدم - أحيانًا - رأيه، ويعرضه بوضوح وتركيز، ثم يردفه بشرح المصنّف كقوله في أثناء حديثه عن تحمل الخبر الجامد ضميرا أو لا[7]:

«قبل الشّروع في الكلام على هذا الموضوع ينبغـ.ي أن تعلـ.م أن المفـ.رد الواقع خبرا لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمبتدأ؛ لأن ارتباطه يكون بإعرابه مع أن المفرد لا يستقلّ بنفسه فإذا أتى باسم مبتدأ علم أنّه يطلب الخبر، فإذا جاء بعده اسم مرفوع علم أنّه خبره كما إذا جيء باسم مرفوع بعد الفعل علم أنّه الفاعل.

---

(١) ورد في حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٣٣٩-٣٤٠ «قوله: ﴿لـ.م أك بغِيا﴾ أصل أك أكون حذفت ضمته للجازم وواوه لالتقاء الساكنين، ونونه للتخفيف، فلم يبـ.ق مـ.ن أصول الكلمة إلا فاؤها. وأصل بغِيا بغُويا؛ اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون قلبـ.ت الواو ياء وكسرت الغين لمناسبتها وأدغمت الياء في الياء، ولعل وجه جعله من باب فعول لا مـ.ن باب فعيل أن فعيلا لا يستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد إلا إذا كان بمعنى مفعول، والظـ.اهر أن بغيا هنا بمعنى فاعل، وأما فعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد إذا كان بمعنى فاعل».

(٢) المدثر ٧٤ / ٤٣.

(٣) النمل ٢٧ /١٢٧.

(٤) غافر ٤٠ /٨٥.

(٥) النساء ٤/٤٠.

(٦) قال أبو حيان: «وقرأ الجمهور حسنةً بالنصب، فتكون ناقصة واسمها مستتر فيها عائد على مثقال وأنث الفعل؛ لعوده على مضاف إلى مؤنث، أو على مراعاة المعنى، لأن مثقال معناه زنـ.ة أي: وإن تك زنة ذرة. وقرأ الحسن والحرميان حسنةٌ بالرفع على أن تك تامة، التقـ.دير: وإن تقـ.ع أو توجد حسنةٌ» البحر المحيط ٣/ ٢٦٢.

(٧) تمهيد القواعد ١/ ٣٤٤.

ومما يحقّق لك عدم احتياج المفرد إلى ضمير للربط صحة وقوع الجامد المحض خبرا، إلا أن الخبر المفرد إذا كان مشتقّا تحمل الضمير لا من جهة كونه خبرا بل من أجل الاشتقاق خاصة؛ لأن المشتقّ شارك الفعل في اشتقاقه من المصدر فأشبهه فتحمل الضمير من هذا الوجه. ثم اعلم أن الأسماء بالنسبة إلى الاشتقاق وعدمه أربعة أقسام: مشتقّ وجامد ومشتقّ أجري مجرى الجامد، وجامد أجري مجرى المشتقّ.

فأما الجامد والمشتقّ الذي أجري مجراه فلا يتحملان ضميرا: الأول نحو: زيد أسد، وعمرو أخٌ. والثاني نحو: بكر والِدٌ، وخالد صاحب. وأما المشتقّ والجامد الذي أجري مجراه، فإنّهما يتحملان الضمير كما ستعرف..» ثم يقول: «قال المصنّف.....» ويعرض شرح المصنّف بنصه ثم يقول[1]: «انتهى كلام المصنّف وعرف منه أن الجامد لا يتحمل ضميرا إلا عند الكسائي وأن المشتق والجامد المؤوّل بالمشتق يتحملان الضمير، وأما المشتقّ الجاري مجرى الجامد، فلم يتعرض إليه وكأنّه يقول: إذا جرى المشتق مجرى الجامد فحكمه حكمه، وقد ذكر الجامد فاكتفى به. ثم ها هنا أبحاث...» كذلك قوله في باب أفعال المقاربة[2]:

«اعلم أن الأفعال المذكورة في هذا الباب هي في التّحقيق من أخوات كان وذلك؛ لأنّها تأتي لإفادة تلبس فاعلها بصفة مقيدة بمعنى الفعل المسند، وإنّما خالفت كان في أن خبرها يكون شيئا خاصا لا يخبر عنها بغيره، وتسمى أفعال المقاربة مع أن منها ما هو للرجاء ومنها ما هو للشّروع، فقيل:هذا من باب إطلاق اسم البعض وإرادة الكلّ، وهو مجاز مستعمل.

وكلام ابن الحاجب يقتضي أنّها كلّها للمقاربة فإنّه قال: هي للمقاربة إما من رجاء أو حصول أو أخذ فيه. ولا يبعد ما قاله عن الصواب، فإن المقاربة قد تكون على سبيل الرجاء وقد تكون على سبيل أن المخبر قد قارب الشّروع في ذلك الأمر المخبر به».

---

(١) تمهيد القواعد ٣٤٥/١.

(٢) تمهيد القواعد ٨٤/٢.

٥- استعمل ناظر الجيش الرمز «س» للإشارة إلى سيبويه مقلّدا - بذلك- أستاذه أبا حيان كما في قوله[١]: «قال المصنّف: صرح س - في مواضع من كتابه - بما يدلّ على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة».

علما أن المصنّف لم يستعمل الحرف « س» للإشارة إلى سيبويه، بل كان يصرح باسمه عندما يذكره، كقوله[٢]: «صرح سيبويه في مواضع من كتابه بما...».

وقال ناظر الجيش في حديثه عن دلالة الفعل المضارع على الحال والاستقبال[٣]:

«وإذا قلنا: زيد يفعل، كان جائزا، فدلّ على أن يفعل حال فأما قولهم: زيد يفعل كذا، فمعناه..... ويرد عليه قول س: وأما بناء ما لم يقع، فقولك آمرا: اذهب واقتل واضرب. ومخبرا: يذهب ويقتل ويضرب. فهذا نص منه على أن يفعل للاستقبال»[٤] وقال أيضا :« القول بالاشتراك مذهب الجمهور، وهو الصحيح وهو ظاهر كلام س فإنّه قال[٥]: وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء بنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع».

وقال في حديثه عن الإعراب[٦]: «س مراده أن الإعراب بالحركة أصل في غير المجزوم وينوب عنها الحرف، وبالسكون أصل بالمجزوم ويذوب عنه الحرف...».

إن استعمال ناظر الجيش الحرف «س» للدلالة على سيبويه ورد في الجزء الأول[٧] من كتابه، حيث بدأ شرحه للتّسهيل مقلّدا أستاذه في طريقته لكنّه في

---

(١) تمهيد القواعد ٨/١.

(٢) شرح التسهيل ٥/١.

(٣) تمهيد القواعد ١٩/١ علما أن هذا الرأي، وهذه الشواهد التي ساقها هنا، قد ذكرها أبو حيان في التذييل والتكميل ٨٣/١-٨٤.

(٤) تمهيد القواعد ٢٠/١ وهذا الرأي أيضا لأبي حيان في التذييل والتكميل ٨٤/١.

(٥) كتاب سيبويه ١٢/١.

(٦) تمهيد القواعد ٣٢/١.

(٧) ذكر الحرف س حوالي سبع مرات في الثلث الأول من تمهيد القواعد.

الأجزاء الباقية تحرر من هذا فكان يذكر اسم سيبويه صـراحة كقولـه[1] فـي الحديث عن دلالة (كان)على المضي وفي القول بزيادتها في بيت الفرزدق[2]

فكيفَ إذا مـررتَ بِـدارِ قَـومٍ وجِيـرانٍ لنـا كـانُوا كِـرامِ:

«وقد نحا الشيخ إلى أن (كان) في البيت زائدة[3] وخرج ذلك على الوجـه الذي تقدم ذكره عن أبي العباس وأكثر النّحويين، والذي يظهر أنّه الحـقّ. لكـن سيبويه قد حكم عليها بالزيادة في هذا البيت، فيشكُلُ الأمر حينئذ.

وقد اعتُذر عن إطلاق الخليل وسيبويه[4] عليها أنّها زائدة، بأنّهما لا يعنيان بالزيادة ما فهمه النّحويون عنهما، إنّما أراد بالزيادة أنّه لو لم تدخل هذه الجملـة بين جيران وكرام لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فـي مـا مـضى، وأذّنـه فارقهم...».

وقوله[5]: «ومثّل ذلك بقوله: مررتُ برجلٍ إن طـويلا أو قـصيرا، قـال سيبويه: لا يكون في هذا إلا النصب. ومن أمثلة سيبويه[6]: مررتُ برجـلٍ إن لا صالحا فطالح، قال: ومن العرب من يقول: إن لا صالحا فطالحا. وقدره سيبويه: إن لا يكن صالحا فقد لقيتُه طالحا، على الحال.

---

(١) تمهيد القواعد ٢/٤٣.

(٢) ديوانه ص ٥٤٢ وكتاب سيبويه ٢/ ١٥٣والمقتضب ٤/ ١١٦وشرح جمل الزجاجي لابن خـروف ١/٤٤٤ وشرح ابن عقيل ١/ ٢٦٨.

الشّاهد قوله: جيرانٍ كانوا كرامٍ. حيث جاءت كان زائدة بين الصفة (كرام) والموصوف (جيـران) وللمبرد رأي مختلف، قال في المقتضب ٤/١١٧:

«وتأويل سقوط كان على جيران لنا كرام في قول النحويين أجمعين. وهو عندي على خلاف مـا قالوه من إلغاء كان، وذلك أن خبر كان، لنا، فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا».

(٣) التذييل والتكميل ٤/ ٢١٨.

(٤) كتاب سيبويه ٢/ ١٥٣.

(٥) تمهيد القواعد ٢/٤٦-٤٧.

(٦) كتاب سيبويه ١/ ٢٦٢.

قد عرفت أن المصنّف جعل التقدير- فيما حكاه يونس-: إن لا أمر بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ، وتقدير سيبويه: إن لا أكن مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ».

٦- يذكر ما أنقصه ابن مالك وأبو حيان، ويشير إلى ذلك نحو[١]: «قـ.ول المصنّف: أو كلّما، وندر إسنادها إلى ضمير الشّأن ودخول النّفـ.ي عليهـ.ا، لـ.م يتعرض إلى شرحه، وكذا الشّيخ أيضا، معتذرا بأن المصنّف لم يشرحه. وأقول: أما قوله:

(أو كلّما) فيحتاج إلى إيراد شاهده. وأما قوله: وندر إسنادها إلـ.ى ضـ.مير الشّأن فقد تقدم في باب المضمر أن (كاد) من قوله تعالى: ﴿مِن بعدِ ما كَاد يزِيغُ قُلُوب فَرِيْقٍ مِنْهم﴾[٢] إن (كاد) مسندة إلى ضمير الشّأن في قراءة من قرأ: يزيغ، بالياء[٣] ولكن هذه القراءة ثابتة في السبعة فلا يوصف مثلها بالنّدور».

يحاول ناظر الجيش تلافي النّقص الذي يستشعره في شرحي ابن مالك وأبي حيان لكنّه لم يوفّق كثيرا هنا، إذ لم يقدم شاهدا على اعتراضه الأول ولـ.م يقـ.دم شرحا له، بل اكتفى بقوله: وأقول: أما قوله: (كلّما) فيحتاج إلى إيراد شاهده.

وكذلك في اعتراضه الثاني على قول المصنّف بندرة إسناد كاد إلى ضمير الشّأن ودخول النّفي عليها، فهو على الرغم من أنّه قدم شاهدا إلا أنّه لـ.م يكـ.ن مقنعا لأن القراءة التي قدمها لم يقرأ بها إلا اثنان وبقية القراءات السبع تخالفهـ.ا

---

(١) تمهيد القواعد ٢/ ٩٠.

(٢) التوبة ٩ / ١١٧.

(٣) ورد في البحر المحيط ٥/ ١١١- ١١٢: «قرأ حمزة وحفص: يزيغ بالياء، فتعين أن يكـ.ون فـ.ي كاد ضمير الشّأن، وارتفاع قلوب بتزيغ؛ لامتناع أن يكون قلوب اسم كاد وتزيغ في موضع الخبر؛ لأن النّية به التأخير، ولا يجوز: من بعد ما كاد قلوب يزيغ بالياء.

وقرأ باقي السبعة بالتاء، فاحتمل أن يكون قلوب اسم كاد وتزيغ الخبر، وسط بينهما كما فعل ذلك بكان، قال أبو علي: ولا يجوز ذلك في عسى.

واحتمل أن يكون فاعل كاد ضمير يعود على الجمع الذي يقتضيه ذكر المهاجرين والأنـ.صار أي من بعد ما كاد هو أي الجمع، وقد قَدر المرفوع بكاد باسم ظاهر وهو القوم ابن عطية وأبو البقـ.اء كأنه قال: من بعد ما كاد القوم».

فمن الطّبيعي أن توصف بالنّدرة كما قال المصنّف. وقال في حديثه عن الأفعـال الناقصة[1]:

«إن أفعال هذا الباب منها ما لازمه النّقص – وهو قليل – وأكثرهـا قـد يستعمل تاما وحينئذ يصير حكمها في العمل حكم ما هي بمعناه وسيذكر المصنّف معاني كلّ منها إذا أريد به التّمام، أما معانيها حالَ استعمالها ناقصة فلم يتعرض إلى ذكره المصنّف ولكن النّحاة تعرضوا إليه، وها أنا أذكر ما ذكـروه؛ لتتبـين دلالة كلّ منها.

أما (كان) فتفيد الدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان، وهذا إن لـم تكن بمعنى (صار) وإن كانت بمعنى (صار) فتفيد ما تفيده (صار) وسيأتي.

وأما (أصبح وأمسى وأضحى) فهي للدلالة على اقتران مـضمون الجملـة بالزمان الذي يشاركها في الحروف وإن كانت بمعنى (صار) فمعناه معناها.

وأما (ظلّ) فللدلالة على مصاحبة الصفة للموصوف نهاره كما إن (بـات) لمصاحبته إياها ليله، وإن كانتا بمعنى صار فمعناهما معناها.

وأما (صار) فللدلالة على تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى صفة أخرى.

وأما (ليس) فلانتفاء الصفة عن الموصوف. وأما (دام) فللدلالة على مقارنة الصفة للموصوف في الحال. وأما (ما زال) وأخواتها فللدلالـة علـى ملازمـة الصفة للموصوف مذ كان قابلها على حسب ما قبلها، وقـد قـال المـصنّف: إن معناها الإعلام بلزوم مضمون الجملة في المضي وفي المستقبل».

ما قدمه ناظر الجيش – هنا– واضح ومفيد، حسن العرض، دقيق المعـاني مباشر الفائدة. قال معقّبا على قول المصنّف[2]: «إن الأفعال الناقصة تدلّ علـى الحدث»:

---

(١) تمهيد القواعد ٢/ ٥ أشير – هنا – إلى أن ما أورده ناظر الجيش واضح ومباشر بعكس ما تحدث به أبو حيان في التذييل والتكميل ٤/ ١١٧– ١٢٧ حيث قدم تفصيلات ووقف على دقائق الأمور.

(٢) تمهيد القواعد ٢/٩.

«انتهى كلام المصنّف، ولا يخفى وجه حسنه ولطفه، ثم اعلم أن من ذهب إلى أن هذه الأفعال سلبت الدلالة على الحدث، وتجردت للدلالة على الزمان، قال: إنّها لا يتعلّق بها حرف جر ولا عمل لها في ظرف الزمان، ولا ظرف المكان.

ومن ذهب إلى أنّها تسلب الدلالة على الحدث أجاز العمل في ذلك كلّه وهذا هو الصحيح» كما قال في توسيط أخبار الأفعال الناقصة[1]:

«قد اقتصر المصنّف على بعض الصور التي يمتنع فيها التّوسيط أو يجب اتّكالا منه على ما يذكره في باب النّائب عن الفاعل لكن هنا مسألتان لا بد من التّعرض إليهما لعدم انطواء الكلام في باب النّائب عن الفاعل عليهما:

الأولى: إن الخبر يجب توسيطه إذا كان ظرفا أو مجرورا والاسم نكرة لا مسوغ لها، للإخبار عنها إلا كون الظّرف والمجرور متقدمين عليها نحو: كان في الدار رجلٌ.

الثّانية: اختلف في الخبر إذا كان فعلا فاعله مضمر، هل يجوز توسيطه نحو: كان يقوم زيد،على أن يقوم، الخبر.

منهم من منع ذلك قياسا على المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن يقدم في نحو: زيد يقوم، كذلك هنا؛ لأن أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر.

ومنهم من أجاز محتجا بأن المانع من ذلك في باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدم عاملا لفظيا، والابتداء عامل معنوي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي. ولا شك أن كان وأخواتها من العوامل اللفظية، فإذا تقدم الفعل على الاسم بعده، كلّ الأفعال لم يكن إعمالها به لازما....».

ابن عصفور من أولئك الذين منعوا توسيط الخبر إذا كان فعلا فاعله مضمر قال[2]: «ينقسم الخبر بالنّظر إلى تقديمه على الاسم وتأخيره عنه ثلاثة أقسام:

---

(١) تمهيد القواعد ١٨/٢.

(٢) المقرب ص ١٠٥.

قسم يلزم تقديمه عليه. وقسم يلزم تأخيره عنه وهو أن يكون الخبـ ـر ضـ ـميرا متّصلا والاسم كذلك أو يعدم الفارق بين الاسم والخبر، أو أن يكون الخبـ ـر فعـ ـلا مرفوعه ضمير مستتر فيه، أو يكون الخبر مقروناً بإلا أو في معنى المقرون بها».

وهذا ما أكّده أبو حيان بقوله[1]: «قال الأستاذ أبو الحسن ابـ ـن عـ ـصفور: والصحيح المنع من تقديم الخبر إذا كان فعلا مرفوعه ضمير مـ ـستتر فيـ ـه لأن الذي استقر في باب كان أنّك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى الابتداء والخبر، ولو أسقطتها من كان يقوم زيد، لم ترجع إلى المبتدأ والخبر».

كما ذكر الأنباري أن الكوفيين يمنعون ذلك أيضا[2] والبصريون أجازوه[3] وكذلك أبو حيان[4].

٣- يرفض الغموض، ويختار الأسهل كقوله في حديثه عن اسـ ـم (لا) إذا كـ ـان منتهيا بالتاء كما في بيت سلامة بن جندل[5]

إن الشّباب الذي مجـ ـد عواقبـ ـه  فيه نلـ ـذّ ولا لـ ـذّاتِ للـ ـشّيبِ[6]:

«قد تضمن شرح الشّيخ ذكر أربعة مذاهب في هذه المسألة:

أحدها: الكسر مع التّنوين، وهو مذهب ابن خروف[7] وقوم من النّحـ ـويين سبقوا إلى ذلك.

الثّاني- الكسر بلا تنوين، وهو مذهب الأخفش[8].

الثّالث- الفتح، وهو مذهب المازني والفارسي[9].

---

(١) التذييل والتكميل ٤/ ١٨٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٦٥.

(٣) الإنصاف ١/ ٦٥- ٦٦.

(٤) التذييل والتكميل ٤/ ١٨٣.

(٥) ديوانه ص ١٩ وشرح التسهيل ٢/ ٥٣، ٥٥، ٥٩ ومخطوطة التّذييل والتكميـ ـل ٢/ ١٥٦ وشـ ـرح ابن عقيل ١/ ٣٦٤.

(٦) تمهيد القواعد ٢/١٦٣.

(٧) ارتشاف الضرب ٢/ ١٦٥ وهمع الهوامع ١/ ٤٦٩.

(٨) مخطوطة التذييل والتكميل ٢/ ١٥٦ وهمع الهوامع ١/ ٤٦٩.

(٩) ارتشاف الضرب ٢/ ١٦٥.

الرابع- جواز الكسر والفتح من غير تنوين في هاتين الحالين. قال الشّيخ[1]:

وهو الصحيح وبه ورد السماع، انتهى. فقد ثبت أن الأصح من هذه المذاهب جواز الوجهين، وهو الذي ذكره المصنّف وإنّه الصحيح».

اختار الأسهل الذي يتّفق مع رأي أستاذه ورأي ابن مالك. وقال في مصدرية لو[2]:

«واعلم أن من لم يثبت مصدرية لو جعلها في الشّواهد المتقدمة الامتناعية فقال في: ﴿يودّ أحدكم لَو يعمّر﴾[3] إن مفعول يود محذوف وإن جواب لو محذوف، وأن التّقدير: يود أحدكم التّعمير، لو يعمر ألف سنة لسره ذلك. ولا يخفى ما في هذا التّخريج من التّكلّف، والقول بمصدرية (لو) أسهل منه، إذ لا مانع يمنعه من جهة الصناعة النّحوية ولا كلفة فيه، بل هو الظّاهر».

٨- يذكر شرح المصنّف كلّه، ويختار من شرح أبي حيان ما يريد الرد عليه أو الاستشهاد به، كذكره شرح المصنّف مرادفة (إن) لِنَعم وإعمال الأحرف المشبهة بالفعل وإهمالها إن اتصلت بما، ذكرا كاملا ملأ خمس صفحات[4] ثم قال[5]: «انتهى كلام المصنّف رحمه الله تعالى وهو في غاية اللطافة[6] كعادته ثم لا بد من تنبيهات، منها أن ابن عصفور لم يوافق المصنّف على ثبوت (إن) بمعنى نَعم[7] بل قال: الأولى عندي أن يقال: إن الاسم والخبر محذوفان؛ لأنّه قد تقرر أن ينصب الاسم ويرفع الخبر، ولم يستقر فيها أن

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ١٦٥.

(٢) تمهيد القواعد ١/ ٢٦٢.

(٣) البقرة ٢ /٩٦.

(٤) تمهيد القواعد ١٣٤/٢ حتى ١٣٨.

(٥) تمهيد القواعد ١٣٨/٢-١٣٩.

(٦) جاء في الأصل (النظافة) وما أثبته هو الأرجح؛ لأنه كرره أكثر من مرة.

(٧) قال أبو حيان: «مذهب سيبويه والأخفش أن إن ترادف نَعم فلا إعمال لها، واختاره ابن مالك وأنكر ذلك أبو عبيد، وهو اختيار ابن عصفور» ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ١٤٨.

تكون بمعنى نَعم، ونظّر حذف الاسم والخبر هنا بحذف فعلي الشّرط والجواب في قوله[1]:

قالتْ بنَاتُ العمِّ: يا سلمى وإن كان فقيرا معدما؟ قالتْ: وإن

وتبعه الشّيخ في ذلك وخرج بيت حسان[2] على أن الاسم محذوف و(اللقاء) خبره التّقدير: إنّه اللقاء، ولا يخفى ما في ذلك من التكلّف.

ومنها أن الشّيخ انتقد على المصنّف قوله: ولم يكن بعدها نفي. يعني إن كان بعدها نفي فلا تجوز اللام نحو: إن زيدا لن يقوم، وإن زيدا لم يقم أو لما يقم أو ليس قائما أو ما يقوم، قال الشّيخ[3]: وهذا الشّرط غير محتاج إليه البتّة؛ لأنّه إذا كان الخبر منفيا لم يدخل على المبتدأ حرف نفي، ولا تلتبس فيه إن التي للتوكيد المخفّفة من الثقيلة بإن النّافية.

ومنها استدلال أبي علي الفارسي على أن اللام الواقعة بعد إن المخفّفة ليست التي بعد المشددة بأن ما بعد هذه ينصب بما قبلها من الأفعال، وما بعد تلك لا ينتصب بما قبلها استدلال قوي، وقد قدمت أن جواب المصنّف عن ذلك غير ظاهر لي.

وقد استدلّ الفارسي أيضا بأن هذه اللام تدخل على ما ليس مبتدأ ولا خبرا في الأصل ولا متعلّقًا بالخبر. وقد جاء في الحديث[4]: «قد علمتُ إن كنتَ

---

(١) المقرب ص ٣٠٤ ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٩ وخزانة الأدب ٣ ٦٣٠.

قال ابن عصفور: «ويجوز حذف فعل الشرط وإبقاء الجواب إذا كان في الكلام دليل على ذلك، ويجوز حذفهما أيضا في الشعر إذا كان في الكلام ما يدل على ذلك نحو قوله:

قالت بنات العم: يا سلمى وإن كان فقيرا معدما؟ قالت: وإن

أي وإن كان فقيرا معدما تمنيته» المقرب ص ٣٠٤.

(٢) قال:

ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن إن اللقاء

لا يوجد في ديوانه لكنّه ذكر في شرح التسهيل ٢/ ٣٣.

(٣) أورد ما يؤكد هذا الرأي في ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ١٤٩.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٢٤ ومخطوطة التذييل والتكميل ٢/ ١٣٠. وارتشاف الضرب ٢/ ١٤٩، ٤٢٥.

لمؤمنًا» فغير الفارسي يوجب كسر إن، والفارسي يوجب الفتح، لكـن الـصحيح الكسر؛ لأن الصحيح أن اللام لام ابتداء، وقد أطال الشّيخ الكلام في هذه المسألة وفي ما ذكرناه كفاية».

٩- يعمد إلى التّركيز والإيجاز، كقوله في حديثه عـن نـصب خبـر الأفعـال النّاقصة[١]:

«وعن الفراء أنّه نصب تشبيها بالحال، وقال بعض الكوفيين: إن انتـصابه على الحال. ولا يخفى ضعف هذه الأقوال، والاشتغال بها استدلالا وإبطالا فيـه إطالة مع قلّة الجدوى». وكقوله[٢]: «نقل الشّيخ[٣] عن الصفّار وغيره فـي هـذا الموضوع ما يطول إيراده وفيما أشرنا إليه كفاية» وقال في حديثه عن عسى[٤]:

«بعض النّحويين يرى أن عسى حرف[٥]، وجعلها الشّيخ مسألة خلاف.

ولا يخفى أن مثل هذا الخلاف لا يعتد بـه، وإن القـول بحرفيـة الكلمـة المذكورة قول لا ينبغي التّشاغل به؛ لقيام الدلائل القطعية على بطلانه». كما قال

---

(١) تمهيد القواعد ٢/ ٢.

(٢) تمهيد القواعد ١٠٦/٢.

(٣) مخطوطة التذييل والتكميل ٢/ ٩٩.

(٤) تمهيد القواعد ٢ /٨٦.

(٥) جاء في التذييل والتكميل ٣٢٧/٤: ذهب بعض النحويين إلى أنها حرف، ونسب ذلـك إلـى ابـن السراج، وهو قول أبي العباس أحمد بن يحيى نصا نقله عنه غلامه أبو عمر الزاهد.

وفي التذييل والتكميل ٤/ ٣٤٤:

«قال أبو عمر الزاهد: قال أبو العباس أحمد بن يحيى:

كلام العرب كلّه: عسى زيد قائم، فتجعل زيدا مبتدأ وقائما خبره، ومن العرب من يجعلها في معنى كان، فيقول: عسى زيد قائما».

وفي الأصول ٢/ ٢٠٧ في باب الحروف التي جاءت للمعاني:

«تقول: إنه خليق أن يفعل، وعسيت أن تفعل، ولا تقول: عسيت الفعل ولا للفعل.

وتكون عسى للواحد والاثنين وللجميع، والمذكر والمؤنث، ومن العرب من يقول:

عسى وعسيا وعسوا وعسيتُ وعسيتِ وعسين، فمن قال ذلك كانت أن فيهن منصوبة».

في ذكر الأوجه لرافع المبتدأ والخبر[1]: «وطول الشّيخ في ذلك وأبطأ ما رد بـ.ه المذهب المذكور فأضربت عنه خشية الإطالة».

وكثيرا ما يردد «تركت إيراده خشية الإطالة» نحو قوله في باب المعـ.رف بالأداة[2]:

«واعلم أنّني أوردت هذا الكلام؛ لاشتماله على تقريرات لطيفة تستحقّ نظر النّاظر وتنبهه على استنباط اللطائف في هذا الفن.

وأما كون الهمزة همزة قطع وصلت أو همزة وصل، وأنّها هل لها مـ.دخل مع التعريف أو لا، فهو شيء لا ينتج فائدة، ولا يترتّب عليه حكم نحـ.وي، وقـ.د أورد الشّيخ كلام سيبويه[3] وهو شاهد بما ذكر المصنّف أنّه مذهبه ولكنّه أنكر أن يكون ما ذكره المصنّف[4] عن الخليل مذهبا له، وقد رد الأوجـ.ه التـ.ي ذكرهـ.ا المصنّف استدلالا للخليل[5] بما لا يقوى في النّظر، فإن رام النّاظر ذلك فليراجع كتابه، وإنّما تركت إيراده خشية الإطالة».

دفعته رغبته في التّخفف من الجدل والإطالة – أحيانًا – إلى تجاوز البحث عن السماع من العرب في إثبات قاعدة نحوية كقوله في توسيط أخبار الأفعـ.ال النّاقصة[6]:

«قال الشّيخ: والحقّ إنّه يحتاج في جواز التّوسيط إلى سماع من العـ.رب. وهذا من الشّيخ وقوف منه مع الظاهر، وإذا كانت القواعد تقتضي جواز شـ.يء فما المانع من القول به؟».

---

(١) تمهيد القواعد ٣٠١/١.

(٢) تمهيد القواعد ٢٨٥/١.

(٣) التذييل والتكميل ٣ / ٢١٩.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٥٤- ٢٥٥.

(٥) كتاب سيبويه ٣/ ٣٢٤.

(٦) تمهيد القواعد ٩٣/٢.

علما أنّه يورد – أحيانا – تفصيلات الكلام إذا كانت مفيدة، كقوله في تعليقه على الأوجه التي أوردها المصنّف في حذف خبر المبتدأ الذي سدت الحال مسده[1]:

«ذكر سيدنا الشّيخ بهاء الدين ابن النّحاس – عفا الله عنه – المذاهب المذكورة في هذه المسألة، وتكلّم عليها مذهبا مذهبا، فأحببت ذكرها كما أوردها؛ لأن في كلامه فوائد لم يتضمنها كلام المصنّف، قال.....».

١٠- الدقة وحسن العرض، مع العناية بالأرقام والحسابات، فقد عرف ناظر الجيش بميوله المنطقية، وسعيه إلى الوضوح، وربط النّتائج بالأسباب، إضافة إلى عقليته المنظّمة ومعرفته الواسعة في الحساب، حسبما ذكرت المصادر ذلك عنه.

وطبيعة مهنته كناظر جيش يهتم بإحصاء عدد الجنود، والإقطاعات والمرتّبات وغيرها، عمقت لديه الإحساس بضرورة الدقة في إحصاء ما يقدمه سواء في ذلك تقاريره المقدمة إلى السلطات العليا في مجاله العملي، أوفي أبحاثه ومناقشاته العلمية.

وعلى الرغم من عدم الرضا عن أثر المنطق في النّحو إلا أنّه علم مفيد، وأي شيء لا يحكمه المنطق يبقى عائما وخاضعا للاحتمالات. وقد خدم ناظر الجيش في دقّة عمله، مما جعله يحتفظ بموقعه طيلة حياته، كما ساعده في تقديم معظم آرائه بوضوح وتنظيم وحسن عرض. وتجلّى هذا في قوله معلّقا على شرح المصنّف الأسماء الموصولة[2]:

«لما أنهى الكلام على الصيغتين المفيدتين التّثنية في: الذي والتي وعلى صيغة: الذين المفيدة معنى الجمع في: الذي خاصة، شرع في ذكر بقية ما يفيد جمع: (الذي) أيضا غير ما قدمه، وذكر ما يفيد جمع: التي.

---

(١) تمهيد القواعد ٣١٢/١.

(٢) تمهيد القواعد ٢٢٠/١-٢٢١ نسخة معهد المخطوطات العربية.

ومجموع ما ذكره خمسة عشر لفظًا، فما ذكر أنّه بمعنى الذين أربعة وهي: الألى والألاء واللاء واللائين، والحقيقة هي ثلاثة؛ لأن الألاء هو الألى لكنّه مد.

وما ذكر أنّه يفيد جمع (التي) أحد عشر وهي: اللاتي واللائي واللواتي، وقد تحذف الياءات من الثلاثة، فهذه ستّة. والحقيقة هي ثلاثة؛ لأن ما حذفت ياؤه فرع لما ثبتت الياء فيه والخمسة الأخر هي: اللاء واللوا واللواء، واللات والألي.

والحقيقة هي أربعة، فإن اللواء هو اللوا لكنّه مد. فالذي ذكره خمسة عشر بالعدد وبالحقيقة عشرة، منها: للذي ثلاثة، والتي سبعة».

وكذلك قوله[1]:

«لماّ أنهى الكلام على الموصولات التي هي نصوص في مدلولاتها شرع في ذكر الموصولات المشتركة، وهي ستّ كلمات: من وما وذا وذو وأي والألف واللام.

ولا شك أن فروع (الذي): اللذان والذين، و(التي): اللتان واللاتي. فمن وما وما ذكر بعدهما صالح لمواقعهما كلّها».

كما عدد ثمانية أوجه لوجوب تأخّر المبتدأ عن الخبر بقوله[2]:

«هذا هو القسم الذي يجب فيه ترك الأصل، وهو تقديم الخبر، وذُكِر أنّه واجب في ثماني صور:

الأولى والثانية: إذا كان الخبر أداة استفهام، أو مضافًا إليها نحو: أين زيد؟ وصبيحةَ أي يوم سفرك؟

الثالثة: إذا كان تقديم الخبر يصحح الابتداء بالنّكرة، وقد تقدم أن من مصححات الابتداء بنكرة أن يخبر عنها بظرف مقدم مختص نحو: عندك رجل. وإنّما كان تقديمه مصححا؛ لأن تأخيره يوهم كونه نعتًا وتقديمه يؤمن من ذلك.

وكذا النّكرة المخبر عنها بجار ومجرور مختص نحو: لك مالٌ. أو بجملة متضمنة لما تحصل به الفائدة نحو: قَصدك غلامه رجلٌ. فلولا الكاف من قصدك

---

(١) تمهيد القواعد ١/٢٢٣.

(٢) تمهيد القواعد ١/ ٣٤٠- ٣٤١ من نسخة دار الكتب المصرية.

لم يفد الإخبار بالجملة، كما إنّه لولا اختصاص الظّرف والمجـرور لـم يفـد الإخبار بهما.

الرابعة: إذا كان الخبر دالا بالتّقديم على المبتدأ، على ما لا يفهم بالتّـأخير عنه نحو: لله درك، من الجمل التّعجبية، فإن تعجبها لا يفهم إلا بتقـديم الخبـر وتأخير المبتدأ

وكذا نحو[1]: ﴿سواء علَيهِم أأنْذَرتَهم أم لم تُنْذِرهم﴾ من الجمل الاسـتفهامية المقصود بها التّسوية، فإن الخبر فيها لازم التّقديم، وذلك أن المعنى: سواء عليهم الإنذار وعدمه، فلو قدم أ أنذرتهم؛ لتوهم السامع أن المتكلّم مستفهم حقيقة وذلـك مأمون بتقديم الخبر، فكان ملزما.

الخامسة: إذا كان الخبر مسندا إلى أن المفتوحة وصلتها، كقولك: معلوم أنّك فاضلٌ وكقوله تعالى[2]: ﴿وآيةٌ لَهم أنّا حملْنا ذُريّتَهم﴾ وسبب التزام ذلـك خـوف التباس المكسورة بالمفتوحة، أو خوف التباس أن المصدرية بأن الكائنـة بمعنـى لعلّ أو خوف التّعرض لدخول إن على أن مباشرة، وفي ذلك من الاشتغال ما لا يخفى فلو ابتدئ بأن وصلتها بعد أما، لم يلزم تقديم الخبر لأن المحذورات الثّلاثة مأمونة بعد أما، إذ لا تليها إن المكسورة، ولا أن التي بمعنى لعلّ فجائز أن يقال: أما معلوم فأنّك فاضلٌ، وأما أنّك فاضلٌ فمعلوم، ومنه قول الشّاعر[3]:

دأْبِي اصطِبار، وأما أنّني جـزِع  يوم النّوى فَلِوجدٍ كـاد يبرِينِـي

السادسة والسابعة: أن يكون الخبر مسندا إلى مقرون بإلا لفظـا أو معنـى نحو قولك: ما في الدار إلا زيد، وإنّما عندك عمرو.

الثامنة: أن يكون الخبر مسندا إلى ما يلتبس بضمير ما التبس بالخبر كقول الشاعر[4]:

---

(١) البقرة ٢ /٦.

(٢) يس ٣٦ /٤١.

(٣) جاء بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٣٠٢ وشرح أبيات المغني ٥/ ٩٣ والدرر اللوامع ١/٧٧.

(٤) جاء بلا نسبة في شرح التسهيل ١/٣٠٢ وشرح ابن عقيل ١/ ٢٤١ وتخليص الشواهد لابن هـشام الأنصاري ص ٢٠١.

أَهابك إجلالا ومـا بـك قُـدرةٌ علـيّ، ولَكِن مِلْء عـينٍ حبيبهـا

فحبيبها مبتدأ ملتبس بضمير العين، وملء عين، خبر واجب التقديم؛ لأنّه لو أخّر عن المبتدأ لزم عود الضمير إلى شيء ملتبس بالخبر وهو متأخّر لفظا مـع أنّه متأخّر رتبة.

وذكر الالتباس أولى من ذكر الإضافة؛ لأن الالتباس يعم الإضافة وغيرهـا فمثال الالتباس بالإضافة ما في البيت من قول الشاعر: ولكن ملء عين حبيبهـا، ومثال الالتباس بغير إضافة قولك:معرِض عن هِنْدٍ المرسلُ إليها».

كما حصر المواضع التي يلزم فيها كسر همزة إن، والتي يلزم فيها الفـتح بقوله[1]: «فالمواضع التي ذكر أنّه يلزم فيها الكسر سبعة، والتي يلزم فيها الفـتح ستة والتي يجوز فيها الوجهان ثلاثة.

وقد استدرك الشّيخ على المصنّف في القسم الأول موضـعا ثامنـا فقـال: إنّه نقصه موضع آخر وهو أنّه يجب كسرها بعد حيث نحو: أجلِـس حيـثُ إن زيدا جالس.

وذكر بعض الفضلاء موضعين آخرين وهما بعد إذ، وبعد موصوف بجملة مصدرة بإن نحو: جئتُك إذْ إن زيدا أمير، ومررتُ برجلٍ إنّه فاضلٌ.

وكذا ذكر ثلاثة مواضع أخر في القسم الثاني، أعني ما يلزم فيـه الفـتح، وهي: إذا وقعت خبرا عن اسم معنى نحو: اعتقادي أنّه فاضل. وإذا وقعت على شيء لو كانت إن في موضعه لكانت مفتوحة كالمعطوفة على فاعل أو مفعول أو مجرور بحرف أو إضافة نحو[2]: ﴿اذكُروا نِعمتِي التي أنْعمـتُ علَـيكُم وأنّـي فَضّلْتُكُم﴾. وإذا وقعت مبدلة من شيء من ذلك نحو[3]: ﴿وإذْ يعِـدكُم اللهُ إحـدى الطّائفتَينِ أنّها لَكُم﴾.

---

(١) تمهيد القواعد ٢/١١٨-١١٩ نسخة دار الكتب المصرية.

(٢) البقرة ٢ /٤٧.

(٣) الأنفال ٨ /٧.

وكذا ذكر أيضا خمسة مواضع أخر في القسم الثالث، أعني ما يجوز فيه الفتح والكسر، وهي: إذا وقعت في موقع التّعليل، وإذا وقعت بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو[1]: ﴿إن لك ألا تَجوع فيها ولا تَعرى﴾، وإذا وقعت بعد حتّى قال: فيختص الكسر بالابتدائية نحو: مرِض حتّى إنّهم لا يرجونَه، والفتح بالجارة والعاطفة نحو: عرفْتُ أمورك حتّى أنّك فاضلٌ.

وإذا وقعت بعد أما نحو: أما أنّك فاضلٌ، قال: فالكسر على أنّها حرف استفتاح بمنزلة ألا والفتح على أنّها بمعنى حقّا. وإذا وقعت بعد لا جرم».

يسير ناظر الجيش على هذا النّمط في شرحه، حيث ترى التقسيمات والإحصاءات مبثوثة بكثرة في أحاديثه ومناقشاته، نحو حديثه عن أفعال الظّن واليقين[2].

وهو عندما يحصي، ويورد التقسيمات، يؤكّد غايته التي ذكرها في مقدمة كتابه وهي رغبته في توضيح الأمور، وعرضها بطريقة أكثر سهولة؛ لتكون أكثر فائدة لطلبة العلم، فجعل أسلوبه أكثر منطقية وترابطًا، حيث ينتقل من المقدمات إلى النّتائج بيسر ووضوح، يتجلّى ذلك في مناقشاته وردوده، وفي شروحه وتعليقاته كقوله في دفاعه عن المصنّف[3]:

«وأما (هو) في قوله[4]: ﴿هو أقْرب لِلتّقْوى﴾ فهو عائد على المصدر فمدلوله مدلول المصدر، وإذا كان كذلك فلا يقبل التّأويل؛ لما يلزم من تأويل الشيء بنفسه. وأما (الذي) في قوله تعالى[5]: ﴿وخُضتُم كالّذي خَاضوا﴾ فمؤول[6] مع ما يليه بمصدر؛ لأنّه نعت لمصدر محذوف بعيد، ظاهر أيضا؛لأنّه إذا قدر

---

(١) طه ٢٠ /١١٨.

(٢) تمهيد القواعد ٢/ ١٩٠-١٩١.

(٣) تمهيد القواعد ١/ ٢١٥.

(٤) المائدة ٥/ ٨.

(٥) التوبة ٦٩/٩.

(٦) ورد في الأصل: مؤول.

(الذي) صفةً امتنع تأويله بالمصدر، وإذا أول بالمصدر امتنع كونه صـ.فة، وإذا كان كذلك -كما ذكرنا- فلا يكون في حد الموصول الحرفي احتراز عن شـ.يء، وإنّما هو مبني على حقيقته وتميزه عن الموصول الاسمي، فمعنـ.ى كلامـ.ه: إن الموصول الحرفي هو الذي يؤول مع ما يليه بمصدر وإنّه لا يحتاج إلـ.ى عائـ.د بخلاف الاسمي فإنّه لا تأول فيه ولا بد له من العائد...».

١١- يستعمل مصطلحات فلسفية منطقية كالعدمية والماهية والوجودية، فقد قـ.ال في رده على أبي حيان[١]:

«أورد الشيخ أن في الحد المذكور[٢] صيغة النّفي، وهـ.و (لا تقبـ.ل) فهـ.و عدمي والعدمي لا يكون في الحد؛ لأن الحد إنّما يكون لما تقدمت منـ.ه الماهيـ.ة والأعدام سلوب لا تتقدم منها ماهية.

وأن فيه تجوزا؛ لأنّه قال: ولا بنظير، احترازا من الأسماء اللازمة للنّـ.داء فإنّها تقبل الإسناد بنظير، وهذا مجاز، لم تقبل هي إسنادا لا بنفسها ولا بنظيـ.ر، إنّما نظيرها هو الذي قبل. والجواب عن الأول:

إن الفصول الوجودية إنّما تعتبر في الحدود الحقيقية التي تحدها الماهيـ.ات الحقيقية وهي التي لها وجود في الخارج، أما الحدود الاصطلاحية أي التي تجـ.د بها الماهيات الاعتبارية فيجوز في الفصول التي فيها أن تكون عدمية.

والجواب عن الثاني: أن العائل للإسناد المعنوي إنّما هو مـ.دلول الكلمـ.ة، فتارة يقبل الإسناد بذلك اللفظ الدال عليه وتارة يقبله بنظير ذلك اللفظ، وقد عرفت المراد بالنّظير ما هو، وإذا كان كذلك صح أن يقال:

إن الأسماء الملازمة للنّداء مثلا تقبل الإسناد، بمعنى أن مدلولها قابـ.ل لـ.ه لكن ذلك المدلول لا يقبل بذلك اللفظ إنّما يقبل بالنّظير فلا مجاز إذاً».

---

(١) تمهيد القواعد ١٢/١.

(٢) حد الحرف، ورد في تمهيد القواعد ١٢/١ تعريف المصنف له بقوله: والحرف كلمة لا تقبل إسنادا وضعيا بنفسها ولا بنظير.

وقد عول – في بعض ردوده – على أقوال المنطقيين، نحو[1]: «قال أرباب المعقول: إن العلّة الغائبة علّة في الذّهن ومعلولة في الخارج، فعبر ابن الحاجـ.ـب عن هذا المعنى بقوله: إن التأديب[2] له جهتان هو– باعتبـ.ـار أحـ.ـدهما– سـ.ـبب والآخر مسبب فأورد معنى ما قاله أرباب المعقـ.ـول بعبـ.ـارة يـ.ـستعملها النّحـ.ـاة وغيرهم كيلا يكون متكلّما في فن بعبارة أهل فن آخر، فإن ذلك من أكبر عيوب المصنّفين والمقررين».

يمتدح ناظر الجيش فعل ابن الحاجب، وفي هذا دليل علـ.ـى رغبتـ.ـه فـ.ـي الاستفادة من أفكار المنطقيين لكن بتطويع عباراتهم بما يتناسب وأسلوب النّحويين حتّى يكون هناك انسجام بين الفكرة والأسلوب، ومن يفعل هذا يجسد مهارة قد لا يمتلكها كلّ من أراد الإفادة من أفكارهم.

وربما جاء – من هنا– عبء المنطق وتأثيره على النّحو والصرف؛ لـ.ـذلك يبقى الأسلم لجوء أرباب كلّ فن إلى ما يتعلّق بفنّهم، ولكن من لديه القدرة علـ.ـى تطويع أفكار غيره لفنّه فلا ضير في أن يفعل هذا؛ لأن فيه إغناء لبحثه وإعطاءه بعدا أكثر عمقًا وغنى، وهذا ما فعله ناظر الجيش.

لن أورد المزيد من الشّواهد، فهي مبثوثة في الكتاب، ومن يـ.ـرِد المزيـ.ـد فلينظر أي دفاع له، أو مناقشة، يجد ما ذكرته.

أشير – هنا – إلى أن نشأة النّحو في عصر تمازجت فيه ثقافـ.ـات كثيـ.ـرة، وكان ظرفًا لتطور علوم شتّى وانتشارها، أدى إلـ.ـى تـ.ـأثّره بـ.ـالمنطق وجـ.ـدل المتكلّمين، اللذين سادا في ذلك العصر، وكان هذا جيدا عندما تناول جانب التّنظيم والتّبويب وترتيب المسائل بشكل واضح ميسر، وعندما كانت غايته الوصول إلى نتائج علمية تخاطب العقل وتيسر – بوضوح – أسلوب الوصول إليها، لكن لـ.ـم يقتصر تأثير المنطق على ما يخدم النّحو إنّما أدى إلى ضروب من الفرضـ.ـيات والجدل في قضايا كثيرة أوصلت إلى نوع من الجدل العقلي الذي لا يوصـ.ـل إلا

---

(١) تمهيد القواعد ٤٠٧/٢.

(٢) هذا في مثال سيق سابقا «ضربته تأديبا».

إلى متاهات وتعقيدات تُنَفِّر منه وتبعد الطّلبة عن الاهتمام به ودراسته؛ لأنّهم ربما لا يحسون بجدوى مقنعة من ذلك، بل على العكس تماما قد يحسون برهقٍ عقلي عقيم وعبث فكري غير مجدٍ. من ذلك – مثلا– تلك التّراكيب الافتراضية التي وضعها النّحويون بحجة تدريب الطّلبة كقول المبرد[1]:

«الضارب الشّاتم المكرِم المعطِيه درهما القائم في داره أخوك سوطًا أكْرم الآكلُ طعامه غلامه زيد عمرا خالد بكرا عبد الله أخوك.

نصبتَ الضارب بأكرم، وجعلْتَ ما بعد الضارب في صلته إلى قولك: أكرم فصار اسما واحدا، والفاعلُ هو الآكلُ، وما بعده صلة له إلى ذكر الأسماء المفردة وهذه الأسماء المنصوبة بدل من الضارب، والشّاتم، والمكرم.

وخالد المجرور بدل من الهاء في غلامه، والمرفوع بدل من أحد هؤلاء الفاعلين الذين ذكرتهم. وتقديرها كأنّك قلتَ:

أكرم الآكلُ طعامه غلامه الرجلَ الذي ضرب سوطًا رجلا شتم رجلا أكرم رجلا أعطاه درهما رجلٌ قام في داره أخوك».

النّاظر في أمثال هذه التّراكيب يعلم أنّها أُحجِياتٌ تتطلّب كد ذهنٍ وتفكيرا كبيرين لفهم معناها، وهذا ما رمى إليه المبرد، وهو العالم الواسع العلم البصير به فقد قال[2] قبل ذكره هذا التّركيب: «ونقول في مسائل طوال يمتَحن بها المتعلّمون».

لا بأس في أن تُنَشَّطَ العقولُ وتُحفَز للتّفكير، خاصة أن النّحو قد اكتمل على يدي المبرد وأمثاله من النّحويين فلا يمنع من أن توضع مسائل للامتحان والتّدريب شرط ألا تدرج في صلب المسائل النّحوية وتطغى عليها أو يفسح لها مجال في المؤلّفات النّحوية المعبرة عن اللسان العربي أو الموجهة لدارسي نحوه، بل الأفضل وضعها في كتيبات خاصة مستقلّة لمن يريدها؛ لأن وجودها في صلب تلك المؤلّفات ينفّر طلبة العلم ويوهمهم صعوبة علم النّحو رغم كونها

---

(١) المقتضب ١/ ٢٢-٢٤.

(٢) المقتضب ١/ ٢٢.

ليست من لسان العرب ولا من لغتهم، إنّما هي تراكيب مصنوعة للتّدريب، أكّد هذا ابن السراج بقوله[1]:

«هي شيء قاسه النّحويون؛ ليتدرب به المتعلّمون، ولا أعرف له في كلام العرب نظيرا».

فمصطلح القياس مصطلح منطقي، ودلّ هذا القول على تأثّر النّحويين بالمنطق فكانت هذه التراكيب نتيجة لذلك.

علما أن غاية علم النّحو توضيح روابط اللغة وتيسير أساليبها وتنظيم قواعدها ليتسنّى للمتكلّم التّعبير عن أفكاره بأسلوب واضح صحيح ومباشر؛ ولفهم ما يقرأه ويسمعه بشكل عفوي ميسر.

واستخدام المنطق استخداما صحيحا يخدم هذه الغاية، لكن أن يستخدم المنطق في تعقيدات، أو تراكيب متكلّفة، تتطلّب تراكما افتراضيا من تقدير عواملَ، وعللٍ ثوانٍ وثوالثَ لفهم المراد منها، لا يخدم البحوث النّحوية.

وهذا ما ظهر لدى بعض النّحويين، الأمر الذي دفع بعض العلماء إلى الدعوة للتّخلّي عنها كدعوة ابن مضاء القرطبي[2]، الذي دعا أيضا إلى التّخلّي عن تلك التّمارين غير العملية التي وضعها النّحويون[3].

أرى – من هنا– أن الأفضل للنّحويين اللجوء إلى ما يتعلّق بفنّهم من أساليب وقواعد واضحة تحاكي طبيعة البشر العفوية وطريقتهم الميسرة الواقعية في التّعبير عما يريدون بشكل سريع ومباشر.

وهذا ما تميزت به لغتنا العربية التي تكونت من حياة العربي السهلة فجاءت معبرة عن واقعه السهل بشكل مباشر، صادق وعفوي، وكانت لغة البلاغة والبيان، وكان الإعراب زينتها وحليتها. قال مالك بن أنس[4]: «الإعراب

---

(١) الأصول ١/ ٦٥.

(٢) الرد على النّحاة ص ١٣٠.

(٣) الرد على النّحاة ص ١٣٨.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٤.

حلي اللسان فلا تمنعوا ألسنتكم حليها».

كما كانت لغة القرآن الكريم الواضحة الميسرة المفهومة من مختلف مستويات البشر الثّقافية، إذ لم تَشُبها هذه التّعقيدات إلا بعد اتخدام بعض النّحويين أساليب المنطقيين وحججهم بطريقة متكلّفة، وهذا ليس في صالح اللغة ولا يخدم نحوها الذي هو عمودها الفقري، وأساس فهم قوانينها.

# الفصل الأول

## مناقشاته النحوية

يسوق ناظر الجيش في شرحه التّسهيل – إضافة لشرح المصنّف – آراء كثير من النّحويين في القضايا النّحوية، وغالبا ما يتوقّف لمناقشتها يستحسنها فيوافقها أو يفنّدها فيرفضها، ودليله في ذلك أحد أمرين:

أولهما: تعويله على نحويين يجلّهم ويتّخذ آراءهم قولا فصلا كسيبويه وابن عصفور وغيرهما.

وثانيهما: قناعاته وآراؤه التي – غالبا – ما يحكمها الواقع، أو الخلفية الثّقافية المعرفية المخزونة لديه من معاشرته النّحويين والكتب.

وقبل الحكم على هذه المناقشات لا بد من تفصيل القول في مواقفه من النّحويين وأولهم المصنّف وأبو حيان.

**موقفه من ابن مالك:**

إن إعجاب ناظر الجيش بابن مالك لافت للنّظر إلى درجة تشير إلى أنّه متعصب له؛ لكثرة ما يسوق من عبارات الإطراء له؛ ولشدة الاحترام الذي يظهره عند ذكره إياه مع كثرة الدعاء له بالرحمة والرضا كقوله في مقدمة كتابه[1]:

«فإن كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للعلامة قدوة البلغاء إمام القراء والنّحاة والأدباء، جمال الدين أبي عبد الله محمد ابن مالك الطّائي الجياني– رحمة الله عليه – جامع مفيد، ومختصر سعيد، قلّ أن تسمح بمثله القرائح، أو يطمح على النّسج على منواله طامح.

بهر مصنّفه به الألباب، وأتى فيه بالعجب العجاب، وأبرز مخبآت المسائل بيض الوجوه كريمة الأحساب.

---

(١) تمهيد القواعد ١/١.

أبدع فيه التّأليف ووشّاه بحسن التّرصيع والتّرصيف، وجمع بـ ـه متفرقـ ـات علم النّحو الشّريف، فقرب قواعده وأحكم معاقده وأوضح مراشده وسهل مصادره وموارده وأودع المعاني الفريدة الألفاظ الوجيزة وقرب المقاصد البعيدة بـ ـالأقوال السديدة.

فهو ساحل المطولات – على صغر حجمه – ومنهل المختصرات؛ لغزارة علمه ويطلع كالقمر سنًا، ويشرق كالشّمس بهجة وضياء. » وقوله مدافعا عنه[1]:

«ولا شك في قبح نسبة ابن مالك إلى التّصحيف، ولقد كـ ـان قـ ـدره أجـ ـلّ وأعلى فرحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه بمنّه وكرمه». وقوله[2]: «فرحمه الله تعالى وحشره وإياي مع الذين أنعم الله عليهم من النّبيين والصديقين والشّهداء والصالحين».

وعبارات الثّناء على المصنّف يسوقها في أغلب المواقف التي يذكره فيهـ ـا نحو قوله[3]: «انتهى كلام المصنّف، وهو كلام مختصر لطيف، واف بالمقـ ـصود يشنّف الأسماع ويستميل الطّباع» وقوله[4]: «انتهى كلام المـ ـصنّف، ولا يخفـ ـى حسنه» وقوله في باب المفعول معه[5]: «وإذا تأملت ما أتى به المصنّف من نظم مسائله وتقرير أحكامه، والإشارة إلى القيود الراجعة إلى قسم، قسم عليها المدلول من كلامه بالمنطوق والمفهوم مع حسن التّرتيب والتّنقيح، والتّهذيب، علمت أنّـ ـه قد رزق من التّوفيق النّصيب الأكمل وأن رتبته دونها السماك الأعزل».

جاء هذا على الصعيد النّفسي وطبيعة العلاقـ ـة الروحيـ ـة التـ ـي تربطـ ـه بالمصنّف لكن ما يهم هو حقيقة مواقفه العلميـ ـة النّحويـ ـة مـ ـن آراء المـ ـصنّف فكيف كانت؟

---

(١) تمهيد القواعد ٨٧/٢.

(٢) تمهيد القواعد ٨٤/١.

(٣) تمهيد القواعد ١/ ١٨٢.

(٤) تمهيد القواعد ١/ ٣٤٢ و٩/٢.

(٥) تمهيد القواعد ٤٣/٣.

إن الاتّجاه العام الذي يلمسه المطّلع على (تمهيد القواعد) هو تأييد ناظر الجيش آراء المصنّف، والأخذ بها، والدفاع عنها، لكن هل حقيقة الأمر كذلك؟

إن دراسة متأنّية لتلك المواقف توصل إلى أن ناظر الجيش قد أيد المصنّف في آراء كثيرة، ودافع عنه، ورد انتقادات أبي حيان له، لكن هذا لا يعني أنّه سلّم للمصنّف بالآراء كلّها، بل كثيرا ما كان ينتقده أو يخالفه. وحتّى تتّضح طبيعة تلك الآراء لا بد من الوقوف على كلّ من موقفَي التّأييد والانتقاد له.

**موافقة ناظر الجيش ابن مالك:**

١- وافق المصنّفَ في كون الأفعال النّاقصة رافعة الاسم ناصبة الخبر، قال[١]: «اعلم أن المصنّف أفاد بقوله في ترجمة الباب بالرافعة النّاصبة أن رفع المبتدأ منسوخ بهذه الأفعال، وإنّما هي الرافعة للاسم، كما إنّها النّاصبة للخبر، وهذا هو المعروف والمشهور، وهو الحقّ».

يتّفق موقف ناظر الجيش في هذه المسألة مع موقف البصريين وسيبويه[٢] ومع موقف أبي حيان أيضا الذي قال[٣]:

«قوله: الرافعة الاسم، هذه المسألة فيها خلاف: ذهب البصريون إلى أنّها ترفع الاسم وتنصب الخبر، وذهب الكوفيون إلى أنّها نصبت الخبر وبقي المبتدأ على رفعه والصحيح الأول».

٢- ووافقه أيضا في دلالة الأفعال النّاقصة على الحدث، قال[٤]: «انتهى كلام المصنّف[٥]، ولا يخفى وجه حسنه ولطفه».

يتّفق موقفه - من هذه المسألة أيضا- مع موقف أستاذه الذي قال[٦]: «والمشهور والمنصور أنّها تدلّ على الحدث والزمان».

---

(١) تمهيد القواعد ٢/ ٢.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٤٥.

(٣) التذييل والتكميل ٤/ ١١٥-١١٦.

(٤) تمهيد القواعد ٢/٩.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٣٨.

(٦) التذييل والتّكميل ٤/ ١٣٣.

٣- كما وافقه في جواز تقديم خبر زال وأخواتها، قال[١]: «وثبت أن في جـ.واز تقديم خبر زال وأخواتها ثلاثة مذاهب الجواز مطلقا، المنع مطلقا، التّفـ.صيل بين أن يكون النّافي ما،أو غيرها من أدوات النّفي فيجوز - وهو الصحيح - وعبارة متن الكتاب معطية ما ذكرناه دون إشكال».

٤- وافقه أيضا في جواز حذف لام «كان» الساكن، قال[٢]:

«اعلم أن المصنّف لما ذكر في باب المفعول المسمى ظرفا أن الظّرف أصله أن يكون مقروناً بفي لفظًا، وأنّه استغنى عن لفظها بمعناها مـ.ع الظّـ.اهر، ولـ.زم الرجوع إلى الأصل مع الضمير قال: لأن الإضمار يرد الشيء إلى أصله، وكذلك لزم من يقول: من لد زيد، أن يقول: من لدنه - برد النّون - ولزم من يقول: لـ.م يك صديقا. أن يقول: أما الصديق فإن لم تكنه فمن يكونه؟ برد النّون أيضا.

فكان هذا الكلام منه في باب الظّروف تقييدا لما ذكره هنا؛ أعني في بـ.اب كان وهو قوله: ويجوز حذف لامها الساكن.

فإنّه كلام مطلق، ولكن شأن العلماء أرباب المصنّفات أنّهم إذا أطلقوا القول في مكان وقيدوا في آخر كان الكلام المقيد مقيدا للمطلق.

وإنّما قلنا ذلك؛ لأن الشّيخ استدرك على المصنّف هذه المسألة، وقد تبين أنّه لا استدراك».

٥- وافقه في مجيء « لات» حرف نفي غير عاملة، قال[٣]:

«وأما قوله: وتهمل (لات) على الأصح إن وليها (هنّا) فأشار به إلى قـ.ول الشّاعر[٤]:

حنّت نـ.وار ولات هنّـ.ا حنّـ.تِ وبدا الذي كانت نـ.وار أجنّـ.تِ

---

(١) تمهيد القواعد ٢٣/٢ وشرح التسهيل ١/ ٣٤٨ و٣٥١.

(٢) تمهيد القواعد ٥١/٢.

(٣) تمهيد القواعد ٧٢/٢-٧٣.

(٤) ورد بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٥١ وارتشاف الضرب من لسان العـ.رب ١/ ٥١٢ وشـ.رح الرضي على الكافية ٢/ ١٩٩.

قال في شرح الكافية: للنحويين في لات – يعني في هذا البيت – مذهبان:

أحدهما: أن (لات) مهملة لا اسم لها ولا خبر، و(هنّا) في موضع نصب على الظّرفية؛لأنّه إشارة مكان، وحنّت مع (أن) مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء والتّقدير: حنّت نوار ولا هنالك حنين، وهذا هو توجيه الفارسي.

والوجه الثاني: أن يكون (هنّا) اسم (لات) وحنّت خبرها على حذف مضاف والتّقدير: وليس ذلك الوقتُ وقتَ حنين.

وهذا الوجه ضعيف؛ لأن فيه إخراج (هنّا) عن الظّرفية وهو من الظّروف التي لا تتصرف، وفيه أيضا إعمال (لات) في معرفة ظاهرة، وإنّما تعمل في نكرة وهو اختيار ابن عصفور[1] انتهى. وقد اعترف الشّيخ بأن الذي رد به المصنّف على ابن عصفور رد صحيح قال[2]:

وقد جاءت (لات) غير مضاف إليها (حين) ولا مذكور بعدها (حين) ولا ما رادفه في قول الأفوه الأودي[3]:

تركك الناس لنا أكنافَهم ... وتولّوا لاتَ لم يغْنِ الفرار

وهذا يدلّ على أن (لات) لا تعمل، وإنّما هي في هذا البيت حرف نفي مؤكّد لحرف النّفي الذي هو لم، ولو كانت عاملة لم يجز حذف الجزأين بعدها، كما لا يحذفان بعد (ما) و(لا) العاملين عمل ليس».

أشير – هنا – إلى أن كلام ناظر الجيش أورده الأشموني[4] بنصه في شرحه على ألفية ابن مالك[5]، وربما دلّ هذا على احترامه آراء ناظر الجيش، واعتماده على كتابه.

٦- ثم وافقه في العلّة الموجبة لعمل الأحرف المشبهة بالفعل بقوله[6]:

---

(١) المقرب ص ١١٥.

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٢٩٨.

(٣) ديوانه ص ٧٧ وارتشاف الضرب ٢/ ١١٣ وهمع الهوامع ١/ ٤٠٣.

(٤) المتوفي سنة ٩١٨هـ.

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٣٧٧- ٣٧٨.

(٦) تمهيد القواعد ١٠٦/٢.

«ذكر المصنّف في متن الكتاب[1] العلة الموجبة لعمل هذه الأحـ.رف هـ.ذا العمل الخاص ولا مزيد عليه في الحسن».

٧- ووافقه في ضرورة ذكر المبتدأ والخبر كلّ في رتبته إذا كانـ.ا نكـ.رتين أو معرفتين دون قرينة بقوله[2]: «واعلم أن هذا الذي قيده المـ.صنّف فيمـ.ا إذا تساوى الخبر مع المبتدأ في تعريف أو تنكير وكان ثَم قرينة تميز أحدهما من الآخر جاز التّقديم، ولو لم يكن قرينة امتنع ولزم ذكر كلّ منهما في رتبتـ.ه. هو الحقّ».

ربما استمد هذا الرأي مما أورده أبو حيان[3] في هذه المـ.سألة؛ إذ يوجـ.د تطابق كبير بينهما، علما أن أبا حيان قد تحدث عنها، وعرض الخـ.لاف فيهـ.ا، وقدم رأيا وجده تلميذه مقنعا ومطابقًا لرأي ابن مالك فتبنّاه.

٨- وافقه في كون الضمير أعرف المعارف ثم يليه العلَم ثم اسم الإشارة ثـ.م ذو الأداة قال[4]: «والأصح أن الضمير أعرفها ثم يليه العلم ثم اسم الإشارة ثـ.م ذو الأداة هذا هو الذي أورده المصنّف»[5].

خالف ناظر الجيش أستاذه الذي قال[6]: «والذي أختاره وأذهب إليه هو أن أعرف المعارف هو العلَم، ثُم المضمر، ثم المبهم، ثم المعرف بأل.

وإنّما ذهبت إلى ذلك؛ لأن العلم هو جزئـ.ي وضـ.عا واسـ.تعمالا، وبـ.اقي المعارف هي كلّيات وضعا جزئيات استعمالا».

اختار الرأي المنسجم مع رأي الأكثرية؛ إذ ذُكِر أنّه مذهب الجمهـ.ور[7]

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٥.

(٢) تمهيد القواعد ٣٣٥/١.

(٣) التذييل والتكميل ٣/ ٣٣٨.

(٤) تمهيد القواعد ٦٨/١.

(٥) شرح التسهيل ١/ ١١٥.

(٦) التذييل التكميل ٢/ ١١٣- ١١٤.

(٧) التذييل والتكميل ٢/ ١٢ والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٠٧.

وسيبويه[1].

٩- وافقه في كون ضمير الرفع المنفصل للمتكلّم (أنا) مؤلّفًا من همـزة ونـون وألف[2] خلافًا لمن قال إنّه مكون من الهمزة والنّون، قال- معقّبا على كلام المصنّف-[3]:

«وهذا كلام جيد»

وافق ناظر الجيش - بموافقته المصنّف- مذهب الكوفيين في هذه المسألة وخالف مذهب البصريين الذي يعد هذا الضمير مؤلّفًا من الهمزة والنّون، والألف بعدها زائدة[4].

يشير موقفه هذا إلى منهجه المرن القائم على الانتقاء والاختيار من المذاهب كلّها اقتداء بمنهج ابن مالك وأبي حيان.

١٠- وافقه في تعريف الكلام قال[5]: «منهم من جعله ثلاثة أنواع: خبرا وطلبا وإنشاء - وهو رأي المصنّف- غير أنّنا نمشي مع المصنّف - هنا - على رأيه».

١١- وافقه رأيه في أصالة الإعراب في الاسم وفرعيته على الفعل المضارع قال[6]: «هذا كلام المصنّف وهو جيد».

يبدو ناظر الجيش - في تأييده المصنّف - متحمسا، للدفاع عنه والجرأة -أحيانًا- على أستاذه إذ تمثّل قول الشّاعر[7] معرضا به بقوله[8]:

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٠٧.

لم يصرح سيبويه بذلك، إنّما قال: « فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى معرفة والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار » كتاب سيبويه ٢/ ٥.

(٢) شرح التسهيل ١/ ١٤٠.

(٣) تمهيد القواعد ٨٣/١.

(٤) التذييل والتكميل ٢/ ١٩٤ وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٤١٦.

(٥) تمهيد القواعد ١٧/١.

(٦) تمهيد القواعد ٢٨/١.

(٧) تمهيد القواعد ١/ ١٦٧.

(٨) هو الشاعر سعد بن محمد المعروف بحيص بيص، وأبياته في وفيات الأعيان ١/ ٣٦٣.

«لا تَضع مِن عظيمِ قَدرٍ وإن كنْـ ـتَ مـ ـشارا إليـ ـه بـ ـالتّعظيمِ

فالشّريفُ الكريم ينقص قَدرا بالتّحري على الشّريف الكـ ـريمِ

ولع الخمرِ بـ ـالعقولِ وهـ ـي الخمـ ـر بتنجيـ ـسِها وبـ ـالتّحريم»

ومهما يكن من جرأته عليه لا يخرج من دائرة موافقته إيـ ـاه؛ لأن أغلـ ـب الآراء التي وافق المصنّفَ فيها تنسجم مع آرائه كاتّفاق الثّلاثة على كون الأفعال النّاقصة رافعة الاسم ناصبة الخبر، وفي كونها تدلّ على الحدث، وفـ ـي جـ ـواز تقديم خبر زال وفي إهمال عمل لات إذا وليها الحين إلى غير ذلك من الآراء.

يشير هذا الانسجام إلى تقارب فكري بين الثّلاثة، وربما يعود ذلـ ـك إلـ ـى طبيعة فكرهم الحر الباحث عن الحقيقة أينما وجدت والراغبِ في إثبات الحقـ ـائق العلمية بغض النّظر عن التّعصب لأصحابها وإن كان لديهم – جميعا– ميل إلـ ـى المذهب البصري.

كما يشير – من طرف آخر– إلى مدى تأثير أبي حيان في ناظر الجـ ـيش الذي حاول أن يدافع عن المصنّف لكنّه لم يجد إلا آراء أستاذه سبيلا إلى ذلك.

هذا بعض من كثير وافق فيه ناظر الجيش المصنّف، ودافع عنه ولا داعي لعرض المزيد.

**انتقاد ناظر الجيش ابن مالك:**

انتقده في مواقف كثيرة، نحو:

١– مخالفته إياه في عده اسم (الرحمن) من الأعلام الغالبة قال[١]: «ومنهـ ـا أنّـ ـه جعل لفظ الرحمن من الأعلام الغالبة[٢] والأصح أنّه ليس علما وإنّما هو من الصفات الغالبة».

---

(١) تمهيد القواعد ١/ ١٩٧.

(٢) شرح التسهيل ١/ ١٧٧–١٨٠.

رأي ناظر الجيش يتّفق مع رأي الزمخشري[١] وابن خروف[٢] بينما لم ينتقد أبو حيان ابن مالك في هذا الأمر، إنّما شرح قوله[٣] وعرض رأيه كما أورده، مما يدلّ على أنّه قد يوافقه في ذلك.

٢- انتقاده حديثه عن إعراب (أي) في باب الموصول بقوله[٤]:

«نقول: لم يستوعب المصنّف الصور جميعها، إذ بقيت صورة هي فيها معربة ولم يتعرض إليها[٥] وهي ما إذا ذكر ما تضاف أي إليه، وذكر العائد إليها الذي هو المبتدأ. والحقّ أنّه كان مستغنيا عن أن يقول: وإن حذف ما تضاف إليه أعرب مطلقا وكان يكتفى بذكر صورة البناء فيبقى ما عداها على الأصل الذي هو إعراب أي».

٣- كما انتقده في حديثه عن ظرف الزمان الواقع خبرا لاسم عين، وعول في شرحه على ابن أبي الربيع قال[٦]: « وحاصل الأمر أن كلام المصنّف في هذا المكان غير واضح متنًا وشرحا وقد أورد ابن أبي الربيع الكلام في الإخبار بظرف عن العين أحسن إيراد فقال[٧]: متى جاء الزمان خبرا عن الشّخص فلا يكون إلا على أحد ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون على حذف مضاف نحو: الهلالُ الليلةَ، التقدير: حدوث الهلال الليلة وعلى هذا يتصور أن يقال: زيد غدا، أي ولادته غدا، إذا كان معك ما يدلّ على ذلك.

الثاني: أن يكون الشّخص موصوفا فتخبر عنه بظرف الزمان، فتقول: أكلّ يوم رجلٌ مضروب لك. وعليه قوله[٨]: أكلَّ عامٍ نِعم تَحوونَه .....

---

(١) الكشاف ١/١٦.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٢٤٨.

(٣) التذييل والتكميل ٢/ ٣١٦- ٣٢٠.

(٤) تمهيد القواعد ١/ ٢٣٧.

(٥) ذكر أبو حيان ما أنقصه ابن مالك في التذييل والتكميل ٣/ ١٤٦.

(٦) تمهيد القواعد ١/ ٣٠٩ - ٣١٠.

(٧) البسيط ص ٦٠٠- ٦٠٥.

(٨) هذا صدر بيت، وعجزه: يلْقِحه قوم وتُنْتِجونَه.

ورد بلا نسبة في كتاب سيبويه ١/ ١٢٩ وشرح التسهيل ١/ ٣١٩ وخزانة الأدب ١/ ١٩٦.

وكأنّه قال: أكلّ يوم ضرب رجلٍ؟ لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد ولذلك جاز: أنت رجل صالح، ولا يجوز: أنت رجل؛لأن هذا لا فائدة فيه.

الثالث: أن يكون الكلام مخرجا عن حده كقول القائل: في أي يـ.ـوم نحـ.ـن؟ وفي أي شهر نحن؟ وفي أي عام نحن؟ وقولك في الجـ.ـواب: نحـ.ـن فـ.ـي يـ.ـوم الجمعة، ونحن في شهر المحرم، ونحن في عام كذا، فأنت بـ.ـلا شـ.ـك تعلـ.ـم أن السؤال إنّما وقع عن تعيين اليوم أو الشّهر، أو العام، فأما كوننا في يوم أو فـ.ـي شهر أو في عام فمما لا يجهل، فكان الأصل أن يقال في السؤال: أي يوم هـ.ـذا؟ وأيّ شهر هذا؟ فتقول: يوم كذا أو شهر كذا، أي: يومنا يوم جمعة، وشهرنا شهر المحرم. ومنه أن يقال: زيد حين طر شاربه. وأصل الكلام: زيد طر شاربه، لكن لما كان هذا الوصف لا يكون إلا في زمان، تجوز واتّسع وقيل: في زمن كـ.ـذا، ولم يرد أن يخبر عنه بأنّه في زمان إنّما أراد الإخبار عنه بالصفة وعلـ.ـى هـ.ـذا الذي ذكره يخَرج جميع ما قاله المصنّف»[1].

٤- وانتقده في حديثه عن دخول الفاء على خبر المبتدأ المسبوق بأما قال- بعـ.ـد عرضه كلام المصنّف-[2]: « في كلامه أمران:

الأول: إنّه أثبت شيئا موجبا لدخول الفاء على الخبر وهو تقدم أما. وهذا لا يتحقّق لأن الفاء لم تباشر الخبر في نحو: أما زيد فقائم؛ لكونه خبرا وإنّما الفـ.ـاء واجب دخولها بعد أما - على الإطلاق - خبرا كان أو غير خبر ولو اعتد دخول الفاء على الخبر بعد أما لاعتد دخولها على المبتدأ بعدها في نحو: أما قائم فزيد، فكان يقال: ويجب دخول الفاء على المبتدأ عند تقدم أما وتأخّر المبتدأ عما يليها، وذلك لا يقال بخصوصية المبتدأ. وحاصل الأمر أنّه لا بد من الفاء داخلة على ما يلي أما، مبتدأ كان أو خبرا أو فعل أمر أو نهي أو غير ذلك. وإذا كان كذلك فلم يكن لذكر دخول الفاء على الخبر عند تقدم أما مناسبة وحينئذ لا يكـ.ـون لـ.ـدخول الفاء على الخبر سبب موجب».

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣١٩- ٣٢١.

(٢) تمهيد القواعد ٣٨٣/١.

استمد ناظر الجيش قوله مما قاله أبو حيان[1] في شرحه باب (تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك) حيث عرض جزءا من حديثه عن ذلك بقوله[2]:

«قال الشّيخ: وتعليل المصنّف للزوم الفاء بتأويلها بمهما يكن لـ.يس بجيـ.د؛ لأن جواب مهما يكن لا يلزم الفاء إذا كان صالحا لأداة الشّرط، والفاء لازمة بعد أما، كان ما دخلت عليه صالحا لأداة الشّرط أو لم يكن، ألا ترى أنه يجـ.وز أن تقول: مهما يكن من شيء لم أبالِ، ويمتنع ذلك في أما، بل يجـ.ب ذكـ.ر الفـ.اء فتقول: أما كذا فلم أبال به فدلّ ذلك على أن دخول الفاء ووجوبها ليس لأجـ.ل أن أولت بمهما يكن».

٥- انتقد رأيه في تثنية صيغتي (اللذينِ واللتينِ) قال[3]:

«هذا الكلام الذي ذكره أولا وثانيا مبناه على أن اللذينِ واللتـ.ينِ مثنّيتـ.ان حقيقة كما تقول: الرجلان والمرأتان، والذي عليه المحقّقون أن: اللـ.ذان واللتـ.ان واللذين واللتين صيغ تثنية، وليست مثنّاة؛ لأمرين:

أحدهما: إن من شروط الاسم الذي يثنّى أن يكون معربا، وهاتان الكلمتـ.ان مبنيتان فلا يجوز الحكم عليهما بأنّهما مثنّيتان.

والثاني: إنّهم قالوا: لو كانت هذه تثنية صحيحة للزم تنكيرها؛لأن الاسـ.م لا يثنّى حتّى ينكّر؛ ولذلك جاز أن يقال في تثنية زيد وعمرو: الزيدان والعمْـ.ران. والموصولات لا يتصور تنكيرها؛ لأن موجب تعريفها لازم لهـ.ا وهـ.و الألـ.ف واللام، على قولٍ، والصلة على قولٍ. وإذا كان كذلك فلا يحتاج إلى الاعتذار عن حذف ياء الذي والتي».

عول ناظر الجيش- شأنه في أغلب آرائه- على رأي أبي حيـ.ان[4] وفنّـ.د القول في هذه المسألة، وذكر ما يقنع من شواهد وأمثلة على صحة ما قاله.

---

(١) أشار أبو حيان إلى حديثه عن دخول الفاء على خبر المبتدأ المسبوق بأما في التذييل والتكميل ٤/٩٥.

(٢) تمهيد القواعد ٥/ ٣٩٧.

(٣) تمهيد القواعد ١/٢١٧.

(٤) التذييل والتكميل ١/ ٢٢٤- ٢٢٥.

٦- انتقده في حديثه عن الإخبار عن الاسم، قال[١]: «أما قوله: إن الإخبار عن الشيء يكون باعتبار لفظه كما يكون باعتبار معناه، وإن المخبر عنه بالاعتبارين يكون اسما فصحيح. وأما قوله: ويكون غير اسم فليس بصحيح، ولم يتقدم له ذلك بل الذي تقدم نقيضه، وهو الإخبار باعتبار المعنى يختص الاسم به».

يلاحظ - هنا - كيف اعتمد ناظر الجيش أسلوب أستاذه، واستعمل العبارات نفسها[٢] التي كان أبو حيان يرددها في نقده المصنّف، وهذا لا يستنكر من تلميذ لازم أستاذه زمناً طويلا، وشهد مناقشاته، وسمع انتقاداته.

٧- كما انتقده في حديثه عن اقتران خبر ليس بواوٍ إن كان جملة موجبة بإلا، قال- بعد عرضه شرح المصنّف-[٣]: « والذي قاله الشيخ[٤] ظاهر من حيث الصناعة النّحوية وينبغي التّعويل عليه؛ لأن في ما قاله المصنّف[٥] خرما للقواعد».

تظهر موضوعية ناظر الجيش في موقفه من هذه المسألة، فهو لم يتعصب لابن مالك، بل قال ما رآه صوابا، إذ عندما وجد ما قاله أبو حيان أكثر دقّة وانسجاما مع القواعد عول عليه وضعف رأي المصنّف.

---

(١) تمهيد القواعد ١/٢٩٦-٢٩٧.

(٢) عبارة « ليس بصحيح » كثيرا ما رددها أبو حيان في نقده ابن مالك، وكذلك هي لهجة أسلوبه وطريقة عرضه.

(٣) تمهيد القواعد ٢/٣٩.

(٤) قال أبو حيان: «وهذا الذي ذهب إليه من جواز اختصاص ليس بدخول الواو على خبرها إذا كان جملة موجبة بإلا لا يجوز عندنا؛ لأن أصل هذا أنّه خبر للمبتدأ، فكما لا يجوز دخول الواو على خبر المبتدأ إذا كان بهذه الصفة كذلك لا يجوز إذا وقع خبرا لليس؛ لئلا يكون الفرع أكثر تصرفًا من الأصل» التذييل والتكميل ٤/ ٢٠٧.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٥٨- ٣٥٩.

٨- كما عول على رأي أبي حيان وابن عصفور منتقدا المصنّف في دلالة (كان) على المضي قال[١]:

«قال المصنّف: الأصل في كان أن يدلّ بها على حصول معنى ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض لأولية ولا انقطاع كغيرها من الأفعال الماضية، فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدلّ عليه، انتهى. ولا يعقل كون الفعل الماضي لا يدلّ على الانقطاع، فإن وضعه أن يدلّ على وقوع مدلوله في زمن ماض، ولو لم يدلّ على الانقطاع لم يتميز الحال عن غيره، وهذا في غير كان، وأما كان فلا شك أن حكمها حكم الأفعال الماضية، لكن استعمالها في موضع يقتضي الدوام والاستمرار أوجب الخلاف فيها بخصوصها، والصحيح أن حكمها حكم غيرها من الأفعال الماضية».

بعد عرضه رأيه هذا ذكر قولَي ابن عصفور[٢] وأبي حيان في ذلك[٣].

---

(١) تمهيد القواعد ٢/٤٠.

(٢) شرح الجمل ١/ ٤١٢- ٤١٣ وقال في المقرب ص ١٠١: «وكان إذا كانت زائدة فللدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان، وإن كانت ناقصة فكذلك».

(٣) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٤/٢١١-٢١٢: « وما اختاره في كان وادعاه فيها وفي الأفعال أن الفعل الماضي يدلّ على وقوعه فيما مضى من غير دلالة على الانقطاع ليس هو الصحيح عند أصحابنا. قال أصحابنا: اختلف النحاة في كان هذه، هل تقتضي الانقطاع أو لا تقتضيه؟ فأكثرهم على أنها تقتضي الانقطاع وأنك إذا قلت: كان زيد قائما، فإن قيام زيد كان فيما مضى، وليس الآن بقائم. وهذا هو الصحيح، بدليل أن العرب إذا تعجبت من صفة هي موجودة في المتعجب منه في الحال قالت: ما أحسن زيدا! فإذا تعجبت من الحسن فيما مضى وهو الآن ليس كذلك قالت: ما كان أحسن زيدا! وزعم بعضهم أنها لا تقتضي الانقطاع، واستدل على ذلك بقوله تعالى ﴿وكان الله غفورا رحيما﴾ [النساء ٤/ ٩٦] ﴿ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة﴾ [الإسراء ١٧/ ٣٢] أي كان وهو الآن كذلك. قالوا: والجواب أن ذلك قد يتصور فيه الانقطاع بأن يكون المراد الإخبار بأنه كان غفورا رحيما فيما مضى كما هو الآن كذلك. وبمعنى أنه كان فاحشة، أي كان عندكم فاحشة في الجاهلية، ولم يتعرض لخلاف ذلك فيكون المراد الإخبار عن الزنى كيف كان عندهم في الجاهلية والذي تلقّيناه من الشيوخ أن كان تدلّ على الزمان الماضي المنقطع وكذلك سائر الأفعال الماضية، ومن يعقل حقيقة المضي لم يشك في الدلالة على الانقطاع، لكن مثل قوله تعالى=

٩- كما انتقد قوله بحذف كان في قولهم «إن لا صالحٍ فطالحٍ» معولا على رأي أبي حيان[١]، قال[٢]:

«كلامه مشعر بأن سيبويه يرتضي ما حكاه يونس، وعبارة سيبويه تعطي خلاف هذا، فإنّه قال[٣]: وزعم يونس أن من العرب من يقول: إن لا صالحٍ فطالحٍ على: إن لا أكن مررتُ بصالح فبطالح. وهذا قبيح ضعيف؛لأنّك تضمر بعد إلا فعلا آخر فيه حذف غير الذي يضمر بعد إلا في قولك: إن لا يكن صالحا فطالح، ولا يجوز أن يضمر الجار، ولكنّهم لما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل، وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت (رب) ونحوها في قولهم[٤]:

وبلدةٍ ليس بها أنيس ..... .....

ومن ثم قال يونس: امرر بأيّهم أفضلَ إن زيدٍ وإن عمرٍو، يعني إن مررتَ بزيدٍ أو مررتَ بعمرٍو، انتهى. فتبين أن سيبويه لا يرى قوة ما حكاه يونس، ولا يسوغ القياس على ما يحكم بضعفه وقبحه. وقد عرفت أن المصنّف جعل التّقدير فيما حكاه يونس: إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح. وتقدير سيبويه: إن لا أكُن مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ. فهو مبني على ماض تقديره: فإن لا أكُن مررتُ مطابقٌ لِما قبله بخلاف: إن لا أمر؛ لأنّه مستقبل فلا يناسب تقديره».

تتجلّى محاكمة ناظر الجيش العقلية، وحسن عرضه جزئيات هذه المسألة وتفنيده الرد على ابن مالك بطريقة فيها الكثير من المنطقية والإقناع، وإن كان قد استوعب هذا مما سمعه من أستاذه الذي عرض هذه المسألة، وبين خطأ تقدير

---

=﴿وكان غفورا رحيما﴾ وإن دل على المضي المنقطع فإنه يعلم أن هذه الصفة ثابتة له في الأزمان كلها من دليل خارج لا من وضع اللفظ».

(١) التذييل والتكميل ٤/٢٢٦-٢٢٧.

(٢) تمهيد القواعد ٢/٤٦.

(٣) كتاب سيبويه ١/ ٢٦٢- ٢٦٣.

(٤) هذا صدر بيت، عجزه: إلا اليعافير وإلا العيس.

ورد بلا نسبة في كتاب سيبويه ١/ ٢٦٣ وشرح المفصل ٢/ ٨٠ وشرح التسهيل ٢/ ٢٨٦ وخزانة الأدب ٤/ ١٩٧.

ابن مالك، وصوابية تقدير سيبويه؛ لما في تقديره من انسجام في المعنى والصياغة النّحوية، كما أورد كلام بعض العلماء ورده بمنطقية وعلمية واضحتين.

١٠- وانتقد المصنّف ورجح عدم اطّلاعه على مذاهب النّحويين، قال في باب النّائب عن الفاعل[١]: «إن من النّحاة من منع إقامة الثّاني من باب أعطى وإن أمن اللبس وقال: إنّه لا يجوز إلا على القلب، يعني أن تقدر أن الأصل قبل البناء للمفعول: أعطيت درهما زيدا، فتقدر أن الدرهم آخذ وزيدا مأخوذ على القلب، ثم تبني للمفعول فتقول: أُعطِي دِرهم زيدا. وعلى هذا التّقدير إنّما أقمنا الأول لا الثّاني. وقال بعض الكوفيين[٢]: إنّما يجوز إقامة الثّاني إذا كان معرفة نحو: الدرهم، ولا يجوز إذا كان نكرة. وكأن المصنّف لم يعبأ بهذا الخلاف؛ ولهذا لم يذكره، ويحتمل أنّه لم يطّلع على قول أصحاب هذين المذهبين – وهو الأقرب – بدليل أنّه نفى الخلاف رأسا في إقامة الثّاني إذا لم يلبس.

والحقّ جواز إقامة الثّاني إذا لم يحصل لبس، ويدلّ على أن القلب غير معتبر أنّه إذا قيل: أُعطِي دِرهم زيدا، كان معنى قولنا: أعطي زيد درهما، وعدم تغير المعنى يدلّ على أن لا قلب.

وأما اشتراط كون الثّاني معرفة؛ ليقام فلا أثر له، إذ لا فرق بين المعرفة والنّكرة. ولا شك أن الأحسن إقامة الأول؛ لأجل كونه فاعلا في المعنى؛ لأنّك إذا قلت: أعطيتُ زيدا دِرهما، فكأنّك قلت: أخذ زيد درهما، فللمفعول الأول بالفاعلية التباس من وجه، بخلاف الدرهم، فإنّه مفعول من كلّ وجه، فلا التباس بالفاعلية».

---

(١) تمهيد القواعد ٢/٢٧٣.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ١٨٧، وفي همع الهوامع ١/ ٥١٩:

«إن كان الفعل مما يتعدى لأكثر من واحد فإن كان من باب أعطى ففي إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الأول أقوال، أصحها – وعليه الجمهور – الجواز إذا أمن اللبس.

والثاني – المنع مطلقًا، والثالث – المنع إن كان نكرة والأول معرفة؛ لأن المعرفة بالرفع أولى قياسا على باب كان، وعزاه أبو ذر الخشني إلى الفارسي، والرابع – أنه قبيح».

يبدو ناظر الجيش واثقًا من نفسه في طرحه هذه الآراء وفي انتقاده القـ.ـوي ابن مالك وكأنّه يصدر عن نبع أفكاره، حيث عرض هذه الآراء دون الإشارة إلى مصدرها حتى أوهم أنّها له، لكن الحقيقة أنّه استمدها من أبي حيان الذي فـ.ـصل القول في هذه المسألة، وعرض المذاهب المختلفة فيها، كما ذكر من منع إقامـ.ـة الثاني من باب أعطى، ووضح موقف الجمهور والكوفيين وغيرهم، قال في باب المفعول الذي لم يسم فاعله[1]: «وإن كان يتعدى إلى أكثر من واحد مـ.ـن بـ.ـاب أعطى مما الأول فاعل في المعنى جاز أن يقام الأول قولا واحدا نحو: كُسِي زيد جبةً. وأما الثّاني فيجوز إقامته على مذهب الجمهور إذا لم يلْبِس فتقول: أُعطِـ.ـي درهم زيدا لأنّهم يقولون: هو مفعول للفعل المبني للمفعول. وذهب الفراء وابـ.ـن كيسان إلى أنّه منصوب بفعل محذوف تقديره: وقَبِلَ درهما أو أخَذَ درهما. وذهب بعضهم إلى أنّه منصوب بفعل الفاعل لما غُير بنِي للأول وبقي الثاني مذ.ـصوبا على أصله بفعل الفاعل. وذهب بعضهم إلى أنّه انتصب على أنّه خبر ما لم يسم فاعله، فكما لا يقوم خبر كان مقام الفاعل فكذلك هذا.

وهذه المذاهب – وإن كانت ضعيفة مردودة – فهي تقدح فـ.ـي قـ.ـول ابـ.ـن مالك[2]: لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين في أعطى.

وحكى أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخُشني[3] عن الفارسي أنّـ.ـه لا يجيـ.ـز إقامة الثّاني مع عدم اللبس، وهو نكرة مع وجود الأول معرفة.

وحكى الجرمي[4] في كتاب الفَرخ: بعض العرب يقول: كُسِي ثوب زيـ.ـدا وأُعطِي درهم عمرا.

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ١٨٦- ١٨٧. ذكرت نصه كاملا؛ لأدلّل على اعتماد نـ.ـاظر الجيش آراء أستاذه، وادعائها – أحيانا- لنفسه، حيث يعرضها دون نسبتها إلى صاحبها.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٢٩.

(٣) أبو ذر مصعب بن أبي ركب الخشني. المقفى ٥/ ٥٦٦ وهو مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي الجياني أبو ذر ابن أبي الركب.

بغية الوعاة ٢/٢٨٧. لم يذكر المصدران السابقان سنة وفاته، لكن ذكر في الأعلام ٧/ ٢٤٩ أنهـ.ـا سنة ٦٠٤هـ..

(٤) المتوفى سنة ٢٢٥هـ.. وفيات الأعيان ٥/ ٤٢٢.

وعن الكوفيين أنّه إذا كان الثّاني نكرة قبح إقامة الفاعل، نحو: أُعطِي درهم زيدا وإن كانا معرفتين كانا في الحسن سواء، فإن شئتَ أقمتَ الأول، وإن شئتَ أقمتَ الثّاني. وعند البصريين إقامة الأول أحسن».

١١- انتقد المصنّف بإغفاله ما يجب ذكره، قال في باب الاشتغال[١]: «إن المصنّف ذكر في غير هذا الكتاب أن المانع من نصب الاسم السابق في باب الاشتغال أمران: أحدهما: أن يتقدم على الاسم ما هو مختص بالابتداء كإذا المفاجأة وليتما. والثّاني: أن يكون بين الاسم والعامل أحد الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. وأما في هذا الكتاب – أعني التّسهيل – فإنّه اقتصر على ذكر المانع الثّاني ولم يتعرض إلى ذكر ليتما. والواجب أن تُقْرنا في الذّكر موافقة لما ذكره في شرح الكافية، وكان التّنبيه على هذا المانع في متن الكتاب متعينا، كما نبه عليه في الكافية والألفية بقوله[٢]:

وإن تلا السابقَ ما بالابتدا يختص، فالرفع التزمه أبدا».

ينتقد منهجية المصنّف في عرضه آراءه، ويشير إلى تقصيره في التسهيل عما عرفه عنه في كتابيه الآخرين. وقد جاء انتقاده هذا منسجما مع طبيعته المنظّمة التي تحرص على جمالية الشّكل.

١٢- ثم انتقده في تسميته باب تعدي الفعل ولزومه، لأنّه لا ينسجم مع ما بدأ به قال[٣]:

«ترجمة هذا الباب لا تطابق ما بنى عليه أبواب الكتاب؛ لأنّه من هنا شرع في ذكر المنصوبات، ولا شك أن المفاعيل الخمسة أصلها، وهو قد ترجم كلا من أبواب المفاعيل الأربعة، أعني المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه بما وضعه له، وهذا باب المفعول به، وقد عدل عن ترجمته بذلك إلى التّرجمة بتعدي الفعل ولزومه؛ ولذلك صدر الباب ببيان كلّ من الفعلين،

---

(١) تمهيد القواعد ٢/٢٨٨.

(٢) شرح الكافية الشّافية لابن مالك ٢/ ٦١٥ وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٢٣٨. وشرح ابن عقيل ١/٤٧٤.

(٣) تمهيد القواعد ٢/٣٢١.

وكان الواجب أن يترجمه بالمفعول به؛ لتتوافق الأبواب الخمسة في ترجمة كـ.لّ منها بما هو له؛ ولتكون تراجم الأبواب مطابقة لما تقدمت إشارته إليه حيث قال: والنّصب للفضلة وهي: مفعول مطلق أو مقيد أو كذا وكذا...».

يشير هذا الانتقاد التّنظيمي إلى مدى حرص ناظر الجيش على دقّة التّناغم بين المصطلحات المستعملة؛ لتكون مترابطة لا تنافر بينها، وما يسوغ لابن مالك تسميته التي أُشِير إليها رغبته في الحديث عن المفعول به في خلال الحديث عن الفعل المتعدي وهذا قاده إلى الحديث عن الفعل اللازم.

هذا شيء طبيعي أيضا، إذ المفعول به أخص المفعولات وألصقها بالفعـ.ل فشيء طبيعي أن يبدأ الحديث عنه ثم ينتقل إلى غيره من المذ.صوبات، ولكـ.ي يتحدث عنه لا بد أن يتحدث عن الفعل المتعدي، وهذا ما قدمه فعلا، ولو سـ.مى الباب- كما قال ناظر الجيش- لَما دلّ على مضمونه بالدقة التـ.ي توخّاهـ.ا فـ.ي تسميته المذكورة؛ لأن مضمون الباب يشمل الفعلين اللازم والمتعـ.دي؛ لـ.ذلك لا أجد فيما قدمه المصنّف تنافرا أو عدم انسجام بل أجد تسلسلا علميا دقيقًا.

١٣- خالف رأيه في كون «إذ وربما» يصرفان الحاضر إلى المستقبل قال[١]:

«ولا يكفي أن يقال: قد يخلصانه للمستقبل - كما هو اختيار المـ.صنّف - لأن ذلك قليل والصرف إلى المضي هو الكثير، فلا يقيده بقولـ.هـ: فـ.ي بعـ.ض الأحيان».

١٤- خالفه في كون الألف والواو والياء هي الإعراب[٢] في المثنّى والمجموع على حده، قال[٣]: «وإذا بطلت الثّلاثة[٤] تعين الحكم بـ.صحة الرابـ.ع، وهـ.و أن

---

(١) تمهيد القواعد ١/٢٥.

(٢) يعني أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنّها إعـ.راب. الإنصاف ١ /٣٣.

(٣) تمهيد القواعد ١/ ٥٠- ٥١.

(٤) إشارة إلى مذاهب ثلاثة ذكرها.

الأحرف الثلاثة هي الإعراب، انتهى كلام المصنّف[1]. واعلم أن هذا المذهب الذي اختاره هو مذهب الكوفيين[2] وقطرب[3] وقد رد المذهب المذكور بـ.أن الإعراب زائد على الكلمة، ولو قدر إسقاطه لم يخلّ بمعناها، ولو قـ.در زوال هذه الأحرف لاختلّ معنى التّثنية والجمع؛ لأن هذه الأحرف دالّة عليهما كمـ.ا لو قدر زوال تاء التأنيث وألفه وياء النّسب لاختلّ معنى الكلمـ.ة الـ.ذي هـ.و المقصود بدلالة هذه الأحرف عليه. ومذهب سيبويه والخليـ.ل –رحمهمـ.ا الله تعالى– أن الإعراب مقدر في الأحرف الثلاثة[4]، وهو القياس».

خالف ناظر الجيش ابن مالك في كون الألف والواو والياء هي الإعـ.راب في المثنّى والمجموع على حده، ونسب هذا المذهب إلـ.ى الكـ.وفيين وقطـ.رب – وهذا صحيح – واختار المذهب القائل: إن الإعراب مقدر في الأحرف الثلاثة ونسبه إلى سيبويه لكن سيبويه يقول[5]: «واعلم أنّك إذا ثنّيـ.ت الواحـ.د لحقتـ.ه زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون يكون في الرفع ألفًا ولم يكن واوا؛ ليفصل بين التّثنية والجمع الذي على حد التّثنية ويكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التّثنية والجمع على حد التّثنية، ويكون في النّصب كذلك، ولم يجعلوا النّصب ألفًا ليكـ.ون مثلـ.ه في الجمع.

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٧٥.

(٢) ارتشاف الضرب ١/٢٦٤ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٣.

(٣) محمد بن المستنير المتوفّى سنة ٢٠٦ هـ. وفيات الأعيان ٦/ ٩.

(٤) لم أجد قوليهما في كتاب سيبويه، ويرد ما قاله ناظر قولُ المبرد:

«اعلم أنّك إذا ثنّيت الواحد لحقته زائدتان:

الأولى منهما: حرف اللين والمد وهي الألف في الرفع، والياء في الجر والنّصب.

والزائدة الثّانية: النّون.

فأما سيبويه فيزعم أن الألف حرف إعراب وكذلك الياء في الخفض والنصب».

المقتضب ٢/ ١٥٣ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٣.

(٥) كتاب سيبويه ١/ ١٧.

وتكون الزيادة الثّانية نونًا كأنّها عوض لما منِع من الحركة والتّنوين وهـ.ي النّون وحركتها الكسر. وإذا جمعت على حد التّثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين. والثّانية – نون. وحال الأولى في السكون وترك التّنوين وأنّها حرف الإعراب حال الأولى في التّثنية إلا أنّها واو مضموم ما قبلها في الرفـ.ع، وفي الجر والنّصب ياء مكسور ما قبلها، ونونها مفتوحة».

تبين– مما– تقدم أن ابن مالك يوافق سيبويه والكوفيين؛ لأن موقفهم جميعا واحد من هذه المسألة، وهذا يعني أن انتقاد ناظر الجيش ابن مالـ.ك فـ.ي هـ.ذه المسألة ليس دقيقًا والأرجح أنّه اعتمد على أستاذه الذي اختار الرأي القائل بـ.أن الإعراب مقدر في تلك الأحرف الثلاثة، ونسبه إلى الخليـ.ل وسـ.يبويه، قـ.ال[1]: «وذهب الخليل وسيبويه إلى أن حركات الإعراب مقدرة في الألف والواو والياء وإليه أذهب».

لست أدري على أي شيء اعتمد أبو حيان في إطلاق هـ.ذا الحكـ.م علـ.ى سيبويه علما أن كتابه يشهد بموقفه من هذه المسألة، وقد أورد الزجاجي مـ.ذاهب النّحويين في هذه المسألة وما ذكره من موقف سيبويه ينسجم مع ما اختاره ابـ.ن مالك والكوفيون قال[2]: «اعلم أن للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال: قـ.ال الكوفيـ.ون كلّهم: الألف في التثنية والواو في الجمع، والياء في التثنية والجمع، هي الإعراب نفسه. وقال المازني والمبرد والأخفش سعيد بن مسعدة: هـ.ذه الحـ.روف دليـ.ل إعراب وليست بإعراب، ولا حروف إعراب. وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما: هذه الحروف الإعراب».

لكن ما يهم – هنا– أن ناظر الجيش يدور في فلك أستاذه، ويكرر أقوالـ.ه انطلاقًا من ثقته به وإعجابه بآرائه التي لم يستطع العدول عنهـ.ا خاصـ.ة فـ.ي مناقشاته ابن مالك.

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٦٤/١. لكن ما قاله يتعارض مع قول سيبويه: « واعلم أنّك إذا ثنّيـ.ت الواحـ.د لحقته زيادتان، الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب » كتاب سيبويه ١٧/١.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠.

خلاصة الأمر أن ناظر الجيش يميل إلى المصنّف، ويحـاول الـدفاع عنـه ويمتدح بعض آرائه بمثل قوله[1]: «وهذا كلام جيد، أو: هو الحـقّ، أو: لا مزيـد عليه في الحسن أو نمشي مع المصنّف على رأيه» إلى غير ذلـك مـن عبـارات الإطراء والتّأييد التي تشهد بميله إليه، وبرغبته في الدفاع عنه؛ لأنّه كان يحس أن أبا حيان يبالغ في مخالفته. لكن هذا لم يمنعه من توجيه النّقد لبعض آرائه والتّعبير عن عدم رضاه عن بعضها مما كان له فيها وجهة نظر مخالفة. والجدير بالـذكر أيضا أنّه كان يعتمد في معظم آرائه النّحوية على أستاذه أبي حيان.

ويمكن حصر مخالفته المصنّف بما يلي:

١- يخالفه عندما يأخذ برأي الكوفيين ويكون مخالفًا لأستاذه.

٢- يخالفه إذا كان رأيه مبنيا على القلّة.

٣- يخالفه إذا خالف سيبويه.

٤- يخالفه إذا خالف القواعد المعروفة.

كما يمكن حصر تأييده إياه بما يلي:

١- يؤيده إذا كان مذهبه المشهور والمعروف.

٢- يؤيده إذا كان رأيه منسجما مع رأي أبي حيان.

٣- يؤيده إذا انسجم رأيه مع الطّبع والذّوق العام.

٤- يؤيده إذا كان على رأي البصريين وسيبويه.

هذا ما يمكن أن أقوله عن موقفه من ابن مالك، فما هو موقفه من أبي حيان؟

## موقفه من أبي حيان

شأن ناظر الجيش – مع أستاذه – شأن أي تلميذ يحس برغبة في الانعتـاق من أسره واتّخاذ نهج مستقلّ يمثّله، ويعبر عن شخصيته، فهل كان موافقا أستاذه في آرائه ومواقفه؟ أو كان مخالفا له، منتقدا إياه؟

تتّضح الإجابة على هذا في خلال معرفة مواقفه المؤيدة، والمنتقدة إياه.

---

(١) تمهيد القواعد ١/ ١٨٢، ٣٤٢ و٢/ ٩، ٨٧، ١٣٨.

**موافقته أبا حيان:**

١- وافقه في نقده رأي ابن مالك في الضرورة قال[١]: «قال الشّيخ[٢]: ما ذكره المصنّف من أنّه لا ضرورة في ذلك لإمكان أن يقول في الأول كذا وفي الثّاني كذا وفي الثّالث كذا[٣]، يقال له في جواب ذلك: ما من ضرورة في شعر العرب إلا ويمكن تبديلها ونظم شيء مكانها وعلى هذا لا يكون في كلام العرب ضرورة، انتهى. وما ذكره الشّيخ حقّ، لا مدفع له. وإذا كان كذلك فالحقّ أن الحذف قبل الساكن ضرورة كما ذهب إليه سيبويه»[٤].

ورد حديث المصنّف عن الضرورة في أثناء حديثه عن حذف نون كان مع الساكن، ورأيه أن حذفها للتّخفيف وإن كان ثبوتها دون ساكن أو معه أكثر من الحذف ورأي أبي حيان أن حذفها لكثرة الاستعمال ولشبه هذه النّون بحروف العلّة قال[٥]:

«حذف النّون شاذّ في القياس؛ لأنّها من نفس الكلمة، نحو النّون من: لم يصن ولم يهن، لكن سوغه كثرةُ الاستعمال وشبه النّون بحروف العلّة». وقال[٦]:

«وليس التّخفيف علّة لحذف النّون، وأي ثِقَلٍ في لفظ لم يكن؟ وإنّما حذفتْ لكثرة الاستعمال ولشبه هذه النّون - لأجل سكونها- بحروف العلّة، فمجموع هذا هو العلّة في الحذف لا التّخفيف. وأما ما ذكر من أن الحذف مع الساكن فذلك عند س[٧] ضرورة».

---

(١) تمهيد القواعد ٢/٥٠.

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٢٣٨.

(٣) إشارة إلى شواهد شعرية سبق ذكرها.

(٤) كتاب سيبويه ٤/ ١٨٣.

(٥) التذييل والتكميل ٤/ ٢٣٦.

(٦) التذييل والتكميل ٤/ ٢٣٨.

(٧) استعمل أبو حيان الحرف س اختصارا لاسم سيبويه؛ لكثرة ما رردده في التذييل والتّكميل.

وافق ناظر الجيش أستاذه مخالفاً في ذلك ابن مالك؛ لأن ما قاله أبو حيان صحيح ويتّفق مع ما قاله سيبويه[1] في الضرورة، كما يتّفق مع ما قاله من شبه النّون بحرف العلّة[2]: « قالوا: لم يك، شبهت النّون بالياء حيثُ سكنت».

جاء موقف ناظر الجيش مؤيدا صاحب الحجة الأقوى بما قدمه من أدلّة وبراهين تستند إلى الصواب وإلى سيبويه الذي يعده مرجعه الأول.

٢- وافقه رأيه في عمل إن عمل ما، قال[3]: «وقرئ هذا الموضع يوما على الشّيخ – رحمه الله تعالى– وأنا حاضر، فذكرت له هذا الجواب وما قبله فقال الشّيخ في الشّرح[4]: وإذا كان كذلك – يعني عمل إن عمل ما – لغة لبعض العرب فلا يصح قول المصنّف[5]: إن إن تلحق بما قليلا. قال: وقول المصنّف: و(لا) كثيرا. يريد به أن عمل (إن) قليل وعمل(لا) كثير. قال: والعكس هو الصواب؛لأن (إن) قد عملت نثرا ونظما و(لا) إعمالُها قليل جدا انتهى. وحاصل الأمر أن عمل لا عمل ليس قليل وليس بكثير، وأن عمل إن عمل ما أكثر من عمل لا عملها كما تقدمت إشارة الشّيخ إلى ذلك».

وافق ناظر الجيش أستاذه في هذه المسألة أيضا رغم انتقاد أبي حيان ابن مالك بقوله[6]: «وإذا كان ذلك لغة لبعض العرب فلا يصح قول المصنّف: إنّها تلحق بـ (ما) قليلا. والحامل على هذا كلّه هو عدم الاستقراء والاطلاع على كلام العرب».

الأرجح أن ناظر الجيش وافق أستاذه؛ لأنّه اقتنع بما قدمه من شواهد شعرية ونثرية من كلام العرب لم يذكرها ابن مالك، كما استطاع أبو حيان

---

(١) كتاب سيبويه ٤/ ١٨٣.

(٢) كتاب سيبويه ٤/ ١٨٤.

(٣) تمهيد القواعد ٢/٧٠.

(٤) التذييل والتكميل ٤/ ٢٨١.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٧٤.

(٦) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٩.

البرهنة على صحة وجهة نظره بالسماع والقياس[1]، إضافة إلى برهنته أن سيبويه لا يقول بعملها عمل ليس، كما اقتنع بما ساقه من أقوال النّحويين وبما قدمه من تفسير قول سيبويه[2]:

«فأما (إن) مع (ما) في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة (ما) مع إنّما الثّقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس». قال أبو حيان رادا على ابن مالك[3]: «ولا تؤخذ القواعد الكلّية من مثل قوله: وتمنعها أن تكون من حروف ليس، فيقضى على أن إن تعمل عمل ما، إذ المتبادر إلى الذّهن أن قوله: تمنعها من أن تكون من حروف ليس، أي تمنعها من أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كحروف ليس أي كأخوات ليس التي هي كان وأخواتها »

ما قدمه أبو حيان يتّفق مع رأي سيبويه في باب إن، قال[4]: «وتكون في معنى ما قال الله تعالى[5]: ﴿إنِ الكَافِرون إلا فِي غُرور﴾، أي: ما الكافرون إلا في غُرور. وتصرف الكلام إلى الابتداء».

كما يتّفق مع قول المبرد[6]: «ومنهن إن تكون بمعنى ما، نحو: إن زيد في الدار أي: ما زيد في الدار».

شجعت هذه البرهنة وتلك الأقوال ناظر الجيش على موافقة أستاذه ومخالفة ابن مالك. وأشير هنا إلى أن أبا حيان وناظر الجيش خالفا أكثر البصريين في هذه المسألة ووافقا الكوفيين على طريقتهما في اختيار ما يرياه صحيحا، قال السيوطي[7]:

---

(١) التذييل والتّكميل ٤/ ٢٧٧- ٢٧٩.

(٢) كتاب سيبويه ٤/ ٢٢١.

(٣) التذييل والتكميل ٤/ ٢٨٠.

(٤) كتاب سيبويه ٣/ ١٥٢- ١٥٣.

(٥) الملك ٦٧ /٢٠.

(٦) المقتضب ١/ ٥٠.

(٧) همع الهوامع ١/ ٣٩٤.

«منع إعمالها أكثر البصرية والمغاربة وعزي إلى سيبويه، وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جنّي وابن مالك وصـحـه أبو حيان؛ لمشاركتها ما في النّفي وكونها لنفي الحال، وللسماع».

٣- أيده في حديثه عن إلغاء أو تعليق أفعال القلوب قال[١]: «فقد تكلّم المـصنّف الآن في الإلغاء[٢] وسيتكلّم بعد في التّعليق[٣]، وصـرح هـو فـي المـتن والشّرح[٤] بأن الإلغاء جائز يعني أن الخيار للمتكلّم، فله أن يعمِل، ولـه أن يلْغِي حيث يجوز له ذلك وهذا الذي ذكره هو المـشهور المعـروف. قـال الشّيخ[٥]: وهو مذهب الجمهور.

ومقتضى كلام ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح أن الإلغاء لـيس راجعـا إلى اختيار المتكلّم بل إنّما يكون بحسب القصد[٦] فإنّه قال: العرب تـأتي بهـذه الأفعال على مقصدين: أحدهما: أن تخبر عن زيد بالانطلاق، وتأتي بظننت بعـد كمال إخبارك لتبين مستنده وإذا قصدت هذا فليس لك في ظننـت وأخواتهـا إلا الإلغاء، وتأتي بها متوسطة ومتأخّرة والاختيار تأخيرها. وعلى هذا المعنى بيـت زهير[٧]:

وما أدري وسوف إخـالُ أدرِي .....

---

(١) تمهيد القواعد ٢/٩٤-٩٥.

(٢) الإلغاء: إبطال العمل لفظًا ومعنى. شرح الرضي على الكافية ٤/ ١٥٥.
وجاء في ارتشاف الضرب ٣/ ٦٣: الإلغاء ترك العمل لغير موجب.

(٣) التعليق: إبطال العمل لفظًا لا معنى. شرح الرضي على الكافية ٤/ ١٥٥.
وجاء في ارتشاف الضرب ٣/ ٦٨: التعليق هو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير؛ لمانع ويكون ذلك في أفعال القلوب من هذا الباب مطلقا سواء كان بمعنى العلم أم بمعنى الظن.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٨٥- ٨٦.

(٥) ارتشاف الضرب ٣/ ٦٣ و٦٤ وهمع الهوامع ١/ ٤٩٠.

(٦) ارتشاف الضرب ٣/ ٦٨ وهمع الهوامع ١/ ٤٩٠.

(٧) ديوانه ص ٧٣ وشرح التسهيل ١/ ٢٥٦ والبحـر المحـيط ٥/٨٥ و٨/١١١ المـذكور صـدره، وعجزه: أقَوم آلُ حِصنٍ أم نِساء؟

أراد وسوف أدري في ما أحسب، ولم يرو سوف أحسب، إذ لا معنى له.

وإذا جئت بالظّن بعد كمال إخبارك فلك أن تحذفه وتعوض منه المصدر نحو: زيد منطلق ظنّا، وهو بدل من الفعل، فلا يجمع بينهما، ولا يكون الإلغاء أبدا إذا جئت بهذه الأفعال متعدية إلى مصادرها.

الثاني: أن تأتي بها لتخبر بوقوعها منك ثم تطلب متعلّقه وهو الخبر وما يتطلّبه الخبر وهو المبتدأ، فإذا قصد فيها هذا وجب العمل، وتكون مبتدأة ومتوسطة ومتأخّرة؛ لأن الكلام مبني عليها، فكأنّها متقدمة، وهي لا تلغى مع التّقديم، انتهى. وهو كلام حسن وملخّصه أن المتكلّم بعد أن بنى كلامه على الإخبار المجرد عن اليقين والشّك عرض له أن ذلك ليس بيقين أو شك منه فأتى بما يدلّ على مراده بعد أن يأتي بالجملة بتمامها، أو بأحد جزأيها، وعلى هذا لا يحتاج إلى الاعتذار عن إلغائها حيث تلغى؛ لأن الأفعال إذا أتِي بها على هذا الحكم كانت في حكم ما أُتِي به زائدا في الكلام ولا يبعد أن يحكم لظننت في نحو: زيد ظننتُ مقيم، بما حكم به لكان من الزيادة في نحو: ما كان أحسن زيدا، ويؤيد هذا الذي أشرت إليه وقوعها بين اسم إن وخبرها وبين سوف وما صحبته وبين المتعاطفين».

بدا ناظر الجيش متحمسا لحديث ابن أبي الربيع الذي قدمه أستاذه فراح يفسره ويوضح ما ورد فيه معبرا عن موافقته إياه – وهو المعروف بتعويله على آراء أمثاله من المغاربة – خاصة إذا قدمها أستاذه بهذه الكيفية من الإقناع وحسن العرض.

٤– كما وافقه في تنوين العدد، قال[1]: «هذا كلّه كلام المصنّف في شرح هذا الفصل وهو كلام شافٍ وافٍ بالمقصود ولله الحمد، ثم لا بد من ذكر أمور منها:

---

(١) تمهيد القواعد ٢/ ٢٣٨.

إن الشّيخ نبه على أن الأحسن في قول المصنّف[1]: فينصبان ثلاثة مفاعيل أن يضبط ثلاثةً بالتّنوين؛ لأن مفاعيل صفة، ولا يضاف العدد إلى الصفة إلا في الشّعر أو في قليل من الكلام، بل تتبع الصفة اسم العدد في الإعراب فيقال: عندي ثلاثةٌ قرشيون. قال: ونبه الشّيخ بهاء الدين ابن النّحاس[2] حين قرأت عليه الكتاب على ذلك فقال في قول سيبويه[3]: هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلـ.ى ثلاثـ.ةٍ مفعولين ينبغي أن تضبط إلى ثلاثةٍ بالتنوين؛ لأن مفعولين صفة لثلاثة»[4].

أيد أبو حيان أستاذه ابن النّحاس في هذه المسألة، وهما علـ.ى وفـ.ق قـ.ول سيبويه[5]:

«هذا باب ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي تبـ.ين بهـ.ا العـ.دد إذا جاوزتَ الاثنين إلى العشرة. وذلك الوصف، تقول: هؤلاء ثلاثةٌ قُرشيون، وثلاثةٌ مسلمون، وثلاثةٌ صالحون. فهذا وجه الكلام، كراهية أن تُجعلَ الصفةُ كالاسم إلا أن يضطر شاعر».

وافق ناظر الجيش أستاذه في هذا وانتقد المصنّف.

٥- وافقه في إعراب الجملة الواقعة بعد المنصوب، فبعد عرضه آراء وأقـ.وال العلماء في ذلك، قال[6]: «في الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في نحـ.و: عرفتَ زيدا أبو من هو؟ قولان آخران للنّحويين: أحدهما: أنّها في موضـ.ع الحال. والقول الثاني: أنّها في موضع مفعول به ثـ.ان. وإن (عرفـ.تَ) قـ.د

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٩٩.

(٢) هو الذي لازمه أبو حيان وتتلمذ على يديه، توفي سـ.نة ٦٩٨هـ. . . بغيـ.ة الوعـ.اة ١/ ١٣- ١٤ والأعلام ١٨٧/٦.

(٣) كتاب سيبويه ٤١/١.

(٤) قال أبو حيان: «وإذا جعلت الجمع نفسا للمقدار جاز وأتبعتَ الجمع إعراب المقدار، وإن كان صفة فالإضافة ضعيفة، نحو: ثلاثةٌ صالحين، والأحسن الإتباع على النّعت فتقول: ثلاثةٌ صالحون، ثـ.م النّصب على الحال». ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٦ - ٣٥٧.

(٥) كتاب سيبويه ٣/ ٥٦٦.

(٦) تمهيد القواعد ٢٢٤/٢-٢٢٥.

ضمنتْ معنى (علمتَ) وهو رأي أبي علي، وقد اختار الشّيخ قول أبي علي، وهو أن الجملة في موضع المفعول الثاني لـ (عرفتَ) على أنّها ضمنتْ معنى (علمتَ) قال: والدليل على ذلك جواز رفع الاسم بعد (عرفتُ) وانعقاد جملة من مبتدأ وخبر بعد (عرفتُ) فتكون إذ ذاك معلّقة عنه؛ لأنّه مستفهم عنه في المعنى فتقول: عرفتَ زيد أبو من هو؟ كما كان ذلك في علمتَ زيدا أبو من هو؟ قال: فزيد مبتدأ، وأبو من هو، جملة في موضع الخبر، فإذا انتصب كان على هذا المعنى من أن أصله مبتدأ وخبر، وكان المذصوب مفعولا أول والجملة في موضع المفعول الثاني كما كان خبرا حين ارتفع الاسم الأول انتهى. ولا يبعد ما قاله عن الصواب».

٦- وافقه في دلالة كان على المضي والانقطاع، قال في باب الأفعال الرافعة الاسم النّاصبة الخبر[١]: «ولا يعقل كون الفعل الماضي لا يدلّ على انقطاع والصحيح أن حكمها حكم غيرها من الأفعال الماضية. قال الشّيخ[٢]: والذي تلقيناه من الشّيوخ أن كان تدلّ على الزمان الماضي المنقطع وكذلك سائر الأفعال الماضية، ومن يعقل حقيقة الماضي لم يشك في الدلالة على الانقطاع».

٧- وافقه في عمل الأفعال الناقصة، قال[٣]: «وإنّما هي الرافعة للاسم الناصبة للخبر وهو المعروف المشهور، وهو الحقّ».

أيد ناظر الجيش هذا الرأي؛ لأنّه يتّفق مع ما هو مشهور ومع ما أورده أبو حيان[٤] وابن مالك[٥] وسيبويه[٦]، وهذه هي طريقته في اختيار الرأي الأشهر الذي عليه جمهور النّحويين.

---

(١) تمهيد القواعد ٢/ ٤١.

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٢١٢.

(٣) تمهيد القواعد ٢/ ٢.

(٤) التذييل والتّكميل ٤/ ١١٥- ١١٦.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٣٣.

(٦) كتاب سيبويه ١/٤٥.

وبعد، يمكن القول: إن ناظر الجيش أيد أبا حيان في معظم آرائه، وعـ.ـول عليه في كثير من مناقشاته، وإن بدا للوهلة الأولى منتقدا إياه، أو مخالفًا طريقته في اعتراضاته على ابن مالك.

انتقاده أستاذَه ثابتٌ، واعتراضه على طريقته في التّعامـ.ـل مـ.ـع المـ.ـصنّف وآرائه حقيقةٌ ثابتةٌ، لكنّها- في أغلبها- لا تعدو انتقـ.ـادات مـ.ـن حيـ.ـث الـ.ـشّكل والأسلوب، أما من حيث الجوهر والبعد العلمي النّحوي فهو -غالبا- مع أستاذه، يتبع آراءه ومواقفه حتّى عندما بدا مؤيدا المصنّف كان تأييده في القضايا التي لا تخالف آراء أبي حيان.

وهذا أمر طبيعي ونتيجة حتمية لتلميذ لازم أستاذًا عالما غني الثّقافة عميق الفكر بينما انصرف هو لأعمال إدارية سياسية ولم يتفرغ للبحث العلمي، فـ.ـشيء طبيعي أن يأخذَ آراءه ويتأثّر بها؛ لأنّها واكبت حياته التّعليمية وصارت جزءا من فكره وثقافته.

**انتقاده أبا حيان:**

١- انتقد اتّهامه المصنّف بجهل مذهب سيبويه في الحديث عن (لا جرم) قال[١]:

«نقل الشّيخ كلام المصنّف على (لا جرم) الذي تقدم إيراده ثم قال[٢]: ولقلّة تصفّحه - يعني المصنّف- كلام سيبويه جهل مذهب سيبويه في (لا جرم) وكلام الخليل فيها ولم يبين موضع (أن) بعد (لا جرم) وقد ذكرنا أنّها في موضع رفـ.ـع بالفاعلية على مذهب سيبويه».

خالفه ودافع عن المصنّف، وحتّى يتّضح دفاعه لا بـ.ـد مـ.ـن معرفـ.ـة آراء سيبويه وابن مالك وأبي حيان فيها.

أما سيبويه فقد عد (لا جرم) فعلا بمعنى (حقّ)[٣]؛ ولـ.ـذلك أول (أن) ومـ.ـا بعدها في محل رفع فاعل لهذا الفعل.

---

(١) تمهيد القواعد ١٢٧/٢.

(٢) مخطوطة التذييل والتكميل ٢/ ١١٨.

(٣) كتاب سيبويه ٣/ ١٣٨.

وعدها ابن مالك بمعنى حقا – موافقًا الفراء في ذلك – قال[1]: «ويحتمل – عندي أن يكونوا نصبوا حقّا نصب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله و(أن) في موضع رفع بالفاعلية». بينما خالفه أبو حيان بقوله[2]:

«ما ذهب إليه المصنّف من جواز انتصاب حقّا انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله وما بعده رفع على الفاعلية لا يجوز؛ لأنّه ليس من المصادر التـ ـي يجوز نصبها على إضمار فعل؛ لأن ذلك إنّما يكون إذا أريد به الأمر وما أشبهه أو الاستفهام، ويكون نكرة ولا يكون معرفة، وقد قالوا: الحقّ أنّك ذاهب، فوجـ ـب أن يكون حقّا منصوبا على الظّرف وما بعده مبتدأ ويكون ظرفًا مجازيا بمنزلة كيـ ـف لأن معناها: في أي حالة؟ والدليل على نصبه نصب الظّرف قول الشّاعر[3]:

أفِـ ـي حـ ـقٍّ مواسـ ـاتِي أخَـ ـاكُم بِمالِي، ثُم يظلِمنـ ـي الـ ـسرِيس؟

ويجوز أن يقال: أحقّ أنّك ذاهب؟ بالرفع، وهو جيد قوي، وهو الوجه؛ لأنّه ليس فيه جعلُ ما ليس بظرف ظرفًا، وارتفاعه علـ ـى أنّـ ـه الخبـ ـر و(أن) مـ ـع معموليها في موضع المبتدأ».

لكن ناظر الجيش خالف أستاذه ورد ما قدمه مدافعا عن المصنّف بقوله[4]:

«أما قول الشّيخ: إن حقّا لا يجوز نصبه على أنّه مصدر بدلٌ من اللفظ في الفعل فممنوع. وقوله: إنّما يكون ذلك إذا أريد به الأمر أو الاسـ ـتفهام منقـ ـوض بقولهم: أفْعلُ وكَرامةً ومسرةً، فإن هذا خبر محض. ثم قوله: إن ذلك لا يكون في مصدر المعرفة لا يتوجه، فإن المصنّف لم يدعِ ذلك في كلمة معرفة».

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٣– ٢٤.

(٢) مخطوطة التذييل والتكميل ٢/ ١١٧ وتمهيد القواعد ٢/ ١٢٥– ١٢٦.

(٣) هو لأبي زبيد الطائي في (من شعر أبي زبيد الطّائي) ص ١٠١.
وفي مخطوطة التذييل والتكميل ٢/ ١١٧ ولسان العرب « سرس» ٦/ ١٠٦ والسريس: الـ ـضعيف الذي ساء خلقه، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٠٢.

(٤) تمهيد القواعد ٢/ ١٢٦.

مخالفة ناظر الجيش أستاذه – في هذه المسألة – غير واضحة الهدف إلا معارضته إياه وموافقة المصنّف، ثم إن دفاعه غير مقنع إذا ما قيس بما قدمه أبو حيان من أدلّة فقوله: ممنوع، من غير أن يسوغ منعه لا يقنع أحدا. وقوله: أفْعلُ وكرامةً ومسرةً، قولٌ مسموع والأقوال تحكى كما سمعت، وقد قال عنها أبو حيان[1]: «لا يستعمل أفعلُ ذلك وكرامةً إلا جوابا أبدا، وكأن قائلا قال: أفعلُ ذلك أو تفعلُه؟ فقلت: أفعله وأكرِمك بفعله كرامةً وأسِرك مسرةً».

وتعد مخالفته أستاذَه من المخالفات القليلة التي وافق فيها المصنّف وعارض أبا حيان.

٢- انتقد أبا حيان بالإطالة في مناقشاته وتقديم ما لا يجدي، قال في باب النّائب عن الفاعل[2]: «قد عرفت بطلان قيام الذي لا تزيد دلالته على دلالة فعله مقام الفاعل وكذا بطلان قيام ضميره، ولا شك أن مثل هذه الأقوال لا ينبغي التّشاغل بها، وإنّما أوردتها تبعا للذاكرين لها. وقد ذكر الشّيخ هذه المذاهب، وأطال الكلام، وذكر مذهبا رابعا أيضا نسبه إلى قوم، وهو أن سِير بزيدٍ، إنّما هو على إضمار الطّريق؛ لأن السير لا يكون إلا في مكان، قال: والمعنى قُطِع به طريق. ولا يخفى أن التّعرض إلى ذكر مثل هذه المذاهب التي لا يقوم عليها دليل ولا تنطبع في النفوس، فيه إتعاب للنّفس وضياع للزمان، واشتغال بما لا يجدي شيئا، ولا يعود منه فائدة».

ربما كان مصيبا بما قاله في هذا الشّأن؛ لأن أبا حيان قدم في شرحه التسهيل تفصيلات كثيرة وتأويلات متكلّفة أثقلت شرحه، منها ما ذكره هنا.

٣- كما انتقده ووصف آراءه في بعض الشّواهد بالركاكة، نحو حديثه عن إضمار فعل الفاعل؛ لكون ما قبله مشعرا به قال[3] في تخريجه البيت[4]:

---

(١) همع الهوامع ٢/ ٨٩. وقال السيوطي:
«وكرامة هنا اسم موضوع موضع المصدر الذي هو الإكرام» همع الهوامع ٢/ ٨٩.

(٢) تمهيد القواعد ٢/ ٢٦٤-٢٦٥.

(٣) تمهيد القواعد ٢/ ٢٥٧.

(٤) هو للبيد في شرح ديوانه ص ٣٦٢ وشرح التسهيل ١١٩/٢.

لِيبك يزيـ.ـد ضـ.ـارع لخـ.ـصومةٍ ومختبطٌ ممـ.ـا تطـ.ـيح الطـ.ـوائح

«قد تعرض الشيخ إلى الطّعن في شيء من ذلك والمنازعة فيما استدل به فقال:

وهذا الذي استدلّ به المصنّف في هذه الأبيات[1] لا يتعين، أمـ.ـا البيـ.ـت الأول فيمكن أن يكون المفعول الذي لم يسم فاعله هو ضارع، ويكون يزيد منادى، أي: لِيبك ضارع يا يزيد بفقدك، فإنّه يصير كالمفقود الذي ينبغي أن يبكَى إذ لا يجـ.ـد مثلـ.ـك... انتهى. وأقول: أما تخريجه للبيت الأول فيكفي في رده نُبوه عن الطّباع وإذهاب بهجة المعنى المستفاد منه على التّخريج المعروف فيه، ثم الذي ذكره الشيخ – مع ما فيه من ركاكة المعنى – يخرج الكلام إلى المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة».

كما وصف بعضها بالضعف، قال في الحديث عن مجيء ضمير الغـ.ـائبِين كضمير الغائب[2]:

«نفى الحجة من البيت الذي أنشده شاهدا على أن ضمير الغـ.ـائبِين يـ.ـأتي كضمير الغائب وهو[3]: فإنّي رأيتُ الصامِرِين .....

البيت، قال: لأنّه يحتمل أن يكون متاعهم بدلا من الصامرِين، والخبر عنه، كما تقول: إن الزيدين برّهم واسع. وكنّى عن نفاد متاعهم بالموت علـ.ـى سـ.ـبيل المجاز والتّقدير: فإنّي رأيت متاع الصامرِين يبيد ويفنى انتهى. ولا يخفى ضعفُ هذا التّخريج الذي خرجه الشّيخ» وكذلك تجاهل ردود أبي حيان وضـ.ـعفها فـ.ـي

---

(١) البيت المذكور والأبيات الأخرى هي:

حمامةَ بطنِ الواديين ترنّمـ.ـي سقيتِ من الغر الغوادي مطيرها

أرى الأيام لا تبقـ.ـي كريمـ.ـا ولا العصم الأوابد والنّعامـ.ـا

ولا علجانِ ينتابـ.ـان روضـ.ـا ذـ.ـضير نبتُـ.ـه عمـ.ـا تُؤامـ.ـا

(٢) تمهيد القواعد ٧٧/١.

(٣) ورد بلا نسبة في شرح التسهيل ١٢٧/١ والتذييل والتكميل ١٥٠/٢، تمامه:

فإني رأيت الصامرِين متـ.ـاعهم يموتُ ويفنى، فارضخي مِن وِعائِيا

الصامرين: البخلاء، المانعون.

وهو لمنظور الدبيري في لسان العرب «حظل» ١١/ ١٥٥ برواية:

فإنّي رأيتُ البـ.ـاخلين متـ.ـاعهم يذَم ويفنى فارضخي من وعائيـ.ـا

حديثه عن أوجه رفع المبتدأ والخبر قال[1]: «ورد الشّيخ الأوجه الأربعة بما لا يقوى فأضربت عنه؛ خشية الإطالة».

٤- وانتقد أبا حيان؛ لاتّهامه المصنّف بالتّصحيف فقال في باب الأفعال الرافعة الاسم النّاصبة الخبر[2]: «قال الشّيخ[3]: فذكروا في (حري) الاسمِ أن معناه فعسى يعني أنّها للرجاء كما أن (عسى) للرجاء، فيكون لحري الاسمِ معنيان: أحدهما: إن معناها خليقٌ. والثّاني: إن معناها الرجاء، قال: فهؤلاء قد فسروا حريا[4] المنون الذي هو اسم بـ(عسى) التي هي فعل انتهى. وثبوت (حري) بالتّنوين بمعنى (خليق) لا ينفي ثبوته فعلا، حرِي بمعنى عسِي وقد قال الشّيخ: إن كان ما ذكره المصنّف نقلا عن اللغويين فهو صحيح. ولا شك أن المصنّف من الراسخين في علم اللغة، والعجب من الشّيخ كونه نسب المصنّف إلى أنّه تصحف عليه اللفظ، قال: فاعتقد أن (حريا)[5] المنون غير منون، وأنّها فعل كما صحف في غيره. ولا شك في قبح نسبة ابن مالك إلى التّصحيف ولقد كان قدره أجل وأعلى، فرحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه بمنّه وكرمه».

جسد ناظر الجيش - بموقفه من ابن مالك - الموقف الأخلاقي لتلك الفترة حيث كان ينظر فيها إلى الشّخصيات البارزة نظرة الاحترام وعدم التّعرض لها بالنّقد أو المخالفة وكأن ما تقوله أو تفعله لا يأتيه الباطل أو الخطأ.

٥- كما اتّهمه بالتّعسف في قوله[6]: «فرحم الله تعالى الشّيخ كأنّه لكثرة جنوحه إلى مؤاخذة المصنّف يرتكب التّعسفات في إيراداته ومناقشاته».

---

(١) تمهيد القواعد ١/٣٠٠.

(٢) تمهيد القواعد ٢/٨٦-٨٧.

(٣) التذييل والتكميل ٤/ ٣٣٠.

(٤) في الأصل: حري.

(٥) في الأصل: حري

(٦) تمهيد القواعد ٢/٩٧.

٦- يرفض بعض آرائه ويرد اعتراضاته كما في حديثه عن جمع ما كان علم.ا لمؤنّث بالألف والتاء، قال بعد عرضه رأي أبي حيان[١]: «ولا يرد ذلك على المصنّف فإن الاسم المبني لا يجوز جمعه، إذ من شروط الجمع أن يكـ.ون الاسم معربا».

وكذلك رده قوله بكون المضاف إليه (إيا) حروفًا تبين أحـ.وال الـ.ضمير، قال[٢]: «وما ذكر غير لازم، إذ لا يلزم من اعتبار الإضافة في (أي) اعتبارهـ.ا في غيرها».

٧- يرجح - أحيانا- رأي المصنّف على رأي أبي حيان، كقوله في الحديث عن إمكانية وقوع الفعل المسند إلى واحد مخاطب بلفـ.ظ المـ.سند إلـ.ى ضـ.مير مخاطبِين إذا كان أمرا أو مضارعا[٣]: «ولا يخفى أن ما ذكره المصنّف في الشّواهد المذكورة[٤] أقوى مما ذكره الشّيخ وأولى».

هذا بعض من كلّ من انتقاداته أستاذَه أبا حيان، ومن دفاعه عن ابن مالـ.ك ومحاولة الانتصار له كما قال ناظر الجيش.

وقد كان له بعض الآراء النّحوية المخالفة آراء أستاذه والمؤيدة آراء ابن مالك وإن كان ثلاثتهم لا يختلفون كثيرا؛ لأنّهم من مدرسة واحدة، ومـ.نهج انتقـ.ائي لـ.ه خصائصه المميزة وروحه العلمية التي تسعى وراء الأصح من أي مصدر كان.

وكانت لناظر الجيش اعتراضات كثيرة على طريقة أستاذه في نقـ.ده ابـ.ن مالك ومؤاخذاته إياه، حيث انبرى للدفاع عنه والانتصار له بمحاولة الرد علـ.ى أبي حيان وتفنيد مؤاخذاته. لكنّه أصاب في بعضها وأخفق في بعضها الآخر، إذ لم تكن ردوده في مستوى ما قدم أستاذه من حجج وأدلّة، وكثيرا ما كان يعتمـ.د آراءه ويعول على أفكاره في مناقشاته وأبحاثه.

---

(١) تمهيد القواعد ١/٦٥.

(٢) تمهيد القواعد ١/٨٦.

(٣) تمهيد القواعد ١/٦٥.

(٤) شرح التسهيل ١/ ١٢٨.

إذن ما الداعي لهذا الدفاع؟ وهل كان أبو حيان خصما لابن مالـ.ـك؟ وهـ.ـل أصاب ناظر الجيش عندما اتّهم أستاذه بالتّحامل عليه؟

هذه المسألة شغلت كثيرين، وقيل فيها ما قيل وإن كان معظمه لم يخـ.ـضع لميزان العقل والمنطق العلمي، وقد أسهمت في توضيحها قدر المستطاع وقدمت ما رأيته صوابا[1] فلا داعي للخوض فيها من جديد.

(١) ناقشت هذه المسألة في الفصل الثّاني من الباب الأول.

# المناقشات التي عول فيها على غيره

## ناظر الجيش وسيبويه:

كان سيبويه هاديا لناظر الجيش في اتّخاذ مواقفه، يقيلُ بظلال آرائـ ـه مـ ـن حرارة المناقشات والآراء المتشعبة للنّحويين، حيث اتّخذها قولا فصلا فـ ـي كـ ـلّ القضايا التي ناقشها فموقفه منه موقف المأخوذ به، والمقر له بالمرجعية المطلقة؛ لأنّه إمام صناعة النّحو حسبما ذكر. ويمكن حصر مواقفه منه بما يلي:

١- يخطّئ كلّ الآراء التي لا تتّفق مع رأيه، كقوله في باب المفعول فيـ ـه فـ ـي خلال حديثه عن انتصاب (الميل)[١]: «وجنح الشّيخ إلى هذا الـ ـرأي[٢]، ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال الذي أشار إليه ويكفيه مخالفـ ـة سـ ـيبويه إمـ ـام الصناعة».

وجاء رده على ابن مالك عندما فضل رأي الأخفش الأوسـ ـط علـ ـى رأي سيبويه في باب الأفعال الرافعة الاسم النّاصبة الخبر بقوله[٣]: «ومن العرب من يقول: عساني وعساك وعساه، فيستغني بالموضوع للنّصب عن الموضوع للرفع، لكن اختلف في هذا الضمير أهو منصوب المحلّ أم مرفوعـ ـه، فـ ـاتّفق سـ ـيبويه والمبرد على أنّه منصوب المحلّ، إلا أن سيبويه يجعل المنصوب اسما والمرفوع خبرا حملا على لعلّ، والمبرد يجعل المنصوب خبرا مقدما. وذهب الأخفش إلى أن الضمير وإن كان بلفظ الموضوع للنّصب محلّه الرفـ ـع بعـ ـسى نيابـ ـة عـ ـن الموضوع للرفع. وقول الأخفش هو الصحيح عندي؛ لسلامته من عـ ـدم النّظيـ ـر ولأن قول سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل، ولا نظير لـ ـذلك». قال[٤]: «هذا كلام المصنّف، وهو حسن إلا أن إلزامه الاستغناء بفعل ومذ ـصوبه

---

(١) تمهيد القواعد ٤٦٨/٢.

(٢) يقصد رأي السهيلي القائل بأن انتصاب « الميل» انتصاب المصادر لا انتصاب الظروف.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٩٦- ٣٩٨.

(٤) تمهيد القواعد ٢/ ٩٤- ٩٥.

عن مرفوعه قد يجاب عنه بأن الخبر محذوف للدلالة عليه، وإذا كان الخبر محذوفا استقام قول سيبويه وسلم من الخدش. وأما قوله: يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل، فهذا إنّما يلزم لو لم يكن للفعل عمل أصلا ولكن الفعل، أعني (عسى) عمله ثابت. غاية ما في الباب أن معمولا أُوقِع موقع معمولٍ حملا على الحرف الذي هو لعلّ فلم يحمل الفعل على الحرف في العمل. وقد صحح النّحويون مذهبه- رحمه الله تعالى- في هذه المسألة وأبطلوا القولين الآخرين».

وقال في تأييده تجوز ابن مالك في باب المبتدأ في خلال حديثه عن الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ[1]: «والظاهر أن هذا منه - رحمه الله تعالى - تجوز في الكلام ويتعين أن يكون مراده ما ذكره غيره من العموم؛ لأنّا لو جعلنا اللام في المصلحين[2] لكان الربط بالمعنى، وسيبويه لا يجيزه والمصنّف تبع له في ذلك».

٢- يؤيد الآراء التي تتّفق مع رأيه، فأيد أستاذَه في كثير من انتقاداته ابن مالك وخالفه في بعضها تبعا لذلك، وأيد ابن مالك، نحو قوله في باب الموصول[3]: «وما قرره المصنّف[4] يعتضد بما حكاه سيبويه عن العرب وهو[5]: كتبتُ إليه بأن قُم. فحكم الشّيخ بزيادة الباء غير مرضي مذهه؛ لأن حروف الجر - ولو كانت زائدة - إنّما تباشر الأسماء الصريحة أو المؤولة». وقوله في باب المبتدأ[6]: «في الرافع للمبتدأ والخبر مذاهب ثمانية أشهرها وأرجحها أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ وهو

---

(١) تمهيد القواعد ١/ ٣٥٣.

(٢) إشارة إلى الشاهد الذي أورده المصنّف في شرح التسهيل ٣١١/١ في الآية الكريمة ﴿والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة، إنّا لا نُضِيع أجر المصلحين﴾ الأعراف ١٧٠/٧.

(٣) تمهيد القواعد ١/ ٢٥٨.

(٤) شرح تسهيل الفوائد ٢٢٣/١.

(٥) كتاب سيبويه ٣/ ١٦٢- ١٦٣. لم ينقل ناظر الجيش قول سيبويه بدقة، إذ قال: «أوعزت إليه بأن افعل». وقال في ١٦٦/٣: «كتبت إليه أن لا تقل ذاك».

(٦) تمهيد القواعد ١/ ٢٩٨.

مذهب سيبويه، صرح بذلك في مواضع من كتابه[1]، وعلى هـ.ذا جمهـ.ور البصريين، قال المصنّف: وهو الصحيح». كما قال في باب المبتدأ أيضا في حديثه عن مسوغات الابتداء بالنّكرة[2]: «وينبغي أن يعلـ.م قبـ.ل ذلـ.ك أن الضابط في جواز الابتداء بالنّكرة ما هو؟ وقد اختلفت عباراتهم، يقول ابـ.ن السراج[3]: المعتبر حصول الفائدة، إن حصلت في الكـ.لام جـ.از الابتـ.داء بالنّكرة، وجِد شيء من الشّروط أو لم يوجد. وما قاله ابن السراج أولى؛ لأنّه أضبط وأعم، وهو الذي اعتبره سيبويه[4] فإنّه لم يشترط في الابتداء بالنّكرة إلا شيئا واحدا وهو حصول الفائدة». وقال في باب الموصول متحدثا عـ.ن (أي) الموصولة[5]: «وحاصل الأمر أن القول ببنـ.اء أي إذا حـ.ذف شـ.طر صلتها، وصرح بما تضاف إليه هو مذهب سيبويه[6] وعليه الجمهور».

– كما قال في باب المبتدأ بعد استعراضه الآراء في دخـ.ول الفـ.اء فـ.ي خبره[7]:

«فقد اتّفق النّحويون على ما ذهب إليه سيبويه[8] فلا كلام في ذلك».

٣– يدافع عنه، كما في المسألة الزنبورية[9] ويتّهم خصومه بالتّحايل والكيد، قال في باب المفعول فيه[10]: «وهذه المسألة التي ذكرها، أعني: فإذا هو إياهـ.ا. هي المسألة التي جرت بين الكسائي والفراء وبين سيبويه وقد أوردها الشّيخ

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ٢٣– ٢٤ و١٣٨.

(٢) تمهيد القواعد ١/ ٣٣١.

(٣) الأصول في النحو ١/٥٩.

(٤) كتاب سيبويه ١/٣٢٩.

(٥) تمهيد القواعد ١/٢٣٧.

(٦) كتاب سيبويه ٢/ ٤٠٠.

(٧) تمهيد القواعد ١/ ٣٨٨.

(٨) كتاب سيبويه ١/ ١٣٨– ١٤٠ و٣/ ١٠٢.

(٩) التذييل والتكميل ٤/ ٨٤ – ٨٧ والإنصاف ٢/ ٧٠٢– ٧٠٧.

(١٠) تمهيد القواعد ١/ ٣٧٨.

بهاء الدين بن النّحاس في تعليقه على المقرب[1] ومن وقف عليها عرف مـ.ا حصل من التّحايل على سيبويه وإنّه كيد وغبن، ونعوذ بالله من قهر الرجال.

والمشهور أن سيبويه أجاب بقوله[2]: فإذا هو هي، وأن الكوفيين قالوا: فإذا هو إياها. أسند ذلك إلى رواية الكوفيين، لكن قال الشّيخ بعد ذكر المسألة[3]: وقد اختلف النّقل فيها فقيل: أجاب سيبويه بقوله: فإذا هو إياها، وقال الكوفيون: فـ.إذا هو هي، وقيل: أجاب سيبويه: فإذا هو هي، وقال الكوفيون: فإذا هو إياها. وكلا الجوابين له توجيه من العربية فمن قال: فإذا هو إياها، مفعول بفعل محذوف يدلّ عليه المعنى، فلما حذف الفعل انفصل الضمير. ومن قال: فإذا هو هـ.ي، فلـ.يس المعنى أن الزنبور هو العقرب حقيقة، وإنّما هو من باب: زيد زهير؛ أي فإذا هو مثلها في اللسع. انتهى».

كما أورد في المسألة نفسها – بعد أن عرضها عرضا تفصيليا– تأييده رأي سيبويه ودفاعه عنه معززا إياه بالقرآن الكريم فقال[4]: «قال أبو القاسم[5]: وأمـ.ا مسألة الكسائي؛ كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، فالرفع لا يجوز غيره. كما تقول: خرجت فإذا عبد الله قائم، ثـ.م يكمـ.ل الكـ.لام علـ.ى المسألة، فمن رام الوقوف على ذلك فليتطلّبه. وملخّص ما قيل: إن ما أجاب بـ.ه سيبويه موافق لما نطق به الكتاب العزيز، قال الله تعالى[6]: ﴿فإذا هـ.ي بيـ.ضاء

---

(١) طبقات اللغويين والنّحويين ص ٦٨– ٦٩.

(٢) لا يوجد قوله في كتابه، ومما يرجح أنّه غير موجود فيه قول أبي حيان: فقيل: أجازه سيبويه بكـ.ذا وقال الكوفيون كذا. التذييل والتكميل ٤/ ٨٥.

وأبو حيان متتبع سيبويه وعندما ينسب إليه قولا أكيدا يقول: قال سيبويه، أو ذكر سيبويه.

فيبدو أن أبا حيان لم يجد قوله في كتابه؛ لذلك روى عن غيره واستعمل « قيل »؛ لأنّه غير واثق من دقّة القول المنسوب لسيبويه.

(٣) التذييل والتكميل ٤ / ٨٥.

(٤) تمهيد القواعد ٤٤٧/٢.

(٥) الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ. . وفيات الأعيان ١/ ٣٨٩ والأعلام ٢/ ١٧٣.

(٦) الأعراف ٧/ ١٠٨.

للنّاظرين﴾ ﴿فإذا هي حيةٌ تسعى﴾[1] وأما فإذا هو إياها فقد علم.ت أن س.يبويه أنكره، فإما أن لا يكون ورد عن العرب فتعين رده، وإما أن يكون قد ورد فيكون من الشّاذّ الذي لا يعرج عليه وقد روى أبو زيد الأنصاري[2]: فإذا هو إياها.

فإما أن يكون سيبويه قد بلغته هذه اللغة فلم يقبلها، ولا عرج عليها؛ لأنّ.ه ليس كلّ من سمِع منه أهلا عنده للقبول والحكاية عنه، ألا ترى أنّهم قد حكوا أن من العرب من ينصب بلم ويجزم بلن وكي[3]؟ حكى ذلك اللحياني، وليس ذل.ك مما يلتفت إليه والقصد أن فإذا هو إياها–إن ثبت وروده – فهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء».

وكذلك عزز دفاعه عنه بالقرآن الكريم وبالقياس أيضا في ب.اب الأح.رف الناصبة الاسم الرافعة الخبر، فدافع عن رأيه في جواز حذف الخب.ر إذا ع.رف معناه بقوله[4]: «والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه[5]، ويدلّ عليه الآيات الشّريفة التي أوردها المصنّف[6]، والقياس يقتضيه، فإنّهم أجمعوا عل.ى ج.واز حذف الخبر إذا عرف معناه في غير باب إن، فينبغي أن يجوز ذلك في ب.اب إن إذا دلّ عليه دليل».

ثم إنّه رد رأي أستاذه أبي حيان لتكلّفه ولإيراده ما خالف سيبويه، قال[7]:

---

(١) طه ٢٠ / ٢٠.

(٢) لم أجد ما نُسِب إليه في نوادره ولا في كتابه الملحق به (مسائية).
لكن جاء في التذييل والتكميل ٢/ ٢٢٤: «وفي المحكي من كلام العرب: إذا هو إياه.ا، وإذا ه.ي إياه»، وورد هذا القول في الإنصاف ٢/ ٧٠٤ منسوبا لأبي زيد.

(٣) هي لغة بني صباح. ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٣٩٠ و٥٤٦ والبحر المحيط ٨/ ٤٨٣.

(٤) تمهيد القواعد ١١٤/٢.

(٥) كتاب سيبويه ٢/ ١٤١– ١٤٣.

(٦) جاء في شرح التسهيل ١٥/٢ ﴿إن الذين كفروا ويصدون عن سبيلِ الله والمسجدِ الح.رامِ الـ.ذي جعلْناه للنّاسِ سواء العاكفُ فيه والباد﴾ الحج ٢٢ /٢٥.
وقوله تعالى: ﴿إن الذين كفروا بالذّكْرِ لما جاءهم وإنّه لَكتاب عزِيز﴾ فصلت ٤١ /٤١.

(٧) تمهيد القواعد ٢١٦/٢–٢٢٠.

«قال سيبويه[1]: وتقول: أرأيتُك زيدا أبو من هو؟ وأرأيتُك عمرا عندك هو أم عند فلان؟ لا يحسن فيه إلا النّصب في زيد، ألا ترى أنّك لو قلت: أرأيتَ أبو من أنتَ أو أرأيتَ أزيد ثَم أم فلان؟ لم يحسن؛ لأن فيه معنى أخبرني عن زيـد. الظّاهر أن هذا الضمير يرجع إلى أرأيت، لا إلى أخبرني، وهو الفعل الـذي لا يستغني السكوت على مفعوله الأول، فدخول هذا المعنى فيه لم يجعلـه بمنزلـة أخبرني في الاستغناء، فعلى هذا أجري وصار الاستفهام في موضـع المفعـول الثّاني. هذا. كلام سيبويه.

قال الشّيخ[2]: وقد انتقد كثير من النّحاة على سـيبويه، واعترضـوا عليـه وقالوا: كثيرا ما يتعلّق أرأيت، والدليل على ذلك السماع، قال تعـالى[3]: ﴿قُـلْ أرأَيتُم إن أَتاكُم عذاب اللهِ أو أَتَتْكُم الساعةُ أغير اللهِ تَدعون﴾، ﴿قُلْ أَرأَيتُم إن أَخَذَ اللهُ سمعكُم وأَبصاركُم وخَتَم على قُلُوبِكُم، من إله غَير اللهِ﴾[4].

﴿قُلْ أَرأَيتُم إن أَتَاكُم عذَاب اللهِ بغْتَةً أَو جهرةً هلْ هلَك﴾[5]... الآيـة ﴿قُـلْ أَرأَيتُم إن أَتَاكُم عذَابه بياتًا أَو نَهارا ماذا يستَعجِلُ منه المجرِمون﴾[6].

﴿قُلْ أَرأَيتُم إن جعلَ اللهُ علَيكُم الليلَ سرمدا إلى يومِ القِيامةِ﴾[7] ﴿قُلْ أَرأَيـتُم إن جعلَ اللهُ علَيكُم النّهار سرمدا إلى يومِ القِيامةِ﴾[8]... الآية ﴿أَفَرأَيتَ إن متّعناهم سنِين﴾[9].. الآية ﴿أرأيت إن كذّب وتولّى ألم يعلم بأن الله يرى﴾[10] فهذه مواضع

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ٢٣٩.
(٢) ارتشاف الضرب ٣/ ٧٣.
(٣) الأنعام ٦ /٤٠.
(٤) الأنعام ٦ /٤٦.
(٥) الأنعام ٦ /٤٧.
(٦) يونس ١٠ /٥٠.
(٧) القصص ٢٨ / ٧١.
(٨) القصص ٢٨/٧٢.
(٩) الشعراء ٢٦ /٢٠٥.
(١٠) العلق ٩٦ /١٣.

من القرآن العزيز تدلّ على تعليق أرأيت، وهو خلاف قول سيبويه لو قلت: أرأيتَ أبو من أنتَ؟ وأرأيتَ أزيد ثَم أم فلان؟ لم يحسن، ولا يجوز كـ.ون هـ.ذه الجمـ.ل الاستفهامية جوابا للشّرط؛ لأنّه كان يلزم دخول فاء الجواب على تلك الجمل إلا ما كان منها بهمزة الاستفهام. ثم قال: والذي عندي في هذه الآيات الشّريفة أنّها تخرج على الإعمال وذلك أن فعل الشّرط تنازع الاسم بعده وأرأيتَ تنازعتْ فأعملَ فعلَ الشّرط إذ هو الثّاني، وأضمر في الأول منصوبا، وحذف لأن الأفـ.صح حذفـ.ه لا التّصريح به مضمرا، قال: وهذا الذي تأولناه تأولٌ سهلٌ يقرر ما ذهب إليه سيبويه، انتهى. ثم اعلم أن في تقدير مفعول أول محذوف وتقدير عائد محذوف من الجملـ.ة التي هي في موضع المفعول الثّاني تكلّفًا لا يخفى مع أن ذلك خلاف الظّاهر وفيـ.ه أيضا التزام حذفِ شيء لم يكن حذفه لازما.

وحاصل الأمر بالنّسبة إلى ما قاله سيبويه في أرأيتَ بمعنى أخبرنِي أنّه إنّما تعرض إلى الصورة التي بقيت فيها أرأيتَ على أصلها الذي هو التّعـ.دي إلـ.ى مفعولين؛ لأنّه إنّما مثل بنحو: أرأيتَك زيدا أبو من هو؟ فلما ذكر مفعـ.ولا وهـ.و زيد، علمنا أنّه قصد بقاءها على أصلها من العمـ.ل فوجـ.ب أن تكـ.ون الجملـ.ة الاستفهامية في موضع المفعول الثّاني. أما إذا لم يذْكَر مفعولٌ فأي شيء يخـ.رج إلى تقديره محذوفًا مع إمكان اعتقاد أن لا تعلُّقَ لأرأيت بالجملة الاستفهامية».

٤- كان ناظر الجيش- إضافة إلى ما سبق - يمتدح سيبويه بمثل قوله في بـ.اب المفعول معه[1]: «فانظر إلى هذا الرجل المسدد الموفّق، وإلى الإفصاح عن المقصود بهذه العبارة السعيدة المفيدة الحكم مع التّعليل».

**ناظر الجيش وابن عصفور:**

يأتي ابن عصفور في المقام الأول من بين النّحويين الـ.ذين عـ.ول نـ.اظر الجيش على آرائهم بعد سيبويه، فلا يكاد يناقش أمرا دون الرجوع إلى رأيه فيـ.ه ولا تكاد صفحة من كتابه تخلو من ذكر اسمه فيها.

---

(١) تمهيد القواعد ٤٩/٣.

وهو – بذلك – يسير على طريقة أستاذه؛ إذ اهتم أبو حيان بكتاب ابن عصفور شرحا وتلخيصا ودراسة، وألّف في ذلك كتبا[1] كما رد بعض آرائه، وناقشه في بعضها الآخر في كتابه التذييل والتّكميل[2].

والأرجح أنّه اعتمد في مناقشاته على آراء ابن عصفور التي أوردها أستاذه في هذا الكتاب إضافة إلى ما اختاره هو بالعودة إلى كتبه مثل (المقرب) و(الممتع) اللذين ذكرهما في أثناء شرحه هذا. لكن الفارق بين ناظر الجيش وأستاذه في موقفيهما من ابن عصفور أن أبا حيان كان يناقشه ويرد بعض آرائه، ويأخذ ببعضها، بينما موقف ناظر الجيش منه مختلف ويمكن حصره بما يلي:

١- كان ينظر إليه نظرة إعجاب بآرائه، ويثق بما يقول، حتّى روى عنه قصة أقرب إلى الخيال؛ ليدلّل على مقدرته الفريدة، قال في حديثه عن حذف الفعل والفاعل والاقتصار على المفعول به[3]: «لما تكلّم ابن عصفور في ذلك عمم القول بالنّسبة إلى كلّ معمول ولم يقتصر على عامل المفعول به، فقال: وقد يعرض في ما كان من عوامل الأسماء فعلا، أن يضمر. ثم سرد جميع ما ينتصب بعامل واجب الحذف في جميع أبواب العربية. ويقال: إن بعض ملوك العرب سأل ابن عصفور عن هذه المسألة، وكان ذلك بحضرة جمع من النّحاة، فشرع في ذكر ما نصب بعامل واجب الحذف إلى أن أتى على

---

(١) أبو حيان النحوي ص ٣٢١.

(٢) رد تعليله مجيء « عسى » على صيغة الماضي بقوله:

«وهذه العلل كلّها تلفيقات لشيء وضعي، والوضعيات لا تعلّل، ولو قيل:

إن عسى لما كانت مشاركة للعلّ في الرجاء أُلزمتْ عدم التّصرف لكان قولا».

التذييل والتكميل ٤/٣٣٤. كما خالفه ورد قوله: «وهو الصحيح» في جواز تقديم معمول خبر كان عليه في مثل قولهم: كان طعامك آكلاً زيد:

«وليس بصحيح؛ لأنه ليس مسموعا من لسانهم، وإنّما أجازها من أجازها بالقياس».

التذييل والتكميل ٤/ ٢٣٩.

(٣) تمهيد القواعد ٢/ ٣٤٣.

جميع ما تضمنته أبواب العربية من ذلك في مجلسه على الفور، دون تـ.رو، فقضي منه – حينئذ – العجب وشهد له بالتّبريز في هذا الفن».

٢- شهد له بالإمامة، وأخذ آراءه أخذ المسلّم بها، كما جـ.اء فـ.ي حديثـ.ه عـ.ن النّاصب الواجب الحذف – مع العلم بأن له وجهة نظر فيما قاله – قـ.ال[١]: «وأما سبوحا قُدوسا، وهو ما جرى مجرى سبحان في المعنى، إلا أنّه غيـ.ر مصدر، فلم يذكره المصنّف، وفي كون ناصبٍ واجبِ الحـ.ذف نظـ.ر، إذ لا بدلَ عنه كما إن سبحان بدلٌ من اللفظ بعامله، لكن قد نقـ.ل ابـ.ن عـ.صفور ذلك[٢] – وهو إمام في هذا العلم – والنّقول لا تدفع».

٣- كان – أحيانا – يفضل رأيه على رأي ابن مالك، كما فعل في باب الاشتغال عند الحديث عن ملابسة الضمير بنعت أو معطوف بالواو، غير معاد معـ.ه العامل، فبعد إيراده شرح المصنّف[٣] قال[٤]: «واعلم أن إيراد ابن عـ.صفور لهذه المسألة أحسن من إيراد المصنّف لها وذلك أنّه عبـ.ر عـ.ن الملابـ.س بالسببي، ثم قال[٥]: وأعني بالسببي ما اتّصل به ضمير عائد على المـ.شتغل عنه، وما اشتملت صفته على ضمير عائد عليه، وما عطف عليه اسـ.م قـ.د اتّصل به ضمير عائد عليه بالواو خاصة، وما أضيف إلى شيء من ذلـ.ك، ولما مثّل الأول بزيد ضربتُ أخاه، ساق معه في التّمثيل: زيد ضربتُ الـ.ذي ضربه، وذلك؛لأن الصلة من كمال الموصول، فلذا لم يقـ.ل: ومـ.ا اشـ.تملت صلته على ضمير عائد إلى الاسم وذكر في شرح الجمل[٦]: المعطوفُ عليه اسم قد اتّصل به ضمير يعود على الاسم الأول عطف بيـ.ان، نحـ.و: زيـ.د

---

(١) تمهيد القواعد ٢/٣٤٤.

(٢) الشرح الكبير ٢/ ٤٣٣.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٤٦-١٤٧.

(٤) تمهيد القواعد ٢/٣٠٨.

(٥) المقرب ص ٩٤.

(٦) الشرح الكبير ١/ ٣٦٨.

ضربتُ عمرا أخاه، إذا كان عمرو أخا زيد. لكـ.ـن نحـ.ـو: زيـ.ـد ضـ.ـربتُ راغبا فيه. قد شملتها عبارة المصنّف، ولم يظهر لي دخولهـ.ـا تحـ.ـت كـ.ـلام ابن عصفور».

وقال في باب اسم الفاعل[1]: «إن المصنّف اقتصر من ذكر تـ.ـابع معمـ.ـول اسم الفاعل على المعطوف ثم لم يبين حكمه إلا مع اسم الفاعل المقرون بـ.ـاللام، وأما ابن عصفور فإنّه استوفى الكلام بالنّسبة إلى التّوابع الخمسة وبالنّـ.ـسبة إلـ.ـى كون اسم الفاعل مجردا من اللام ومقروناً بها، وأنا أورد كلامه في المقـ.ـرب[2] برمته».

٤- كان يعظّمه ويجد في حسن عرضه الأمور غايته، فبعد عرضه كلامه[3] قال في باب اسم الفاعل[4]: «انتهى. وهو تقسيم جرى فيه على عادته، وكيف لا وهو الأستاذ الذي انتهت إليه الرئاسة، وحاز قصب الـ.ـسبق، وبـ.ـرز علـ.ـى الأقران في هذه الصناعة، وقد كان – رحمه الله تعالى – يقصد التّقريب على الطّالب والتّفهيم وإيصال المعاني إلى المتعلّمين. ويستدلّ على ذلك بما ضمنه تصانيفه البديعة، ومن وقف على كلامه وتأمل مقاصده علم ما أشرتُ إليـ.ـه، وتحقّق ما نبهتُ عليه، فرحمه الله تعالى».

٥- عول كثيرا على آرائه وختم بها مناقشاته، قال في باب الأحـ.ـرف النّاصـ.ـبة الاسم الرافعة الخبر[5]: «قال ابن عصفور[6]: ولا يجـ.ـوز تقـ.ـديم الظّـ.ـرف والمجرور إذا كانا معمولي الخبر على الاسم، فلا تقول: إن في الدار زيـ.ـدا قائم، تريد: إن زيدا قائم في الدار.

---

(١) تمهيد القواعد ٣/ ٢٨٥- ٢٨٦.

(٢) المقرب ص ١٣٨- ١٤٠.

(٣) المقرب ص ١٣٦.

(٤) تمهيد القواعد ٣/ ٢٨٥- ٢٨٦.

(٥) تمهيد القواعد ٢/١١٣.

(٦) المقرب ص ١١٨- ١١٩.

فإن جاء ما ظاهره ذلك فينبغي أن يجعل المجرور والظّرف متعلّقين بعامل مضمر من معنى الكلام، ولا يكون من قبيل ما فصل فيه بين الحـ.رف واسـ.مه بجملة اعتراض». وقال في الباب نفسه[1]:

«ذكر المصنّف في متن الكتاب العلّة الموجبة لعمل هذه الأحرف هذا العمل الخاص ولا مزيد عليه في الحسن، غير أن المغاربة يوردون ذلك بطريقة أخرى ربما تشتمل على التّنبيه على فائدة، فأنا أورد ما ذكروه معتمدا كلام أبي الحـ.سن ابن عصفور – رحمة الله تعالى عليه – قال في ابتداء الكلام على هذا البـ.اب[2]: العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف بدليل أن الأفعال كلّها عاملة، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال، فدلّ ذلـ.ك علـ.ى أن العمل بحقّ الأصالة إنّما كان للأفعال، فما وجد – على هذا – مـ.ن الأسـ.ماء أو الحروف عاملا فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله، وإن وأخواتها من الحروف العاملة فينبغي أن يسأل عن الموجب لعملها.

والذي أوجب لها العمل عند محققي النّحويين هـ.و شـ.بهها بالأفعـ.ال فـ.ي الاختصاص وذلك أن هذه الحروف تختص بالأسماء، ولا تدخل على غيرها، كما أن الأفعال كذلك.

وكلّ حرف يختص بما يدخل عليه، ولا يكون كالجزء مما دخل عليه فإنّـ.ه يعمل فيما يختص به من اسم أو فعل، ألا ترى أن عوامل الأسماء كلّها مختـ.صة بها ولا تدخل على غيرها؟ وكذلك عوامل الأفعال أيضا.

وإنّما تحرزت بقولي: ولم يكن كالجزء مما دخل عليه، مـ.ن قـ.د والـ.سين وسوف والألف واللام، وذلك أن قد والسين وسوف اختصت بالأفعال، إلا أنّهـ.ا صارت كالجزء من الفعل...».

---

(١) تمهيد القواعد ٢/ ١٠٦-١٠٧.

(٢) المقرب ص ١١٧.

ولكن كلّ هذا لم يمنعه من أن يقف؛ ليعبر عن عدم رضاه عن بعض آرائه وإن لم يظهر رغبة في مناقشته، قال في باب المفعول معه[1]: «خ.تم المـ.صنّف الباب بذكر مسألتين. الأولى: هل يقتصر في مسائل هذا الباب على الـ.سماع أو لا؟ قال المصنّف[2]: وبعض النّحويين يقتصر في مسائل هذا الباب على السماع، والصحيح استعمال القياس فيها على الشّروط المذكورة. انتهى. ولابن عـ.صفور في ذلك كلام[3] وكذا لغيره وهو لا يجدي طائلا، وهو مبني عند ابـ.ن عـ.صفور على أن الواو في ذا الباب أصلها العطف ومن ثم منع القياس، وقد عرفت خلاف ذلك. وفي قول المصنّف: والصحيح استعمال القياس كفاية».

وبعد: لماذا فضل ناظر الجيش ابن عصفور على غيره من النّحويين؟ هل لأنّه اقتنع بآرائه وعلمه؟ أو لأن أستاذه اهتم به وقدم آراءه بيسر في خلال كتبه التي ألّفها حوله مما خفّف عن ناظر الجيش عبء البحـ.ث، وخطـ.ورة اتّخـ.اذ القرار؟ أو لأنّه بصري النزعة مثله، خاصة أنّه قال[4] عنه: والمعروف لابـ.ن عصفور أنّه جار في تصانيفه لاسيما المقرب على مذاهب البصريين، لا يعدل عن شيء منها».

لا بد من الإشارة هنا إلى ما قالته الدكتورة خديجة الحديثي[5]: «ويظهر من ردود أبي حيان على ابن عصفور أن ابن عصفور كان متابعـ.ا للكـ.وفيين فـ.ي كثير من آرائهم؛ لذلك وقف منه أبو حيان موقف المعارض المخطّئ كما وقـ.ف من الكوفيين».

لا بد من إعادة النّظر في هذا الرأي؛ لأن المعروف أن أبا حيان لـ.م يكـ.ن متعصبا لمذهب ضد آخر، وإن كان بصري النّزعة، بل كان موقفه من المذاهب

---

(١) تمهيد القواعد ٣/ ٥٠.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٦٣.

(٣) المقرب ص ١٧٥.

(٤) تمهيد القواعد ٢/٢٨١.

(٥) أبو حيان النّحوي ص ٣٢٢.

موقف العالم المحاور الذي يأخذ بالأفضل، كائناً من كان صاحبه، وهو في ردوده على ابن عصفور يسير وفق نهج ارتآه في رفض ما لا يقتنع به، ولا تقوم عليه الأدلّة القاطعة، وقبول ما ينسجم مع قناعاته ومع الدلائل، حتّى مع سيبويه كان كذلك وهاهو قول ناظر الجيش يؤكّد بصرية ابن عصفور في المقرب، ومع ذلك كان موقف أبي حيان منه موقفه من كلّ النّحويين الذين حاورهم.

خلاصة الأمر أن احترام ناظر الجيش ابن عصفور، وتعويله على آرائه كان للأسباب السابقة كلّها، دون أن يغيب عن الذّهن اتّفاقه معه في المنهج الانتقائي والروح العلمية الساعية وراء الأصوب، والآخذ به كائناً من كان صاحبه، إضافة إلى قناعته بآرائه التي عايشها في كتبه وفي كتب أساتذه في خلال ما قدمه من مصنّفات على كتب ابن عصفور، وقد اعتاد أن يحترم ابن عصفور من طريقة عرض أستاذه آراءه ومن تعويله عليه في كثير من القضايا، فتولّد لديه إحساس بالقرب منه في خلال تلك المعايشة التي قدمت إليه آراءه بيسر ووضوح عرض، ربما لم يجدها عند غيره خاصة أن ناظر الجيش يميل إلى من يتّسم بهذه السمات.

**يستنتج- مما سبق- ما يلي:**

١- ناظر الجيش ذو مذهب انتقائي ونزعة بصرية، يميل - غالبا- إلى ما يراه البصريون، ويدافع عن آرائهم ويناقش ما يخالفهم.

٢- يعد سيبويه المرجع الأول لناظر الجيش في مواقفه وآرائه، يتلوه ابن عصفور وأبو حيان.

٣- أما عن موقعه بين ابن مالك الذي دافع عنه، وبين أستاذه أبي حيان الذي رد اعتراضاته فيمكن القول:

إن هذه الشّخصيات شخصيات نحوية، لم أقف في المصادر والمراجع التي عدت إليها على ما يعيبها، لكن لكلّ واحدة من تلك الشّخصيات خصوصية تميزها.

فابن مالك يبقى أستاذ الجميع بلا منازع، فهو صاحب الآراء الأصيلة والمواقف العلمية التي تتميز بهدوئها، ودقّتها، وإيجازها.

وأسمح لنفسي بوصف أبي حيان بفارس النّحو العربي؛ لأنّه حـ.شد لهـ.ذه الفروسية ثقافة واسعة، واطّلاعا كبيرا، حصنه بحسن الخلق، ونبل الغاية. فصدق من قال عنه[1]: «كان أمير المؤمنين في النّحو».

ويبقى المستفيد من خصائصهما ناظر الجيش، الذي عرف عنـ.ه ذكـ.اؤه وحنكته في اتّخاذ المواقف النّاجحة[2]؛ إذ حاول أن يتّخذ موقفا وسطا، فمثلا لم يوجز على طريقة ابن مالك، ولم يطلْ على طريقة أبي حيان؛ لأنّه كان يفضل الاعتدال بين هذا وذاك – كما صرح في مقدمة كتابه– وجاء كتابه في أجزائه الأولى أقرب إلى التّركيز بما تخفّف منه من قلّـ.ة جـ.دوى الإيجـ.از وملـ.ل الإطالات، لكنّه لم يأتِ– في جزأيه الأخيرين– بهذه الصورة، بل أطـ.ال فـ.ي تعليلاته، وكرر أقوالا، وخاض في تفصيلات أثقلت شرحه خاصة فـ.ي بـ.ابي الحكاية والتصريف.

خلاصة الأمر أن ناظر الجيش – لسبب أو لآخر[3]– كان في كتابه جامعـ.ا الآراء مفنّدا لها، حاصرا الوجوه، مرتّبا ومبوبا إياها، لكنّه يفتقر إلى الجدة فـ.ي النّظرة النّحوية لأن معظم آرائه ومواقفه مستمدة من أستاذه أبي حيـ.ان، سـ.واء صرح بذلك أم لم يصرح، فقد بقي يدور في فلكه، حتّى في الاعتراض عليه ورد انتقاداته المصنّف، وهذا ما ذكرته سابقا عند الحديث عن اعتراضاته التي لم تتعد الرفض الشّكلي إلى العمق النّحوي، رغم أن لديه أبحاثا دقيقة وجيدة لكن جودتها جاءت من حيث جاذبية ترتيبها، ودقّة إحصاءاتها، ووضوح عباراتهـ.ا، وتفنيـ.د الآراء التي ساقها لا من حيث جوهرها الذي يتّفق مع آراء أبي حيان التـ.ي لـ.م يستطع الانفكاك منها.

---

(١) المقفى الكبير ٧/ ٥٠٥ ونفح الطيب ٣/ ٥٣٦ وبغية الوعاة ١/ ٢٨١ وأبو حيان النحوي ص١٠١.

(٢) أشرت إلى هذا في أثناء الحديث عن أخلاقه في الفصل الثاني من الباب الأول.

(٣) أرجح أن يكون عمله كناظر جيش سببا في انشغاله عن التعمق في النحو، لأن الأعمال الإداريـ.ة الحكومية تحد من إمكانية التّقصي والبحث العلمي، لأن هناك أولويات عليه القيام بها.

هذا أمر جيد من رجل كناظر الجيش، لم يصرف كلّ اهتمامه للنّحو أو للعلم وقف بين عملاقين هما ابن مالك وأبو حيان؛ فلا هو لديه أصالة أفكار ابن مالك، ولا قدرة أستاذه أبي حيان الفكرية أو الثّقافية أو الحس النّحوي.

من هنا كان موقفه توفيقيا وسطا، حاول أن يذصف المصنّف قدر استطاعته ويخفّف من حماس أستاذه العلمي أو ربما الشّخصي.

ثم إنّه- في مواقفه تلك- لم يكن عدوانيا، بل محترما الجميع ومظهرا تواضع التّلميذ الفاضل أمام آرائهما وآراء غيرهما من العلماء، قال في باب الواقع مفعولا مطلقا أو ما جرى مجراه[1]: «فهم من قول المصنّف[2]: ومن حكم على هذه الأسماء يعني (تربا وجندلا) ونحوهما بالمصدرية فليس بمصيب، أنّه كما قيل بمصدرية (عائذا بك) ونحوه قيل بمصدرية (تربا وجندلا) ومالا كان نحوهما. لكن المصنّف ذكر أن القائل بمصدرية نحو (عائذا بك) هو المبرد[3] وأما القائل بمصدرية نحو (تربا وجندلا) فلم يذكره. وقد قال الشّيخ[4]: وذهب الأستاذ أبو علي وغيره إلى أن (تربا وجندلا) لا ينتصب كنصب المصادر لأنّها وإن كانت جواهر فقد وضِعتْ موضع المصادر لأن هذا المعنى كثير فيها[5] قال: ولذلك قدرها سيبويه[6] بألزمك اللهُ أو أطعمك اللهُ، ثم قال: لأنّهم جعلوه بدلا من تربت يداك، فالأول هو التّقدير الأصلي والثّاني هو الطّارئ الذي قلناه، وكذلك قدر في (جندلا) فعلا من لفظه ينتصب عليه ولذلك تدخل فيه اللام فتقول: تربا لك، كما تقول: سقيا لك. وقصته قصته. ولم أفهم من هذا الكلام مقصودا.

---

(١) تمهيد القواعد ٢/٤٠٤.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٩٥.

(٣) المقتضب ٣/ ٢٢٩، ٢٦٩ و٤/ ٣١٢- ٣١٣.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٢١٩.

(٥) ورد في ارتشاف الضرب ٢/ ٢١٩:

«وذهب الأستاذ أبو علي وغيره إلى أن نصب تُربا وجندلا نصب المصادر، وإن كانت جواهر ولذلك تدخل اللام، نحو: تُربا لك، كما تقول: سقيا لك».

(٦) كتاب سيبويه ١/ ٣٤٣.

ثم ذكر الشّيخ في (أعور وذا ناب) كلاما من نسبة هذا الكلام عن ابن عصفور وأتبعه من أن المصنّف خلط حيث جمع بين (تربا وجندلا) و(فاها لفيك) وبين (أعور وذا ناب) وذكر أن سيبويه لم يفعل ذلك، بل أفرد الثّلاثة الأُولَ بباب وذكر (أعور وذا ناب) في باب آخر. ولم يتحصل لي من ذلك شيء، ومن ثم يظهر فضل المصنّف، فقد أفصح عن المقصود وأبان المطلوب بأفصح عبارة وأوضح إشارة. فرحمه الله تعالى ورحمنا ورحمهم أجمعين بمنّه وكرمه إنّه ولي الإجابة»

يتّضح للمتأمل في هذا كيف أسقط في يد ناظر الجيش، ووقف عاجزا عن الرد على أحد من هؤلاء النّحويين أو حتّى فهم ما قدموه؛ لذلك وجد التّسليم للمصنّف أيسر الطّرق للخلاص؛ لأنّه فهم ما قدمه ووجده خير مخرج له، فخرج بهدوء وتواضع موزعا عبارات الدعاء والتّرحم على الجميع.

هذا موقف عرف به ناظر الجيش سواء في الوسط العلمي أم السياسي والإداري وهو موقف وسط مسالم، يضمن سلامته وحسن علاقته بالجميع، وهذا ما وفّر له استمرارية البقاء في مواقعه الإدارية وأوساطه العلمية.

وينبغي ألا ينسى أنّه كان يبدو في بعض اعتراضاته متجرئًا على أستاذه متحمسا للدفاع عن المصنّف، فلماذا هذه الجرأة؟

إنّني أرجح ما يلي:

عرف أبو حيان نحويا واسع الثّقافة، سليم الطّبع، واثقا بنفسه وبثقافته محاولا إثبات موقعه بين الكبار. وتبدو هذه الصفات لمن يعايشه، ويكون قريبا منه وملازما إياه ثقيلة عليه، مما يولّد لديه ردة فعل رافضة لها، أو معارضة إلى حد ما خاصة إذا كان هذا الملازم تلميذا له، يحس بأنّه لا انفكاك له من فلكه فيحاول الانعتاق وإيجاد مخرج يخفّف هذه المحاصرة التي يحس بها، ويضمن لنفسه أجواء تريحه وتجعله يشعر بأن لديه إمكانيات الثّقة بالنّفس ومقومات الاستقلال في النّهج الذي يختاره. ولا أضمن له من أن يدافع عن شخصية موقّرة، لها وزنها العلمي والمعرفي كابن مالك، وبذلك يضمن لنفسه تأييد

المؤيدين لابن مالك، ورضا الأوساط العلمية التي لا ترتاح كثيرا لمثل مواقـف أبي حيان في سعيه لفرض نفسه بقوة وثقة في تلك الأوساط.

استطاع ناظر الجيش بموقف ذكي منه أن يكسب الرضا والتّأييد؛لأنّه حقّق – بمعارضته الشّكلية أستاذه – أمرين: الأول: إنصاف ابن مالك الـذي أرضـى كثيرا من مؤيديه. والثّاني: محاولة النّيل من أبي حيان التي لاقت رضا من كان يحس ببعض الامتعاض من طريقته وإحساسه بالتّفوق.

ومن ثَم لا بد من الإشارة إلى طبيعة العلاقة بين التّلميذ وأستاذه فمهما يكن الأستاذ كبيرا في علمه وثقافته ومجمل أحواله، يحس التّلميذ – ومهما يكن وفيـا لهذا الأستاذ– برغبة في الانعتاق من فلكه؛ ليكون له فلكه الخاص الذي يحقّق فيه ذاته ويحس فيه بحريته.

وهذا ما كان من ناظر الجيش مع أستاذه، لكن محاولاته لم تنجح، حيث بقي تابعا له مستمدا منه آراءه، متّفقا معه في أكثرها.

# الفصل الثاني

## شـ ـواهده

بالعودة إلى ما تقرر في مناقشاته النحوية من كونه معجبا بابن مالك وتابعا أستاذه ومن كون عمله – في شرحه التّسهيل – قائمـ ـا علـ ـى حـ ـصر الوجـ ـوه وتنظيمها ومحاولة عرضها بطريقة أكثر سهولة ووضوحا، يتوقّع الباحـ ـث فـ ـي شواهده أن يجدها نفسها التي ساقها المصنّف وأبو حيان والنّحويـ ـون الآخـ ـرون الذين عول عليهم.

وهذا ما كان حقّا إذ قلّما جاء بجديد، وشواهده مستمدة من دائـ ـرة الـ ـشّواهد المعهودة من القرآن الكريم والحديث الشّريف وكلام العرب شعرهم ونثرهم. لكنّـ ـه – انطلاقا من إعجابه بابن مالك، وقناعته بطريقته المرنة في الاستشهاد بالحديث– كان أكثر انفتاحا على أشعار المولّدين، وتمثّل أقوالهم، بل والاستشهاد بها.

ربما يفسر هذا بتبعيته لأستاذه، فقد أورد أبو حيان شواهد لشعراء محـ ـدثين في كتابيه ارتشاف الضرب من لسان العرب والبحر المحيط، وإن لم تكن كثيـ ـرة لكنّها ربما كانت مشجعة تلميذه على أن يحذو حذوه، حيث أورد بعض الشّواهد من شعرهم مما سأذكره في موضعه من هذا الفصل. فمن شواهد أبي حيان قوله[1]:

«وعن أبي عمرو أنّه سمع العرب تقول: هلُمين يا نسوة بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة بعدها نون الإناث، وعليه جاء قول أبي الطّيب[2]:

قَصدنا له قَصد الحبيـ ـبِ لقـ ـاؤه إلينا وقلنـ ـا للـ ـسيوفِ هلُميـ ـنا»

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ٢١٠.

(٢) ديوانه ص ٢٠٣.

وقوله[1] أيضا:

«وحكى عن تميم أنّهم ينصبون بِلَعلّ، وسمع ذلك في خبر إن وكأن ولعلّ، وكثر ذلك في خبر ليت حتّى عمل عليه المولّدون، قال ابن المعتز[2]:

مرتْ بنا سحرا طير فقلتُ لها: طوباكِ يا ليتني إياكِ طوباكِ»

وقال[3] في شرحه لمعنى أمة: «والأمة لفظ مشترك بين معان منها الجمع الكثير من النّاس، ثم يشبه به الرجلُ الصائم أو الملك، أو المنفرد بطريقة وحده عن النّاس فسمي أمة وقال ابن عباس: كان عنده من الخير ما كان عند أمة، ومن هنا أخذ الحسن بن هانئ قوله[4]:

ليس على الله بمستنكَرٍ أن يجمع العالَم في واحدِ».

وقال[5] أيضا: « واستثناء الرمز، قيل هو استثناء منقطع، إذ الرمز لا يدخل تحت التّكليم، ومن أطلق الكلام في اللغة على الإشارة الدالّة على ما في نفس المشير فلا يبعد أن يكون هذا استثناء متّصلا على مذهبه، واستعمل المولّدون هذا المعنى قال حبيب[6]:

كلّمتُه بجفونٍ غيرِ ناطقةٍ فكان مِن رده ما قال جفْناه»

لم يقتصر أبو حيان على هذه الشّواهد، بل أورد شواهد متعددة غيرها للمتنبي وأبي فراس والمعري، فربما كان هذا مشجعا ناظر الجيش على إيراده شواهد شعراء محدثين.

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ١٣١.

(٢) ديوانه ٢/ ٣٩٩ برواية: مرت بنا بكرا

وارتشاف الضرب ٢/ ١٣١ ومغني اللبيب ١/ ٣١٦ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥٤.

(٣) البحر المحيط ٥/ ٥٢٨- ٥٢٩.

(٤) ديوانه ص: ٤٥٤ برواية: وليس لله بمستنكر

وروح المعاني ٧/ ٤٨٣: الشّاهد معنوي، وهو قوله: « العالم » إذ دلّ على الجمع الكثير الذي هو أحد معاني لفظ «أمة».

(٥) البحر المحيط ٢/ ٤٧٢.

(٦) شرح ديوانه ص ٧١٩ برواية: فكان من رده ما قال حاجبه. والبحر المحيط ٢/ ٤٧٢.

وحتى تتّضح الصورة أكثر لا بد من وقفة تفصيلية توضح طبيعة شـ.واهده وطريقة تناوله إياها.

**استشهاده بالآيات القرآنية الكريمة:**

ينبغي ألا يغيب عن الذّهن أن ناظر الجيش رجل دين قبل أن يكون رجـ.ل علم أو سياسة، فهو قاضٍ ابن قاضٍ، وأمور الشّريعة جزء من تكوينه وتربيتـ.ه وعمله وقد كان ينظر باحترام إلى كلّ من يحترم تعاليم الدين، وهذا مـ.ا يفـ.سر امتداحه أستاذه أبا حيان – بعد عرضه بعض آرائه – بقولـ.ه[1]: «وهـ.و كـ.لام حسن، صادر عن حسن الاعتقاد، صحيح الاستمساك، حـ.افظ لنظـ.ام الـ.شّريعة المطهرة. ولقد كان – رحمه الله تعالى – متّصفا بهذه الصفات، معظّما لمن لـ.ه نسبة إلى السنّة النّبوية، قائما بلوازمها لا يشك في صحة اعتقاده وكثرة أدبه عند سماع شيء من الكتاب، فرحمه الله تعالى ورضي عنه بمنّه وكرمه».

انطلاقا من هذه الحقيقة كان القرآن الكريم مرجعـ.ه الأول فـ.ي مناقـ.شاته وأبحاثه فكيف كان يورد الآيات الكريمة في شرحه؟

كان يستشهد بالآيات الكريمة؛ ليؤكّد قاعدة نحوية: قال[2] في باب العدد في أثناء حديثه عن مميز كأين: «والأكثر جر مميز كأين بمـ.ن كقولـ.ه تعـ.الى[3]: ﴿وكَأَيِّن مِن آيةٍ في السمواتِ والأرضِ﴾ » وقال[4] في باب القسم: «إذا أخبـ.رت عن قسم غيرك فلك أن تقول: أقْسم زيد لَيضربن عمرا، ولك أن تحكي، تقـ.ول: لأضربن قال الله تعالى[5]: ﴿وأَقْسموا بِاللهِ جهد أَيمانِهِم لَئِن أَمـ.رتَهم لَيخْـ.رجن﴾ وقال تعالى[6] ﴿ولَيحلِفُن إن أَردنَا إلا الْحسنَى﴾ » كما قال[7] في بـ.اب النعـ.ت:

---

(١) تمهيد القواعد ٤/ ١٩٤.

(٢) تمهيد القواعد ٣/ ١٦٣.

(٣) يوسف ١٢/ ١٠٥.

(٤) تمهيد القواعد ٤/ ١٢٦.

(٥) النّور ٢٤/ ٥٤.

(٦) التّوبة ٩/ ١٠٧.

(٧) تمهيد القواعد ٤/ ٢٥٣.

«يجوز عطف بعض النّعوت على بعض قال تعالى[1]: ﴿الَّـ.ذِي خَلَـ.قَ فَـ.سوى، والَّذِي قَدر فَهدى والَّذِي أَخْرج الْمرعى﴾ ثم قال الشّيخ عند ذكر هـ.ذه المـ.سألة: أغفل المصنّف الحرف الذي تعطف به النّعوت، وأهمل قيدا في المسألة فالحرف الواو، أما العطف بالفاء فلا يجوز إلا على أن تكون النّعوت مشتقّة من أحـ.داث واقعة بعضها إثر بعض».

وقال[2] في باب الأحرف النّاصبة الاسم الرافعة الخبر: « إن من الفضلات ما لا يتم الكلام إلا به، كقوله تعالى[3]: ﴿فَما لَهـ.م عـ.ن التّـ.ذْكِرةِ معرِضِـ.ين﴾ فمعرضين حال من الضمير المخفوض، ولا يستغني الكلام عنها؛ لأن الاسـ.تفهام في المعنى إنّما هو عنها». وقال[4] في باب الأفعال الرافعة الاسم النّاصبة الخبر، بعد إيراده نصا من التّسهيل:

«ذكر أن الباء تزاد في الأخبار المنفية لفظا أو معنى في مواضـ.ع، وفـ.ي الحال المنفية فأما زيادتها في الأخبار المنفية فقد تكون كثيرا وقد تكون قليلا وقد تكون نادرا وأما زيادتها في الحال المنفية فنادر. فأما الكثير من الأخبار فخبـ.ر ليس وما، فمثال ذلك في خبر ليس قوله تعالى[5]: ﴿أَلَيس اللهُ بِكَافٍ عبده﴾ ومثاله في ما، قوله تعالى[6]: ﴿وماْ ربك بِغَافِلٍ عما يعملُون﴾ ».

٢- كما كان يورد الآيات الكريمة؛ ليبين معاني بعض الكلمات، قال فـ.ي بـ.اب الأحرف النّاصبة الاسم الرافعة الخبر موضحا معنى لكن[7]:

---

(١) الأعلى ٨٧ / ٢، ٣، ٤.
(٢) تمهيد القواعد ١٠٦/٢.
(٣) المدثّر ٧٤ / ٤٩.
(٤) تمهيد القواعد ٢/ ٧٧.
(٥) الزمر ٣٩/ ٣٦.
(٦) الأنعام ٦/ ١٣٢.
(٧) تمهيد القواعد ٢/ ١٠٤.

«معنى الاستدراك الذي[1] وضعت له لكن، إنّك تنسب حكما لمحكوم عليه يخالف الحكم الذي المحكوم عليه قبلها؛ ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقدر هذا أصل معناها، وقد يكون لتأكيد الأول وتحقيقه، نحو: لو قام فلان لفعلت، لكنّه لم يقم، فأكّدت ما دلّت عليه (لو) وكأنّها في المعنى مخرجة لما دخل في الأول توهما. قال الله تعالى[2] ﴿ولَو أَراكَهم كَثِيرا لَفَشِلْتُم﴾ ثم قال تعالى[3]: ﴿ولَكِن اللهَ سلّم﴾ أي ما أراكَهم كثيرا». وقال في باب العدد[4] مبينا دلالة العدد واحد على صفة الوحدانية: «ولا شك أن (واحد) يكون صفة، قال تعالى[5]: ﴿إِنَّما اللهُ إِلَه واْحِد﴾ » وقال[6] في باب التّوكيد: «وقد يقصد بكلّ التّكثير، فلا تفيد الإحاطة فيقال: قدم القوم كلُّهم، على التّكثير ومنه قوله تعالى[7]: ﴿ولَقَد أَرِيناه آياتِنَا كُلّها﴾ ومعلوم أنّه تعالى لم يرِه جميع آياته».

٣- يورد الآيات الكريمة؛ ليفصل في الأحكام المختلفة لأمر نحوي: قال[8] في باب المفعول فيه مدافعا عن سيبويه في المسألة الزنبورية بعد عرضه آراء متعددة:

«وملخّص ما قيل أن ما أجاب به سيبويه موافق لما نطق به الكتاب العزيز، قال الله تعالى[9]: ﴿فَإِذَا هِي بيضاء لِلنّاظِرِين﴾ ﴿فَإِذَا هِي حيّةٌ تَسعى﴾[10]» وقال[11] في باب المستثنى معلّقا على نص أورده أبو

---

(١) جاء في الأصل «التي» والصواب ما أثبته.
(٢) الأنفال ٨/ ٤٣.
(٣) الأنفال ٨/ ٤٣.
(٤) تمهيد القواعد ٣/ ١٣٨.
(٥) النّساء ٤/ ١٧١.
(٦) تمهيد القواعد ٤/ ٢٠٩.
(٧) طه ٢٠/ ٥٦.
(٨) تمهيد القواعد ٢/ ٤٤٧.
(٩) الأعراف ٧/ ١٠٨ والشّعراء ٢٦ / ٣٣.
(١٠) طه ٢٠ / ٢٠.
(١١) تمهيد القواعد ٣/ ٩١.

حيان[1] في أثناء حديثه عن الاستثناء من العدد: «نقل في ذلك ثلاثـ.ة مـ.ذاهب. أحدها: الجواز مطلقا، قال: وهو اختيار ابن الضائع[2]. وثانيها: المنع مطلقا وهو اختيار ابن عصفور[3]. وثالثها: التّفصيل بين أن يكون المستثنى عقدا فلا يجـ.وز نحو: له عندي عشرون[4] إلا عشرة، أو غير عقد فيجوز نحو: له عندي عـ.شرة إلا اثنين. ويرد المذهب المذكور قوله تعالى[5]: ﴿فَلَبِثَ فِيهِم أَلْفَ سَنَةٍ إِلا خَمسِين عاْما﴾ فإن المستثنى فيه عقد. وتمسك بهذه الآية الكريمة من أجاز الاستثناء مـ.ن العدد مطلقا، وهو مستمسك قوي».

٤- يوردها ليرد على النّحويين، قال[6] في باب العدد: «المصنّف لم يذكر ما يدلّ على تأنيث اسم الجمع؛ لتحذف التّاء من اسم عدده، وكأنّه وكَلَ الأمـ.ر فـ.ي ذلك إلى الأخذ عن أهل اللغة، لكن ابن عصفور قال: إن كان اسم الجمع لمن يعقل فحكمه حكم المذكّر، وإن كان لما لا يعقـ.ل فحكمـ.ه حكـ.م المؤنّـ.ث. وينتقض ما قاله بقوله تعالى[7]: ﴿فَخُذْ أَربعةً مِن الطّيرِ﴾ فالطّير لا يعقل وقد عومل معاملة المذكّر في إثبات التّاء في اسم عدده. ثم جاء التّأنيث في القوم، قال تعالى[8]: ﴿كَذَّبتْ قَوم نُوحٍ﴾ مع أنّه مختص بـ.العقلاء مـ.ن الرجـ.ال» وقال[9] في باب الصفة المشبهة: «واحترز[10] بإمكان التكسير من صـ.فة لا يمكن تكسيرها فيتعين الإفراد وقد كان المصنّف غيـ.ر محتـ.اج إلـ.ى هـ.ذا

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٥.

(٢) همع الهوامع ٢/ ٢٠٠.

(٣) قال في المقرب ص ١٨٤: «والمخرج لا يكون إلا النصف فما دونه».

(٤) جاء في الأصل « مئة » وما أثبته من ارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٥.

(٥) العنكبوت ٢٩ / ١٤.

(٦) تمهيد القواعد ٣/ ١٢٧.

(٧) البقرة ٢/ ٢٦٠.

(٨) الحج ٢٢ / ٤٢.

(٩) تمهيد القواعد ٣/ ٣١١.

(١٠) المصنّف.

الاحتراز؛ لأن ما لا يمكن تكسيره لا يكسر، وقال الله تعالى[1]: ﴿خُشّعا أَبصارُهم يخْرجون﴾ وقرئ خاشعا[2] وخشّع أكثر في كلام العرب».

٥- يستشهد بها على ما يورده مما أنقصه المصنّف: قال[3] في باب اسم الفاعل: «قد عرفت أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ولم يكن صلة للألف واللام لا يعمل إلا إذا قصد به حكاية الحال، لكن المصنّف لم يذكر مثالا للعامل محكيا به الحال، والشّاهد قوله تعالى[4]: ﴿وكَلْبهم باسِطٌ ذِراعيهِ بِالْوصِيدِ﴾ ».

٦- كما كان يستشهد بالآيات الكريمة؛ ليعرض أمورا لغوية: قال في باب إعراب الصحيح الآخر[5]: «واعلم أن في مرءٍ ثلاث لغات: إحداها: فتح الميم مطلقا، وهي لغة القرآن الكريم، قال تعالى[6]: ﴿يحولُ بين الْمرءِ وقَلْبِهِ﴾ وأما امرؤٌ وابنم ففيهما لغتان: إحداهما: فتح الراء من امرأ، والنّون من ابنَم مطلقا. والثانية: اتباعهما الهمزة والميم في حركات الإعراب، وهذه أفصح اللغتين قال الله تعالى[7]: ﴿إِنِ امرؤٌ هلَك﴾ ».

لم يتّبع ناظر الجيش طريقة واحدة في استشهاده بالآيات القرآنية، فتارة يستشهد بها أولا - كما مر في الأمثلة السابقة - وتارة يستشهد بالشّعر ثم يعرض الآية الكريمة قال[8] في باب اسم التّفضيل: «وشمل قولُ المصنّف خبرا خبر

---

(١) القمر ٥٤/ ٧.

(٢) قال أبو حيان: «وقرأ قَتادة وأبو جعفر وشيبة والأعرج والجمهور خشّعا جمع تكسير، وابن عباس وابن جبير ومجاهد والجحدري وأبو عمرو والكسائي خاشعا بالإفراد، وقرأ أبي وابن مسعودٍ خاشعةً، وجمع التكسير أكثر في كلام العرب، وقال الفراء وأبو عبيدة: كلّه جائز انتهى».
البحر المحيط ٨/ ١٧٣.

(٣) تمهيد القواعد ٣/ ٢٧١.

(٤) الكهف ١٨/ ١٨.

(٥) تمهيد القواعد ٣٧/١.

(٦) الأنفال ٨/ ٢٤.

(٧) النّساء ٤/ ١٧٦.

(٨) تمهيد القواعد ٣/ ٢٤٠.

المبتدأ وخبر كان وخبر إن وثاني مفعولَي ظننت. قال الشّاعر[1]:

ولَكِنَّهم كَانُوا علَى الْموت أَصبرا.

أي منّا، وقال تعالى[2]: ﴿تَجِدوه عِنْد الله هو خَيرا وأَعظَم أَجرا﴾ ».

ويستشهد مرة ثالثة بالآية الكريمة ثم يتبعها ببيت من الشّعر، قال[3] في باب تعدي الفعل ولزومه: «وذكر أنّها مسموعة بحفظ ولا يقاس عليها – كما ذكر المصنّف – قال الله تعالى[4]: ﴿واخْتَارْ موسى قَومه سبعِين رجلا﴾ المعنى من قومه، وقال الشّاعر[5]:

أَمرتُك الْخَير فَافْعلْ ما أُمِرتَ بِهِ فَقَد تَركْتُك ذا مالٍ، وذا نَشَبِ»

تنسجم طريقته هذه مع طبيعته المرنة في التّعامل مع الأشياء، فهو – على الرغم من كونه قاضيا ورجل فقه يقدس النّص القرآني – لم يتقيد في منهجه بإيراد الشّواهد القرآنية أولا، إنّما ترك لنفسه هامشاً من الحرية في تقديم ما يراه أكثر ملاءمة لما يعرضه، وربما يرجع هذا إلى ما يلي:

١- إنّه يقدم ما يستحضره ذهنه أولا ولو كان شعرا.

٢- تجوزه – في دراساته اللغوية والنّحوية – بإيراد الشّاهد الذي يراه أقوى خاصة أن لغة هذا الشّعر الفصيح هي نفسها لغة القرآن الكريم، وكلاهما يصب في نتيجة واحدة هي تأكيد الظّاهرة التي يشرحها، فلا ضير في تقديم أيهما كان طالما أن الحديث لغوي أو نحوي وليس فقهيا أو شرعيا.

٣- ربما كان متأثّرا – في ذلك – بأستاذه أبي حيان الذي نهج المنهج نفسه في شرحه التّسهيل[6].

---

(١) هو النّابغة الجعدي، ديوانه ص ٨٨، ورد بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٣/ ٢٢٨.

وهمع الهوامع ٣/٧٨ والدرر اللوامع ٥/ ٢٩٥. وصدر البيت: سقيناهم كأسا سقونا بمثلها.

(٢) المزمل ٧٣/ ٢٠.

(٣) تمهيد القواعد ٢/ ٣٣٠.

(٤) الأعراف ٧/ ١٥٥.

(٥) هو عمرو بن معد يكرب ذكر في كتاب سيبويه ١/ ٣٧ والمقتضب ٢/٣٦ وخزانة الأدب ١/٣٣١ و٣٣٤.

(٦) التذييل والتّكميل ٤/ ١٦٢- ١٦٣ و٤ /١٧٠.

إنّني أرى أن إثبات القاعدة النّحوية كان مسيطرا على تفكيره، وهو الـذي دفعه إلى انتهاج هذه الطّريقة في تقديم شواهده، فلم يفرق بين نص قرآني كـريم أو بيت شعري فصيح إذ المهم لديه إثبات أو نفي ما يناقشه.

كما إنّني أرى أنّه عول بقوة على لغة العرب شعرها ونثرها فـي عـصر الفصاحة ورأى صلاحيتها للاستشهاد بمستوى صلاحية النّص القرآنـي الكـريم وقراءاته، ولم يمنعه كونه فقيها وقاضيا من أن يتعامل مع هـذه المـسألة بهـذه الكيفية. والدليل على ذلك أن ما أورده من شواهد شعرية أكثر ممـا أورده مـن آيات قرآنية رغم كثرتها. كذلك كان يورد جزء آية تحوي الشّاهد دون أن يتمها على طريقته في إيراد شواهده الشّعرية حيث كان يورد شطر بيت أو جزءا منه يتضمن الشّاهد دون أن يهتم بإتمامه أو نسبته إلى صاحبه[1].

لا أرى ضيرا في هذا طالما أن البحث علمي يسعى إلى الحقائق وإن كـان من الأفضل أن تقدم الشّواهد كاملة منسوبة إلى أصحابها؛ لتكون الفائـدة أغنـى وأسرع لكن ناظر الجيش مترسم خطا أستاذه الذي قال في ذلك[2]:

«في كلام المصنّف مناقشات: الأولى: أنّه قال: إن الكوفيين أجـازوا ذلـك احتجاجا بقول العرب. فقد أقر أنّه قول العرب ثم قال: ولا حجة فيه إذ لا يعلم له تتمة ولا قائل.

وهذا لا يقدح في الاحتجاج، بل متى روي أنّه من كلام العرب فليس مـن شرطه تعيين قائله. وأما كونه لا تتمة له فلا يقدح في ذلـك؛ لأنّـه إنّمـا وقـع الاعتناء بمكان الشّاهد فلا حاجة إلى معرفة ما قبله ولا ما بعده، إذ لا شاهد فيـه وفي كتاب س[3] أبيات استشهد بها لا يعرف قائلها واكتفيـنا بنقـل س إياهـا واستشهاده بها».

---

(١) سيأتي الحديث عن ذلك.

(٢) مخطوطة التذييل والتكميل ٢/ ١٢٦.

(٣) يقصد سيبويه.

**استشهاده بالقراءات:**

استشهاده بالقراءات ينسجم مع منهجه في اتّخاذ القرآن الكريم مرجعه الأول والقراءات تتبع من القرآن الكريم وأحكامه مراعيةً لهجات العرب. قال الرسول[1] ﷺ: «إن هذا القرآن نَزلَ على سبعةِ أَحرفٍ فَاقْرؤُوا ما تَيسّر منْها».

وتنقسم القراءات إلى متواترة وشاذّة، والمتواترة هي ما اتّصل سندها بالرسول صلى الله عليه وسلّم والشّاذّة هي التي تفتقد موافقة أحد المصاحف العثمانية. وقد وضع العلماء الشّروط التّالية لمعرفة القراءات الصحيحة وهي:

١- أن تكون القراءة موافقة للعربية ولَو بوجهٍ.

٢- أن تكون القراءة موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا.

٣- أن يصح سندها عن الرسول- ﷺ-[2].

٤- أن يكون النّبي - ﷺ- قد قرأ بها[3].

ومما يدلّ على احترام ناظر الجيش القراءات، وأخذه بها إيراده قول أستاذه أبي حيان وتعليقُه عليه، قال[4]:

«إن الشّيخ قال: وما اختاره المصنّف[5] من جواز مثل قراءة ابن عامر هو

---

(١) صحيح البخاري ٤/ ٢١٦٥ تحت رقم ٦٩٣٦ واللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ٦٨.

(٢) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ٧٥ – ٨١.

(٣) قضايا نحوية وصرفية ص ٤٥.

(٤) تمهيد القواعد ٤/ ١٩٤.

(٥) قول المصنف في حديثه عن الفصل بمعمول المضاف:« وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر- رضي الله تعالى عنه – ﴿وكذلك زين لِكَثِيرٍ من المشْرِكِين قَتْلُ أولادهم شُركائهم﴾ لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته قبل التعلم فإنه من كتّاب التابعين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة» شرح التّسهيل ٣/ ٢٧٦- ٢٧٧ والآية المذكورة من سورة الأنعام ١٣٧/٦ ذكر أبو حيان القراءة المذكورة في البحر المحيط ٤/ ٢٣١ وعلّق بقوله: «وقرأ ابن عامر كذلك إلا أنّه نصب أولادهم، وجر شركائهم، فصلَ بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول. وهي مسألة مختلف في جوازها فجمهور البصريين يمنعونها – متقدموهم ومتأخّروهم ولا يجيزون ذلك إلا في الشّعر، وبعض النّحويين أجازها – وهو الصحيح – لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفّان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضا في لسان العرب في عدة أبيات».

الصحيح وإن كان أكثر النحويين لا يجيزونه في كلام وذكروا أنّه مختص بالشّعر قال: وأما من صرح بأنّها غلط فهو قدح في التّواتر، وإنّما أضيفت هذه القراءة إلى ابن عامر على سبيل الاشتهار وكذلك القراءة المضافة إلى ابن كثير، وليست على سبيل الانفراد فتكون من نقل الآحاد، بل جميع القراءات السبع متواترة فعلى كلّ قراءة منها جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، ومنكر التّواتر فيها يكون في إسلامه دخل، انتهى. وهو كلام حسن صادر عن حسن الاعتقاد، وصحيح الاستمساك حافظ لنظام الشّريعة المطهرة».

والآن لا بد من وقفة توضح طريقة إيرادِه القراءاتِ واستشهادِه بها.

١- يعول على القراءة المتواترة: قال في باب الإضافة في أثناء الحديث عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه[١]:

«وأقول: إن القول بالإضافة والفصل في الجملة في القراءة المتواترة وفي كثير من الأشعار العربية أولى من القول بحذف النّون[٢]؛ لأن ذلك إنّما ورد في ضرورة أو في قراءة شاذّة نحو[٣] ﴿وما هم بِضاري بِهِ مِن أَحدٍ[٤]﴾ ونحو[٥] ﴿إِنّكُم لَذائِقُوا الْعذاب الأَلِيم﴾ بالنّصب»[٦] وقال[٧] في باب العطف: «والذي يظهر أن التّبعية في العطف على الجوار لا مانع منها من حيث الصناعة، وأقوى الأدلّة عليها الآية الشّريفة، أعني آية الوضوء[٨]؛ لأن قراءة وأرجلِكم - بالجر - ثابتة

---

(١) تمهيد القواعد ٤/ ١٩٥.

(٢) جاء هذا في الحديث عن تخريج الحديث الشريف: ((هل أنتم تاركوا لي صاحبي)) حيث قيل: إن الأصل: هل أنتم تاركون.

(٣) الكشاف ١ / ٣٠١- ٣٠٢ والبحر المحيط ١/ ٥٠١.

(٤) البقرة ٢/ ١٠٢.

(٥) الصافّات ٣٧ / ٣٨.

(٦) المحتسب ٢/ ٨٢ وروح المعاني ١٢/ ٨٢- ٨٣.

(٧) تمهيد القواعد ٤/ ٢٣١.

(٨) المائدة ٥ / ٦: ﴿يا أَيّها الّذين آمنُوا إذا قُمتُم إِلَى الصلاةِ فَاغْسِلُوا وجوهكُم وأيدِيكُم إلى المرافِقِ وامسحوا بِرؤُوسِكُم، وأَرجلَكُم إلى الكَعبينِ﴾.

بالتواتر[1] وغسل الأرجل واجب بالأدلّة القاطعة فوجب أن يكون وأرجلِكم فـ.ي قراءة من جر معطوفة على ما تقدم من منصوب فاغسلوا فيكون مستحقّا للنّصب مع أنّه قد جر، ولا وجه لجره إلا أن يكون على الجوار».

كما قال في باب الإضافة أيضا في أثناء الحديث عن حـ.ذف المـ.ضاف:[2] «وإنّما يمثّل له بقوله تعالى[3]: ﴿فَجعلْنَاها حصِيدا كَأَن لَم تَغْـ.ن بِـ.الأمسِ﴾ فـ.ي القراءة المشهورة[4] لأن الأصل فجعلنا زرعها حصيدا».

٢- يستشهد بها؛ ليقرر قاعدة نحوية ويبرهن عليها: قال في بـ.اب حبـ.ذا مستشهدا على تعدي الفعل حبّ[5]: « إن حبّ – في الأصل – متعد، وهو فَعـ.ل بفتح العين، يقال: حببتُ زيدا أُحِبّه، كما يقال: أَحببتُه أُحِبّه. وقرئ[6]: ﴿فَاتّبِعونِي يحبِبكُم الله﴾[7] وحبب محول عنها، ولما حولت إلى فَعل صارت لازمة[8] لأنّهـ.ا لحقت بأفعال الغرائز».

وقال في أثناء الحديث عن فتح همزة إن وكسرها[9]: «ذكر بعض الفضلاء خمسة مواضع أخر في القسم الثالث، أعني ما يجوز فيه الفتح والكسر. وهي إذا

---

(١) «في الأرجل ثلاث قراءات: واحدة شاذّة واثنتان متواترتان، أما الـ.شّاذّة فـ.الرفع، وهـ.ي قـ.راءة الحسن، وأما المتواترتان فالنّصب، وهي قراءة نافع وابن عامر وحفـ.ص والكـ.سائي ويعقـ.وب. والجر وهي قراءة ابن كثير وحمزة وأبي عمرو وعاصم». روح المعاني ٣/ ٢٤٦.

(٢) تمهيد القواعد ٤/ ١٨٨.

(٣) يونس ١٠ / ٢٤.

(٤) «أي فجعلنا نباتها حصيدا، أي شبيها بما حصد من أصله» روح المعاني ٦/ ٩٦.

(٥) تمهيد القواعد ٣/ ٢٠٨.

(٦) «قرأ الجمهور تُحِبون ويحبِبكُم من أَحب، وقرأ أبو رجاء العطاردي تَحبون ويحبِبكم بفـ.تح التّـ.اء والياء من حب، وهما لغتان» البحر المحيط ٢/ ٤٤٨.

(٧) آل عمران ٣/٣١.

(٨) قال أبو حيان: «أصل حب فَعلَ وهو متعد ثم بني على فَعلَ لإنشاء المدح» ارتـ.شاف الـ.ضرب ٣/٢٩، وقال السيوطي: «أصله حبب – بالضم- أي صار حبيبا، لا من حبب بـ.الفتح ثـ.م أدغـ.م فصار حب» همع الهوامع ٣/٣٠.

(٩) تمهيد القواعد ٢/ ١١٩.

وقعت في موقع التّعليل نحو[1]: ﴿إنّا كُنّا مِن قَبلُ نَدعوه أَنّه هو البـ.ر الـ.رحِيم﴾ قرئ[2] بالفتح على تقدير لام العلّة وبالكسر على أنّه تعليل مستأنف مثل: ﴿وصلِّ علَيهِم إن صلاتَك سكَن لَهم﴾[3] وإذا وقعت بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو: ﴿إِن لَك أَلا تَجوع فِيها ولا تَعرى وإنّك لا تَظْمأُ فِيهاْ ولا تَـ.ضحى﴾[4] قرئ[5] بالكسر إما على الاستئناف أو على العطف على جملة إن الأولى، وبالفتح بالعطف على أن لا تجوع...».

كما قال في حديثه عن نصب الياء في السعة[6]: «ويقدر لأجل الـ.ضرورة كثيرا نصب الياء والواو، ومن ورود ذلك في السعة قراءةُ[7] جعفـ.ر الـ.صادق رضي الله عنه: ﴿مِن أَوسطِ ما تُطْعِمون أَهلِيكُم﴾[8] بسكون الياء.

وقراءة غيره: ﴿إلا أَن يعفُون أَو يعفُو الَّذِي بِيدِهِ عقْدةُ النِّكَاحِ﴾[9] بـ.سكون

---

(١) الطّور ٥٢ / ٢٨.

(٢) «قرأ الحسن وأبو جعفر ونافع والكسائي أنّه بفتح الهمزة، أي لأنه، وباقي السبعة إنّه بكسر الهمزة وهي قراءة الأعرج وجماعة وفيها معنى التّعليل» البحر المحيط ٨/ ١٤٧ وروح المعاني ٣٦/١٤.

(٣) التوبة ٩/ ١٠٣.

(٤) طه ٢٠ / ١١٨.

(٥) «قرأ شيبة ونافع وحفص وابن سعدان: وإنّك لا تظمأ بكسر همزة وإنّك، وقرأ الجمهـ.ور بفتحهـ.ا، فالكسر عطف على إن لك والفتح عطف على المصدر المنسبك من أن لا تجوع، أي: أن لك انتفاء جوعك وانتفاء ظمئك، وجاز عطف إنّك على أن لاشتراكهما في المصدر » البحر المحيط ٢٦٣/٦ وروح المعاني ٨/ ٥٨١- ٥٨٢.

(٦) تمهيد القواعد ١/ ٤٢.

(٧) جاء في المحتسب ١/ ٢١٧: «ومن ذلك قراءة جعفر بن محمد ﴿مِن أوسطِ ما تُطْعِمون أهـ.اليكُم﴾ والكشاف ١/ ٣٦١ وفي البحر المحيط ٤/ ١٣ وروح المعاني ٤/ ١٢: «قرأ الجمهـ.ور: أَهلِـ.يكُم وجمع أهل بالواو والتون شاذّ بالقياس، وقرأ جعفر الصادق: أَهالِيكُم.

جمع تكسير، وبسكون الياء، شبهت الياء بالألف فقدرت فيها جميع الحركات»

اختار ناظر الجيش قراءة الجمهور، وهذه هي طريقته في اختيار ما أجمع عليه القوم والإشارة إلى من خالفهم، علما أن قراءة الصادق أقرب إلى الواقع والعقل.

(٨) المائدة ٥/ ٨٩.

(٩) البقرة ٢/ ٢٣٧.

الواو[1]. وتقدير رفع الحرف الصحيح كقراءة مسلمة بن محارب[2] ﴿وبعـ.ولَتْهن أَحقُّ بِردهِن﴾[3] بسكون التاء[4]».

٣- كما استشهد بالقراءات ليرد على النّحويين، قال في باب الفاعل[5]:

«إن الشيخ قال: ما ذكره المصنّف من لحاق علامة التّأنيث الفعل إذا أسـ.ند إلى مذكّر أخبر عنه بمؤنّث ليس مذهبا للبصريين، قال: وإنّما يجوز ذلك عنـ.دهم في الضرورة، والكوفيون يجيزون في سعة الكلام تأنيـ.ث اسـ.م كـ.ان إذا كـ.ان مصدرا وكان الخبر مقدما عليه.

وبتقدير ثبوت أن الذي ذكره مذهب الفريقين لا يتوجه على المصنّف شيء؛ لأنّه حكم بالتّأنيث عند إسناد الفعل إلى مذكّر مخبر عنه بمؤنّث ولا شك أن هـ.ذا ثابت أما كونه هل يجوز في الكلام أو في الشّعر فإن المصنّف لم يتعرض إلـ.ى شيء من ذلك، ثم كيف يسلم القول لمن يدعي أن ذلك إنّما يجوز في الشّعر وقـ.د ثبت في القرآن العزيز[6]:

﴿ثُمّ لَم تَكُن فِتْنَتُهم إِلا أَن قَالُوا﴾ ولا تخرج إلا على الوجـ.ه الـ.ذي ذكـ.ره المصنّف[7] ثم إن الشّيخ لما ذكر هذه المسألة، واستشهد بهذه القراءة[8] قال: وهذا

---

(١) المحتسب ١/ ١٢٥ والكشاف ١/ ١٤٦، وجاء في روح المعاني ١/ ٥٤٧: « ﴿أو يعفُـ.و﴾ وقـ.رأ الحسن بسكون الواو».

(٢) مسلمة عبد الله بن سعد بن محارب الفهري أبو محارب النحوي، كان من أئمة النّحـ.و المتقـ.دمين بغية الوعاة ٢/ ٢٨٧.

(٣) البقرة ٢ /٢٢٨.

(٤) المحتسب ١/ ١٢٢وفي إملاء ما من به الرحمن ص ٩٥ وفي البحر المحـ.يط ١/٣٦٦ و٢/ ١٩٩ «قرأ مسلمة بن محارب وبعولتْهن بسكون التّاء؛ فرارا من ثقل توالي الحركات وقرأ أبي بـ.ردتهن بالتّاء بعد الدال».

(٥) تمهيد القواعد ٢/ ٢٥٢.

(٦) الأنعام ٦/ ٢٣.

(٧) شرح تسهيل الفوائد ٢/ ١١١.

(٨) القراءة التي أوردها ابن مالك في شرح تسهيله ٢/١١١: « قراءة نافع وأبي عمرو وأبي بكر: ثـ.م لم تكن ْ فتنتُهم إلا أن قالوا. فألحق تاء التّأنيث بالفعل وهو مسند إلى القول؛ لأن الخبـ.ر مؤنّـ.ث» وهي في التيسير في القراءات السبع ص ٨٤ وفي البحر المحيط ٤/ ٩٩.

أولى من أن يقال: أنّث على معنى المقالة، أي ثم لم تكن فتنتهم إلا مقـالتهم؛لأن القول بذلك يستلزم ارتكاب ما حكم بقلّته كما في: جاءته كتابي»[1] وقال في باب الأفعال الرافعة الاسم النّاصبة الخبر[2]:

«وقد نسب إلى ابن درستَويه منع توسيط خبر ليس[3] تشبيها لها بما، ولهذا نوقش المصنّف في قوله: إن توسيط خبر ليس جائز بإجماع، ولا شك أن المـانع لذلك محجوج بالقراءة الثابتة في السبع[4] ﴿لَيس الْبِـر أَن تُولُّـوا وجـوهكُم﴾[5] بنصب البر» وكذلك قال في باب أفعال المقاربة[6]:

«إن كاد من قوله تعالى[7]: ﴿مِن بعدِ ما كَاد تَزِيغُ قُلُوب فَرِيقٍ مِـنْهم﴾ إن كاد مسندة إلى ضمير الشّأن في قراءة[8] من قرأ: يزيغ بالياء ولكن هذه القـراءة ثابتة في السبعة فلا يوصف مثلها بالنّدور».

وقال في حديثه عن حالات نون الرفع مع نون الوقاية[9]:

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ٢/ ١١١.

(٢) تمهيد القواعد ٢/ ١٨.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٨٦ وهمع الهوامع ١/ ٣٧٢.

(٤) التيسير في القراءات السبع ص ٦٧ وروح المعاني ١/ ٤٤٢.

(٥) البقرة ٢/ ١٧٧.

(٦) تمهيد القواعد ٢/ ٩٠.

(٧) التوبة ٩ / ١١٧.

(٨) التيسير في القراءات السبع ص ٩٨ وورد في روح المعاني ٦/ ٣٩.

«في كاد ضمير الشّان وقلوب فاعل يزيغ والجملة في موضع الخبر لكاد، ولا تحتاج إلـى رابـط لكونها خبرا عن ضمير الشّأن وهو المنقول عن سيبويه [كتاب سيبويه ١/ ٧١].

وإضمار الشّأن على ما نقل عن الرضي [شرح الرضي على الكافية ٢١٨/٤].

ليس بمشهور في أفعال المقاربة إلا في كاد وفي الأفعال الناقصة إلا في كان وليس.

وجوز أن يكون اسم كاد ضمير القوم والجملة في موضع الخبر أيضا والرابط عليه الضمير فـي منهم وهذا على قراءة يزيغ، وهي قراءة حمزة وحفص والأعمش.

وأما قراءة تزيغ وهي قراءة الباقين فيحتمل أن تكون قلوب اسم كاد وتزيغ خبرها وفيـه ضـمير يعود على اسمها ولا يصح هذا على القراءة الأولى لتذكير ضمير يزيغ وتأنيث ما يعود إليه »

وفي التذييل والتكميل ٢/ ٢٨٣.

(٩) تمهيد القواعد ١/ ٣٩.

«اعلم أن نون الرفع تحذف كثيرا ونادرا، وحذفها كثيرا قسمان، واجب وجائز فأما الواجب فالمقتضي له ثلاثة أمور: الجزم والنّصب ونون التّوكيد، وأما الجائز فالمقتضي له أمر واحد وهو نون الوقاية، فيجوز معها إثبات نون الرفع وحذفها، وإذا أثبتت فقد تدغم في الوقاية وقد لا تدغم فصار لنون الرفع مع نون الوقاية ثلاثة أحوال: الفك والإدغام والحذف. وقرئ بالأوجه الثلاثة قولُه تعالى[1]: ﴿أَفَغَيرَ اللهِ تَأْمرونِي﴾ ».

٤- واستشهد بالقراءات عند الحديث عن بعض لهجات العرب، قال في فتح نون المثنّى والجمع في الأمثلة الخمسة[2]: «وأشار بقوله غالبا إلى أن بعض العرب قد يفتح، وقرئ ﴿أَتَعِدانَنِي أَن أَخْرج﴾[3] - بفتحها[4] - وإنّما فتحت بعد الواو والياء للتّخفيف».

أورد ناظر الجيش شواهده من القراءات كإيراده الآيات القرآنية وبقية شواهده الأخرى، إذ عول على موضع الشّاهد فيها وفضل المتواتر منها إذ اختار- غالبا- ما اتُفِقَ عليه.

---

(١) الزمر ٣٩ / ٦٤. وذكرت في التيسير في القراءات السبع ص ١٥٤ وإملاء ما من به الرحمن ص٢١٦. وورد في روح المعاني ١٢/ ٢٧٨:
«أي أبعد الآيات المقتضية لعبادته تعالى وحده غير الله أعبد؟ فغير مفعول مقدم لأعبد، وتأمرونني اعتراض؛ للدلالة على أنّهم أمروه به عقيب ذلك ويؤيده قراءة من قرأ أعبد بالنّصب وغير منصوب بما دلّ عليه.
وقرأ ابن كثير تأمرونّي بالإدغام وفتح الياء، وقرأ ابن عامر تأمرونني بإظهار النونين على الأصل ونافع تأمرونِي».

(٢) تمهيد القواعد ١/ ٣٩.

(٣) الأحقاف ٤٦ / ١٧.

(٤) إملاء ما من به الرحمن ص ٢٣٤ وجاء في روح المعاني ١٣/ ١٧٨:
«قرأ نافع في رواية وجماعة بنون واحدة، وقرأ الحسن وشيبة وأبو جعفر بخلاف عنه، وعبد الوارث عن أبي عمرو وهارون بن موسى عن الجحدري وبسام عن هشام أتعدانَني بنونين من غير إدغام، ومع فتح الأولى فروا من اجتماع الكسرتين والياء ففتحوا للتّخفيف».

وهذا ينسجم مع منهجه في اختيار الأسهل المشهور والمتعارف عليه، لكنّه لم يرفض القراءات الأخرى، بل أقرها كما وردت، خاصة القراءات الشّاذّة، م.ا ورد منها أثبته وأشار إليه كقوله في باب ما زيدت الميم في أوله[1]:

«إن مفْعلا بالضم لا مدخل له في هذا الباب، فإن ورد ش.يء عل.ى ه.ذا الوزن عد شاذا، وقُرئ في الشّاذّ[2]: ﴿فَنَظِرةٌ إلى ميسرة﴾[3]».

أورد هذه القراءة من دون مناقشتها أو التّعليق عليها، بل اكتف.ى ب.ذكرها والإشارة إليها. كما صرح بإقراره بالشّاذّ وعدم التّعويل عليه كقوله[4]: «هذا شاذّ يحفَظ ولا يقاس عليه، وما كان خارجا عن القواعد والقياس لا عبرة فيه».

علما أن إيراده القراءات الشّاذّة كان قليلا، إذ كان جهده منصرفاً إلى القراءات المتواترة والتي قرأ بها الجمهور، وإذا ما وردت قراءة قرأ بها بعضهم فإنّه لا يردها بل يقرها ويناقش ما ترتّب عليها من مسائل نحوية وقضايا معنوية كقوله[5]:

«قال المصنّف[6]: والمراد بالتّجريد الصريح أن يقطع عن الإضافة لفظً.ا ومعنى ولو كان في موضع جر للكسر كقراءة[7] بعضهم: ﴿للهِ الأمر م.ن قبْ.لُ ومِن بعدُ﴾[8] وجعل بعض العلماء قبلا معرفة والتّنوين عوضا من المضاف إليه فبقي الإعراب مع العوض كما كان مع المعوض منه. والمص.نّف إنّم.ا ذك.ر المسألة من الرأس دون تعرض منه لقياس ولا غير قياس، على أن في اش.تراط كون المضاف إليه المحذوف معرفة – حال بناء المضاف – بحثًا، وذل.ك أنّه.م

---

(١) تمهيد القواعد ٥/ ٤٧.

(٢) البقرة ٢/ ٢٨٠.

(٣) قرأ نافع وحده: ميسرة، بضم السين، والضم لغة أهل الحجاز وهو قليل، وق.رأ الجمه.ور بف.تح السين على اللغة الكثيرة. البحر المحيط ٢/٣٥٥.

(٤) تمهيد القواعد ٣/ ٨.

(٥) تمهيد القواعد ٤/ ١٦٣ – ١٦٧.

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٢٤٧.

(٧) الروم ٣٠/ ٤.

(٨) الكشّاف ٣/ ٢١٤، والبحر المحيط ٧/ ١٥٨.

قالوا في قوله تعالى[1]: ﴿لله الأمر من قَبلُ ومن بعد﴾: إن التّقدير من قبلِ ذلك ومن بعدِ ذلك.

فيقول القائل: لِم لا يجوز أن يكون التّقدير: مِن قبل كلّ شيء ومن بعد كلّ شيء؟ وما المانع من ذلك؟

بل يظهر أن هذا التّقدير أبلغ في التّعظيم من التقدير الذي ذكروه، ويقوي أن المعنى على التّقدير الذي ذكرته قول الإمام مالك[2]- رضي الله تعالى عنه- حين حضرته الوفاة: لله الأمر من قَبلُ ومن بعد.

ويقال: إنّها آخر كلمة تكلّم بها -رضي الله تعالى عنه- فلا يرتاب أن مراده بذلك الاعتراف بأن الأمر لله من قبل كلّ شيء ومن بعد كلّ شيء، أي لله الأمر على الإطلاق».

لم يعلّق على القراءة ولم يشر إلى كونها متواترة أو غير ذلك بل ذكرها وانصرف ليبحث أمرا معنويا وربما فقهيا، وهذا ينسجم مع منهجه في قبول كلّ ما يرد من القراءات، لينطلق منها إلى مناقشة ما يراه ضروريا.

وهكذا اتّضح موقف ناظر الجيش من القراءات التي أقرها جميعا وعول على المتواتر منها، وقبل الشّاذّ لكنّه لم يعول عليه.

**استشهاده بالأحاديث الشّريفة:**

أثار الاستشهاد بالأحاديث الشّريفة جدلا بين العلماء، وانقسموا بين مؤيد ورافض له. وكان أبو حيان أحد الذين أثاروا جدلا في هذه المسألة، فقد كان في البداية رافضا فكرة الاستشهاد بالحديث الشّريف وانتقد ابن مالك في ذلك قال[3]:

---

(١) الآية نفسها في الحاشية ٧.

(٢) مالك بن أنس الأصبحي المدني أبو عبد الله إمام دار الهجرة المتوفى سنة ١٧٩هـ.
وفيات الأعيان ٢/ ٣٠٠-٣٠٢ ومروج الذهب ٣/٣٥٠.

(٣) التّذييل والتّكميل، باب الجوازم ٣/ ٦٦، وفي تمهيد القواعد ٥/٣٤٠.
والاقتراح ص ١٩- ٢٢ وخزانة الأدب ١/ ٣٣- ٣٥.

«قد أكثر هذا المصنّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلّية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخّرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النّحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك. وتبعهم على ذلك المسلك المتأخّرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس. وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخّرين الأذكياء فقال: إنّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول – ﷺ – إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلّية وإنّما ذلك لأمرين:

**أحدهما:** أن الرواة جوزوا النّقل بالمعنى، فتجد قصة جرت في زمانه – ﷺ – لم تُقَلْ بتلك الألفاظ جميعِها نحو ما روي من قوله:

صلّى الله عليه وسلّم: «زوجتُكَها بما معك مِن القرآن»[1] «ملّكْتُكَها بما معك مِن القرآن» «خُذْها بما معك مِن القرآن» وغير ذلك من الألفاظ الواردة، فتعلم يقينا أنّه – ﷺ – لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا يجزم بأنّه قال بعضها؛ إذ يحتمل أنّه قال لفظًا مرادفًا لهذه الألفاظ، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه؛ إذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطها بالكتابة، والاتّكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى وأما من ضبط اللفظ فبعيد جدا لاسيما في الأحاديث الطّوال، وقد قال سفيان الثّوري[2]: إن قلت لكم: إنّي أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنّما هو المعنى. ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنّهم إنّما يروون بالمعنى.

---

(١) صحيح البخاري ٣/ ١٦٥٣ وجاء في الموطّأ ٢/٣٠: «قد أنكحتكها بما معك من القرآن».

(٢) سفيان بن سعيد الثّوري الكوفي، كان إماما في علم الحديث وغيره من العلوم، توفي سنة ١٦١هـ. وهو من خيار أهل الكوفة ومات في البصرة.
الاشتقاق لأبي بكر ابن الأنباري ص ١٨٣ ووفيات الأعيان ١/ ٣٧٤-٣٧٦.

**الأمر الثّاني:** إنّه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرا مـ.ن الرواة كانوا غير عرب بالطّبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النّحو فوقـ.ع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون، ودخل في كلامهم وروايتهم غير الفصيح مـ.ن لسان العرب.... وإنّما أمعنت الكلام في هذه المسألة؛ لئلا يقول مبتدئ: ما بـ.ال النّحويين يستدلّون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلّون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟! فمن طالع ما ذكرتـ.اه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدلّ النّحاة بالحديث».

لكن بالعودة إلى كتبه يظهر أنّه نقض ما قاله، فقد أورد في أغلبها أحاديـ.ث كثيرة واستشهد بها[1] فالمتأمل لهذا يرى شرخًا كبيرا بين ما قاله وما فعله، فلماذا لم ينفّذ هذا الإقناع النّظري وتلك الحجة القوية التي تدعمها الحقائق؟!

لا يفسر هذا إلا بكونه – ربما – اقتنع فيما بعد بما فعله ابن مالك، أو ربما خضع – كغيره من أبناء عصره – للإطار الذي رسمه المماليـ.ك فـ.ي تـ.شجيع العلوم النّقلية ومنها الحديث الشّريف، فرفضه الاستشهاد به – في تلك الظّروف– يسبب له حرجا خاصة أنّه كان على علاقة متميزة مـ.ع الأميـ.ر سـ.يف الـ.دين أراغون[2] نائب السلطنة بمصر.

فعالم يعيش في كنف الحاكم لا يستطيع إلا أن يراعي رغباته وسياسةَ حكمه التي كانت تتّخذ من الدين الإسلامي سندا شرعيا لها، ومسوغًا لوجودها.

ربما جاء – من هنا– اهتمام أبي حيان بالحـ.ديث والاستـ.شهاد بـ.ه فـ.ي مصنّفاته رغم موقفه النّظري المعلَن من ذلك وإن كان ما فعله غير مقبول علميا من عالم شهد – له بالإمامة– أغلب المصادر التي تحدثت عنه، لكنّـ.ه احتمـ.الٌ ممكن في ظلّ تلك الظّروف.

---

(١) أورد في باب أفعال المقاربة وحده ثلاثة عشر حديثًا في التذييل والتّكميل ٤/ ٣٢٧– ٣٧٢.

(٢) أرغون الدوادار النّاصري نائب السلطنة، أحد المماليك المنصورية.
اختص بالشّيخ أثير الدين ابن حيان. المقفّى الكبير ٢/ ١٩– ٢٤.

وتحدث السيوطي عن موقف أبي حيان من الاستشهاد بالحـديث الـشّريف وبدا مؤيدا إياه في ذلك، قال[1]:

«وأما كلامه – ﷺ – فيستدلّ منه بما ثبت أنّه قاله على اللفـظ المـروي، وذلك نادر جدا، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيـضا، فـإن غالـب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها فرووهـا بما أدتْ إليه عبارتُهم، فزادوا ونقّصوا وقدموا وأخّروا، وأبدلوا ألفاظًـا بألفـاظ، ومن ثَم أُنكِر على ابن مالك إثباتُه القواعد النّحوية بالألفاظ الواردة في الحديث».

يبدو في نصه هذا ميالا إلى موقف أبي حيان مـن الاستـشهاد بالحـديث الشّريف لأن الاستشهاد به على القواعد النّحوية غير مقنع عنده؛ للأسباب التّالية:

١- إنّه مروي بالمعنى لم يراع فيه لفظُ الرسول عليه الصلاة والسلام.

٢- روي بأسلوب أعجمي؛ لأن أغلب رواته أعاجم.

٣- دون على أيدي المولّدين بعد فترة قد تكون بعيدة عن عهد رسول الله ﷺ.

٤- تلاعب هؤلاء المولّدون وأولئك الأعاجم بألفاظه، فلم يرووه كما قاله الرسول – ﷺ – بل أنقصوا منه وزادوا فيه وأخّروا وقدموا فأخرجوه بعبارتهم هم لا بعبارته عليه الصلاة والسلام.

ثم ذكر أقوالا متعددة لعلماء ذهبوا إلى ما ذهب إليه[2] منهم ابـن الـضائع قال[3]: «قال أبو الحسن ابن الضائع في شرح الجمل: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب – عندي – في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغـة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النّقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النّقل بالمعنى لكان الأولى – في إثبات فصيح اللغة – كلام النّبـي ﷺ؛ لأنّه أفصح العرب».

---

(١) الاقتراح ص: ١٩.

(٢) الاقتراح ص: ٢١- ٢٢.

(٣) الاقتراح ص: ٢١.

وقد أبقى المجال ممكنًا للاستشهاد بالأحاديث القصيرة التي ثبت أنّه ـا مـن لفظه – عليه السلام – وإن كانت نادرة.

وهذا موقف موضوعي منه تحرى فيه الدقة وحاول أن يقدم رأيـا علميـا يستند إلى أسس صحيحة.

كما تطرق البغدادي إلى هذه المسألة[1] فذكر آراء بعض العلماء في ذلـك مبينًا أسباب عدولهم عن الاستشهاد بالحـديث الـشّريف ومـسوغات بعـضهم الاستشهاد به.

يفهم مما تقدم أن القدماء لم يستشهدوا بالحديث عن غفلة منهم، إنّمـا عـن أسباب كانت لهم واقتنعوا بها.

كما يفهم – على الصعيد النّظري في خلال الآراء التي سـيقت فـي هـذه المسألة – أن أغلب العلماء أميل إلى عدم الاستشهاد به، أو الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة المنسوبة إليه – صلّى الله عليه وسلّم – ولو كانت نادرة، لكـن يبقـى الواقع وظروفه السياسية والدينية أقوى من وضع النظريـات أو إطـلاق الآراء الموضوعية؛ لذلك جاء الاستشهاد بالحديث الشّريف بهذه الكيفية.

وإذا كان مؤسسو اللغة العربية وعلماؤها قد وضعوا منهجا لتقعيد هذه اللغة واختيار الشّواهد الصالحة لها، وهم الأكثر فهما لروحها وخصائـصها والأقـدر على استيعاب قواعدها؛ لأنّهم كانوا أقرب إليها عصرا، فينبغي موافقـة آرائهـم خاصة أنّها تخاطب العقل، وتقدم البراهين على ما اتّخذوه من نهج.

أتساءل الآن: ما موقف ناظر الجيش من الاستشهاد بالأحاديـث الـشّريفة؟ وهل كان مؤيدا أستاذه أو ابن مالك في ذلك؟

يتجلّى موقفه في خلال رده على أستاذه أبي حيان. قال في باب العدد[2]:

«إن الشّيخ أنكر على المصنّف استدلاله بالحديث، وقال: إن علماء العربية الذين استنّوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا الأحكام على ما ورد في الحديث وقال:

---

(١) خزانة الأدب ١/ ٣٢ – ٣٧.

(٢) تمهيد القواعد ٣/ ١٣٨.

وجاهد الرجل متأخّرا في أواخر قرن سبعمئة فزعم أنّه يستدرك على المتقدمين ما أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه. ولله در القائل: لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل مما أتى به أولها. انتهى. والمصنّف لم يدعِ الاستدراك على من تقدم لأنّه لم يقل: أغفل المتقدمون كذا، وقد ذكر أن غايته أنّه ذكر حكما مستدلا عليه بدليل فإن ثبت الدليل ثبت الحكم وإن لم يثبت انتفى. ثم إن الله تعالى لم يحصر العلم في شخص، بل بثّه في الخلق أجمعين؛ لينال كلّ من النّاس نصيبا من ذلك، فالمتقدم له فضل السبق والاختراع والتّدوين وللمتأخّر فضل التّنقيح والتّهذيب، وتقييد ما أطلق وتفصيل ما أجمل، واستدراك ما لعلّه فات الأول.

وقد يدرك المتأخّر ما لا أدركه المتقدم، كما إن المتقدم أدرك ما لا أدركه المتأخر، ويدلّ على ذلك قول سيد الخلق محمد- ﷺ-[1]: فرب حاملِ فقهٍ إلى من هو أفقه منه. وأما قول القائل: لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل مما أتى به أولها. فصحيح، ولكن المراد بذلك الأعمال الصالحة لا المسائل العلمية[2].

والموجب للشّيخ أن يتكلّم في حقّ المصنّف بنحو هذا الكلام أنّه كان يرى تفضيل الجماعة[3] كابن عصفور وابن الضائع وأندادهما من طلبة الشّلوبين على هذا الرجل، ولا شك أن هؤلاء أئمة وسادة، وقد وفّر الله تعالى نصيبهم في هذا الفن، ولكن المصنّف أيضا قد أتاه الله تعالى علما ونظرا واجتهادا، فهو ينبه على ما لم ينبهوا عليه. كما إنّهم هم أيضا يذكرون ما لا يذكره، ويشيرون إلى ما لا يشير إليه. ولا شك أن فضل ابن مالك لا يجهل، ولَكِن.

---

(١) المستدرك على الصحيحين برقم ٢٩٤ ومختارات الأحاديث والحكم النبوية من صحيح الجوامع والسنن والأسانيد والمعاجم المختارة ص ٦٦ والحديث النبوي، مصطلحه، بلاغته ص: ١٤٥.

(٢) فسر القول من غير أن يقدم دليلا مقنعا على صحة استنتاجه، وهذا دليل على تطويعه الأقوال لأفكاره، وربما كان مصيبا في هذا الاستنتاج؛ لقول القائل: «هذه الأمة» فالأرجح أنّه عنى الأمة الإسلامية وأعمالها الصالحة، لكن قوله عام وقائم على احتمالات كثيرة يستطيع المرء أن يفسرها وفق ما يخدم أفكاره، وهذا ما فعله ناظر الجيش.

(٣) يعني المغاربة.

حسدوا الْفَتَى إِذَ لَم ينَالُوا سـعيه  فَالْقَوم أَعداْء لَـه وخُـصوم[1]»

ومما قاله أيضا في هذه المسألة وذكره في باب اسم التّفضيل قوله[2]: «قـد علمت أن أفعل المضاف إلى معرفة إذا أريد به معنى من يجوز فيه المطابقة لما قبله كذي الألف واللام، وعدم المطابقة كالعاري، قـال الله تعـالى[3]: ﴿وكَـذَلك جعلْنَا فِي كُلِّ قَريةٍ أَكَابِر مجرِميها﴾ وقال تعالى[4]: ﴿ولَتَجِدنَّهم أَحـرص النّـاسِ علَى حياةٍ﴾ وقد ورد في الحديث الشّريف الذي تقدم الاستشهاد به[5] الجمع بـين الأمرين – وقد تقدمت الإشارة إلى ما زعمه ابن السراج[6] – ولا شك أن القرآن العزيز **والحديث الشّريف** حجة عليه، والظّاهر أن الأمرين جائزان على السواء. وإذا اشتمل القرآن العزيز **والحديث الشّريف** على الأمرين فـلا وجـه لتـرجيح أحدهما على الآخر».

يفهم مما تقدم أن ناظر الجيش أيد ابن مالك، وجوز الاستشهاد بالأحاديـث الشّريفة إذ ساوى بين الاستشهاد بها وبين الاستشهاد بالقرآن الكريم.

كما فهم منه أيضا أنّه اتّهم أبا حيان بالحسد، وبمعاداة ابن مالك حيث صنّفه من الخصوم.

---

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي، ديوانه ص ٤٠٣ وخزانة الأدب ٨/ ٥٦٨.

(٢) تمهيد القواعد ٣/ ٢٤٤.

(٣) الأنعام ١٢٣/٦.

(٤) البقرة ٢/ ٩٦.

(٥) نصه: «ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم منّي مجالس يوم القيامة؟ أحاسـنكم أخلاقـا، الموطئـون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون» الجامع الكبير للترمذي ٤/ ٣٧٠ والكامل فـي اللغـة والأدب ١/ ٩ وشرح التسهيل ٣/ ٥٩ وتمهيد القواعد ٣/ ٢٤٣.
ونصه في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣ /١٧١: خياركم أحاسنكم أخلاقًا.

(٦) قال: إن المضاف إذا أريد به معنى من عومل معاملة العاري. هذا ما وردعنه، كما ذكـره نـاظر الجيش في تمهيد القواعد ٣/ ٢٤٢، بينما قال ابن السراج في الأصول في النحو٢/ ٧– ٨.
«فقولك: زيد أفضلُ منك وزيد أفضلُكما في المعنى سواء، إلا أنّك إذا أتيت بمنك فزيد منفصل ممن فضلته عليه، وإذا أضفت فزيد بعض من فضلته عليه».

وحتّى يتّضح موقف ناظر الجيش من مسألة الاستشهاد هـ.ذه لا بـ.د مـ.ن الوقوف على طريقة تقديمه الأحاديث الشّريفة، وكيفية إيراده إياها.

١- يكرر الأحاديث الشّريفة التي ذكرها النّحويون: قال[١] في باب اسم التّفضيل:

«ومنها أن المصنّف تضمن كلامه في شرح الكافية شرطا خامـ.سا لهـ.ذه المسألة أعني ما رأيت أحدا أحسن في عينه الكحلُ. وهو كون الظّاهر المرفـ.وع فاعلا بأفعل سببيا لموصوف أفعل قال: كالصوم بالنّسبة إلى الأيام فـ.ي قـ.ول[٢] النّبي ﷺ: «ماْ مِن أَيامٍ أَحب إِلَى اللهِ فِيها الصوم مِن أَيامِ الْعشْرِ».

٢- يوردها؛ ليثبت قاعدة نحوية: قال في باب أسماء الأفعال والأصوات[٣]:

«وقد جاءت (عليك) متعدية بالباء، ومنه الحديث الشّريف[٤]: علَيك بِـ.ذاتِ الدين» وقال في الباب نفسه[٥]:

«والعجب أنّهم لم ينازعوا في أن اسم الفعل يضمن معنى النّفي ونازعوا في تضمنه معنى النّهي، وأما الاستفهام فقد مثّل له بما جاء فـ.ي الحـ.ديث أن عبـ.د

---

(١) تمهيد القواعد ٣/ ٢٥٥.

(٢) ورد في صحيح مسلم ٨/٧٠ «عن عائشة – رضي الله عنها –: أن النّبي – ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتّى توفّاه الله ثم اعتكف أزواجه من بعده».

وورد في كتاب سيبويه ٢/ ٣٢ غير منسوب إلى النبي – ﷺ – لكنه ورد في شرح الرضي على الكافية ٣/ ٤٧١ منسوبا إليه – ﷺ – بينما ورد في خزانة الأدب ٢/١٠ بلا نسبة إليه – ﷺ – قال البغدادي:

«وقد وقع الفصل بالفاعل بين الصلة وموصولها في نحو قولهم: ما مِن أيامٍ أحـ.ب إلـ.ى الله فيـ.ه الصوم منه في عشر ذي الحجة».

ربما يكون هذا الاختلاف في الرواية امتدادا لما اعترى رواية الحـ.ديث الـ.شّريف مـ.ن التّبـ.اين بحسب الرواة، لكن الطّبيعي أن ترجح رواية مسلم؛لأنّه مختص بذلك ولأن روايتـ.ه تتّفـ.ق مـ.ع المتعارف عليه.

(٣) تمهيد القواعد ٥/ ٧٥.

(٤) صحيح مسلم ١٠/ ٥١-٥٢ ومختارات الأحاديث والحكم النبوية من صـ.حيح الجوامـ.ع والـ.سنن والأسانيد والمعاجم ص ١٤٧.

(٥) تمهيد القواعد ٥/ ٥٤.

الرحمن ابن عوف، رأى رسولُ الله – ﷺ– أثر صفرة عليه، فقال[1]: مهيم؟ قال: تزوجتُ يا رسول الله. كأن المعنى – والله تعالى أعلم – أَحدثَ لك شيء؟

قالوا: فمهيم على هذا اسم فعل معناه الاستفهام». وقال[2] في باب حروف الجر:

«قال الشّيخ[3]: ما ذكره المصنّف مخالف لنص سيبويه فإنّه قال[4]: عن وعلى لا يزادان. قال: وأما استدلال المصنّف بقول الشّاعر[5]:

..... علَى كُلِّ أَفْنَانِ العِضاهِ تَرُوقُ.

فيحتمل التّضمين، وذلك أنّه ضمن (تروق) معنى تفضل وتشرف، قال: وكذا استدلاله بما ورد في الحديث الشّريف[6]: من حلَفَ على يمِين. إن صح أنّه من لفظ الرسول – ﷺ – يقال فيه: إن (حلف) ضمن معنى (جسر) أي من جسر بالحلف على يمين. انتهى».

يعني هذا أن (حلَفَ) فعل متعد، فكان القول: من حلف يميناً، لكنّه لما ضمنه معنى الفعل (جسر) عداه بـ (على) لأن(جسر) يتعدى بـه. وقال في باب العدد[7]:

---

(١) ورد في صحيح البخاري برقم ١٩٤٤، ولسان العرب ١٣/ ٢١٥والكامل للمبرد ٣/ ٢٤٤.
ووردت كلمة «مهيم» في المقامة التاسعة الإسكندرانية للحريري١/ ٣٦٣ شرح الشّريشي، وذكر الشّارح في ١/ ٣٦٤ أنّها كلمة استفهام معناها: ما الأمر؟

(٢) تمهيد القواعد ٤/ ٢٢.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٤.

(٤) لم يذكر سيبويه ما قاله أبو حيان، علما أنّني لم أجد من قال بزيادتهما إلا السيوطي في همع الهوامع ٢/ ٣٥٦، ٣٦٠ وعلّل زيادتهما بالضرورة.

(٥) هو حميد بن ثور الهلالي، ديوانه ص ٤١ وأساس البلاغة « روق» ص ١٨٥ وشرح التسهيل ١٦٥/٣ وخزانة الأدب ٢/ ١٧٠ و١٥٩/١٠ وهمع الهوامع ٢/ ٣٥٧.
وهو عجز بيت صدره: أبى اللهُ إلا أن سرحةَ مالكٍ

(٦) صحيح البخاري ٤/ ٢٠٨٥ و٣/ ١٣٧٩ ومختارات الأحاديث والحكم النبوية من صحيح الجوامع والسنن والأسانيد ص ١١٩و١٢٦ والبحر المحيط ٤/ ٤٧ ورياض الصالحين ص ٤٤٥.

(٧) تمهيد القواعد ٣/ ١٢٧.

«إن التّاء قد تحذف من هذه الكلمات[1] مع كون المعدود مذكّرا، لكن إنّما يكون ذلك عند عدم ذكر المعدود معها، نبه على ذلك ابن عصفور، قال[2]: حكى الكسائي: صمنا من شهر كذا خمسا. ولا شك أن هذا حقّ؛ لقول النّبي[3]- ﷺ-: من صام رمضان، وأَتْبعه بِستٍّ مِن شَوالَ فَكَأَنّما صامْ الدهر».

الشّاهد في قوله: بستٍّ، حذف تاء التّأنيث من العدد وذكّره مع المعدود المذكّر لأنّه محذوف، فلو ذَكَر المعدود كان ينبغي أن يؤنّث العدد فيقول: ستّة أيام. كما قال في باب النّائب عن الفاعل[4]: «وأشار بالمعنوي إلى كون الفاعل معلوما ومنه قول النّبي- ﷺ -: نُصِرتُ بِالرعبِ مسِيرةَ شَهرٍ[5] ونُصِرتُ بِالصبا، وأُهلِكَتْ عاد بِالدبور[6].

وإلى كونه لا يتعلّق بتعيينه مراد المتكلّم كقوله تعالى[7]: ﴿وإِذَا حييتُم بِتَحِيةٍ فَحيوا بِأَحسن مِنْها أَو ردوها﴾، وإلى كون تعظيم الفاعل مقصودا فيصان اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقول النّبي[8] - ﷺ -: من بلِي مِنْكُم بِهذِهِ القَاذُوراتِ فَلْيستَتِر».

الشّاهد في قوله: «نُصِرتُ وأُهلِكَتْ» حيث بنى الفعلين للمجهول وحذف الفاعل منهما؛ لأنّه معلوم – هو الله سبحانه وتعالى – وأناب عنه المفعول به.

---

(١) يعني من ثلاثة إلى عشرة.

(٢) المقرب ص ٣٣٤.

(٣) الجامع الكبير للترمزي ٢/ ١٢٣ برقم ٧٥٩.
ومختارات الأحاديث والحكم النبوية من صحيح الجوامع والسنن والأسانيد والمعاجم ص ١٩٩ والموطّأ ٣/ ٣٣٠ وارتشاف الضرب ١/٣٦١.

(٤) تمهيد القواعد ٢/ ٢٦٠ – ٢٦١.

(٥) صحيح البخاري ١/ ١٥٥ وشرح التسهيل ٢/١٢٥.
والبحر المحيط ٣/٨٣ والبداية والنهاية ٦/١٣٥.

(٦) صحيح البخاري ٢/ ١٠٣٠ الكامل للمبرد ٣/٥١ وشرح التسهيل ٢/ ١٢٥.
والبحر المحيط ٨/ ١٣٩ والبداية والنهاية ١/ ١٠٢.

(٧) النّساء ٤/ ٨٦.

(٨) الجامع الصغير للألباني ١/ ٩٣ وشرح التسهيل ٢/ ١٢٦.

كذلك الشّاهد في الحديث الثاني قوله: (بلِي) بنى الفعلَ للمجهول صوناً لاسم الله – سبحانه– من أن يقترن مع المفعول، ولو اقترن لكان النّقـ.ـدير: ابتلـ.ـى اللهُ فلاناً بالقاذورات لكن تنزيها لاسمه – سبحانه– عن هذا الاقتـ.ـران بنـ.ـى الفعـ.ـل للمجهول. وقال في باب الاختصاص[1]: «إن المخصوص لا يتعين كونه وسـ.ـط الكلام، بل قد يكون وسطا نحو: نَحن معاشِر الأنْبِياءِ لا نُورثُ[2]. وقد يكون آخرا نحو قولك: أنا أفعل كذا أيها الرجل».

الشّاهد في قوله: معاشر، أورده – وهو المخصوص– متوسطًا بين المبتـ.ـدأ (نحن) والخبر جملةِ (لا نورث) بينما وقع المخصوص (أيها) آخِرا.

٣- يوردها ليوضح بعض الأحكام الفقهية: قال[3] في باب المبتدأ: «وعلى هـ.ـذا يرجع الحال عند مغايرة الخبر المبتدأ إلى أمرين: أحدهما: تقـ.ـدير مـ.ـضاف محذوف والثّاني: أن تجعل الثّاني نفس الأول إذا قصدت المبالغـ.ـة. وحينئـ.ـذ يرجع ما قاله المصنّف إلى ما قاله غيره من النّحاة؛ من أنّه عند المغايرة لنا تأويلان: إما أن يقدر مضاف إليه محذوف، إن لم تقصد المبالغة، وإمـ.ـا أن تجعل أحدهما الآخر مبالغة. وعلى هذين التّأويلين حمل العلماء قوله– ﷺ– لما سئل عن الجنين في بطن النّاقة المذبوحة أو البقرة أو الشّاة فقالوا: نلقيـ.ـه أم نأكله؟ فقال[4]– ﷺ–: كُلُوه إِن شِئْتُم، فَإِن ذَكَاتَه ذَكَاةُ أُمه.

روي برفع ذكاة الثّانية ونصبها، والرفع هو الكثير. فقدره أبو حنيفة: ذكـ.ـاةُ الجنين مثلُ ذكاة أمه، وأوجب ذبح الجنين. وحمله الشّافعي على أن ذكـ.ـاة أمـ.ـه تغني عن ذكاته إن لم يمكن ذبحه، على أن إحـ.ـدى الـ.ـذّكاتين هـ.ـي الأخـ.ـرى، فأغنت عنها.

---

(١) تمهيد القواعد ٤/ ٤٤٣.

(٢) صحيح البخاري ٤/ ١٤٧٩ والفقه الإسلامي وأدلته ١٠/ ٧٧١١ والبحر المحيط ٦/ ١٦٤.

(٣) تمهيد القواعد ١/ ٣٤٤.

(٤) سنن ابن ماجة، كتاب الذبائح ٢/ ١٠٦٧ رقم ٣١٩٩.

وأما النّصب فعلى أن الذّكاة الأولى عملت في الثّانية؛لأنّها مصدر ويكـون الخبر محذوفا، أي واجبة».

الشّاهد في حالة النّصب قوله: (ذكاةَ) حيث نَصب هذا المصدر علـى أنّـه مفعول مطلق للمصدر الأول(ذكاتَه) قال أبو حيان[١]: «ينتصب المصدر بمصدر نحو: عجبت من ضربِ زيدٍ عمرا ضربا» وقال السيوطي[٢]: «ينْصب المصدر بمصدرٍ مثله نحو[٣]: ﴿فإن جهنّم جزاؤُكُم جزاء موفُورا﴾.

٤- كما يوردها؛ ليوضح معاني بعض الكلمات: قال[٤] في باب المستثنى: «ومثال مساواة بيد لِغير في الاستثناء المنقطع قول النّبي[٥] ﷺ: أَنَاْ أَفْصح مـن نَطَـقَ بِالضادِ بيد أَنِّي مِن قُريشٍ واسترضعتُ فِي بنِي سعدٍ. ونقل الشّيخ عن بعضهم أنّها بمعنى على، وأنّه حمل الحديث المذكورعلى ذلك». كما قال[٦] في شـرح مقدمة التسهيل: «ويحكم بانقضاء اللأواء وهي الشّدة، وفي الحديث[٧]: من كَان لَه ثَلاثُ بنَاتٍ فَصبر على لأوائِهِن، كُن لَه حِجابا مِن النَّار.

والقاعدة الكلّية قلب همزة التّأنيث المنقلبة عن حرف زائد في التّثنيـة واوا كحمراوين[٨] إلا في هذه الكلمة، أعني لأواء، وفي كلمة أخرى وهي حواء فـإن الهمزة فيهما لا تقلب، بل تقر في التّثنية كالأصلية فيقال: لأواءان وحواءان».

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٠٢.

(٢) همع الهوامع ٢/ ٧٤.

(٣) الإسراء ١٧ / ٦٣.

(٤) تمهيد القواعد ٣/ ١١٤.

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣١٤ والمزهر للسيوطي ص ٢٠٩. والبداية والنهايـة ٢/٢٢٠ بروايـة: أذا أعربكم، أنا قرشي واسترضعت في بني سعد بن بكر. وفي سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة لمحمد ناصر الدين الألباني ص ١٨٥.

(٦) تمهيد القواعد ١/ ٤.

(٧) الجامع الكبير للترمزي ٣/ ٤٧٨ برقم ١٩١٦ وسلسلة الأحاديث الصحيحة وشـيء مـن فقههـا وفوائدها ٣/ ١٨٢.

(٨) جاء في الأصل (كحمراوان) وما أثبته هو الصحيح.

لم يتّبع ناظر الجيش طريقة واحدة في إيراده الأحاديث الشّريفة، بل اعتمد الطّريقة نفسها التي اعتمدها في إيراده الآيات القرآنية، فتارة يستشهد بها بعد استشهاده بالقرآن الكريم كقوله[1]: «الكلمة تقال في اللغة بطريق الاشتراك لمعنيين: **أحدهما:** الكلام التّام أي المفيد، كقوله تعالى[2]: ﴿وكَلِمةُ اللهِ هِي الْعلْيا﴾ وكقوله[3] ﷺ: «الْكَلِمةُ الطَّيبةُ صدقَةٌ». وأصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد[4]:

أَلا كُلُّ شَيءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ .....

**وثانيهما:** أحد مفردات الكلام».

وتارة يستشهد بالشّعر أولا ثم يورد الحديث الشّريف كقوله[5] في أثناء حديثه عن لحاق نون التّوكيد الماضي: «ومنها نون التّوكيد، وتلحق من الأفعال المضارع والأمر وقد تلحق من الماضي اللفظ المستقبل المعنى كقول الشّاعر[6]:

دامنَّ سعدكِ إن رحمتِ متَيما لَولاكِ لَم يك لِلصبابةِ جانِحا

ومنه ما ورد في الحديث[7]: فَإِما أَدركَن واحِد مِنْكُم الدجالَ. فدامن مستقبلٌ لأنّه دعاء وكذا أدركن، لوقوعه بعد إن الشّرطية».

---

(١) تمهيد القواعد ١/٥.

(٢) التوبة ٩/ ٤٠.

(٣) صحيح البخاري ٤/ ١٥ ومتن الأربعين النووية من الأحاديث الصحيحة ص ١٧.
ورياض الصالحين من كلام سيد المرسلين للنّووي ص ٢١٥ وهمع الهوامع ١/ ١٩.

(٤) هو لبيد بن ربيعة، ديوانه ص ١٤٥، والشطر الثّاني للبيت: وكلّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ.
وورد في شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٨ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٩.
و٢/٣١٠ ومغني اللبيب ١/ ١٤٢ و٢١٥ والعقد الفريد ٦/١٢٢ وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٤ – ٢٢٥.

(٥) تمهيد القواعد ١/ ١٥.

(٦) جاء بلا نسبة في الجنى الداني ص ١٤٣ ومغني اللبيب ١/ ٣٧٤ وهمع الهوامع ٢/ ٧٨ والدرر اللوامع ٢/ ٩٩.

(٧) صحيح مسلم ص ٢٢٤٩ وفي شرح التسهيل ١/ ١٤.
وورد في سنن أبي داوود ص ٧٩٧ برواية: لعله سيدركه من قد رآني وسمع كلامي، وبهذا يسقط الشاهد.

إن عمل ناظر الجيش – في هذا – علمي، غايته إثبات الحقيقة العلمية التي يعرضها وتقديم الشعر على الحديث الشريف لا يضير في البحث العلمي وإن كان المعهود تقديم الحديث لشرفه. هذا وقد اتّضح مما تقدم ما يلي:

١- إجازة ناظر الجيش الاستشهاد بالحديث الشّريف.

٢- طريقته المرنة في سوقه الأحاديث الشّريفة، فتارة يوردها قبل الشّعر وتارة بعده.

٣- تكراره الأحاديث التي ساقها المصنّف؛ إذ نادرا ما أتى بجديد فيها.

٤- أغلب الأحاديث التي ذكرها صحيحة، أوردها مستشهدا – غالبا- على قواعد نحوية أو فقهية أو لغوية.

٥- أورد الأحاديث الشّريفة تامة الرواية على غير عادته في إيراده الشّواهد الأخرى وربما يعزى هذا إلى حرصه على ضرورة الاستشهاد بالحديث الشّريف.

**شواهده الشّعرية:**

يعد الشّعر العربي ديوان العرب والمعبر عن هوية الأمة وفكرها ولغتها، قيل: الشعر ديوان العرب[1]. واللغة العربية وجدت قبل الإسلام، وواكبته حتّى اليوم وانعكست في أشعار العربي، فاتّخذها علماء العربية مصدرا أصيلا لاستنباط قواعدها ومعرفة أساليبها ولهجاتها، كما اتّخذوها شاهدا قويا على صحة ما توصلوا إليه من قواعد وضوابط، خاصة أن الشّعر كان المعبر عن الشّخصية العربية بأبعادها الثّقافية والفكرية واللغوية.

واعتنى علماء العربية بالشّواهد الشّعرية، واختاروا منها ما تطمئن إليه النّفوس والعقول من حيث الفصاحة؛ لذلك قبل أن يسوقوا شواهدهم وضعوا قواعد لاختيار تلك الشّواهد، وحددوا ضوابط لذلك، فقسموا الأشعار التي تصلح

---

(١) جاء في طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٤: «كان الشعر في الجاهلية عند العرب ديوان علمهم ومنتهى حكمهم، به يأخذون وإليه يصيرون» وفي طبقات النحويين واللغويين ص ٢.

للاستشهاد إلى أربع طبقات بحسب التّسلسل الزمني، هي[1]:

١- الطّبقة الأولى تضم أشعار الجاهليين كامرئ القيس وزهير وغيرهما.

٢- الطّبقة الثّانية تضم أشعار المخضرمين الذين عاشوا في الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان بن ثابت.

٣- الطّبقة الثّالثة تضم أشعار الإسلاميين، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

٤- الطّبقة الرابعة تضم أشعار المولّدين أو المحدثين، وهم جيلُ الشّعراء الذي جاء بعد كبشّار بن برد وأبي نواس وأبي تمام والمتنبي والمعري.

قال البغدادي[2]: «فالطّبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا، وأما الثّالثة فالصحيح الاستشهاد بكلامها. وقد كان أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم في عدة أبيات أخذت عليهم ظاهرا، وكانوا يعدونهم من المولّدين؛ لأنّهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب. وكان أبو عمرو يقول: لقد أحسن هذا المولّد حتّى لقد هممتُ أن آمر صبياننا بروايته شعره يعني -بذلك- شعر جرير والفرزدق[3] فجعله مولّدا بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين. وكان لا يعد الشّعر إلا ما كان للمتقدمين، قال الأصمعي[4]:

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١/ ٥١ وما بعدها وخزانة الأدب ١/ ٢٩.

(٢) خزانة الأدب ١/ ٣٠.

(٣) ربما لا تكون رواية البغدادي دقيقًة في هذا؛ لأنه روى أنّ أبا عمرو قال: أحسن هذا المولّد. وقال: بشعره. فهو يتكلّم بصيغة المفرد والبغدادي ذكر اثنين، وربما كانت الرواية التّالية أدقّ: «لقد كثر هذا المحدثُ وحسن حتى لقد هممتُ أن آمر فتياننا بروايته، يعني شعر جرير والفرزدق وأشباههما».
البيان والتبيين ٢١٥/١ وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء ص ٣٨، خاصة أنه قيل في أبي عمرو:
«سمعت يونس يقول: لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء واحد كان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء في العربية أن يؤخذ كله » طبقات فحول الشعراء ١٦/١.

(٤) البيان والتبيين ١/ ٢١٤.

جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي.

وأما الرابعة فالصحيح أنّه لا يستشهد بكلامها مطلقاً وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختاره الزمخشري». وقال أيضا[1]:

«وفي الاقتراح[2] للجلال السيوطي: أجمعوا على أنّه لا يحتج بكلام المولّدين والمحدثين في اللغة العربية. وفي الكشّاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها». قال الزمخشري قاصدا أبا تمام[3]:

«وهو وإن كان محدثًا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة[4]؟ فيقتنعون بذلك؛ لوثوقهم بروايته وإتقانه».

اعترف الزمخشري لأبي تمام بكونه من علماء العربية وجوز الاستشهاد بشعره لأنّه عد شعره بمنزلة ما رواه عن الأقدمين في كتابه الحماسة، إذْ اعتمد العلماء على ما ورد فيه من شواهد؛ لوثوقهم بجودة اختياره ودقّة روايته إياها.

ولناظر الجيش وجهة نظر قد لا تتقيد كثيرا بما استنّه الأقدمون رغم إيراده – في كتابه هذا – الشّواهد التي تدخل في دائرة الاحتجاج، وتنتمي لشعراء من تلك الطّبقات التي يحتج بشعرها، وتمثّله بشواهد شعراء من المحدثين كأبي تمام وأبي العلاء المعري وأبي الطّيب المتنبي إلا أنّه لم يكتف بالتّمثّل بها بل استشهد ببعضها على قواعد نحوية وكأنّه يريد أن يقول:

لم تقتصر الفصاحة على الأقدمين. خاصة أنّه دافع عن المحدثين، ودعا إلى العودة إلى ما قالوه، قال[5] في أثناء شرحه مقدمة شرح التّسهيل لابن مالك:

---

(١) خزانة الأدب ١/٣١.

ذكر البغدادي هنا أن سيبويه استشهد بشعر بشار بن برد تقربا إليه، لكنّني عدت إلى كتاب سيبويه فلم أجد فيه بيتًا واحدا لبشار.

(٢) الاقتراح ص ٣١.

(٣) الكشاف ١/ ٤٣.

(٤) كتاب لأبي تمام اختار فيه بعض ما قيل في الحماسة من أشعار الأقدمين.

(٥) تمهيد القواعد ١/ ٤.

«في هذا الكلام من المصنّف حثٌّ وترغيب في النّظر في كلام المتـ.أخّرين والاشتغال به، ونهي عن أن يقتصر المحصل على كلام المتقدمين ويرفض كلام من بعدهم فإنّه قد يعثر في كلام المتأخّر على ما لا يعثر عليه في كلام المتقدم.

ولا شك أن للمتقدم أفضلية السبق والاختراع والتّدوين، وللمتأخّر أفـ.ضلية الجمع والإكثار، وتقييد ما لعلّه أُطلقَ، وتفصيل ما لعلّه أُجملَ مع الاختصار التّام وتيسير ما هو على المحصل صعب المرام.

فيتعين الجنوح إلى كلامهم، والتّعريج على مصنّفاتهم، فربما فات مـ.ن لـ.م يشتمل عليها مقصود كبير؛ ولهذا قال الجاحظ ما معناه: مِن أَضر ما يرِد علَـ.ى الأَسماعِ قَولُهم: لَم يدعِ الأولُ لِلآخِرِ شَيئًا[1]. وما أحسن قولَ حبيـ.ب بـ.ن أوس الطّائي[2] رحمة الله عليه:

لا زِلْتَ مِن شُكري فـ.ي حلَّـ.ةٍ ... لا بِـ..سها ذو سـ..لَبٍ فَـ..اخِرِ

يقُـ..ولُ مـ..ن تَقْـ..رع أَسـ..ماعه ... كَـ..م تـ..رك الأولُ لِلآخِـ..رِ

وبالغ المعري في مدح نفسه حيث قال[3]:

وإِنِّي وإِن كُنْتُ الأَخِير زمانُه لآتٍ بِما لَم تَستَطِعه الأَوائِلُ

قيل: وهو من أحسن ما قيل في مدح المتأخّرين نفوسهم. والمنصف هو أبو العباس المبرد حيث يقول في الكامل[4] له:

وليس لقدم العهد يفضل القائل ولا لحدثانه يهتضم المصيب، ولكن يعطـ.ى كلٌّ ما يستحقّ».

---

(١) البيان والتبيين ٢/ ٧٧ و٣/ ٢٩١، والخصائص ١/ ١٩١- ١٩٢.

(٢) يعني أبا تمام، والبيتان في شرح ديوانه ص ٢٧٠ برواية: كم ترك الأولُ للآخر.
وشرح مقامات الحريري للشّريشي ١/ ٣٦.

(٣) شرح سقط الزند ص ٥٦ وارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٢.
وشرح مقامات الحريري للشّريشي ١/ ٣٦.

(٤) الكامل ١/٢٧.

يستنتج مما تقدم أن ناظر الجيش قد تبنّى التّفسير الذي قدمه لكلام ابن مالك وأن الإقبال على كلام المتأخّرين قد لاقى قبولا لديه، فظهر- في خلال ما قاله - انفتاحه على كلّ الشّواهد، يختار منها ما يراه صوابا.

وهذا ينسجم مع طبيعته الشّخصية التي تتّسم بالمرونة في التّعامل مع كلّ الطّبقات الاجتماعية والسياسية والعلمية، فهو عندما يكون في موقع الاختيار يختار أكثر المواقف مرونة دون أن يهمل ما تعارف عليه الآخرون، فيعطي كُلا حقّه من العناية.

من هنا تتّضح طريقته في عرضه شواهد كتابه هذا، حيث أورد شواهد داخلة في دائرة الاحتجاج فاستشهد بأشعار هذيل وطيء وغيرهما وساق الشّواهد التي ذكرها ابن مالك وأبو حيان، كما تمثّل، بل استشهد بأشعار لأبي تمام والمعري والمتنبي وغيرهم.

وربما وجد مسوغًا لنفسه في هذا الشّأن في موقف الزمخشري الذي استشهد بأشعار أبي تمام، وكذلك ربما كان ميله إلى الرأي القائل بجواز الاستشهاد بكلام من يوثق بكلامه من المحدثين تفسيرا لاستشهاده بأشعار بعضهم وإن كان الأرجح في ذلك أنّه سار على طريقة أستاذه.

ولا بأس في ذلك إذا انحصر الأمر بكلام ذوي الفطنة والعبقرية والعلم بأساليب العربية، وكان شعرهم وفق تلك الأساليب، لكن المحذور من ذلك أن يكون موقفه هذا مشجعا لمن يأتي بعد ويدخِل في أساليب العربية الفصيحة ما شابته الحداثة، وما شاع من أساليب فرضتها الحضارة والانفتاح على لغات العالم وكان لا ينسجم مع بلاغة العربي وفصاحة لغته، خاصة «لأن تلك اللغة إنّما انقادت واستوت واطّردت وتكاملت بالخصال التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة»[1].

فخطوة ناظر الجيش جريئة لكنّها خطرة، وغير مضمونة النّتائج مستقبلا لذلك يبقى الأسلم للعربية وخصائصها الحفاظُ على ما استنّه الأقدمون، والإشادةُ

---

(١) البيان والتبيين ١/ ١١٣.

بما جاء به المتأخّرون على سبيل التّمثّل بكلامهم، خاصة وأن الموقـف موقـفُ استشهاد على قواعد لغوية ونحوية وليس من باب الاستشهاد على أفكار أو معانٍ جديدة يمكن قبولها والترحيب بها؛ لكونها تنسجم مع طبيعة التّطـور ومعطيـات التّجديد في السلوك الإنساني.

هذا لا يعني أنّه لا يجوز تطوير الأساليب العربية بما يخدم طبيعة العـصر والمعطيات الجديدة، إنّما هذا ممكن، بل يجب في إطار الأساليب العربية الأصيلة والصحيحة خاصة أن العربية تتميز بغناها ومرونتها واستيعابها كلّ جديد، مـع الإشارة إلى أن اللغة العربية لغة حية ومتطورة، تواكب مراحل التّطور، وممـا يشير إلى ذلك قول يونس عن ابن أبي اسحاق[1]: «هو والنّحو سواء، قـال: لـو كان في النّاس اليوم من لا يعلم إلا علمه يومئذ لضحِك به».

فهذا يشير إلى أن العربية تواكب التطور، فالفترة التي تفصل يونس عـن ابن أبي إسحاق ليست ببعيدة ومع هذا صرح يونس بأن النّاس لا يكفـيهم العلـم الذي كان سائدا أيام ابن أبي إسحاق، وبأنّهم يضحكون منه لعدم كفايته لمتطلّبات عصرهم فكيف بنا نحن اليوم وتفصلنا عن علماء العربيـة الأوائـل كـلّ تلـك القرون؟! فمن الضروري بل الواجب تطوير أساليبها بما يواكب عصرنا، لكـن في خلال أساليب أصيلة لا تبعدها عن هويتها.

أشير هنا إلى أن أبا حيان كان معجبا بالمتنبي وسعة اطّلاعه علـى كـلام العرب. قال ناظر الجيش في باب أمثلة الجمع وما يتعلّق بها ممـا لـم يـسبق ذكره[2]: «في شرح الشّيخ أن الفارسي سأل المتنبي: كم جاء على وزن فِعلى؟

فقال على البديهِ ولم ينكر: حِجلى وظِربى[3]. قال الفارسي: فبتُّ طول الليل أطلب لهما ثالثا فلم أقدر عليه. قال الشّيخ: وهذا يدلّ على علم أبي الطّيب وسعة اطّلاعه واستحضاره لكلام العرب».

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥.

(٢) تمهيد القواعد ٦/ ٨٨.

(٣) ورد في لسان العرب (ظرب) ٨/٢٥١: «الظّربى على فِعلى، جمع مثل: حِجلى، جمع حجل».

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن لأبي حيان موقفا واضحا من الاستشهاد بكلام المحدثين، حيث صرح أكثر من مرة بأنّه لا يستشهد بكلامهم وإن كان لم يلتزم بهذا الموقف، قال[1]: «وأما ما وقع في كلام حبيب فلا يستشهد به، وكيف يستشهد بكلام من هو مولّد؟!» وقال[2] في حديثه عن حذف (لا) من (سيما):

«إنّما يوجد في كلام الأدباء المولّدين لا في كلام من يحتج بكلامه؛ لأن حذف الحرف خارج عن القياس، ولا ينبغي أن يقال بشيء إلا حيث سمع، ولم يسمع حذف لا من سيما في كلام من يحتج به، وإنّما سمع في أشعار المولّدين».

كلامه هذا يناقض ما عرف عنه من استشهاده ببعض أشعار المولّدين[3] ولا مسوغ لهذا التّناقض إلا أن يفسر بقناعته بأن الفصاحة والإبداع لم يقتصرا على عصر دون غيره وبأنّه كان يميل إلى الرأي الذي يجيز الاستشهاد بكلام من يوثق به من المحدثين، فإن كان ممن أجمع العلماء على الوثوق به فلا ضير وإلا فلا؛ لكي تكون هناك أسس ناظمة وضابطة صادرة عن ذوي المعرفة والخبرة في الشّأن العلمي.

وربما كان في موقف أبي حيان تشجيع لناظر الجيش على الاستشهاد بكلام المحدثين خاصة أنّه قلّد أستاذه، رغم مخالفته منهج البصريين في هذا.

انطلاقا مما تقدم يمكن حصر شواهد ناظر الجيش الشّعرية بمسارين:

١- أشعار يسوقها للتّمثّل بها، وأغلبها لشعراء محدثين، قال[4] في باب التّصريف معلّقا على ما قدمه المصنّف: «هذا آخر كلامه في إيجاز التّعريف، وهو كما قال أبو تمام[5]:

---

(١) البحر المحيط ١/ ٩٠ – ٩١.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٩ ومنهج السالك ص ١٧٩.

(٣) استشهد بشعر المتنبي في ارتشاف الضرب ٣/ ٢١٠ وبشعر ابن المعتز في ١/ ١٣١. وبشعر المعري في ٢/٣١. كما استشهد في البحر المحيط ٥/ ٥٢٨ – ٥٢٩ و٧/ ٣٤٤ بشعر أبي نواس وبشعر أبي تمام في ٢/ ٤٧٢.

(٤) تمهيد القواعد ٦/ ٣١٦.

(٥) شرح ديوانه ص ٥٥.

يستَنْبِطُ الروح اللطِيـ.فَ ذَ.سِيمه أَرجا، وتُؤْكَلُ بِالضمِيرِ وتُشْرب

فسبحان من الفضل بيده، يؤتيه من يشاء، لا مانع لما أعطى». وكذلك تمثّل بشعر أبي تمام أيضا في أثناء دفاعه عن المصنّف واتّهام أبي حيـ.ان بالحـ.سد، قال[1]:

«ولكن الشّيخ – رحمه الله تعالى – كان في خاطره أن النّحو الذي وصـ.ل إليه المتأخّرون من المغاربة كالأستاذ أبي علي الشّلوبين وتباعه لم يـ.صل إليـ.ه غيرهم، فلما رأى كتب المصنّف، وما أبرزه من النّوادر والغرائب والعجائب لـ.م يبعد أن حصل في النّفس حسد ما. ولله در أبي تمام حيث يقول[2]:

وإذا أَراد اللهُ ذَ.شْر فَ.ضيلَةٍ طُوِيتْ، أَتَاح لَها لِـ.سان حـ.سودِ
لولا اشْتِعالُ النّارِ فِيما جـ.اورتْ ما كان يعرفُ طِيب نَشْرِ العودِ»

وتمثّل بشعر ابن الرومي مادحا كلام المصنّف بقوله[3] في باب الاشـ.تغال: «هذا آخر كلام المصنّف –رحمه الله تعالى– وهو كما قال ابن الرومي[4]:

وحديثُها السحر الحـ.لالُ لَواذَّ.ـه لم يجنِ قتلُ المـ.سلمِ المتحـ.رزِ
إن طالَ لم يملِلْ وإن هي أوجزتْ ود المحـ.دثُ أنَّهـ.ا لـ.م تُـ.وجزِ
شَرك العقولِ وفِتْنَةٌ مـ.ا مثلُهـ.ا للمطْمئِن، وعقلـ.ةُ المـ.ستَوفِزِ»

تمثّل بشعر ابن الرومي مقتديا – في ذلك– بابن يعيش[5] وأبـ.ي حيـ.ان[6] وغيرهما ربما؛ لأن المقام – هنا – في سياق الأفكار والمعـ.اني لا فـ.ي سـ.ياق القواعد النّحوية واللغوية وهذا لا بأس به؛ لأن الأفكار لا تقتصر على عصر من دون آخر ولأن التّمثّل بها لا يضير القواعد والأسس اللغوية.

---

(١) تمهيد القواعد ٥/ ٣٤٣.
(٢) شرح ديوانه ص ١٦٩.
(٣) تمهيد القواعد ٢/ ٢٨٧.
(٤) ديوانه ٣/ ١١٦٤ ونوابغ الفكر العربي ص ٥٥.
(٥) شرح المفصل ١/ ١٨.
(٦) البيت الأول في البحر المحيط ١/ ٤٩٧.

٢- أشعار يوردها للاستشهاد بها، وتقديم الدليل على صحة ما يعرض، وهذه فـي أغلبها مما اتُّفق عليه، ويدخل في دائرة الاستشهاد، والشّواهد عليها كثيرة. لكنه لم يلتزم في إيراده شواهده من المسارين طريقة واحدة، إذ تارة ينسب البيت إلى قائله وتارة يغفل ذلك، ومرة يقدم شطر بيت وأخرى بيتا تاما أو أكثر.

تشبه طريقتُه هذه في إيراد الشّواهد طريقةَ أستاذه أبي حيان إلى حد كبير في التذييل والتكميل، وفي ارتشاف الضرب من لسان العرب.

وربما كانت طريقة أستاذه مشجعة إياه على اتّخاذها أسلوبا وطريقة عرض خاصة أنّه قد علِمتْ تبعيتُه إياه في نواحي متعددة من جملتها هذه الطريقة. وقد ذُكِرتْ لهذه الطّريقة في العرض تفسيراتٌ ومسوغاتٌ منها:

١- أنّه يوجه خطابه إلى الطّبقة المثقّفة، وهذه يجب أن تكون مطّلعة على أشعار العرب.

٢- يركّز على موضع الشّاهد فيورده دون الالتفات إلى ما سواه، وهذا ما سوغه أبو حيان[١] فاتّبعه ناظر الجيش.

٣- كانت هذه الأبيات التي يوردها شائعة معروفة فلا داعي لتفصيل القول فيها كالأبيات التي يتَمثّل بها في السلوك الاجتماعي أو التي تُساق فيها بعض الحِكم أو التي شاعت بين العلماء ورددوها خلفاً عن سلف كشواهد على قضايا علمية من ذلك تمثّل ناظر الجيش معرضا بأبي حيان بقول الشّاعر[٢]:

لا تضع مِن عظيمِ قدرِ وإن كنْتَ مشارا إليه بالتّعظيمِ

وكاستشهاده على عمل(ما) عمل ليس بقوله[٣]:

..... وإذ ما مثلَهم بشر

٤- ربما كان البيت منسوبا لأكثر من شاعر وهو يجهل قائله.

---

(١) التذييل والتّكميل ٢/ ١٢٦.

(٢) سبق في صفحة ١٠٣.

(٣) سبق في صفحة: ٨٠.

٥- يورد ما أورده – بلا نسبة – علماء موثوق بهم.

٦- ربما؛ لأن قائل البيت سيء الخلق فذكر اسمه يسيء إلى المؤلّف.

٧- قد يكون البيت مركّبا من قصيدتين لشاعرين وهو لا يعرفهما أو لا يعرف الجزء المنسوب لكلّ منهما.

٨- ربما يكون البيت مرذولا وذكر قائله يخلّ بسمعته.

٩- إضافة إلى ما تقدم ربما يكون قيل في زمن سبق التدوين فلم يعرف قائله.

هذا بالنّسبة إلى عدم نسبة الشّاهد إلى صاحبه، لكنّه كان يقدم أحيانًا أنصاف أبيات أو أجزاء منها، ولهذا أسبابه أيضا، منها:

١- تركيزه على موضع الشّاهد وإهماله ما بقي كقوله[١]:

..... على كلّ أفنان العضاه تروقُ

٢- جهله بقية البيت.

٣- ميله إلى الإيجاز وطرحه مالا يفيد كاستشهاده في باب المستثنى بقول الشاعر[٢]:

لم ألف في الدار ذا نطقٍ سوى طللٍ .....

٤- قد يكون البيت مركّبا فصدره من بيت وعجزه من آخر ولا داعي لذكر بقيته، بل الاهتمام بما فيه موضع الشّاهد.

أما الشّواهد التي ساقها غير منسوبة فمنها قولُه[٣] في باب تعدي الفعل ولزومه رادا رأي المصنّف بقياس الأفعال التي تتعدى إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالحرف:

«وذُكِر أنّها مسموعة بحفظ ولا يقاس عليها- كما ذكر المصنّف – قال

---

(١) سبق في صفحة: ١٥٨.

(٢) ورد بلا نسبة في شرح تسهيل الفوائد ٢/ ٣١٤ وتمامه:

قد كاد يعفو وما بالربع من أحد

وفي الدرر اللوامع ١/ ١٧١.

(٣) تمهيد القواعد ٢/ ٣٣٠.

تعالى[1] ﴿واختَار موسى قَومه سبعِين رجلا﴾ المعنى: من قومه.

وقال الشّاعر[2]:

أَمرتُك الْخَير فَافْعلْ ما أُمِرتَ بِهِ فَقَد تَركْتُك ذا مـ.ـالٍ وذا نَـ.ـشَبِ

وقال الآخر[3]:

وسـ.ـميتَ كَعبـ.ـا بِـ.ـشَر العِظَـ.ـامِ وكـ.ـان أَبـ.ـوك يـ.ـسمى جعـ.ـلْ

يريد وسميت بكعب، وكان أبوك يسمى بجعل» وقوله[4] في باب المـ.ـستثنى شارحا قول ابن مالك: «ويساويها مطلقا سوى»:

«يعني بقوله: مطلقا أن (سوى) تساوي (غيرا) في الاستثناء المتّصل نحو: قاموا سوى زيد قال الشّاعر[5]:

كُلُّ سعيٍ سِوى الَّذِي يورِثُ الْفَو ز فَعقْبـ..ـاه حـ..ـسرةٌ وخَـ..ـسار

وفي الاستثناء المنقطع، نحو قول الآخر: لَم أَلْفَ في الدارِ ذَا نُطْقٍ سِـ.ـوى طَلَلٍ.... البيت.

وفي الوصف بها كقول الشّاعر[6]:

أَصـ..ـابهم بـ..ـلاء كـ..ـان فِـ..ـيهِم سِوى ما قَد أَصاْب بنِي النَّضيرِ»

ومن الشّواهد التي أوردها منسوبة، قوله[7] في باب التّوكيد في أثناء حديثه

---

(١) الأعراف ٧/ ١٥٥.

(٢) هو عمرو بن معد يكرب الزبيدي، كتاب سيبويه ١/ ٣٧ والمقتضب ٢/ ٣٦.
وخزانة الأدب١/ ٣٣١ و٣٣٤.

(٣) ورد بلا نسبة في كتاب سيبويه ١/ ٤١٧ والمقتضب ٤/ ٣٥٠ وللأخطل في خزانة الأدب ٤٣٨/١ و٤٩/٣ برواية: الجعل، ولا يوجد في ديوانه.

(٤) تمهيد القواعد ٣/ ١١٥.

(٥) ورد بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٣١٤ والدرر اللوامع ١/ ١٧١ وهمع الهوامع ٢٠٢/١.

(٦) هو حسان بن ثابت جاء في شرح ديوانه ص ١٣٣ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٣١٤ وهمـ.ـع الهوامع ١/ ٢٠٢ والدرر اللوامع ١٧١/١.

(٧) تمهيد القواعد ٤/ ٢١٩.

عن التّوكيد اللفظي: «وإعادة الحرف منفصلا، كقول الكميت[1]:

لَيتَ شِعرِي هلْ ثُم هـ.لْ آتِيـ.نْهم  أم يحولَن مِن دونِ ذاك حِمامِي؟

وإعادة المركّب غير الجملة كقول الكميت[2]:

فَتِلْك ولاةُ السوءِ قَد طَالَ مكْـ.ثُهم  فَحتّام حتّام الْعذ.اء المطَـ.ولُ؟»

وقوله[3] في باب مصادر غير الثّلاثي: « وربما جاء الثلاثي بلفـ.ظ اسـ.م الفاعل، فقد مثّل له بالعافية والعاقبة والباقية قالوا: ومنه الفاصلة والعافية والكاذبة والدالة بمعنى الفصل والعفو والكذب والدلالة، وقال الفرزدق[4]:

علَى حلْفَةٍ لا أَشْتُم الدهر مـ.سلِما  ولا خَارِجا مِن فِـ.ي زور كـ.لامِ

أي ولا خروجا».

وسواء نسب الشّواهد أم لم ينسبها فإنّه يوردها إما دليلا على قاعدة نحويـ.ة وإما توضيحا لمعنى لغوي.

فمما أورده شاهدا نحويا، قوله[5] في باب العطف في أثناء حديثـ.ه عـ.ن جواز حذف المعطوف عليه استغناء عنه بالمعطوف: «ومثالُ ذلك مع أو قـ.ولُ

---

(١) شعر الكميت بن زيد الأسدي ٤/ ١٧٩.

وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٥١ وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٢والدرر اللوامع ١٦١/٢.

(٢) شعر الكميت بن زيد الأسدي ٤/ ٢١١ وشرح التـ.سهيل ٣/ ٣٠٢ وارتـ.شاف الـ.ضرب ٢/ ٦١٦ والدرر اللوامع ١٥٩/٢.

(٣) تمهيد القواعد ٥/ ٤٣.

(٤) ديوانه ص ٢٧٨ برواية: على قسم لا أشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في سوء كـ.لام ورد بـ.لا نسبة في المقتضب ٢٦٩/٣ و٤/ ٣١٣ ذُكر بعده تعليق يقول:« إنّما أراد لا أشتم، ولا يخرج مـ.ن في زور كلام، فأراد ولا خروجا، فوضع خارجا في موضعه، وهذا قول عامة النحويين». وذكـ.ر في المقتضب ٣١٣/٤: « وإنّما التقدير: لا أشتم شتما ولا أخرج خروجا، لأنّه على ذلك أقسم. فهذا وجه صحيح يصح على معنى هذا الشّعر».

وذكر قبل هذا البيت بيت يقول: ألم ترني عاهدتُ ربي حلفةً لبين رتاجٍ قائما، ومقامِ.

وفي الكامل ١/ ٩٧.

(٥) تمهيد القواعد ٤/ ٣٤٥.

أمية الهذلي[1]:

فَهلْ لك، أو مِن والدٍ لـ.ك قَبلَنـ.ا  يوشِّح أَولاد العِـ.شَارِ ويفْـ.صِلُ

أراد فهل لك من أخ أو من والد؟» وقوله[2] في باب المستثنى: «قال الشّيخ: ولم يسمع التّقديم إلا مع العامل المتصرف فينبغي الاقتصار عليه. ومن شـ.واهد التّقديم قول ذي الرمة[3]:

معرسا في بياضِ الصبحِ وقْعتُـ.ه  وسائِر الشَّيءِ إلا ذَاك منْجـ.ذِب

فاستثنى من الضمير المستتر في منجذب، ومنجذب عامل فيه. وقول لبيد[4]:

أَلا كُلُّ شَيءٍ ما خلا اللهَ باطِـ.لُ

فما خلا الله استثناء من الضمير المستتر في باطل، وباطل مسند إليه، عامل فيه».

ومما أورده توضيحا لمعنى لغوي قوله[5] في باب الموصـ.ول: «وأمـ.ا ذو فاستعمالها بمعنى الذي وفروعه، لغةُ طيء. قال حاتم[6]:

وَمِن حسدٍ يعـ.ود علَـ.ي قَـ.ومِي  وأَي الدهرِ ذُو لَم يحـ.سِدونِي؟!

أراد أي الدهر الذي لم يحسدوني فيه. ونميز بعضها من بعض بالعائـ.د أو بما هي له».

---

(١) لا يوجد في أشعار الهذليين، وهو في شرح التسهيل ٣٨٢/٣ برواية: قبلها يرسح.
وفي الدرر اللوامع ٢/ ١٩٣ برواية: يوسم.

(٢) تمهيد القواعد ٣/ ٧٨.

(٣) ديوانه ص ٧ وخزانة الأدب ٣٣٩/٣ برواية: وسائر السير إلا ذاك منجذب.

(٤) ديوانه ص ١٤٥ وفي شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٨ وشرح التسهيل ١٣٩/١ و٢/ ٣١٠.
وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٤ –٢٢٥. شطره الثاني: وكل نعيم لا محالة زائل.

(٥) تمهيد القواعد ١/ ٢٢٥.

(٦) ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره ص ٢٧٦، وشرح التسهيل ١/ ١٩٩.
وأوضح المسالك ١/ ٧٩ وتخليص الشواهد ص ١٦٤ والمعجم المفصل ٢/ ١٠٣٥.

وقوله[1] في باب المستثنى: «وأنشد سيبويه قول الكميت[2]:

فَما لِـ.ي إلا اللهُ، لا رب غَيـ.ره  وما لِي إلا اللهُ غَيـ.رك نَاصِـ.ر

قال سيبويه: فغيرك بمنزلة إلا زيدا». وقوله[3] في البـ.اب نفـ.سه: «قـ.ال سيبويه بعد إنشاده لحارثة بن بدر[4]:

يا كَعب صبرا على ما كان مِن حدثٍ  يا كَعب لَم يبقَ مِنّا غَير أَجـ.سادِ

إلا بقِيـ..اتُ أَنْفَـ..اسٍ تَحـ..شْرجها  كَراحِلٍ رائِـ.حٍ، أَو بـ.اكِرٍ غَـ.ادِ

وحكم على (غير) في البيت المذكور أنّها بمنزلة (مثل) كأنّه قال: لم يبـ.قَ منّا مثلُ أجساد إلا بقياتُ أنفاس».

ومما أورده تقريرا لبعض الظّواهر اللغوية ولم ينسبه كالخفض على الجوار قوله[5] في باب النّعت: «وفي شرح الشّيخ بيتان آخران فيستشهد بكلّ منهما على خفض النّعت على الجوار، أحدهما- قوله[6]:

موكّلٌ بِشُدوفِ الصومِ يَنْظُرهـ.ا  مِن المعازِبِ مخْطُوفُ الحشا زرِمِ

والثّاني- قول الآخر[7]:

فَدافَعتُ عنْه الخَيلَ حتّى تَبددتْ وحتّى علانِي حالِك اللونِ أَسودِ».

يبدو أن ناظر الجيش مطّلع على لغات العرب، ولديه معرفة بخصائـ.صها فقد قال[8] في باب التقاء الساكنين بعد ما ذكر ابن مالك أن بعض العرب تبـ.دل

---

(١) تمهيد القواعد ٣/٨٩.

(٢) شعر الكميت بن زيد الأسدي ١/ ١٤٣ وكتاب سيبويه ٢/ ٣٣٩ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٤٢٤ وللكميت في شرح المفصل ٢/ ٩٣.

(٣) تمهيد القواعد ٣/ ٨٥-٨٦.

(٤) ورد في كتاب سيبويه ٢/ ٣٤٠ برواية: أجلاد، وفي الأغاني ٢١/ ٣١.

(٥) تمهيد القواعد ٤/ ٢٢٧.

(٦) هو لساعدة بن جؤية في ديوان الهذليين ١/ ١٩٤ ولسان العرب ٧/ ٤٤٦.

(٧) هو دريد بن الصمة، ديوانه ص ٤٨ برواية: حتى تنهنهت. وخزانة الأدب ٥/ ٨٩.

(٨) تمهيد القواعد ٦/ ١٣.

الساكن الأول من الكلمة التي يلتقي فيها ساكنان أولهما ألف والثّاني مدغم همـ.زةً مفتوحة:

«وقد ورد ذلك في أبيات العرب منها قول الشّاعر[1]:

ولَلأرض أَما سـ.ودها فَتَجلّلَـ.تْ بياضا، وأَما بِيضها فَادهأَمـ.تِ».

ما سبق ذكره من شواهد داخل في دائرة الاحتجاج، ووارد في مـ.صنّفات النّحويين السابقين، لكن ناظر الجيش أورد شواهد على إثبـ.ات قواعـ.د نحويـ.ة لشعراء محدثين، منها استشهاده بشعر المتنبي في باب عوامل الجزم فـ.ي أثنـ.اء حديثه عن (لو) قال[2]: «واعلم أن من النّاس من قال: إن لو تكون للتّعليق، وقـ.د تكون لمجرد ارتباط الثّاني بالأول من غير دلالة على امتناع أو غيـ.ره، وعلـ.ى ذلك قول المتنبي[3]:

ولو قلم أُلْقِيتُ فِي شِـ.قِّ رأْسِـ.هِ مِن السقْمِ ما غَيرتُ مِن خَطِّ كَاتِبِ

قال: وضابط هذا القسم أن تقوم لنا قرينة تدلّ على ثبوت الثّاني مطلقا، إما من مدلول الكلام أو من أمر خارج». وقال[4] أيضا في باب أمثلـ.ة الجمـ.ع: « وأشار بقوله: وقد يفعل ذلك به ثابتا تكسيره إلى (بوق) فإنّه يجمع بالألف والتّـ.اء وإن كانوا قد كسروه فقالوا أبواق، ومن ثم قال أبو الطّيب[5]:

إِذَا كَان بعض النّاسِ سيفًا لِدولَةٍ فَفِي النّاسِ بوقَاتٌ لَـ.ه وطُبـ.ولُ

فقال في بوق: بوقات. مع أنّه قد كسر حيث قالوا: أبواق. وهذا الذي قلنـ.اه أولى من قول من ينسب أبا الطّيب إلى اللحن في قوله بوقات».

---

(١) هو كُثَيِّر، ديوانه ص ٤٧ وشرح المفصل ١٠/ ١٢ والممتع في التصريف ١/ ٣٢٢. والبحر المحيط ١/ ١٥١ وهمع الهوامع ٣/ ٣٧١.

(٢) تمهيد القواعد ٥/ ٣٦١.

(٣) ديوانه ص ٢٢٥.

(٤) تمهيد القواعد ٦/ ٧٣.

(٥) ديوانه ص ٣٥٩ برواية: لها، والمقرب ص ٤٠٥ والتذييل والتكميل ٢/ ١٠٠.

يدافع ناظر الجيش عن المتنبي من منطلق تجويزه الاستشهاد بشعره موافقاً أبا حيان[1] ومخالفاً ما استنّه الأقدمون في ذلك.

وكذلك استشهد بشعر المعري في باب المبتدأ في أثناء حديثه عن المواضع التي يحذف فيها خبر المبتدأ وجوبا، قال[2]:

«وأما الحذف الواجب فضابطه أن يدلّ عليه دليل، ويسد غيره مـ.سده وهـ.و محصور في أربعة مواضع: الأول: خبر المبتدأ بعد لولا الامتناعية؛ أي التي تـ.دلّ على امتناع الشّيء لوجود غيره، أو لو أختها. واعلم أن الأكثرين أطلقـ.وا القـ.ول بوجوب حذف الخبر في هذه الصورة، وأن بعضهم –وتبعه المصنّف– فصل فقال:

قد يكون الحذف واجبا، وقد يكون ممتنعا، وقـ.د يكـ.ون جـ.ائزا. وفـ.ي الصورة الثّالثة يجوز الإثبات والحذف نحو: لولا أنصار زيد حمـ.وه لـ.م يـ.نج، فحموه خبر مفهوم المعنى فيجوز إثباته وحذفه، ومن هذا القبيل قول المعري في صفة سيف[3]:

فَلَولا الْغِمد يمسكُه لَسالا».

يتّضح – من كلّ ما تقدم في هذا الفصل – منهج ناظر الجيش فـ.ي تناولـ.ه الشّواهد حيث أورد أغلب شواهده من دائرة الاحتجاج المعروفة. وتميزت طريقته – في ذلك – بإيراد شواهد منسوبة إلى أصحابها، وأخرى مجهولة النّسبة، وثالثـ.ة تجاهل نسبتها كما قدم أنصاف أبيات أو أجزاءها معولا على موضع الشّاهد فيهـ.ا، وتمثّل ببعض الأبيات خاصة في تعبيره عن بعض المعاني والأفكار.

لكن اللافت للنّظر حماسه للجديد ودفاعه عنه ومحاولة إقناع الآخر به فـ.ي خلال مناقشاته واستشهاده ببعض أشعار المحـ.دثين مخالفـً.ا الأقـ.دمين وأغلـ.ب

---

(١) التذييل والتكميل ٢/ ١٠٠.

(٢) تمهيد القواعد ١/ ٧٦.

(٣) شرح سقط الزند ص ١٤، هو عجز البيت، وصدره: يذيب الرعب منه كلّ عضبٍ
ورد في المقرب ٩١/١ وارتشاف الضرب ٣١/٢ ومغني اللبيب ١/ ١٧٣
وهمع الهوامع ٣٣٧/١ والدرر اللوامع ١/ ٧٧.

البصريين في ذلك من منطلق إيمانه بأن العبقرية والإبداع لا يقتصران على عصر دون آخر.

لا شك في هذا الإيمان ولكن الاستشهاد ينبغي أن يخضع لأسس اتّفق عليها العلماء وذوو الخبرة والمعرفة كي لا يفتح الباب للاجتهادات الفردية في ذلك فتختلط الأمور ولا تُضبط قواعد اللغة.

والجدير ذكره أن ناظر الجيش لم يكن أول من أجاز الاستشهاد بأشعار المحدثين إنّما سبقه الزمخشري إلى ذلك عندما أجاز الاستشهاد بشعر أبي تمام[1] كما أورد أبو حيان شواهد لشعراء محدثين وكان له موقف من ذلك[2].

يأتي – من هنا– ما قدمه ناظر الجيش اختيارا لما اختاره الزمخشري واتّباعا لطريقة أستاذه أبي حيان في ذلك، فلم يأتِ بجديد في هذا الشّأن، وهو متّبِع لا مبتدع وربما يصح القول: هذه سمة العصر الذي عاش فيه.

**استشهاده بكلام فصحاء العرب النّثري:**

كان كلام فصحاء العرب مرجعا مهما لدى ناظر الجيش، حيث اتّخذه سندا قويا في مناقشاته النّحوية واللغوية، وفي إيراده شاهدا يحتَج به لما يقدمه من أحكام لذلك أورد كثيرا من أمثالهم وحِكَمِهم، والتزم دائرة الاحتجاج في ذلك، ومما ذكره قوله في باب الأحرف النّاصبة الاسم الرافعة الخبر في أثناء حديثه عن كسر همزة إن وفتحها[3]: «وقد رد مذهب المبرد بأن الفعل لم يحذف بعد (لو) قطُّ إلا أن يكون مفسرا قالوا في المثل[4]: لَو ذَاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي» وقوله في شرحه مقدمة التّسهيل[5]: «وكفى الحسود إتعاب نفسه، قال أمير المؤمنين

---

(١) سبق ذكر هذا في ص: ١٦٣.

(٢) سبق هذا في ص: ١٦٦.

(٣) تمهيد القواعد ١٢١/٢.

(٤) ورد في مجمع الأمثال للميداني ٣/ ٨١ وشرح الكافية للرضي الاستراباذي ٢٠٠/١ و٢٧٤ و٤٤٧.

(٥) تمهيد القواعد ١/ ٤.

علي بن أبي طالب[1]: لا راحةَ لِحسودٍ» وقوله في باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلّق به[2]: «وأما قصر أخ فشاهده قولهم في المثل[3]: مكْره أَخَ.اك لا بطَ.لٌ. ويروى بالواو» وقوله في باب النّعت في حديثه عن الجر على الجـ.وار[4]: «إن النّعت قد يتبع في الجر غير ما هو له والعلم على هذه المسألة قول العرب: هـ.ذا جحر ضب خَرِبٍ»[5].

يعدّ ناظر الجيش كلام العرب شاهدا قويا، ودليلا لا يرد كقوله[6] في بـ.اب نِعم وبئس في أثناء حديثه عن نفي جواب القسم بلن: «وهب أن الشّيخ يـ.تم لـ.ه الجواب الذي ذكره في نِعم، فماذا يقول في قول أبي طالب[7]:

واللهِ لَن يصِلُوا إِلَيك بِجمعِهِم حتّى أُوارى فِي التُّرابِ دفِينَا

وأبو طالب في الفصاحة والبلاغة أبو طالب».

يعني أن هذا قول من لا يرد كلامه، لأنّه مشهود له بالفـ.صاحة والبلاغـ.ة فينبغي الاقتداء به، واتّخاذ كلامه مثالا يحتذى مع أنّه جاء شعرا.

إن الواقف على كتاب تمهيد القواعد يجد كثيرا من العبارات التي تدلّ على إقرار ناظر الجيش بأقوال العرب، وركونه إليها، ودعوته إلى القبول بمـ.ا يـ.رد عنهم كقوله[8] في باب القسم: «فلا يخفى على النّاظر وجه الصواب، والوقـ.وف مع ما ورد عن العرب حيث لا مانع يمنع من الحمل على ظاهر ما ورد عنهم».

---

(١) لم أجده بنصه بل قال: «ولا تحاسدوا فإن الحسد يأكل الإيمان كما تأكل النّار الحطب ». نهج البلاغة ص ٢٢٦.

(٢) تمهيد القواعد ١/ ٣٦.

(٣) شرح التسهيل ١/٤٥ ومجمع الأمثال ٣/ ٣٤١، ويروى بالواو، أي« أخوك » على الأصل.

(٤) تمهيد القواعد ٤/ ٢٢٧.

(٥) النّوادر لأبي زيد الأنصاري ص ٢٣٨– ٢٣٩ وكتاب سيبويه ١/ ٤٣٦. وشرح تسهيل الفوائد ٢/٥٢ والاقتراح ص ٤٢.

(٦) تمهيد القواعد ٤/ ١٠٣.

(٧) ورد في ديوانه ص ٩١ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٩ وشرح التسهيل ٣/ ٢٠٧. وهمع الهوامع ٢/ ٤١ والدرر اللوامع ٢/٤٥.

(٨) تمهيد القواعد ٤/ ١١٦.

ثم إنّه يرفض كلّ رأي لا ينسجم مع ما قالته العرب، أو أي اجتهـاد لعلمـاء العربية ما لم يكن صادرا عن كلام العرب كقوله[1] في باب إعراب الفعل وعوامله:

«إن بعضهم ذهب إلى أن أخوات كان تجري مجرى كان في ما ذكر قياسا فيقال: ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليذهب. وذهب بعضهم إلـى جواز ذلك في ظننت أيضا نحو: ما ظننت زيدا ليضرب عمرا. وهذا كلّه غيـر مقبول إذا لم يرد منه شيء في كلام العرب».

يتوهم – للوهلة الأولى – من يقرأ قول ناظر الجيش في المثالين السابقين أنّه يناقض نفسه؛ حيث دعا في القول الأول إلى الحمل على ظاهر ما ورد عـن العرب ويرفض في القول الثّاني إجراء أخوات كان مجرى كـان، لكـن وقفـة متمعنة في القولين تظهر أن لا تناقض؛ لأنّه عندما دعا إلى القياس دعا إليه بناء على ما ورد عن فصحاء العرب أما أن يولّد علماء العربية أساليب لم ترد عـن العرب فهذا هو المرفوض لديه ولدى غيره من الملتزمين بالصواب.

ومن أمثلة رفضه ما لم يتّفق مع أساليب العربية قوله[2]: «ومنهم من قال: إن الفعل إذا تعدى بنفسه كان له معنى، وإذا تعدى بحرف جر كان له معنـى آخر فنصحت زيدا محمول على ضده، وهو غشَّ، ونصحتُ لزيدٍ محمول على نظيره وهو(خلص) فمعنى نصحتُ له خلص عملي له. ولا يخفى بعد هذا عـن مقاصد العرب».

أورد ناظر الجيش هذا الرأي وأنكر أن تتحدث العرب بمثله مـن دون أن يقدم أدلّة على صوابية رأيه، وهذا أمر تطرق إليه النحويون، فقـد ذكـر ابـن عصفور الأفعال المتعدية قال[3]: «فالمتعدي إلى واحد إما أن يتعدى إليه بنفـسه، وإما بنفسه تارة وبحرف جر أخرى نحو: نصح. وهذا الضرب يحفظ ولا يقـاس

---

(١) تمهيد القواعد ٥/ ٢١٤.

(٢) تمهيد القواعد ٢/ ٣٢٥.

(٣) المقرب ص ١٢٦.

عليه». لكن يبدو أنه تَبِع أستاذه الذي قال[1]:

«وزعم ابن درستُويه أن نَصح يتعدى لواحد بنفسه، وللآخر بحرف الجر والأصل: نصحتُ لزيد رأيه. وما زعم لم يسمع في موضع، وفي كتاب البهي المنسوب للكسائي أنّك تقول: شكرت لك ونصحت لك، ولا تقول: شكرتك ولا نصحتك، هذا كلام العرب».

وقد تمثّل ناظر الجيش بأقوال العرب في تعليقه على موقف ابن مالك من الزمخشري واتّهامه إياه بجهل كتاب سيبويه، قال[2]: «ولا يس هذا من طريقة المصنّف فإنّه – بحمد الله تعالى– مكفوف اللسان عمن هو دون الزمخشري في الرتبة فكيف بمن هو عالي الرتبة؟ لكن كما قيل: الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو».

أورد المثل على معناه من دون التّقيد بألفاظه إذ ورد عن العرب بقولهم[3]: لكلّ جوادٍ كبوة، ولكلّ صارم نبوة. وهو من أنصار المحافظة على الأمثال كما وردت قال[4]: «لا شك أن الأمثال لا تُغير، بل تُستعمل على حسب ما وردت».

لكنّه تصرف في بعض ما ورد منها؛ لاعتبارات خاصة به، ربما؛ لأنّه لم يستحضرها بدقّة عندما أراد التّمثّل بها، وربما؛ لأن ما يهمه معناها لا لفظها في ذلك الموقف الذي قالها فيه. هذا لا يعني أنّه غير كلّ ما أورده منها، إنّما أورد أمثالا بلفظها قال[5]: «والعجب أن ما قاله[6] في حقّ الزمخشري من أنّه لا يعرف من الكتاب إلا ما يعرف بتصفّح وانتقاء لا بتدبرٍ واستقصاء، قاله الشّيخ أثير الدين في حقّه[7] وهذا يحقّق قولَ القائل[8]: كما تَدين تُدان».

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ٥٠.

(٢) تمهيد القواعد ٤/٨٩.

(٣) مجمع الأمثال ٣/ ١٠٣.

(٤) تمهيد القواعد ٢/ ٢٣.

(٥) تمهيد القواعد ٤/ ٨٩.

(٦) شرح تسهيل الفوائد ٣/ ٢٠٣.

(٧) مخطوطة التذييل والتّكميل ٢/ ١١٨.

(٨) الأمثال الشّعبية في جزيرة العرب ٦/ ١٥٠.

وهو يقر بكلّ ما يرد عن العرب حتّى لو كان قليلا، قال في أثناء حديثه عن نفي جواب القسم[1]: «وغاية الأمر أن الغالب في لسان العرب أن ينفى الجواب – أعني جواب القسم – بثلاثة الأحرف التي هي ما ولا وإن، وإنّه قد ينفى بلن ولم، ولكن ذلك قليل ولا منازعة في وروده، فوجب قبوله. » كما إنّه يستحضر بعض أساليب العربية في الاستشهاد على الظّواهر النّحوية، قال[2]: «ومن حذف أو وبقاء ما عطفتْ أن العرب تقول: اعطه درهما درهمينِ ثلاثة، بمعنى أو درهمين أو ثلاثة». وقال[3]:

«وكثير في لسان العرب أن يكون الكلام لفظه مخالفاً لمعناه، ألا ترى مجيء الأمر بصورة الخبر، ومجيء الخبر بصورة الأمر؟ وكلام العرب في تركيبه على ثلاثة أقسام:

**القسم الأول:** مطابقة اللفظ للمعنى نحو: زيد قائم. الثّاني: غلبة اللفظ على المعنى نحو قولهم: أظن أن تقوم. والثّالث: غلبة المعنى على اللفظ نحو: ليت شعري زيدا ما صنع. ومن هذا القسم مسألتنا التي نحن نتكلّم فيها، وهو أن صورته صورة الاستفهام ومعناه غير الاستفهام، وهو مما غلّب فيه المعنى على اللفظ، ومثال ذلك أنّهم يقولون في معنى التّعظيم والتّعجب: أي رجلٍ أنتَ؟! المعنى ما أكْملَك رجلا ! فصورته صورة استفهام ومعناه ليس معناه».

ثم إنّه يقرن بين القرآن وكلام العرب في تفسيره بعض الظّواهر النّحوية، قال في حديثه عن دخول النّفي على أفعال المقاربة[4]:

«وأما دخول النّفي فكأنّه يعني ما عدا كاد من أفعال الباب المذكور؛ لمباشرة النّفي لكاد وليكاد في القرآن العزيز؛ ولكثرة ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها».

---

(١) تمهيد القواعد ٤/ ١٠٣.

(٢) تمهيد القواعد ٤/ ٣٤٤.

(٣) تمهيد القواعد ٢/ ٢١١.

(٤) تمهيد القواعد ٢/ ٩٠- ٩١.

خلاصة الأمر إنّه مع ما استعملته العرب، لا يخرج عنه، ولا يجيز مخالفة أساليبها قال[1]: «ومخالفة استعمال العرب غير جائزة».

لذلك أورد الكثير من أقوال العرب بنصه لم يغير ألفاظه، بل حافظ عليه بأسلوبه الأصيل من منطلق احترامه ما ورد عنهم، وإن أورد قِلّةً منها بتصرفٍ لاعتبارات خاصة. كما أورد الكثير منها واتّخذه شاهدا قويا في إثبات القواعد وتوضيحها. واستأنس ببعضها الآخر في مناقشاته، وعزز أفكاره التي آمن بها وعبر عنها مدعومة بتلك الأقوال[2].

**يستنتج مما تقدم من حديث عن تناول ناظر الجيش شواهد كتابه ما يلي:**

١- ساق أغلب شواهده وفقًا لما استنّه الأقدمون، خاصة ما يتعلّق منها في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، وكلام فصحاء العرب المنظوم والمنثور.

٢- كان مرِنًا – إلى حد ما – في تناوله الشّواهد الشّعرية؛ حيث لم يكتف بالاستشهاد بالمتّفق عليه منها، بل أجاز الاستشهاد بشعر بعض الشّعراء المحدثين كالمتنبي والمعري وأبي تمام ودعا إلى العودة إلى ما قاله المحدثون، ودافع عنه.

٣- دعا إلى الاستشهاد بالحديث الشّريف على طريقة ابن مالك، ودافع عن ذلك أيضا.

٤- قدم بعض شواهده الشعرية بلا نسبة إلى أصحابها، كما قدم أنصاف أبيات ولم يكملها، وهذه طريقة يكتنفها الغموض وترهق البحث العلمي.

٥- لم يلتزم طريقة واحدة في تقديم الشّواهد، بل تنوعت أساليب تقديمه إياها، وهذا لا بأس به، إذ يعبر عن مجال من الحرية منحها نفسه في تقديم شواهده.

٦- تشبه طريقته – في عرض الشّواهد – طريقة أستاذه أبي حيان إلى حد كبير، فهو لا يخرج عن مساره، بل ينتهج طريقته ويكرر- غالبا – أسلوبه ومواقفه مع نوع من التغيير الذي يلائمه.

٧- خالف أغلب البصريين بإجازته الاستشهاد بالحديث الشّريف وبأشعار المحدثين.

---

(١) تمهيد القواعد ١٧٧/٣.

(٢) ما تقدم في هذا الشّأن شاهد على هذا.

# الفصل الثالث

## الأصول النّحوية لدى ناظر الجيش

لكلّ نحوي أصول تميز منهجه، وتكون علاماتٍ تدلّ على طريقته في عرضه القضايا، وقبول الآراء أو رفضِها.

هذه الأصول تختلف من نحوي إلى آخر، وإن كانت هناك مجموعة من الأصول المشتركة المتعارف عليها بين الجميع، ويختلف النّحويون في كيفية الأخذ بها أو التّعويل عليها. من هذه الأصول المعروفة: العلّة، والعامل، والسماع، والقياس.

فما موقف ناظر الجيش من هذا كلّه؟

**العلّة:**

هي – في اللغة – عبارة عن معنى يحلّ بالمحلّ فيتغير به حال المحلّ بلا اختيار[1].

وتعني – في الاصطلاح– السبب[2] أو هي ما يتوقّف عليه وجود الشّيء ويكون خارجا مؤثّرا فيه[3].

يفهم من هذا أنّها تعني – في إطار البحث النّحوي – السبب أو الأساس باب الموجبة لظاهرة نحوية، أو لرأي نحوي ما؛لأن النّحو قواعد وقوانين استُنْبِطتْ من سماع العربي[4] واستعمالاته السهلة وأساليبه المعبرة عن حالاته الفكرية والنّفسية والسلوكية.

---

(١) التّعريفات ص ١٥٦.

(٢) لسان العرب (علل) ١١/ ٤٧١.

(٣) التعريفات ص ١٥٦.

(٤) الاقتراح ص ٤٥.

وقد نظم علماء العربية تلك القواعد، وهذه القوانين بحيث أصبحت نماذج تُحتذى، وقوانين عامة تُعدّ مرجعا يقاس عليه ما يأتي فيما بعد من آراء وأفكار.

وقد كانت العلل المفسرة للظّواهر النحوية في العصور الأولى للنّحو العربي سهلة واضحة، ومباشرة في تقديم ما يفيد، لكنّها راحت تتراكم وتتعقّد شيئا فشيئا عندما أدخلها النّحويون في مجاهيل التأويلات البعيدة والآراء المتعددة وربما المتناقضة، نتيجة تأثّرهم بأساليب المتكلّمين والفلاسفة وأصحاب المنطق.

علما أن الفلسفة تعني البحث عن الحقيقة، والتّأثّر بها جيد إذا وجهت الجهود العلمية لتحديد المقصود بدقّة، والأخذ بيد الباحث عن المعرفة إلى الطّريق الصحيحة بأيسر الأساليب، لا بأعقّدها.

أرهقت كثرة التّعليلات تلك النّحو العربي، وأدخلت فيه السأم مما ولّد لدى القارئ إحساسا بصعوبته وغموضه بعد أن كان عنوان فصاحة العربي وبيانه.

هذا ما دفع بعض العلماء إلى رفضها، والدعوة للتّخلّي عنها كما فعل أبو حيان النّحوي، قال[1]: «والنّحويون مولعون بكثرة التّعليل، وكثيرا ما نطالع أوراقًا في تعليل الحكم، ومعارضاتٍ ومناقشاتٍ، ورد بعضهم على بعض في ذلك، وتنقيحاتٍ على زعمهم في الحدود، خصوصا ما صنّفه متأخّرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب، فنسأم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم».

وقد سبقه إلى هذا ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى إلغاء العلل الثّواني والثّوالث بقوله[2]: «ومما يجب أن يسقط من النّحو العلل الثّواني والثّوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: قام زيد، لِم رفِع؟ فيقال: لأنّه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولِم رفِع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر.

وهذه العلل الثّواني والثّوالث على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع وقسم مقطوع بفساده. وهذه الأقسام موجودة في كتب النّحويين، والفرق بين

---

(١) منهج السالك ص ٢٣٠.

(٢) الرد على النّحاة ص ١٣٠-١٣١.

العلل الأول والعلل الثّواني أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بـ.النّطق بكلام العرب المدرك منّا بالنّظر، والعلل الثّواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة، وذلك في بعض المواضع».

وقد عرف عن ناظر الجيش ميله المنطقي وتأثّره بالفكر الفلسفي والأقيـ.سة التي أشاعها المتكلّمون والفقهاء في مناقشاتهم الفقهية والنّحوية.

جاء – من هنا– اهتمامه بالعلّة كبيرا، فهو يبحث عنها فـ.ي كـ.لّ قـ.ضية يطرحها حتّى إنّه قد يطيل في ذلك كقوله في باب المبتدأ بعـ.د ذكـ.ره الـ.شّروط المجيزة دخول الفاء على خبر المبتدأ[1]: «والموجـ.ب لالتـ.زام هـ.ذه الـ.شّروط المذكورة[2] يحقق شبه المبتدأ لاسم الشّرط فإذا حصلت هذه الأشـ.ياء الثلاثـ.ة[3] ساغ دخول الفاء في الخبر؛ لإفادة الربط، كما تُحصل الفاء ربط الجزاء بالشرط.

ومن ثم وجب كون المبتدأ عاما، وأن تكون صلته أو صفته فعلا؛ لأن الشّرط لا يوصل بجملة اسمية وإنّما ساغ الوصل أو الوصف بالظّرف وشـ.بهه؛ لأنّهمـ.ا يؤولان بالفعل. وأن يكون الخبر مستحقا بالصلة أو الـ.صفة بمعنـ.ى الظّـ.رف أن المتكلّم لا يدخل الفاء حتّى يقصد ترتّب الخبر على الصلة أو الصفة كمـ.ا يترتّـ.ب الجزاء على الشّرط. أما كون الفعل على هيئة لا تنافي أداة الـ.شّرط فظـ.اهر؛ لأن الفاء إنّما تدخل لشبه هذا الفعل بفعل الشّرط، فكأنّه شرط، وإذا كان كذلك فـ.لا بـ.د

---

(١) تمهيد القواعد ٣٨٥/١.

(٢) شروط جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ التي ذكرها هي:
- أن يكون المبتدأ موصولا يراد به الخصوص أو نكرة عامة.
- أن تكون الصلة أو الصفة للموصول والموصوف المذكورين ظرفا أو جارا ومجرورا أو فعلا.
- أن يكون الفعل الواقع صلة أو صفة غير مقرون بأداة شرط.
- أن يكون الفعل المذكور على هيئة لا تنافي أداة الشّرط.

أن يكون الخبر مستحقا بالصلة أو الصفة، وقد يعبر عن ذلك فيقال: أن تكون الصلة أو الـ.صفة متضمنة للشرط ويكون الخبر متضمنا للجزاء، أي أن تكون الصلة أو الصفة سببا والخبر مسببا عن الصلة أو الصفة. تمهيد القواعد ١/ ٣٨٤.

(٣) يعني أن توصف النكرة بأل الموصولة بمستقبل عام، أو بغيرها موصولا بظـ.رف أو شـ.بهه، أو بفعل صالح للشرطية.

من صلاحيته لأن يكون شرطا. أما كونه غير مقرون بأداة شرط فقد علّل بتعليلين: أحدهما: أن المبتدأ إذا دخلت الفاء في خبره كان منزلا منزلة اسم الـ.شّرط واسـ.م الشّرط لا يجوز دخوله على أداة الشّرط فكذلك ما كان منزلا منزلته.

الثّاني: أنّك إذا قلت: الذي إن يكرمني يكرمك فمحسن، كان الخبـ.ر أيـ.ضا مستحقّا بالصلة وجوابا لها في المعنى، وإن يكرمني، من الصلة فيلزم أن يكـ.ون فمحسن جزاء لإن يكرمني، وهو قد أخذ جوابه، فلزم من ذلك أن يكون للـ.شّرط جوابان، وذلك غير جائز».

هذه تعليلات حسنة العرض، جيدة التّسلسل، لكن كثرتها تدخل المرء فـ.ي متاهات وتؤدي بالعقل البشري إلى ضعف التفكير؛ إذ لا تدع له مجالا كبيرا لذلك فتقتل الحافز على التّبصر في الأمور؛ لأن كلّ شيء موضح، وكلّ أمر مفـ.سر، بأكثر من شكل، وما على المتدبر إلا أن يختار، وحتّى عملية الاختيار هذه تصبح صعبة لأن الوجوه كلّها ممكنة فحبذا لو خفّف المفسرون من عـ.بء تعلـ.يلاتهم؛ ليتركوا للباحث عن المعرفة حافزا علميا يدفعه كي يعمل فكره، ويـ.ذوق متعـ.ة اكتشاف ما يريد بعد جهد بنّاء وموجه، خاصة أن الكتابة في المجال النّحوي من شأن المتخصصين وأرباب هذا العلم، فلا ينبغي أن تُغيب أفكارهم ويشغَلوا بتلـ.ك التّعليلات المثبطة لها.

إن نظرة متأملة في ما قاله ابن عصفور– في الموضوع نفسه بعيـ.دا عـ.ن التعليل– توضح صواب ما قلتُه؛ لأنّها تجعل المرء يحس بدافع علمـ.ي يحفـ.زه للتفكير وفهم ما يقول بجهد ليس كبيرا؛ لأن من لديه معلومات يسيرة في هذا الفن يستطيع فهم المراد فكيف بالمتخصصين؟! قال(١):

«ويجوز دخول الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ اسـ.ما موصـ.ولا أو نكـ.رة موصوفة عامة بشرط أن تكون الصلة أو الصفة ظرفًا أو جـ.ارا ومجـ.رورا أو جملة فعلية غير شرطية يكون الفعل فيها على هيئة لا تنافي أداة الشّرط وبشرط أن يكون الخبر مستحقا بالصلة أو الصفة».

---

(١) المقرب ص ٩٣.

أورد بكلمات قليلة واضحة كلّ ما قُدم من شروح وتعل.يلات ف.ي الم.تن والحواشي وكانت الفائدة أمتع وأسرع، لكنّها طبيعة الع.صر، وطبيع.ة الثّقاف.ة والتّأليف التّراكمي الذي انسحب على أغلب علمائه.

تتجلّى هذه التعليلات المملّة والتّفصيلات غير المطلوبة عند ناظر الج.يش في حديثه عن دخول أحرف المضارعة على الفعل، قال[1]: «ذُكِر لزي.ادة ه.ذه الأحرف الأربعة دون غيرها من حروف الزيادة مناسبة، قالوا: أولى الأح.رف بالزيادة أحرف العلّة؛ لخفّتها، لكن الألف لا تزاد أولا فعوضوا منه.ا الهم.زة؛ لاشتراكهما في المخرج، وجعلت للمتكلّم؛ لأنّها من أول المخارج والمتكلّم أخص، فناسب كونها له واشترك فيها المؤنّث والمذكّر؛ لعدم اللبس. وأما الواو فامتُنِع من زيادتها أولا؛ لأنّها معرضة لدخول واو عليها للعطف، وقد يكون آخ.ر الكلم.ة المعطوف عليها واوا أيضا فيجتمع ثلاث واوات، وقد يك.ون أول الماض.ي واو كوعد، فيجتمع أربع واوات فيستثقل ذلك، وهي مقابلة للهمزة، إذ هي من آخ.ر المخارج والهمزة من أولها فاستحقّها المخاطب مطلقًا؛ لأنّه يقابل الم.تكلّم لكنّه.ا رفضت، لما ذكر وعوضوا منها التّاء؛ لأن التّاء تبدل من الواو.

وكثيرا ما[2] يقال: التّاء تكون للغائبة والغائبتين والغائب.ات، فق.د ش.ارك المخاطب غيره في التّاء، وحينئذ بطل التّعليل الذي ذكروه؛ لاستحقاق المخاط.ب إياها لأنّا نقول: التّاء التي للغائبة والغائبتين والغائبات غير التّاء التي للمخاطب؛ لأن هذه تدلّ على الخطاب وتلك تدلّ على التّأنيث عوضا م.ن التّ.اء الس.اكنة اللاحقة آخر الماضي فهما إن اشتركا لفظًا فمدلولهما مختلف، ويبين هذا أن التّاء التي للمضارعة اثنتان: تاء خطاب وتاء تأنيث؛ ولذا يقال: أنتِ تفعل.ين، فالتّ.اء لمحض الخطاب والياء للتّانيث.

---

(١) تمهيد القواعد ١/ ١٧.

(٢) في الأصل لا.

وأما الياء فجعلت للغائب مطلقًا؛ توفية للقسمة؛ لأن المتكلّم خُص بـ.الهمزة والمخاطب خُص ببدل الواو، ولم يبق من حروف العلّة إلا الياء، ولـ.م يبـ.ق إلا الغائب فأعطيها.

ولما كان الفرق بين المفرد وضديه[1] يحصل فـ.ي المخاطـ.ب والغائـ.ب بالضمير ولم يجعلوا في المتكلّم بين المفرد وضده ضميرا للفرق أُتِـ.ي بـ.النّون؛ لتدلّ على المتكلّم غير المفرد، وكانت النّون أولى من غيرها؛ لما بينهـ.ا وبـ.ين أحرف العلّة من الشّبه لأنّها تدغم في الياء والواو، وتبدل منهـ.ا الألـ.ف؛ ولهـ.ذا أعربت الأمثلة الخمسة بها عند تعذّر الحركات وتعذّر أحرف العلّة».

غلبت هذه التعليلات على معظم مؤلّفي ذلك العصر، وهي صورة من صـ.ور التأليف التّراكمي الذي تميز به معظمهم، قال ناظر الجيش في باب التّصريف[2]:

«واعلم أنّي لم أكن على وثوق ببعض ما كتبته في شـ.رح هـ.ذا الفـ.صل وبعض الأمثلة إنّما أوردته تقليدا».

يعبر هذا القول عن الذّهنية التي كانت تحرك بعض المؤلّفين وكأن التّقليـ.د والتّكرار سنّة متّبعة حتّى شغلت كثيرا من النّحويين مما دفع بعضهم إلى الدعوة للتّخلّي عنها، من هؤلاء أبو حيان، قال[3]: «فهذا كلّه تعليل يسخر منـ.ه العاقـ.ل ويهزأ من حاكيه فضلا عن مستنبطه، فهـ.ل هـ.ذا كلّـ.ه إلا مـ.ن الوضـ.عيات، والوضعيات لا تعلّل».

لكن تعليلات ناظر الجيش ليست كلّها بهذه الصورة، إنّمـ.ا قـ.دم تعلـ.يلات واضحة ودقيقة ساهمت في تقريب الأفكار التـ.ي تناولهـ.ا دون ملـ.ل أو تعقيـ.د وكانت طريقًا سهلة للوصول إلى فهم ما غمض كتعليله ارتفاع الفاعل بما أسـ.ند إليه، قال[4]:

---

(١) المثّنى والجمع.

(٢) تمهيد القواعد ٦/ ١٨٩.

(٣) منهج السالك ص ٢٣٠.

(٤) تمهيد القواعد ٢/ ٢٤٥.

«وأما الرافع للفاعل فهو ما أسند إليه من فعل أو مضمن معناه هـ.ذا هـ.و المذهب الصحيح وعليه التّعويل، وهو رأي سيبويه فإنّه قال[1]: يرتفع المفعـ.ول كما يرتفع الفاعل؛ لأنّك لم تشغل الفعل بغيره، وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل، وهذا الكلام ظاهر في أن الرافع للفاعل هو الفعل المسند إليه وهـ.و الحـ.قّ؛ لأن العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى».

يبدو – مما تقدم – عرضه العلّةَ بوضوح مع فائدة علمية قريبـ.ة المأخـ.ذ، وقال في باب التّصريف[2]: «إنّهم قالوا[3]: إن الواو المتطرفة بعد كـ.سرة يجـ.ب قلبها ياء كرضِي في رضِو وقَوِي في قَوِو. وعلّة ذلك أنّه لما كُسِر ما قبل الـ.واو وكانت متطرفة معرضة لسكون الوقف عوملتْ بما يقتضيه السكون من وجـ.وب إبدالها توصلا للخفّة وتوصلا لتناسب اللفظ».

تعليله – هنا – قريب المأخذ أيضا، واضح وموجز يقدم فائدة علمية تمتع الفكر بيسر وتوصله إلى معرفة ما قد يجهل أو يلتبس. ثم إنّه علّل حذف ياء المنقوص فـ.ي النّسب بقوله[4]: «وأما ياء المنقوص فمتى كانت خامسة كان الحذف واجبا نحو: معتلٍ فيقال في النّسب إليه: معتلي، ولا يخفى أن حكم السادسة كذلك نحو: مستدعٍ.

فعلم أن الذي يجب فيه الحذف إنّما هو ما زاد على الأربعة، وإنّمـ.ا كـ.ان الحذف واجبا في مثل ذلك؛ فرارا من التقاء الساكنين لو بقيت الياء، ومن الثّقـ.ل وطول الكلم لو بقيت واوا وحركت قبل ياء النّسب».

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ٣٣.

(٢) تمهيد القواعد ٦/ ٢٧٥.

(٣) ابن عصفور ممن تحدث في الموضوع الذي يعرضه ناظر الجيش قال:« فإن كان الفعل على فَعِل بكسر العين فلا يخلو من أن يكون من ذوات الياء أو من ذوات الواو، فإن كان من ذوات الياء بقي على أصله ولم يعتلّ، وإن كان من ذوات الواو قلبت الواو ياء نحو شقِي ورضِي؛ لأن الواو قبلهـ.ا الكسرة بمنزلة الياء والواو؛ لأن الكسرة بعض الياء، فكما أن الياء والواو إذا اجتمعتـ.ا فـ.ي سـ.يد وميت قلبت ياء والأصل سيود وميوت فكذلك يفعل بالكسرة مع الواو».

الممتع في التصريف ٢/ ٥٢٢-٥٢٣.

(٤) تمهيد القواعد ٦/ ٣٠.

هذه التّعليلات الواضحة الموجزة تخدم النّحو، وتزيده وضوحا، وتيسره لطالبيه. ثم إن لناظر الجيش وجهة نظر في العلل تتلخّص بما يلي:

١- لا يحكم على جزء العلّة بأنّه علّة، كقوله في باب الضمير[١]: «قال الشّيخ: الذي يقطع ببطلان اسمية ما أضيف إليه إيا أنّه كان يلزم إعراب إيا كما لزم إعراب أي فإن سبب إعراب أي إنّما هو لزوم الإضافة، وذلك موجود في إيا[٢] انتهى. وما ذكره غير لازم إذ لا يلزم من اعتبار الإضافة في أي اعتبارها في غيرها، على أنّه قد تقدم أن المقتضي لإعراب أي أمران وهما لزوم الإضافة وكونها بمعنى بعض مع المعرفة وبمعنى كلّ مع النّكرة. وإذا كان كذلك فلا يلزم المصنّف بإعراب إيا؛ لأن المقتضي بتمامه لم يوجد فيه إنّما وجد جزؤه، وجزء العلّة ليس بعلّة».

٢- لم يقبل كلّ ما يرد من علل الآخرين، بل يطلب الدليل على ذلك، قال[٣]:

«وقد قال الشّيخ نقلا عن شيخه ابن الزبير إن أحدا لم يذهب إلى تعليق انظر سوى ابن خروف قال: وقد ذكر سيبويه تعليق انظر[٤] وحمل النّاس ذلك على النّظر بمعنى التّفكّر، انتهى. قلت: وهذا عدول عن ظّاهر كلام سيبويه من غير دليل.

ومن أقوى ما يستشهد به على تعليق النظر الذي بمعنى البصر قوله تعالى: ﴿أَفَلا ينْظُرون إِلَى الإبِلِ كَيفَ خُلِقَتْ﴾[٥]؛ لأنّه عدي بإلى، ولا يعدى بإلى إلا ما كان بمعنى الإبصار».

---

(١) تمهيد القواعد ١/٨٦.

(٢) التذييل والتكميل ٢/ ٢١٢.

(٣) تمهيد القواعد ٢/ ٢١٤.

(٤) كتاب سيبويه ١/ ٢٣٥-٢٣٦ قال: «وإن شئت قلت: قد علمت زيد أبو من هو، كما تقول ذاك فيما لا يتعدى إلى مفعول وذلك قولك: اذهب فانظر زيد أبو من هو، ولا تقول: نظرت زيدا».

(٥) الغاشية ٨٨/ ١٧.

تفنيد حججِه واضح ومنطقي في أفكاره وفي طريقة عرضه، كما إن موقفه واضح ومحسوم بالنسبة لضرورة أن تكون العلّة تامة لا جزئية، وأن يقدم الدليل على أي رأي يعرض.

٣- يقدم - أحيانًا - عللا غير نهائية، بل قائمة على الظّن والاحتمال كقوله[١]:

«وقد عرفت من كلام المصنّف أن (إن) إذا وليت (ما) بط.ل العم.ل دون خلاف، لكن ذكر الشّيخ أن الكوفيين يجيزون النّصب، قال: وروِي[٢]:

بنِي غَدانَةَ م.ا إن أذ.تُم ذهب.ا ولا صرِيفًا، ولكن أنتُم الخَ.زفُ

بنصب ذهب وصريف، ثم قال: وخُرج هذا على أن إن نافية، وأنّها العاملة وأُتِي بها لتأكيد النّفي بما[٣] انتهى. والظّاهر أن هذا النّقل عن بعض الك.وفيين، وكأنّه قول لا يعتد به فلهذا لم يجعله المصنّف خارقًا لإجماعهم».

إن قوله: ((وكأنّه قول لا يعتد به)) يدلّ على عدم تحقّق ناظر الجيش مما يقول.

علما أن أبا حيان قدم شواهد وآراء مشفوعة بالدليل، كقول.ه[٤]: «ويك.ون العمل لإن وإن قد ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو قوله[٥]:

إن هو مستوليا على أحدٍ .....».

وبعد، فقد جاء أغلب تعليلات ناظر الجيش منسجما مع هدفه في تقديم م.ا هو دقيق وموجز واضح؛ لذلك ساق أغلب تعليلاته من العلل الأوائل التي لا ب.د منها في الشّرح والتّوضيح، فقدم أبحاثًا واضحة ومناقشات هادئة حسنة التّعلي.ل كتعليله رفع الفاعل[٦] مثلا.

---

(١) تمهيد القواعد ٢/ ٦٠ - ٦١.

(٢) جاء بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٧٠ والتذييل والتكميل ٤/ ٢٥٧- ٢٥٨.
والدرر اللوامع ١/٩٤- ٩٥.

(٣) التذييل والتكميل ٤/ ٢٥٨.

(٤) التذييل والتكميل ٤/ ٢٥٨- ٢٥٩.

(٥) جاء بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ١٥٠ والتذييل والتكميل ٢/ ٢٢٥ و٤/ ٢٥٩.
والدرر اللوامع ١/٩٦- ٩٧. وشطره الثاني: إلا على أضعف المجانين.

(٦) ورد في صفحة ٢٢٣.

لكنّه غرق – أحياناً كثيرة كغيره من علماء عصره – في تأويلات وتعليلات من الثّواني وربما الثّوالث، إما انسياقاً مع رغبته في التّوضيح وتيسير الأمور وإما انسياقاً مع عادة كتاب عصره في ذلك[1]. وهو غير مصيب فـ.ي هـ.ذا؛ لأن فيـ.ه إرهاقاً للذّهن وإثقالا للبحث العلمي بما لا يجدي. وهذا ما دفع ابن مضاء وأبا حيان إلى الدعوة للتخلّي عن هذه العلل والتّخلّص من آثارها السلبية على النّحـ.و. ومـ.ن العلل الثّواني التي ذكرها ما أورده في حديثه عن رفع الفاعل، قال[2]:

«أما كون الفاعل مرفوعا فمعروف قالوا: وإنّما رفع الفاعل؛ للفـ.رق بينـ.ه وبين المفعول، فإن قيل: لو عكِس لحصل الفرق، أجيب بأن السؤال يفضي إلـ.ى الدور وبأن الرفع أثقل من النّصب والفاعل لا يكون إلا واحدا، والمفعول متعدد، فأعطي الأثقل للواحد والأخفّ للمتعدد ليتعادلا».

ومنها ما أورده في حديثه عن أسباب حذف الفاعل وإقامة نائـ.ب الفاعـ.ل مقامه رادا على ابن الضائع رفضه هذه العلل ووصفه إياها بالهـ.ذيان، قـ.ال[3]: «اعلم أن ابن عصفور صدر الكلام في هذا الباب بأن قال[4]: يحتاج فـ.ي هـ.ذا الباب إلى معرفة خمسة أشياء:

الأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول وكيفية بنائها له، والسبب الذي لأجله يحذف الفاعل والمفعولات التي تقام مقام الفاعل، والأَولى منها بالإقامة إذا اجتمعت.

أما الأمر الأول فلم يتعرض المصنّف إلى ذكره؛ لوضوحه، وأما الأربعـ.ة الباقية فقد تكلّم عليها وبدأ بالكلام على السبب المقتضي لحذف الفاعل وقد ذكروا: إنّه يحذف لعشرة أسباب، فاختصر المصنّف عدها مكتفيا بقولـ.ه[5]: قـ.د يتـ.رك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي.

---

(١) أشار إلى هذا في تمهيد القواعد ١/ ١٨٩، وذكرته في الصفحة ٢٢١-٢٢٢.

(٢) تمهيد القواعد ٢/ ٢٤٥. ما أورده هنا ذكره ابن مضاء في الرد على النحاة ص ١٣٠.

(٣) تمهيد القواعد ٢/ ٢٦٠- ٢٦١.

(٤) المقرب ص ٨٥.

(٥) شرح تسهيل الفوائد ٢/ ١٢٤.

فأشار باللفظي إلى قصد الإيجاز، وإلى موافقة المـ ـسبوق الـ ـسابق، وإلـ ـى إصلاح النّظم. وأشار بالمعنوي إلى كون الفاعل معلوما، وإلى كونـ ـه مجهـ ـولا، وإلى كونه لا يتعلّق بتعيينه مراد المتكلّم، وإلى كون تعظـ ـيم الفاعـ ـل مقـ ـصودا فيصان اسمه عن مقارنة اسم المفعول وإلى كون تعظيم المفعول مقصودا فيصان اسمه عن مقارنة اسم الفاعل وإلى كون الستر على الفاعل مقصودا؛ خوفًا منه أو خوفًا عليه. هذا ما ذكره المصنّف[1] واعلم أن ابن الضائع قال: قولهم: يحـ ـذف الفاعل لكذا ولكذا هذيان من القول، وما ارتكبه المتأخّرون في ذلك نـ ـازح عـ ـن الحقّ جملة، ولا فرقَ بين طلب العلّة لذلك وطلب العلّة في لِم يبنى الفعلُ للفاعل؟ قال: ولا فرق بين السؤال: لِم لم يذكَر الفاعل وبين السؤال: لِم لَم يذكَر الظّرف؟ أو لِم لم يذكَر الزمان أو شبه ذلك، انتهى. وما قاله غير ظاهر، وكأنّه بنى الأمر على أن كلا من التّركيبين – أعني ضرب زيد، وضرِب زيد – أصلٌ بنفسه، ولا شك أن ذكر الفاعل هو الأصل، وأن ضرب زيد ثانٍ عن ضرب زيد، وإذا كـ ـان كذلك اتّجه التّعرض إلى ذكر العلّة المقتضية حذف الفاعل».

رفض ابن الضائع هذه العلل بينما دافع ناظر الجيش عنها، وذكرها مفصلة مما يؤكّد أخذه بها وتعويله عليها. ومما أورده منها قوله[2]:

«إن من النّحاة من منع إقامة الثّاني[3] من باب أعطى وإن أمـ ـن اللـ ـبس، وقال: إنّه لا يجوز إلا على القلب، يعني أن يقدر أن الأصل قبل البناء للمفعـ ـول: أعطيتُ درهما زيدا فيقدر أن الدرهم آخذٌ وزيدا مأخوذٌ على القلـ ـب ثـ ـم يبنـ ـى للمفعول فيقال: أُعطِي درهم زيدا، وعلى هذا التّقدير إنّما أقمنا الأول لا الثّاني.

والحقّ جواز إقامة الثّاني إذا لم يحصل لبس، ويدلّ على أن القلـ ـب غيـ ـر معتبر أنّه إذا قيل: أُعطي درهم زيدا كان معناه معنى قولنا: أُعطي زيد درهمـ ـا، وعدم تغير المعنى يدلّ على أن لا قلب.

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ٢/ ١٢٥– ١٢٦.

(٢) تمهيد القواعد ٢/ ٢٧٣.

(٣) يعني إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل.

وأما اشتراط كون الثّاني معرفة ليقام فلا أثر له، إذ لا فرقَ بين المعرفة والنّكرة ولا شك أن الأحسن إقامة الأول؛ لأجل كونه فاعلا في المعنى؛ لأنّك إذا قلت: أعطيتُ زيدا درهما فكأنّك قلت: أخذ زيد درهما، فللمفعول الأول بالفاعلية التباس من وجهٍ بخلاف الدرهم فإنّه مفعول من كلّ وجه فلا التباس له بالفاعلية. ذكر المصنّف في إقامة الثّاني من باب ظن مذهبين: أحدهما: ما اختاره وهو الجواز إذا أمن اللبس ولم يكن جملة أو شبهها.

وثانيهما: المنع مطلقًا، يعني ولو كان مفردا. وقد ذكروا مذهبا ثالثًا وهو جواز إقامته إذا كان معرفة، ومنعها إذا كان نكرة. ثم إن المانعين لإقامة الثّاني اعتلّوا بثلاث علل:

الأولى: إن أفعال باب ظن تدخل على المبتدأ والخبر، والمفعول الثاني هو خبر المبتدأ في المعنى، فلو أقيم مقام الفاعل لصار مخبرا عنه، وهذا باطل؛ لأن الخبر لا يكون مخبرا عنه. الثّانية: إن المفعول الثّاني هو المظنون، فلو أقيم لتُوهم لبس بأن المظنون هو المنصوب. الثّالثة: إن المفعول الثّاني قد يقع جملة فلا تجوز إقامته حينئذ، فمنِع إذا كان مفردا طردا للباب. وما ذكروه فيه نظر، أما قولهم: إن الخبر لا يكون مخبرا عنه فالجواب أن نحو قائما مِن ظننت زيدا قائما، ليس مخبرا به الآن؛ لأنّه خرج من حيز الإخبار بعد دخول النّاسخ إلى حيز المفعولات، فلا يلزم من الإسناد إليه ما ذكروه. وأما العلّة الثّانية فإنّها راجعة إلى أن المقتضي للمنع إنّما هو حصول اللبس وذلك بأن يكونا معرفتين أو نكرتين وأنت قد عرفت أن من شرط جواز إقامة الثّاني أن لا يحصل اللبس. وأما العلّة الثالثة فنقول فيها: إنّه لا يلزم من منع إقامته إذا كان جملة منع إقامته إذا كان مفردا، فإن الجملة لها مانع يمنع من إقامتها ولا مانع في المفرد وهذا أمر يمنع الطّرد».

إن المتأمل ما تقدم يستشعر رهقًا فكريا، ويحس بضرورة التّخلّص من تعليلات تقود إلى التّكلّف والتّعقيد خاصة تلك التي تعرض تعليل القلب قبل البناء للمجهول، ولكن ناظر الجيش بدا مسترسلا في عرضها وكأنّه يستسيغها

فراح يناقشها ويفنّد علل المانعين إقامة الثّاني من باب ظن فقـدم بـدوره علـلا مبطلة عللَهم.

وقد أدى هذا الأسلوب في البحث النّحوي إلى ظـاهرة التّـراكم التـي لا تتكشّف عن فائدة علمية كبيرة، والتي تميز بها الإنتاج الفكري في ذلك العصر.

**العامل:**

العامل في اللغة: هو الذي يتولّى أمر الرجل في ماله وملكه وعمله[١]. وفي الاصطلاح: هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب[٢] أو هو ما عمل عملا ما، فرفع أو نصب أو جر[٣].

والعامل أساس النّحو العربي، فلا قواعد من غير معرفـة العوامـل التـي حددتها؛ لأن للعامل أثرا كبيرا في تكوين الظّواهر النّحوية وبالعودة إلـى كتـب الأقدمين يتّضح مدى إقرارهم له وإيلائهم إياه اهتماما كبيرا كقول سـيبويه فـي تسميته بعض أبواب كتابه[٤]:

«هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر». فقوله: «يتعداه إلى مفعولين» يشير إلى عمل هـذا الفعل بالفاعل وبالمفعولَين. وكذلك قوله[٥]:

«هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل، ولم يـتمكّن تمكّنـه» إقرار مباشر وصريح منه بالعامل وأثره. وكتاب سيبويه مرجع النّحو العربي؛ لذلك سار من جاء بعده على منهجه، أو أن طبيعة النّحو فرضت على سيبويه وعلى غيره الأخذ بالعامل والتعويل عليه كقول المبرد[٦]: «كلّ ما كان فعلا أو في معنى الفعـل

---

(١) لسان العرب (عمل) ١١/ ٤٧٤.

(٢) التعريفات ص ١٤٨.

(٣) لسان العرب (عمل) ١١ ٤٧٦.

(٤) كتاب سيبويه ١/ ٣٩.

(٥) كتاب سيبويه ١/ ٧٢. ومثله في ١/ ٤٤ و١/ ٧٣ و١/ ٨٨ ونحو ذلك.

(٦) المقتضب ٣/ ٢٧٤.

فعمله في ظروف الزمان كعمله في الحال» وقول الزمخشري في حديثه عن الفعل المضارع[1]: «هو في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره».

وتبع النّحويون المتأخّرون أسلافهم في هذا الأمر، وناظر الجيش واحد منهم ويمكن تلخيص موقفه من العامل بما يلي:

١- يقر بالعامل، ويبني آراءه وتعليلاته عليه وعلى أثره في مفردات الظّاهرة النّحوية كقوله في باب الفاعل[2]: «وأما الرافع للفاعل فهو ما أسند إليه من فعل أو مضمنٍ معناه. هذا هو المذهب الصحيح، وعليه التّعويل، وهو رأي سيبويه»[3] وقال أيضا في باب الاشتغال[4]:

«اشتغال العامل عبارة عن أخذ معموله، كما إن تفريغه عبارة عن عدم أخذه معموله، وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخّر عنه عامل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في ملابسه لو لم يعمل في أحدهما لعمل في الاسم المذكور.

وقوله عن الأفعال النّاقصة[5]: «وإنّما هي الرافعة الاسم، كما إنّها الناصبة الخبر وهذا هو المعروف والمشهور وهو الحقّ» دليل قوي على إقراره بالعامل.

٢- يميز بين العامل اللفظي والعامل المعنوي ويقر بقوة اللفظي كقوله[6]: «لا أثر للعامل المعنوي مع وجود العامل اللفظي» وقوله[7]:

«العامل المعنوي إنّما يحتاج إليه عند فقد العامل اللفظي».

٣- كما يقسم أنواع العوامل إلى فعلية وحرفية واسمية، ويحدد مجال كلّ منها. قال في باب المستثنى في أثناء حديثه عن حاشا وخلا وعدا[8]: «فاستُدِلَّ

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٢.

(٢) تمهيد القواعد ٢/ ٢٤٥.

(٣) كتاب سيبويه ١/ ٣٣.

(٤) تمهيد القواعد ٢/ ٢٨٣.

(٥) تمهيد القواعد ٢/١.

(٦) تمهيد القواعد ٢/٢.

(٧) تمهيد القواعد ٤/ ٣٩٩.

(٨) تمهيد القواعد ٣/ ١٠٣.

بالعمل على حرفيتها أو فعليتها لأن الجر من عمل الحروف والنّصب من عمل الأفعال» وقوله في باب الإضافة[1]:

«والأصح أن الاسم هو العامل بدليل اتّصال الضمائر به، والضمائر لا تتّصل إلا بعواملها. ولا شك أن الجر أحد أنواع الإعراب الثّلاثة التي تكون في الاسم فلا بد له من عامل، والفعل لا مدخلَ له في عمل الجر، فوجب أن يكون عمل الجر ناشئًا إما عن حرف وإما عن اسم، فكان العمل للحرف في نحو: نظرتُ إلى زيدٍ ومررتُ بعمرو، ورغبتُ في الخير. وللاسم في نحو: غلام زيدٍ، وضارب عمرٍو وذلك أن موجب العمل الاقتضاء فإذا اقتضى شيء شيئًا وجب أن يعمل فيه؛ فالحرف اقتضى اسما يباشره؛ ليوصل إليه معنى الفعل الذي يعلّق به، والاسم الذي هو المضاف اقتضى اسما يضاف هو إليه ليتخصص به، فوجب أن يكون كلٌّ منهما عاملا في ما اقتضاه».

ما قاله يخالف ما ذهب إليه بعض النّحويين كابن السراج[2] والفارسي[3] اللذين قدرا حرف جر في المضاف، ويوافق ما ذهب إليه أبو حيان الذي قال[4]: «وجر الثّاني هو بالاسم المضاف إليه».

والأرجح في هذا ما ذهب إليه ناظر الجيش؛ لأنّه يستند إلى ما قدمه أبو حيان من أدلّة مقنعة وتعليلات علمية يطمأن إليها فضلا عن كونه مذهب سيبويه[5].

٤- ثم إنّه يميز بين الأقوى والأضعف في أقسام العامل الواحد، قال في باب عوامل الجزم[6]: «لا يجوز أن يفصل بين لام الأمر وبين ما عملت فيه لا

---

(١) تمهيد القواعد ٤/ ١٣١.

(٢) الأصول ٢/ ٥.

(٣) الإيضاح ١ / ٢١٥.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠١.

(٥) كتاب سيبويه ١/ ٤٢.

(٦) تمهيد القواعد ٥/ ٢٩٤.

بمعمول للفعل ولا بغيره فهي أشد اتّصالا من حروف الجر؛ لأن الجـ.ر قـ.د فُصِلَ بينه وبين مدخوله بالقسم روي عن العرب: اشتريته بواللهِ ألفِ درهمٍ. ولا يجوز في اللام ذلك؛ لأن عامل الجزم أضعفُ من عامل الجر».

٥- وهو- في تعويله على العامل - يختار الأمر الكلّي ويفضله على الجزئيات، قال في حديثه عن الابتداء بنكرة[١]: «وإذا تقرر ضبط المسألة بأمر كلّي فلا حاجة إلى تعداد الأماكن؛ لأن الصور الجزئية لا تكاد تنحـ.صر، ولكـ.ن المـ.صنّفين قصدوا ذكرها تنبيها على بيان حصول الفائدة؛ وحرصا على التّعليم».

خلاصة الأمر أن موقف ناظر الجيش من العامل لم يختلـ.ف كثيـ.را عـ.ن موقف من سبقه من النّحويين وهو الإقرار به والتّعويل عليه. ثم إنّه وقـ.ف مـ.ن العوامل بشكل عام وقفة المستوعب أنواعها، والمدرك آثارهـ.ا فـ.ي الظّـ.واهر النّحوية حيث ميز بين المعنوي منها واللفظي، وقـ.دم العوامـ.ل اللفظيـ.ة علـ.ى المعنوية متّبعا طريقة أستاذه في ذلك[٢].

كما إنّه قسم العوامل إلى أنواع فعلية واسمية وحرفية وفصل القـ.ول فـ.ي عمل كلّ منها مميزا بين القوي والضعيف ومختارا الأمور الكلّية مفضلا إياهـ.ا على الجزئية وكان إذا ما اختلف العلماء في العامل في أمر ما يختار رأي أستاذه ويقول بقوله كما فعل في عامل جر المضاف.

فلم يأتِ بجديد في هذه المسألة إنّما تجلّى دوره في أمور تنظيمية حيث كان يستعرض آراء النّحويين في العامل في الظّاهرة النّحوية التي يناقشها ويحـ.صي الوجوه في ذلك ويبوبها بشكل منظّم يسهل على طالب العلـ.م الاطّـ.لاع عليهـ.ا ومعرفتها بشكل متسلسل واضح، من ذلك حديثه عن العامل في المفعول معـ.ه. قال بعد إيراده آراء عدد من النحويين[٣]:

---

(١) تمهيد القواعد ١/٣٣١.

(٢) التّذييل والتّكميل ٢/ ٢١٧.

(٣) تمهيد القواعد ٣/ ٢٨.

«اعلم أنّه قد تقدم أن المفعول له لا بد له من عامل يتقدم الواو، وأنّه إمـا فعلٌ أو عاملٌ عملَ الفعل كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول. ولا شك أن دلالة الواو على المعية لا تتوقّف على وجود العامل المذكور؛ لأنّه ليس مـن شـرط دلالتها على المعية نصب ما بعدها، فقد تفيد المعية ولا نصب أصلا كما في: كلُّ رجلٍ وضيعتُه، فكون الواو صالحة للدلالة على المعية أعم من كونها صالحة لأن تنصب ما بعدها مفعولا معه، فليس النّصب لازما للدلالة على المعية إذ الأخص غير لازم للأعم، وإذا كان كذلك ساغ انقسام ما يذكر بعد الواو المفيدة للمعية إلى ما يصح فيه أن يكون معطوفًا على ما قبله ولا يصح فيه النّصب علـى المعيـة وإلى ما يصح فيه أن ينصب على المعية.

وعلى هذا كان ينبغي أن يقال: إذا قُصِدتْ المعية فإما أن لا يكون ثَم عامل يصح عمله في المفعول معه فالعطفُ، أو يكون ثَم عامل يصح معه ذلك فالنّصب على المعية، فيكون أحد الأمرين، أعني العطفَ المفهوم منه المعية والنّصب على المعية لازما؛ لأن المعية إذا كانت مقصودة للمتكلّم لا يجوز العدول عنها إلى ما لا يجوز عليها، وهو العطف المراد به التّشريك في الحكم.

لكن النّحاة ضموا إلى القسمين قسمين آخرين وهما جـواز العطـف مـع أرجحيته وجواز النّصب على المعية مع أرجحيته، فـصارت الأقـسام أربعـة: واجب العطف وواجب النّصب وراجح العطف وراجح النّصب».

هذه النتائج استنتجها من آراء نحويين، عرضها وميز بينها وضم بعـضها إلى بعض فتوصل إلى هذه النتائج، لكنّه لم يضف جديدا على ما أوردوه. ومما قاله في هذه المسألة حديثه عن ناصب المفعول به، قال[1]: «اختلفوا في النّاصب للمفعول به على مذاهب:

الأول مذهب الجمهور: وهو أن النّاصب له الفعل أو ما يقوم مقامـه؛ لأن العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى، فإنّك تقول: ضربتُ زيدا وأعطيتُ عمـرا درهما، فالمفعول مع ضربت واحد ومع أعطيت اثنـان والفاعـل المـتكلّم فـي

(١) تمهيد القواعد ٢/ ٣٢٨- ٣٢٩.

الصورتين، فلو كان العامل غير الفعل لم يختلف باختلافه؛ ولأنّه متى كان الفعل متصرفًا جاز تقديمه عليه وما لم يكن متصرفًا – نحو: ما أحسن زيدا – لا يجوز تقديمه على الفعل، فلولا أنّه عامل لم يكن كذلك.

الثّاني مذهب هشام[1]: وهو أن النّاصب له الفاعل، ويبطل مذهبه جواز تقديمه عليه مع أنّه غير متصرف، وأنّه يأتي بدون فاعل مع المصدر نحو قوله سبحانه وتعالى[2] ﴿أو إطعام في يومٍ ذي مسغَبة يتيما﴾ ومحال مذصوب لا ناصب له وإن الفاعل يكون ضميرا وهو غير عامل.

الثّالث مذهب الفراء[3]: وهو أن النّاصب للمفعول به المجموع، وهو باطل بما أبطل به مذهب هشام وبشيء آخر وهو أنّهما لو كانا عاملين ما جاز وقوعه بينهما لأن المعمول لا يتوسط العامل.

الرابع مذهب خلف الأحمر[4]: أن العامل في المفعول به معنوي وهو كونه مفعولا ويبطله رفعه فيما لم يسم فاعله ومعنى المفعولية فيه».

عدد المذاهب وعلّق عليها وأبطل بعضها وأقر بعضها الآخر لكنّه لم يأت بجديد فيها لأن ما قدمه من آراء وردود مستمد من أقوال نحويين كان ذكرها قبل تقديمه هذه الخلاصة المنظّمة.

هذا هو موقف ناظر الجيش من العامل، وهذه هي نظرته إليه من جوانبه المختلفة.

## السماع:

السماع لغة هو: ما سمعت به فشاع وتُكلِّم به[5]. واصطلاحا هو: ما لم يذكر فيه قاعدة كلّية مشتملة على جزئياته[6].

---

(١) هشام ابن معاوية الضرير الكوفي المتوفى سنة ٢٠٩ هـ. بغية الوعاة ٢/ ٣٢٨.

(٢) البلد ٩٠/ ١٤.

(٣) يحيى بن زياد أبو زكريا إمام الكوفيين المتوفى ستة ٢٠٧. بغية الوعاة ٢/ ٣٣٧.

(٤) خلف الأحمر البصري أبو محرز بن حيان المتوفى في حدود ١٨٠ هـ. بغية الوعاة ١/٥٥٤.

(٥) لسان العرب (سمع) ٨/ ٦٥.

(٦) التّعريفات ص ١٢٤.

وللسماع أهمية كبيرة عند النّحويين، فما سمع عن العرب الفصحاء لا يرد بل إليه الركون، وبه الإقرار، وعليه القياس إن كان شائعا وإلا فهو معترفٌ بـ.ـه، غير مرفوض، له موقعه في مؤلّفاتهم وإن لم يجوزوا القياس عليه.

يتّضح موقف ناظر الجيش من السماع في خلال ما تقدم له من مناقـ.ـشات وشواهد وعلل وآراء في العامل وغيره، ويمكن تلخيصه بما يلي:

١- يحترم السماع ويقدمه على القياس فإذا ما قُدم رأي مشفوعا بسماع صـ.ـحيح أقّر به حتّى لو اضطره هذا إلى موافقة الكوفيين. قال في باب الموصول[١]:

«ذكر ابن عصفور أنّه إذا اجتمع في كلام واحد الأمران أعني الحمل على اللفظ والحمل على المعنى فالأولى أن يبدأ بالحمل على المعنى[٢]، وأنشد[٣]:

أأنتَ الهلالي الذي كنتَ مرةً...

البيت. وإن الكوفيين لا يجوزون الجمع بين الحملَين إلا إذا حصل فـ.ـصل؛ فلا يقولون: أنا الذي قمت وخرج، وإن البصريين أجازوا ذلك، قـ.ـال: والـ.ـسماع إنّما ورد على وفق الكوفيين».

---

(١) تمهيد القواعد ١/ ٢٤٠.

(٢) هنا تناقض بين ما قاله ابن عصفور وما أورده ناظر الجيش. قال ابن عصفور في باب الفاعل في أثناء حديثه على الموصولات:

«وإن شئت حملت في جميع ما ذكر بعض الصلة على اللفظ، وبعضها على المعنى، إلا أن الأولى أن يبدأ بالحمل على اللفظ، ويجوز الابتداء بالحمل على المعنى، ومن ذلك قوله:

أأنتَ الهلالي الذي كنتَ مرةً سمِعنا به والأرحبِي المغَلب »

المقرب ص/ ٦٦- ٦٧.

ربما كان لابن عصفور قولان في هذه القضية؛ هذا القول في المقرب، والقول الذي قدمـ.ـه ذ.ـاظر الجيش في كتاب آخر له لم أتبينه لأنّه لا يعقل ألا يكون ناظر الجيش قد فهم قصد ابن عصفور كما يستبعد اتهامه بتغيير أقواله ليدعم رأيه خاصة أنّه القاضي، الفاضل، صاحب الأخلاق الحميدة.

ويبقى احتمال وارد هو أن يكون ناسخ تمهيد القواعد أثبت خطأ كلمة ((المعنى)) بدلا من ((اللفظ)) وهذا هو الأرجح.

(٣) جاء بلا نسبة في المقرب ص ٦٧ والبحر المحيط ١٤٣/١.

يفهم موقف ناظر الجيش في خلال عرضه لقول ابن عصفور دون مناقشة وكأنّه يقدمه دليلا على ما يذهب إليه، فهذه طريقته في تدعيم آرائه التي يطرحها حيث يردفُها برأي من يوافقه دون تعليق.

٢- يؤيد المحافظة على الأمثال كما سمِعتْ دون تغيير؛ لأنّه يحترم السماع. قال في تعداده للمواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ[١]:

«وأما المبتدأ المستعمل خبره مؤخَّرا، فلا يحتاج إلى التّنبيه عليه؛ لأنّه قـد تقرر أن المثل لا يغير[٢] وكذا ما هو جارٍ مجراه».

٣- يعول على السماع في الفصل بين الآراء المختلفة في قضية ما، قال في باب العدد في أثناء حديثه عن تذكير وتأنيث بعض الألفاظ في اللغتين الحجازيـة والتّميمية[٣]:

«ويبقى مدرك ذلك السماع».

٤- يقبل السماع- ولو جاء مخالفًا للقياس - لكنّه يقتصر عليه كما ورد دون أن يقيس عليه، وهذا ما يسمى الشّاذ، قال فيما يجمع بالألف والتّـاء[٤]: «ومـا سوى هذه الأنواع الخمسة[٥] لا ينقاس جمعه بالألف والتّاء، فـإن ورد مذـه شيء كذلك اقتصر فيه على السماع». كما قال في بـابي التّـرخيم وأبنيـة الفعل[٦]: «ولا شك أن المسموع لا يتجاوز فيه ما قالته العرب».

---

(١) تمهيد القواعد ١/ ٣٣٩.

(٢) إشارة إلى مثل أورده قبلُ هو: الكلاب على البقر. ورد في مجمع الأمثال ٢٢/٣.
وفي شرح تسهيل الفوائد ١/ ٣٣٦- ٣٣٧:
«ومن اللازم الابتدائية لمصحوب معنوي ما جرى مثلا نحو قولهم: الكلاب على البقر.
فهذه وأمثالها من المبتدآت التي وردت أمثالا لا تفارقها الابتدائية؛ لأن الأمثـال لا تغيـر» وفـي التذييل والتكميل ٣/ ٤٣٢. والنّصب هو الرواية المشهورة.

(٣) تمهيد القواعد ٣/ ١٢٨.

(٤) تمهيد القواعد ١/ ٦٦ وهو يكرر هنا ما قاله المصنف في شرح التسهيل ١/ ١١٣-١١٤.

(٥) يعني بها ذا تاء التأنيث، وما كان علما لمؤنث، وصفة المذكر غير العاقل، ومصغّر المذكر غيـر العاقل، واسم الجنس المؤنث بالألف.

(٦) تمهيد القواعد ٤/ ٤١٣ و٥/ ١٣.

٥- يورد المسموع شاهدا على الرأي الذي يميل إليه بعدِّه شاهدا لا يردّ قال في باب التّعجب[١]: «وما ذكره المصنّف من أنّه لا فرق بينهما، وأنّه يجوز بناء فِعلَي التّعجب من كلّ من الفعلين أعني ما همزته للتّعدية وما همزته لغيرها[٢]. ومن المسموع مما الهمزة فيه للتّعدية قولهم: ما آتاه للمعروف، وما أعطاه للدراهم... ومن المسموع مما همزته فيه لغير التّعدية قولهم: ما أنتنه، وما أخطأه وما أصوبه وما أيسره....».

٦- يرفض ما خالف السماع، كقوله في النّسبة إلى ثاني ما ركّب تركيب مزج[٣]: «وقياسها على المركّب تركيب المزج قياس فاسد».

وقال في تثنية وجمع المختلفَي المعنى[٤]:

«والحقّ أن تثنية ما اختلف معناه، وجمعه، لا يجوزان إلا سماعا، بل ينبغي أن يحكم على ما ورد من ذلك بأنّه تثنية وجمع لغويان لا صناعيان، كما حكم على العمرينِ والأبوينِ والقمرينِ». ومثل هذا قوله في باب التّصريف رادا على أستاذه[٥]: «وهذا الذي ذكره قاله عن المغاربة مصادم للمسموع، وكفى بالقرآن العزيز شاهدا لما قال المصنّف، فماذا بعد الحقّ إلا الضلال؟!».

دافع ناظر الجيش – بقوله هذا- عن السماع وقواه بذكر آية من القرآن الكريم جاءت على وفق ما ورد به السماع وهي قوله تعالى[٦]: ﴿ارجِعِي إلى ربكِ راضِيةً مرضِية﴾ التي ساقها[٧] في خلال شرحه قول المصنف: «وتبدل ياء الواو المتطرفة لفظًا أو تقديرا بعد واوين سكنت ثانيتهما والثانية لام فَعول جمعا». قال[٨]:

---

(١) تمهيد القواعد ٣/ ٢٣١.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٨-٣٩.

(٣) تمهيد القواعد ٦/ ٢٨.

(٤) تمهيد القواعد ٤٤/١ والمختلفا المعنى مثل قولهم: القمران دلالة على القمر والشمس.

(٥) تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٢.

(٦) الفجر ٨٩/ ٢٨.

(٧) الشّاهد فيها: مرضية.

(٨) تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٩.

«إن كان اسم مفعول فإما أن يكون من فَعلَ أو فَعِلَ، فإن كان من فعل فقياسه التّصحيح وهو الغالب في الاستعمال، ويجيء فيه الإعلال، ومجيئه فيه أكثر من مجيئه في المصدر. وإن كان من فعِلَ فقياسه والمعروف في الاستعمال الاستثقالُ حملا على الماضي وذلك نحو: رضِيتُ الشّيء فهو مرضِي » ثم ذكر الآية الكريمة وقال[1]:

«الإعلال أكثر من التّصحيح، بل التّصحيح في غاية القلّة» مخالفًا ما أورده أبو حيان عن المغاربة بقوله[2]: «الذي ذكره أصحابنا أن الإعلال شاذّ وأن التّصحيح هو القياس».

يبدو أن الصواب في ما قاله ناظر الجيش طالما أن القرآن يؤكّده. ويستنتج مما تقدم ما يلي:

١- عول على السماع أكثر من غيره وعده مصدرا لا يرد كقوله في جواز أن تسد الجملة الحالية مسد الخبر ولو كانت اسمية[3]: «وقد ورد السماع بذلك قال النّبي - ﷺ -[4]: أقرب ما يكون العبد مِن ربه وهو ساجد». وقال في باب أبنية الفعل[5]: «والظّاهر أن هذا موقوف على السماع لا يتجاوز ما قالته العرب».

٢- أقر المسموعاتِ كلّها بتنوعها النّثري والشّعري، فأقر الأمثال والأساليب اللغوية والشّعر وما نسب إلى النّبي ﷺ. وقد صرح بإقراره السماع كثيرا كقوله في حديثه عن الفصل بين إذن والفعل[6]: «وأما الفصلُ بالنّداء فلا يبعد القولُ به إن ورد به سماع».

---

(١) تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٢.

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ١٤٣ وتمهيد القواعد ٦/ ٣٠٢.

(٣) تمهيد القواعد ١/ ٣٢٤.

(٤) صحيح مسلم ٤/ ٢٠٠ وسنن النّسائي ٢/ ٢٢٦.

(٥) تمهيد القواعد ٥/ ١٣.

(٦) تمهيد القواعد ٥/ ٢٠٣.

٣- أقر الشّاذّ كما ورد، واستشهد به في مسائل قليلة من منطلق احترامه السماع لكنّه لم يجز القياس عليه، قال[١]: «إن ذلك قليل لا يقاس عليه» وقال[٢] «ومثل هذا لا ينبغي أن يتجاوز به مورد السماع».

٤- اختار السماع وأخذ به في القضايا التي تعارض فيها مع القياس، إذ يأتي السماع لديه في المرتبة الأولى من شواهده بعد القرآن الكريم.

٥- كان يميل – في إقراره المسموع – إلى إيراد المشهور منه؛ لأنّه كان يؤيد ما اتُّفِق عليه، قال في باب كم وكأين وكذا مختارا ما اشتُهِر بين النّحويين من المسموع عن العرب[٣]: «نقل الشّيخ عن بعضهم القول باحتمال بساطة كأين، وجنح هو إلى ذلك قال[٤]: ويدلُّ عليه تلاعب العرب بها ونُطقُهم فيها بلغات. ولا شك أن القولَ ببساطتها بل وبساطة كذا ممكن، وربما يكون أقرب من القول بتركّبهن، لكن النّحاة كالمجمعين على القول بالتّركيب، فلا يسع في ذلك إلا التّسليم لما قالوه، فإن مخالفة الإجماع لا تمكن».

٦- خالف أستاذه في بعض المسائل خاصة عندما وجد مسموعا قويا يدعم رأيه لأن المسموع لديه أقوى من أي اعتبار[٥].

٧- لم يأتِ بجديد في هذه المسألة، وآراؤه مستمدة من آراء غيره من النّحويين

خلاصة الأمر أن ناظر الجيش احترم السماع وقدمه على القياس، فاحترم كلّ ما ورد عن العرب حتّى لو كان شاذا، لكنّه لم يقس عليه بل أورده كما هو وحرصا منه على المسموع واعترافًا بكل لهجات العرب في عصر الفصاحة حيث قدم أقوالهم سواء كانت نثرية على شكل أمثال أم شعرية أم غير ذلك.

---

(١) تمهيد القواعد ١/ ٦٥.

(٢) تمهيد القواعد ١/ ٢٤٠.

(٣) تمهيد القواعد ٣/ ١٦٨.

(٤) ارتشاف الضرب ١/ ٣٨٨.

(٥) ذكرت هذا في الصفحة السابقة وما قبلها.

كما عول على المشهور المعروف منها وسفّه ما خالفهم، ورفض ما لم يأتِ على ما قالوه.

وهو – بذلك – لم يأتِ بجديد بل اقتفى آثار النّحويين خاصة أستاذه، وسار على خطاه لم يخالفه إلا في بعض الحالات التي وجد عليها دليلا من القرآن الكريم فموقفه ينسجم مع موقف أستاذه في أغلب الأمور؛ لأن المعروف عن أبي حيان أنّه لا يثبت الأحكام النحوية إلا إذا كانت مسموعة من العرب فهو على الرغم من أخذه بالقياس يفضل السماع عليه، ولا يقيس إلا على ما ورد من لسانهم[1].

**القياس:**

القياس لغة: قاس الشّيء يقيسه قيسا وقياسا إذا قدره على مثاله[2] أو هو عبارة عن التّقدير ورد الشّيء إلى نظيره. وهو في الاصطلاح: قول مؤلّف من قضايا إذا سلمتْ لزم عنها لذاتها قولٌ آخر[3].

وهو من الأصول النّحوية التي حظيت باهتمام العلماء من سيبويه حتى عصر المتأخرين؛ لأنّه مكمل للسماع، وباللجوء إليهما تستنبط الأحكام الصحيحة.

أَخْذُ ناظر الجيش بالقياس قليل؛ لأن تقديمه حكما أصيلا يثبته بالقياس أو بغيره نادر إنّما كان أَخْذُه بالقياس في مناقشاته، وعرضه وجوه آراء النّحويين الذين يتناول أحكامهم بالبحث.

وهو عندما يأخذ بالقياس يترسم خطوات أستاذه أيضا كما فعل في السماع ويمكن حصر موقفه من القياس بما يلي:

١- أقر بأهميته، ودعا إلى الأخذ به اقتداء بغيره. قال في باب المفعول معه[4]:

«قال المصنّف: وبعض النّحويين يقتصر في مسائل هذا الباب على السماع

---

(١) أبو حيان النحوي ص ٤٠٠-٤٠٥ ومنهج أبي حيان النحوي في كتابه ارتشاف الضرب للأستاذ الدكتور مزيد نعيم ص ١١٩.

(٢) لسان العرب (قيس) ٦/ ١٨٧.

(٣) التّعريفات ص ١٨١.

(٤) تمهيد القواعد ٣/٥٠.

والصحيح استعمال القياس. ولابن عصفور في ذلك كلام[1]، وهو لا يجدي طائلا وهو مبني على أن الواو في ذا الباب أصلها العطف، ومن ثَم منع القياس، وقد عرفت أن الحقّ خلاف ذلك. وبعد ففي قول المصنّف: والصحيح استعمال القياس، كفاية».

فقد تبنّى – هنا – رأي المصنّف في الدعوة إلى القياس، ورآه الوجه الحقّ. كما وافق رأيه في باب الاشتغال حيث قال[2]: «قال المصنّف: تقول: أزيدا أخاه تضربه أو يضربه عمرو؟ فتنصب الأخ بفعل مضمر مفسر بتضربه، وتنصب زيدا بفعل آخر مفسرا بالمضمر الذي نصب الأخ؛ لأن المضمر الذي نصب الأخ قد فسره الفعل الظّاهر وعرف واستبان حتى صار كالظّاهر[3]. قال الشّيخ: وهذه المسألة ليس نصب الاسم الأول فيها سماعا عن العرب، وإنّما هي مسألة قياس. إنّه أفسد القياس بما لم أتحقّق أنّه مفسد».

يفهم من هذا أن ناظر الجيش يميل إلى قبول القياس الذي أشار إليه أستاذه لكنّه لم يحكم بفساده على رأي أستاذه الذي عرف عنه أنّه يعول على السماع أكثر من القياس. والمهم في الأمر أن ما قدمه ناظر الجيش من رأي في القياس غير نابع من موقف أصيل منه إنّما كان قبولا أو رفضا له في خلال آراء الآخرين.

٢- يقدم أقيسة معلّلة يقف فيها عند التّفاصيل. قال في باب التّصريف[4]:

«واعلم أن القياس أن يقال في حيوان: حايان؛ لأن الياء الأولى تحركت وانفتح ما قبلها، فقياسها أن تقلب ألفًا، ولكنّهم من أصلهم أيضا إذا كان اسم لمعنى يدلّ على تحرك واضطراب صححوا حرف العلّة فيه؛ ليكون مطابقًا لمدلوله في التّحرك.

---

(١) المقرب ص ١٧٥.

(٢) تمهيد القواعد ٢/ ٣١٥.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٤٧.

(٤) تمهيد القواعد ٦/ ١٢٣.

وكذلك قالوا جولان وميلان إجراء له على مجرى الصحيح؛ حيث كان كذلك كالخَفَقَان، فلما وجب بهذا السبب بقاؤها متحركة كرهوا اجتماع اليائين فقلبوا الثّانية واوا». وقال أيضا في باب النّسب[1]: «وحاصل الأمر أن نحو سِقاية مما وقعت الياء فيه بعد ألف زائدة وصححتْ من أجل تاء التّأنيث، القياس في النّسب إليه أن يقال سقائي – بالهمز – وإنّما كان ذلك؛ لأنّهم حذفوا تاء التّأنيث للنّسب، فلو أبقوا الياء على حالها لجاء الاستثقال من سِقايي مع الاستغناء عن ذلك بردها إلى ما هو الأصل من قلبها همزة؛ لذهاب المانع، وهو تاء التّأنيث».

يتّضح في خلال ما قدمه ناظر الجيش من حديث عن القياس أنّه يفضل السماع عليه وهذا أيضا ينسجم مع موقف أستاذه في هذه القضية.

٣- يقيس على القواعد الثّابتة ولا يخرمها. قال في باب العطف في أثناء حديثه عن لكن[2]: «والذي يقتضيه النّظر أن لا مدخل لها في عطف الجمل، وأنّها إذا وليها مفرد والواو مذكورة فالعطف للواو، وهي تفيد الاستدراك لا غير. وإن لم تذكر الواو فلكن نفسها هي العاطفة بهذا إن كان مسموعا، وإلا فالقياس لا يدفعه. وهذا الذي ذكرته ماشٍ على القواعد، وليس فيه مصادمة لشيء تقتضيه الصناعة النّحوية». كما قال في باب العدد[3]: «وقد ذكر سيبويه أن نحو: ثلاثة أثواب قد ينون في الشّعر وينصب ما بعده ولم يجز في الكلام[4]، وأقول: إنّه إذا ورد نحو ثلاثة أثوابا في الشّعر، أمكن أن تجعل أثوابا حالا من الثّلاثة على حد قولهم: عليه مائة بيضاء. وعلى هذا لا يتّجه

---

(١) تمهيد القواعد ٦/ ٥٤.

(٢) تمهيد القواعد ٤/ ٣٣٤.

(٣) تمهيد القواعد ٣/ ١٢٢.

(٤) ما ورد في كتاب سيبويه ٣/ ٥٦٦: «تقول: ثلاثةٌ قُرشيون، وثلاثةٌ مسلمون، وثلاثةٌ صالحون. فهذا وجه الكلام كراهية أن تُجعل الصفةُ كالاسم، إلا أن يضطر شاعر».

يبين هذا النّص أن سيبويه لم يقل بالنصب لا في الكلام ولا في الشعر، وقد بحثت في كلامه عن كل ما يتعلق بالعدد فلم أجد ما ذكره ناظر الجيش.

قول ابن عصفور[١]: ثم النّصب على التّمييز نحو: ثلاثة رجالا ولأن في هذا خرم للقاعدة المستقرة من أن مميز الثلاثة إلى العشرة لا ينصب».

لكن بالعودة إلى كتاب سيبويه وإلى المقرب لابن عصفور لم أجد أيا منهما ذكر النّصب الذي نسبه ناظر الجيش إليهما[٢].

ومهما يكن من أمر فهذا – منه – يدلّ على احترامه القواعد، وحرصه على ألا تخرم لا بقياس ولا بغيره، كما يدل على رغبته في العودة إلى كلام العرب؛ لتثبيت قياسه عليه؛ وليرد على من خرم القواعد بحسب رأيه.

٤- يقيس على الكثير، فما هو كثير مشهور صالح للقياس لديه، وإلا حكم بقلّته وندوره. قال في باب الفاعل[٣]:

«بعض النّحاة زاد على الأقسام التي ذكرها المصنّف[٤] وهو أنّه يجوز التّأنيث إذا كان في المسند إليه علامة تأنيث فيجيز: قامت عنترة. والظّاهر أن هذا في غاية القلّة والنّدور». وقال في باب العدد[٥]: «إن القياس والأكثر في الاستعمال أن مفسر العدد من الثلاثة إلى العشرة إذا كان اسم جنس، أو اسم جمع أن يجر بعد اسم العدد بمِن كما قال تعالى: ﴿فَخُذْ أَربعةً مِن الطّيرِ﴾[٦] وتجوز الإضافة، قال تعالى: ﴿وكان في المدينة تِسعةُ رهطٍ﴾»[٧].

---

(١) قال ابن عصفور: «وأما من الثلاثة إلى العشرة فلا يخلو أن تستعملها مضافة أو غير مضافة وإن أضفتها إلى المعدود، فإما أن تضيفها إلى جمع أو اسم جمع أو اسم جنس، وإذا كان للمعدود جمع قلة وجمع كثرة أضفته إلى القليل نحو: ثلاثة أفلسٍ، وقد يضاف إلى الكثير.

وإن كان الجمع صفة أجريته على العدد فتقول: ثلاثةٌ قرشيون، وقد يضاف إليه فيقال: ثلاثة قرشيين، على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وبابه الشعر» المقرب ص ٣٣٥- ٣٣٦.

(٢) ربما يكون ناظر الجيش نقل من نسخة أخرى لكتاب كل منهما لم تصل إلينا.

(٣) تمهيد القواعد ٢/ ٢٥٢.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ١١٠.

(٥) تمهيد القواعد ٣/ ١٢٨.

(٦) البقرة ٢/ ٣٦٠.

(٧) النمل ٢٧ / ٤٨.

لا يكتفي ناظر الجيش بالتّصريح بكثرة ما أورد، أو بإمكانية القياس عليه بل يعمد إلى الاستشهاد على ذلك بالقرآن الكريم؛ ليزيد موقفه وضوحا في هذه المسألة بكونه مع المسموع والمتعارف عليه، وأما القليل فيسمع ولكن لا يقاس عليه. ويفيد هنا ذكر ما ذكره أبو حيان في الإضافة إلى العدد، قال[1]:

«واختلفوا في الإضافة في العدد في نحو قولهم: ثلاثة أثواب؛ فذهب ابن السراج[2] إلى أنّها بمعنى مِن، وذهب الفارسي[3] إلى أنّها بمعنى اللام.

والذي أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص، وأنّها ليست على تقدير حرف مِن [في][4] ما ذكروه ولا على نيته، وإن جهات الاختصاص متعددة يبين كلا[5] منها[6] الاستعمال؛ فإذا قلتَ: غلام زيدٍ ودار عمرٍو، كانت الإضافة لِملْك، وإذا قلتَ: سراج الدارِ، وحصير المسجدِ، كانت للاستحقاق وإذا قلتَ: هذا شيخُ أخيك وتلميذُ زيدٍ، كانت لمطلق الاختصاص».

٥- لا يقيس على الشّاذّ أو على ما خالف السماع. قال في المسألة الزنبورية[7]:

«وأما فإذا هو إياها فقد علمت أن سيبويه أنكره؛ فإما أن لا يكون ورد عن العرب، فيتعين رده، وإما أن يكون قد ورد؛ فيكون من الشاذّ الذي لا يعرج عليه. والقصد أن فإذا هو إياها إن ثبت وروده فهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء».

يستنتج من قوله هذا أمران: الأول: إنّه لا يقيس على الشّاذّ.

الثاني: تخطئة الكسائي والانتصار لسيبويه؛ لأن سيبويه أجاب بما يذسجم مع القياس والسماع، بينما أجاب الكسائي بما يخالفهما بحسب رأيه.

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٥٠٢.

(٢) الأصول في النحو ٢/ ٤٢٨.

(٣) الإيضاح ١ / ٢١٥.

(٤) أضفتها؛ ليستقيم المعنى.

(٥) جاء في الأصل (كل).

(٦) جاء في الأصل منهما.

(٧) تمهيد القواعد ٤٩/١.

كما قال في أثناء رده القول بإعراب الأسماء الستّة بـ الحروف[1]: «ومما ضعف به هذا القول أن الواو توجد في هذه الأسماء قبل دخول العامل عليها، فلو كانت إعرابا لم توجد إلا بعد دخول العامل، وإن الإعراب زائد على الكلمة، فيؤدي ذلك إلى بقاء فيك وذي مالٍ على حرف واحدٍ وهما معربان وصلا وابتداء، ولا يوجد ذلك إلا في شذوذ».

هذا النّص الذي قدمه ناظر الجيش معبرا به عن رفضه القياس على الشّاذّ مأخوذ من أبي حيان[2]، وهذا يدلّ على أمور منها: أنّه لا يفضل القياس على الشّاذّ ويتبع أستاذه في معظم آرائه ومنهجه، ويدعي معارضته إياه في مواقف كثيرة لكنّه يأخذ كلامه دون أن يشير إلى ذلك، وينسبه إلى نفسه، فيظهر في مناقشاته وكأن العلم علمه[3].

٦- يقيس على النّظير، فما سمع عن العرب يقيس عليه، وما لم يرد عنهم يرفضه نحو[4]: «فيقال: إن ضرب غلامه زيد، نظيره هنا: في داره قيام زيدٍ. ومن ثم كانت جائزة إجماعا كتلك. وإن ضرب غلامها بعلُ هندٍ، نظيره: في داره قيام زيدٍ، وفي دارِها عبد هندٍ. والأصح أنّها جائزة كما إن الأصح في تلك الجواز». ونحو قوله[5]: « بقاء المحكي وحذفُ القولِ نظير بقاءِ المفعولِ وحذفِ الفعلِ، وذلك في الكلامِ كثير، فليلحقْ به النّظير».

---

(١) تمهيد القواعد ١/٣٦.

(٢) التذييل والتّكميل ١/ ١٨١ تحقيق الدكتور حسن هنداوي.

(٣) يعز علي أن أقول هذا بحقّ رجل عرف بالأخلاق الفاضلة، فهذا ما وجدته، وتحقّقت منه في أكثر من موضع ، وقد أشرت إليه في الفصول السابقة، ولست أدري بماذا أحكم على هذا العمل هل أقول: إنّه إخلال بالأمانة العلمية؟ أو يمكن أن يعزى إلى تفسير أكثر حسن نية فيقال: إنّه لكثرة معايشته أستاذه – أصبح ما أخذه عنه شيئا ملتصقًا به وجزءا من ثقافته فعندما يقدمه لا يشعر بضرورة الإشارة إلى مصدره؟!

(٤) تمهيد القواعد ١/ ٣٤٢.

(٥) تمهيد القواعد ٢ /٢٣٢.

وهو عندما يدعو إلى القياس على النّظير، يدعو إليه؛ لأن في كلام العرب ما يسوغ ذلك، أما إذا لم يجد في كلامهم نظيرا فيرفض القياس عليه. قال[1]:

«وأما في نحو: عسى أن يقوم، فلم يسند إلى فاعل، فيلزم أن أن والفعل سدا مسد فاعل عسى ومفعولها، ولا نظير لذلك؛ لأن أن والفعل إما أن يـ.سدا مـ.سد فاعل أو مفعولٍ أما أنّهما يسدان مسدهما معا فلا نظير لذلك» وقال أيـ.ضا فـ.ي حديثه عن إعراب الأسماء الستّة[2]: «وأما القول بأنّها معربة بالتّغيير والانقلاب حالة النّصب والجر وبعدم ذلك حالة الرفع[3] فإنّه يلزم فيه عدم النّظيـ.ر؛ إذ لـ.م يوجد في الأسماء المفردة معتلّة الآخر كانت أو صحيحة ما إعرابه كذلك».

موقف ناظر الجيش واضح في هذه القضية، لكن النص الذي أورده والرأي الذي قدمه في إعراب الأسماء الستّة لأبي حيان، استحضرهما دلالة على رأيـ.ه في القياس على مثل هذا، فجاءا مؤكّدين تأثّره بأستاذه وتبعيتَه لـ.ه. أمـ.ا معنـ.ى التّغيير والانقلاب اللذين ذكرهما فيتّضحان مما قاله أبو حيان[4]:

«فإذا قلتَ: قام أبوك فأصلُه أبوك، ثم أُتْبِعتْ حركةُ الباء لحركة الواو فقيل: أبوك، ثم استُثقِلَتْ الضمةُ في الواو فحذفت.

وإذا قلتَ: مررتُ بأبِيك فأصلُه بأبوِك، ثم أُتْبِعتْ حركةُ الباء لحركة الـ.واو فصار بأبِوِك، ثم استثقلتْ الكسرة في الواو فحذفت، فصار بأبِوك ثم انقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها فصارت بأبِيك. وإذا قلت: رأيتُ أباك، فأصـ.لُه أبوك،فقيـ.ل: تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا».

أستنتج – مما تقدم – ما يلي:

---

(١) تمهيد القواعد ٢/ ٩٢.

(٢) تمهيد القواعد ١/٣٥.

(٣) هذا المذهب ذكره أبو حيان في التّذييل والتكميل ١/ ١٧٧ – ١٧٨. قال:

«مذهب الجرمي وهشام في أحد قوليه هو أنها معربة بالتّغيير والانقلاب حالة النّصب والجر وبعدم ذلك حالة الرفع».

(٤) التذييل والتكميل ١/ ١٧٥.

١- موقفه من القياس غير أصيل ولا نابع من فكره ومحاكماته العقلية، إنّما اتّبـ.ع غيره من النّحويين في ذلك[١]، فأورد أمثلته معتمدا على ما قالوه في أقيـ.ستهم إذ كثيرا ما يورد المثل ويقول: يجوز هذا كما جاز ذلك مـ.ن غيـ.ر توضـ.يح لأوجه الجواز لأنّه يكون قبل قوله هذا قد ذكر ما قاله غيره في المسألة التـ.ي يناقشها؛ لذلك ربما لا يتقيد كثيرا بأركان القياس كما في حديثه عـ.ن وجـ.وب تقديم الخبر على المبتدأ حيث اعتمد ما أورده ابن مالـ.ك فـ.ي شـ.رحه هـ.ذه المسألة، قال[٢]: «وأشار المصنّف بقوله[٣]: وتقديم المفسر إن أمكن مصحح – إلى آخر الفصل– إلى أنّه إذا التبس المبتدأ بضمير اسم ملتبس بالخبر وأمكـ.ن تقديم صاحب الضمير صحت المسألة عند البصريين وهشام الكوفي[٤]....».

أكمل إيراد شرح المصنّف ليقيس على ما ورد فيه مسألة تقديم المفعول به على الفاعل ومقارنتها بتقديم الخبر على المبتدأ، قال[٥]: «انتهى كلام المـ.صنّف ولا يخفى حسنه. واعلم أنّه كما يتّصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول أو على ما أضيف إليه وبالمفعول ضمير يعود على الفاعل أو على ما أضيف إليه فـ.إن المتصور فيه بالنّسبة إلى تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه أربـ.ع مـ.سائل هي.... وقد تُصور بين المبتدأ والخبر إذا اتّصل الضمير العائد على أحـ.دهما أو على ما أضيف إليه أو على شيء ملتبس به الآخر فيقال: إن ضرب غلامه زيـ.د نظيره هنا في داره زيد ومن ثَم كانت جائزة إجماعا كتلك. وإن ضرب غلامهـ.ا بعلُ هندٍ، نظيره: في داره قيام زيدٍ، وفي دارها عبد هندٍ. والأصح أنّها جـ.ائزة كما إن الأصح في تلك الجواز».

---

(١) ربما؛ لأنّه لم يكن يميل إلى القياس، وكان يفضل السماع عليه، فلم يوله اهتماما كبيـ.را، فجـ.اءت أقيسته تبعا لغيره – في ذلك.

(٢) تمهيد القواعد ١/ ٣٤١.

(٣) شرح تسهيل الفوائد ١/ ٣٠٠.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٣٠٢.

(٥) تمهيد القواعد ١/ ٣٤٢.

تتّضح أركان القياس لديه في هذا المثال على النّحو التّالي:

ذكر الأصل المجمع عليه[1] وهو: في داره زيد، وذكر الفرع وهو: ضرب غلامه زيد، وحكم بجواز المسألتين لكنّه لم يبين العلّة، وهي كون كلٍّ من المبتدأ والفاعل مقدم الرتبة، والخبر والمفعول منوي بهما التّأخير، وفيهما ضمير يفسره ما بعده لفظاً[2]. هكذا يسوق معظم أقيسته.

٢- كان يختار القياس الأقوى إذا اجتمع قياسان في قضية واحدة، وذلك انسجاما مع منهجه الذي توخّى فيه ما تدعمه الشّواهد القوية التي لا تُرد، ولا ضير لديه في رد القياس الضعيف خاصة إذا جاء القياس الأقوى منسجما مع طريقة العرب التي عول عليها كثيرا كالقياس الذي ذكره في كلمة «حيوان»[3] إذ ذكر القياس الدقيق للكلمة وهو «حايان» لكنّه اختار القياس الأقوى الذي يتّفق مع طبيعة أساليب العربية في تصحيح حرف العلّة فيما يدلّ على تحركٍ واضطراب.

٣- اختار السماع وفضله على القياس في أغلب المسائل التي اجتمعا فيها وذلك لأنّه مع ما قالته العرب، فقد كان يلجأ إلى القياس عندما لم يجد سماعا فإذا وجده اختاره كقوله في الحديث عن «لكن»[4] كما عبر عن موقفه هذا من القياس بمثل قوله[5]:

«والذي ورد به السماع مذهب سيبويه، ومن أجاز غير ذلك فإنّما أجازه قياسا فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني أو بدا بالغائب قبل المخاطب فقال: أعطاهوك فهذا قبيح لا تتكلّم به العرب ولكن النّحويين قاسوه» وقال في

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ١/٣٠٠، لكن جاء في التذييل والتكميل ٣/ ٣٤٤ الخلاف في ذلك.

(٢) التذييل والتكميل ٣/ ٣٤٤.

(٣) ذكرت هذا ص: ١٩٨.

(٤) سبق ذكره ص: ١٩٨-١٩٩.

(٥) تمهيد القواعد ١/ ١٦٤.

النّسبة إلى المركّب تركيب مزج[1]: «وأجاز الجرمي[2] قياسا أن يحذَفَ صدر الجملة وينْسب إلى عجزها، ولم يأتِ السماع عن العرب إلا بما قالـه غير الجرمي».

٤- رفض القياس على الشّاذّ أو النّادر؛ لأنّه مع الشّائع والمشهور وما قاله قلّة لم يرفضه لكنّه لم يقس عليه؛ لأنّه يفضل ما كان منسجما مع القواعد العامة ومع ما اتّفق عليه الأكثرية كقوله[3]: «وهذا الذي ذكرته ماشٍ على القواعد وليس فيه مصادمة لشيء تقتضيه الصناعة النّحوية»، وكثيرا ما ردد[4]: «هذا لا يتّجه؛ لأن فيه خرما للقاعدة المستقرة».

٥- كان يميل إلى قبول ما قاسه النّحويون ويشير إلى ما يرد من قياساتهم كقوله في كسر همزة إن بعد القسم[5]:

«ووجوب الكسر هو مذهب البصريين وهو المذهب المنصور من جهة القياس وبه ورد به السماع».

لكنّه رد بعض الأقيسة؛ لأنّه لا ينسجم مع ما قالته العرب، قال[6]: «قال الشّيخ: وأجاز هشام أن إن زيدا منطلقٌ حقٌّ، بمعنى إن انطلاقَ زيدٍ حقٌّ انتهى. ولا يخفى أن لا معول على شيء من ذلك، إذ لا ثبوت له عن العرب، ويكفي في رده نبو الطّباع عن التّكلّم به».

٦- تبع أستاذه في موقفه من القياس وسار على منهجه لا لأنّه ضعيف لا يستطيع أن يخطّ لنفسه طريقًا بل لأنّه لم يكن متفرغًا للبحث العلمي حتى يدخل في تفصيلات الأمور وعمق تحليلاتها فيتّخذ منها ما يوصله إليه تفكيره إنّما

---

(١) تمهيد القواعد ٦/ ٢٨.

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٢٧٩.

(٣) تمهيد القواعد ٤/ ٣٣٤.

(٤) تمهيد القواعد ٣/ ١٢٢.

(٥) تمهيد القواعد ٢/ ١٢٨.

(٦) تمهيد القواعد ٢/ ١٤٥.

اختصر هذا كلّه واختار ما وجده الأسهل والأسرع، فكان يميل مثلـ.ـه إلـ.ـى السماع أكثر من القياس ويرد بعض الأقيسة التي لا تنـ.ـسجم مـ.ـع أسـ.ـاليب العرب، وغير ذلك.

لكن هذا لم يمنعه من مخالفته في بعض القضايا كقوله في توسـ.ـط أخبـ.ـار أفعال المقاربة[1]: «قال الشّيخ[2]: والحقّ أنّه يحتاج في جواز التوسط إلى سـ.ـماع من العرب. وهذا من الشّيخ وقوفٌ منه مع الظّاهر، وإذا كانت القواعد تقتـ.ـضي جواز شيء فما المانع من القول به؟» وقوله في باب الاشتغال[3]: «إنّـ.ـه أفـ.ـسد القياس بما لم أتحقّق أنّه مفسد».

وقوله في باب الأحرف المشبهة بالفعل[4]:

«وأما إبطاله أن أما لا تكون للاستفتاح مع أن المفتوحة على أنّها وما بعدها في موضع المبتدأ، ويكون الخبر محذوفًا بأنّه لو كان كذلك لصرحت العرب بهذا الخبر في موضع ما فغير ظاهر، ولا يلزم من كون العرب لم تصرح بـ.ـه عـ.ـدم جواز تقديره، فكم للعرب من مقدر لا يلفَظُ به».

٦- لم يأتِ بجديد في القياس؛ لأنّه لم يطرح أفكارا جديدة تعوزه إلـ.ـى أقيـ.ـسة؛ ولأنّه كان يميل إلى السماع أكثر من القياس فلم يشغله هذا كثيرا، ولم يقـ.ـس المسائل إلا فيما لم يسمع عليه مثالا من العرب.

ثم إن عمله - بالنّسبة لهذه المسألة - عملٌ تنظيمـ.ـي، يـ.ـستعرض وجـ.ـوه المسألة المطروحة وآراء النّحويين فيها ثم يبوبها ويحصيها ملخّصا إياها بالأرقام والأعداد كقوله فيما يجمع بالألف والتّاء بعد استعراضه آراء بعـ.ـض النحـ.ـويين في ذلك[5]:

---

(١) تمهيد القواعد ٢/ ٩٣.

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٣٥٢.

(٣) تمهيد القواعد ٢/ ٣١٥.

(٤) تمهيد القواعد ٢/ ١٢٦.

(٥) تمهيد القواعد ١/ ٦٦.

«يكون الذي يجمع بالألف والتّاء قياسا سبعة أنواع» وقوله[1]:

«فالصور أربع.

الأولى: ضرب غلامه زيد، وهي جائزة بلا خلاف.

الثّانية: ضرب غلامها بعلُ هندٍ، وفيها خلاف.

الثّالثة: ضرب غلامه زيدا، وقد علمتَ أنّها ممنوعة إلا عند أبي الفتح والمصنّف الرابعة: ضرب غلامها بعلَ هندٍ، وهي ممنوعة بلا خلاف».

يمكن القول: إن موقف ناظر الجيش من القياس موقف غير أصيل ولا نابع من عمق فكره وجهد بحثه وتحليلاته، إنّما كان – فيه – متّبعا من سبقه من النّحويين خاصة ابن مالك وأبا حيان، فقد أقر بأهميته كما أقرا بها وإن كان – أحيانًا – يعبر عن وجهة نظر تخالف رأي أستاذه في بعض القضايا الجزئية.

ثم إنّه – رغم أخذه بأركان القياس[2] واعترافه بأهميته – فضل السماع عليه من منطلق أنّه كلام أصيل صادر عن العرب، وما صدر عنهم ينبغي أن يؤخذَ به.

كما اختار القياس الأقوى والمشهور في مناقشاته وأحكامه؛ لأنّه يميل دائما إلى ما هو متّفقٌ عليه.

كذلك كان يقيس على النّظير إذا ثبت أنّه مجمع عليه وارد عن العرب، ومن هذا المنطلق أقر بالنّادر والشّاذ ورواهما لكنّه لم يقس عليهما.

**تتلخّص أصول ناظر الجيش في منهجه بما يلي:**

١- يقر العلّة ويبحث عنها، وعلله صحيحة العرض، حسنة التّبويب موضحة الأفكار وإن كانت – أحيانًا– تجنح إلى التفصيلات المملّة.

---

(١) تمهيد القواعد ١ /١٧٤.

(٢) قال أبو البركات الأنباري: « لا بد لكلّ قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلّة وحكم، وذلك مثل أن تركّب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل. فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع.والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنّما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النّحو تركيب كلّ قياسٍ من أقيسة النّحو» لمع الأدلّة ص ٩٣، والاقتراح ص ٦٤– ٤٧.

٢- يقر العاملين اللفظي والمعنوي، وتأثيرهما في الظّواهر النّحوية معطيا العامل اللفظي الاهتمام الأكبر، ومميزا بين أقسامه قويها وضعيفِها.

٣- يحترم السماع ويقدمه على القياس، ولا يقر إلا ما سمع عن العرب، بل يسفّه ما خالف المسموع عنهم.

٤- يقر القياس، ويقيس على الكثير والمشهور مما قالته العرب ويحترم المسموع القليل ولا يقيس عليه، كما إنّه لا يقيس على الشّاذّ، ولا على ما يخالف القواعد.

٥- اتّبع مواقف أستاذه في أغلب أصوله النّحوية وسار على منهجه فيها.

هذا مجمل ما يمكن قوله في أصول ناظر الجيش في كتابه تمهيد القواعد.

# الفصل الرابع

## ناظر الجيش والمدارس النّحوية

أشير قبل الخوض في هذا الفصل إلى وجود مدرستين نحويتين فقط هما مدرستا البصرة والكوفة، أكّد هذا السيوطي، فبعد ذكره القبائل التي أُخِذَتْ اللغة عنها قال[1]:

«والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب فصيرها علما وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب».

يعني هذا أن ما جاء بعدهما كان تبعا لهما ولا يعدو كونه يمثّل بعض المذاهب النّحوية التي انتقت من آرائهما واعتمدت بعضا من آراء هذه المدرسة أو تلك.

ويعني مصطلح المدرسة النّحوية – كما أرى– مجموعة الأصول والأسس النّحوية التي يلتزم بها من ينتمي إلى هذه المدرسة أو تلك من علماء النّحو العربي قيل[2]:

«المدرسة لا تكون إلا إذا توحدت الأهداف وتناسقت الأصول وتميزت مناهجها بطابع خاص».

ولما وجِدتْ فروق في هذه الأصول تعددت المدارس[3] وفقًا لذلك وتحددت مذاهب النّحويين بحسب منطلقاتهم وأصولهم التي يرونها أساسا لمؤلّفاتهم وآرائهم فظهرت مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة وبغداد والأندلس، وربما وقع

---

(١) المزهر ص ٢١٢.

(٢) المدرسة النّحوية في مصر والشّام في العصرين السابع والثّامن الهجريين ص ٦– ٧.

(٣) استعملت هذا مجازا.

بين النّحويين القدامى والمحدثين خلاف في ذلك فكان لكلّ مـ.ن تلـ.ك المـ.دارس أصوله وطريقته.

ونتيجة الاختلافات تلك ظهرت اختلافات في تناول القضايا النّحوية وطريقـ.ة تفسيرها، والحكم فيها، حتّى أُلّفتْ كتب في الخلاف النّحوي بين البصرة والكوفة[١].

لن أخوض في النّشأة التّاريخية لهذه المدارس؛ لأن الدارسين السابقين قدموا ما يغني[٢].

**ناظر الجيش ومدرسة البصرة:**

تعد مدرسة البصرة أول مدرسة في النّحو العربي، وإليها ينتمـ.ي الخليـ.ل ويونس وسيبويه، وغيرهم من أوائل النّحويين، كما انطلق النّحو العربـ.ي منهـ.ا ومن مدرسة الكوفة اللاحقة واضح المعالم، محدد القواعد والأحكام؛ لتتفرع عليه وجهات نظر جديدة كان لها أثرها في تكوين المدارس الأخرى إن صح وجودها.

وقد تميز منهج مدرسة البصرة بما يلي:

١- بناء القواعد والأحكام على الشّائع من كلام العرب.

٢- حصر دائرة الاستشهاد – غالبا- بما سمع عن العرب الصرحاء الـ.ذين لـ.م يختلطوا – في الغالب- بالحضر أو بالأعاجم.

٣- الميل- غالبا- إلى رفض الأخذ بالقراءات الشّاذّة.

٤- الميل- غالبا- إلى رفض الاستشهاد بالحديث الشّريف.

٥- الأخذ بالقياس، والتّشدد في ذلك؛ إذ لم تقس إلا على ما سمع من العرب وإلا أولته أو رمته بالقلّة والشّذوذ[٣] في أغلب الأحيان.

---

(١) من ذلك الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، والتّبيـ.ين وائتلاف النصرة للعكبري والخلاف النّحوي للدكتور محمد خير حلواني.

(٢) وذلك نحو المدارس النّحوية لشوقي ضيف، ومدرسة البصرة النحوية لعبد الرحمن السيد وأبو حيان النحوي لخديجة الحديثي. فإنّها مبنية في أغلب صفحاتها على ذلك.

(٣) الاقتراح ص ١٠٠ ومدرسة البصرة النحوية لعبد الرحمن السيد ص ١٤٥-١٧٦.

٦- الميل إلى التّأويلات البعيدة التي خالفها الظّاهر[١] غالبا.

وما يهم هنا هو التّعرف على منهج ناظر الجيش في قربه من أو بعده عن منهج البصريين، وهذا ما سيتّضح من أقواله وأحكامه التي أطلقها في مناقشاته.

١- قال في باب إعمال المصدر[٢]: «لما أنهى المصنّف الكلام على المشتقّات شرع في ذكر عمل المصدر الذي هو أصلها، وأصل الفعل فقال[٣]: إن المصدر يعمل لا لشبهه بالفعل، بل لأنّه أصل والفعل فرع».

هذا إقرار منه بتأييد رأي البصريين القائل بأصالة المصدر في الاشتقاق وبكون المشتقّات كلّها صادرة عنه. وهذا ما أكّده ابن دريد بقوله[٤]: «محمد النّبي - ﷺ - مشتقّ من الحمد» كما قال أبو البركات الأنباري[٥]: «ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقّ من الفعل، وفرع عليه نحو: ضرب ضربا، وقام قياما. وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتقٌّ من المصدر وفرع عليه».

فناظر الجيش مع البصريين ومع المصنّف في القول بأصالة المصدر في الاشتقاق.

٢- وافق البصريين في كون الأفعال النّاقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر، قال[٦]: «وإنّما هي الرافعة الاسم النّاصبة الخبر، وهذا هو المعروف والمشهور وهو الحقُّ» وهذا يتّفق مع قول سيبويه[٧]: «هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك قولك: كان ويكون وصار ومادام وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن

---

(١) الاقتراح ص ١٠٢.

(٢) تمهيد القواعد ٣/ ٣١٦ وقال في ٣/ ٢٣٣عن كون المصدر أصل المشتقات: وهو المذهب الحقّ.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٠٦.

(٤) الاشتقاق لابن دريد ص ٨.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٣٥.

(٦) تمهيد القواعد ٢/ ٢.

(٧) كتاب سيبويه ١/ ٤٥.

الخبر، تقول: كان عبد الله أخاك» ووافقه المبرد[1]. كما قال أبو حيان[2]:

«هذه المسألة فيها خلاف ذهب البصريون إلى أنّها ترفع الاسم وتنصب الخبر وذهب الكوفيون إلى أنّها نصبت الخبر وبقي المبتدأ على رفعه».

٣- وافق البصريين في قضية خلافية أخرى هي كون الأحرف المشبهة بالفعل هي النّاصبة الاسم الرافعة الخبر؛ حيث قال الكوفيون: إن الخبر مرفوع قبل دخولها عليه فهو لم يرتفع بها. قال أبو البركات الأنباري[3]: «ذهب الكوفيون إلى أن إن وأخواتها لا ترفع الخبر نحو: إن زيدا قائم وما أشبه ذلك، وذهب البصريون إلى أنّها ترفع الخبر».

٤- تتجلّى موافقته البصريين في المسألة الزنبورية التي جرت بين سيبويه والكسائي فدافع عن سيبويه، وأيده مستحضرا آيات من القرآن الكريم تشهد بصحة ما قال، كما خطّأ قول الكسائي فقال: إنّه خارج عن القياس، وعما سمع من فصحاء العرب[4].

٥- أيد البصريين في قولهم: نُصِب الاسم المشتغَل عنه بعامل مقدر. وهذه مسألة خلافية أيضا، قال الأنباري[5]: «ذهب الكوفيون إلى أن قولهم: زيدا ضربته منصوب بالفعل الواقع على الهاء. وذهب البصريون إلى أنّه منصوب بفعل مقدر والتّقدير فيه: ضربت زيدا ضربته». قال ناظر الجيش في ذلك[6]:

«وقد عرف من قول المصنّف: بعامل لا يظهر. أن عامل النّصب في الاسم المشتَغَل عنه شيء مقدر. وهذا هو مذهب البصريين، وعليه التّعويل، وهو الحقُّ».

---

(١) المقتضب ٣/٩٧.

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ١١٥.

(٣) الإنصاف ١/ ١٧٦.

(٤) ذكرت هذا من قبل ص ١٢٧.

(٥) الإنصاف ١/ ٨٢.

(٦) تمهيد القواعد ٢/ ٢٩٥.

٦- لم تقتصر موافقته البصريين في القضايا الكبرى فحسب، إنّما وافقه.م ف.ي قضايا جزئية متعددة، نحو تشديد نون التّثنية في أسماء الإشارة، والأسـ.ماء الموصولة. قال في باب اسم الإشارة[١]: «إن الشّيخ ذكر في شرحه[٢] تابع.ا في ذلك كلام أبي الحسن ابن عصفور[٣] إن مذهب البصريين أنّه لا يجـ.وز تشديد النّون إلا مع الألف، وإنّه لا يجوز مع الياء[٤].

وهذا عجب منهما فإن التّشديد مع الياء ثابت في الكتاب العزيز[٥] والحـ.قّ أحقُّ أن يتّبع وكيف ينْفَى شيء قد ثبت في أفصح كلام[٦]؟ أم كيـ.ف يقـ.ال: إن مذهب البصريين بخلاف ذلك؟».

هو يرفض كون البصريين لا يجوزون التّشديد مع الياء، وكلامه يشير إلى أنّهم يشددون، خاصة أنّه قد ذكر وجوده في القرآن الكريم، وكأنّه من المسلّم بـ.ه كون البصريين على وفق ما جاء في القرآن الكريم، لكنّه لم يقدم ما يثبت ذلـ.ك، ولم يذكر ما ورد في القرآن الكريم عليه.

بينما قال أبو حيان في باب الموصول[٧]: «وتقول في التّثنية رفعا: اللـ.ذان واللتان وتخفيف نونيهما لغة أهل الحجاز وبني أسد، وتشديدهما لغة تميم وقيس.

ونصبا وجرا: اللذين واللتين، ولا يجوز تشديدهما مع الياء عنـ.د البـ.صريين وأجازه الكوفيون، وقرأ به بعضهم في قوله تعالى[٨]: ﴿ربنا أرِنَا اللذين أضلانا﴾ ».

---

(١) تمهيد القواعد ١/ ٢٧٤.

(٢) ورد في ارتشاف الضرب ١/ ٥٠٦: «وفي تشديد النون في المثنى حالة كونه بالياء خلاف؛ منعـ.ه البصريون، وأجازه الكوفيون».

(٣) قال في الشرح الكبير ١/ ١٧٢: «وإن شئت شددتَ فقلتَ: اللذان واللذين».

(٤) يعني يجوز أن يقال: هذان، ولا يجوز أن يقال: هذين.

(٥) قوله تعالى: ﴿ربنا أرنا اللذين أضلانا﴾ فصلت ٤١/ ٢٩.

(٦) جاء في التّسهيل لقراءات التّنزيل ص ٤٧٩: « قرأ ﴿الذين﴾ ابن كثير.﴿الذينِ﴾ الباقون» علمـ.اً أن الزمخشري لم يتطرق إلى تشديد النون في هذه الآية بل قال: «قرئ: أرنا، بسكون الـ.راء لثقـ.ل الكسرة كما قالوا في فخذ: فخْذ» الكشاف ٤/ ١٩٣.

(٧) التذييل والتّكميل ٣/ ٢٦ وارتشاف الضرب ١/ ٥٢٦.

(٨) فصلت ٤١ / ٢٩.

ربما اعتمد في حكمه الذي أطلقه على ما قدمه أستاذه من القرآن الكريم في ذلك فلما ذكر هذا في القرآن الكريم أقره البـ.صريون – بحـ.سب ظنّـ.ه بهـ.م – وبالتّالي هو يوافقهم عليه كما وافق ابن مالك الذي قال في باب اسم الإشـ.ارة[1]: «نون هذه التّثنية يجوز تشديدها».

كما قال[2]: «زعم قوم أن من قال: ذانّك – بتشديد النّون– قصد تثنية ذلـ.ك ويبطل هذا القول جواز التّشديد في نون ذَين وتَين، بل التّشديد جابر لما فات من بقاء الألف التي حقّها ألا تحذف كما لا تحذف ألف المقصور، ويؤيد صحة هـ.ذا الاعتبار جواز تشديد نون اللذين واللتين».

يشار هنا إلى أن البصريين لا يأخذون – دائما– بالقراءات، وهذا يـ.رجح دعوى أبي حيان، لكن ما يهم هنا استجلاء موقف ناظر الجيش في البرهنة على أخذ البصريين بذلك وموافقته إياهم.

٧– وافقهم بالنّعت بأسماء الإشارة، قال[3]: «إن النّعت بأسـ.ماء الإشـ.ارة غيـ.ر المكانية هو مذهب البصريين. قال الشّيخ: وذهـ.ب الكوفيـ.ون – وتـ.بعهم السهيلي – إلى أن النّعت بأسماء الإشارة لا يجوز[4] معتلّـ.ين لـ.ذلك بأنّهـ.ا جامدة، ولا تحمل ضميرا بدليل أنّها لا ترفع الظّاهر؛ إذ لو تحملته لرفعـ.ت. والجواب أنّه إذا جاز النّعت بنحو أسد؛ لتأوله بشجاع، فالنّعت باسم الإشارة أقرب؛ لأن تأول أسد بالقصد، وتأول الإشارة بالوضع».

يبدو مدافعا عن مذهب البصريين، ومحاولا إيجاد مسوغات قياسية لمذهبهم وهو بذلك يقف في صفّهم، ويؤيدهم.

لم يقتصر تأييده لهم في هذه القضايا التي سقتُها، بل وافقهم في قضايا كثيرة لا مجال لحصرها، كموافقته إياهم في كون الأسماء الستّة معربة وعلامـ.ات إعرابهـ.ا

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٤٠.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٤٠ – ٢٤١.

(٣) تمهيد القواعد ٤/ ٢٤١.

(٤) نتائج الفكر ص ١٦٨.

حركات مقدرة في الحروف[1] وفي كون أداة الشرط هي الجازمة للشّرط[2] ونحـو ذلك. لكنّه خالفهم في قضايا متعددة، وضعف أجوبتهم وردها، نحو:

١- تضعيفه قولهم بأن الإعراب أصل في الاسم، فرع في الفعل؛ حيث قال بعـد عرضه أقوالهم[3]: «وضعف هذا الجواب غير خفي».

٢- خالف رأيهم في مسألة بروز الضمير في الصفة الجارية على غير من هـي له قال[4]: «وقد تأول البصريون ذلك كلّه بمـا فيـه تكلّـف، فالظّـاهر أن الصواب هو ما اختاره المصنّف من قول الكوفيين».

٣- ولم تقتصر مخالفته إياهم على ذلك، بل خالفهم – من حيث المنهج- بقضايا متعددة، منها: كثرة استشهاده بالقراءات التي لم يعولوا عليها كثيرا وكثـرة استشهاده بالحديث الشّريف، في الوقت الذي نظر فيه البصريون إلـى هـذا الأمر نظرة متحفّظة.

٤- كما قدم شواهد لشعراء محدثين مخالفاً – في ذلك – البصريين الذين أكّـدوا على اختيار الشّواهد الشّعرية من دائرة الاحتجاج المتّفق عليهـا، فكـانوا لا يثبتون إلا ما صحت فصاحة صاحبه وثبت انتمـاؤه للقبائـل التـي يعتـد بالاستشهاد بلغاتها، وهو- في موقفه هذا – يخرق القواعـد التـي اسـتنّها الأقدمون ويفتح باب الاجتهاد في ذلك وما ينطوي عليه من مخاطر التّساهل وربما عدم الدقّة في إثبات الحقيقة العلمية.

---

(١) تمهيد القواعد ١/٣٤.

(٢) تمهيد القواعد ٥/ ٣١٧.

(٣) تمهيد القواعد ١/٢٨.

(٤) تمهيد القواعد ١/ ٣٥٠.

**ناظر الجيش ومدرسة الكوفة:**

ظهرت مدرسة الكوفة مضاهية مدرسة البصرة في النّحو، ويعد الرؤاسي[١] أول من ألّف في النّحو من الكوفيين، وعلى يديه تتلمذ الكسائي[٢] إمام هذه المدرسة في زمانه.

فإمامة الكوفة مشابهة لإمامة البصرة من حيث النشأة فكما أن سيبويه تلقّى النّحو عن الخليل الذي يعد مؤسس النّحو العربي في عصره وتزعم مدرسة البصرة كذلك الكسائي تتلمذ على يدي الرؤاسي مؤسس النّحو الكوفي، وأفاد من علمه وتزعم المدرسة التي أسسها أستاذه.

والمدرستان متداخلتان في العلاقة العلمية؛ فالخليل يطلب من الرؤاسي كتابه الفيصل ويقرأه[٣]، والكسائي يحضر حلقة الخليل، ويقر له يونس في مسائل جرت بينهما ويصدره في مجلسه[٤].

إن دلّ هذا على شيء فإنّما يدلّ على الروح العلمية الراقية القائمة على الحوار وتبادل الخبرات.

وقد خدمت هذه الروح الأبحاث العلمية حيث تضافرت جهود الجميع في التّوصل إلى إقرار الأحكام على أسس سليمة وصحيحة.

كان هذا في البدايات عندما كانت الروح العلمية تحرك نوازع الجميع، ومع تقدم الزمن وانتشار أفكار ثقافية جديدة تشعبت المواقف وتعددت الانتماءات مما

---

(١) محمد بن الحسن بن أبي سارة أبو جعفر ابن أخي معاذ الهراء.
أول من وضع من الكوفيين كتابا في النّحو، وهو أستاذ الكسائي والفراء.
له كتاب الفيصل ومعاني القرآن والتّصغير. بغية الوعاة ١/٨٢-٨٣.
توفي في حدود سنة ١٧٠ هـ. كشف الظنون ٦/ ٧.

(٢) علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائي، إمام الكوفيين في النّحو واللغة، وأحد القراء السبعة. أدب ولد الرشيد، وصنّف معاني القرآن ومختصرا في النحو والقراءات توفي سنة ١٩٢هـ. بغية الوعاة ٢/ ١٦٢- ١٦٤.

(٣) قال الرؤاسي: « بعث الخليل إلي يطلب كتابي، فبعثته إليه فقرأه » بغية الوعاة ١/ ٨٣.

(٤) بغية الوعاة ٢/ ١٦٣.

أدى إلى خلافات تركت أثرها على مواقف العلماء واتّجاهاتهم فأصبح النّحو العربي موزعا بين هوى كوفي أو بصري.

وربما يرجع الأمر إلى طبيعة الظّروف الاجتماعية والسياسية التي سادت تلك المرحلة ففي الوقت الذي نشأت فيه مدرسة البصرة كان اتّجاه حكم بني أمية قوميا عربيا[1]، لم يراعِ العناصر غير العربية فانعكس هذا في الاتّجاه العلمي لمدرسة البصرة التي كانت لها خصائصها التي تتدرج تحت هذا الأمر، بينما نشأت مدرسة الكوفة تحت تأثير النزعة العباسية الهاشمية المنفتحة على الثّقافات المختلفة التي تمازجت في ذلك العصر حيث حصل انفتاح واسع بين التّيارات الثّقافية المتعددة وروعيت خصوصيات العناصر الجديدة في المجتمع العربي مما جعل هذا ينعكس أيضا على سلوك العلماء ومواقفهم، فخفّت حدة التّشدد للعنصر العربي الصريح وصاروا أميل إلى المرونة والتّساهل في أحكامهم، وفي شواهدهم[2].

طرحت مدرسة الكوفة – من هذا الواقع– مفاهيم جديدة، وتميزت بخصائص لم تكن مألوفة لدى مدرسة البصرة، أذكر منها ما يلي:

١– الاستشهاد بالقراءات القرآنية، واعتمادها مصدرا أساسيا في إقرار الأحكام النّحوية بعكس البصريين الذين لم يجيزوا الاحتجاج بالقراءة الشاذة[3].

٢– التّساهل في اختيار الشّواهد الشّعرية حيث لم يقف علماء الكوفة عند شواهد الطّبقتين الأوليين اللتين وقف عندهما علماء البصرة بل تجاوزوا ذلك[4].

---

(١) «ونظر الحجاج فإذا جلّ من خرج مع عبد الرحمن من الفقهاء وغيرهم من الموالي، فأدب أن يزيلهم عن موضع الفصاحة والآداب ويخلطهم بأبناء القرى والأنباط فقال: إنّما الموالي علُوج، وإنّما أُتي بهم من القرى فقراهم أولى بهم، فأمر بتسييرهم من الأمصار وإقرار العرب بها».
الكامل في اللغة والأدب ٢/ ٣٦٢– ٣٦٣.

(٢) الاقتراح ص ١٠٠ ومدرسة البصرة النحوية ص ١٥٢– ١٥٣.

(٣) الاقتراح ص١٠٠ ومدرسة البصرة النحوية ص ٢٣٠.

(٤) قال السيوطي في الاقتراح ص ١٠٠:
«الكوفيون أوسع رواية، قال ابن جني: الكوفيون علامون بأشعار العرب».

٣- الإقرار بكلّ مسموع صادر عن العرب حتّى لو كان قليلا أو نادرا والقياس عليه[١] بعكس البصريين الذين لم يقيسوا إلا على الكثير.

٤- التّساهل في الأخذ عن العرب الذين اختلطوا بالحضر، وفسدت لغتهم[٢].

علما أن هذا القول يمكن أن يخضع للمناقشة؛ حيث ذكر السيوطي[٣] أن أحد الأعراب قال للكسائي عندما قدم البصرة للالتقاء بالخليل: « تركت أسد الكوفة وتميما وجئتَ إلى البصرة!».

وأسد وتميم من القبائل الفصيحة المعتد بلغتها، والتي أُخِذَ اللسان العربي عنها[٤] وهي من سكان منطقة الكوفة، أي لم تكن الكوفة ببعيدة عن الفصاحة والفصحاء.

كما قال الكسائي للخليل[٥]: «من أين أخذت علمك هذا؟ فقال من بوادي الحجاز ونجد، وتهامة، فخرج ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينةً حبرا في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ» وذُكِر[٦] أن ابن الأعرابي قال: «كان الكسائي أعلم النّاس ضابطًا، عالما بالعربية، صدوقًا» كما قيل عنه[٧]: «كان فصيح اللسان، لا يفطَن لكماله، ولا يخيلُ إليك أنّه يعرب وهو يعرب»، وقد شوهِد وهو ينظر يونس مناظرة النّظير[٨].

---

(١) مدرسة البصرة النحوية ص ١٤٥ و١٥٢.

وقال السيوطي: مذهب الكوفيين القياس على الشاذ. الاقتراح ١٠٢. وقال:

«ليس من شرط المقيس عليه الكثرة فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ويمتنع على الكثير لمخالفته له». الاقتراح ٤٨.

كما قال: «أهل الكوفة أعلم بالشّعر من أهل البصرة». الاقتراح ص ٢٧.

(٢) الاقتراح ص ١٠٠.

(٣) بغية الوعاة ٢/ ١٦٣.

(٤) قال السيوطي: «الذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين» المزهر ص ٢١١.

(٥) بغية الوعاة ٢/ ١٦٣.

(٦) بغية الوعاة ٢/ ١٦٣.

(٧) طبقات النّحويين واللغويين ص ١٤١.

(٨) طبقات النّحويين واللغويين ص ١٣٨.

إضافة إلى ما تقدم فقد قال السيوطي[1]: «أهل الكوفة أعلم بالشّعر من أهل البصرة».

يستنتج مما سبق أن علم الكوفة قام – في نشأته الأولى – على أصول صحيحة ولغات فصيحة[2]؛ فالكسائي رحل إلى البادية، وسمع من الأعراب الذين سمع منهم الخليل وكان عالما بالعربية، ضابطًا لشواهدها، صدوقًا فيما يروي، وكان ندا ليونس في علمه وفصاحته.

فمدرسة الكوفة تتقاسم مسؤولية وضع قواعد اللغة العربية مع مدرسة البصرة على أسس صحيحة وسليمة، وهي عندما تقدم شواهد لم تقدمها البصرة ربما لم يكن الأمر؛ لأن هذه الشّواهد مرفوضة من البصرة بقدر ما هي مجهولة من قبلها– كما قال السيوطي– والصواب مع الأعلم.

وربما يكون ما نُسِب للكوفة من تساهل في دائرة الاستشهاد من نتائج الخصومة بين المدرستين فيما بعد.

لكن طالما كان المنطلق الأول لهاتين المدرستين منطلقًا علميا صحيحا لِم لا يبحثُ من هذا المنحى في تطور النّحو العربي؟ لِم يتَناسى الموقف العلمي الصحيح لعلماء البصرة والكوفة وعلاقتهما القائمة على الاحترام والنّدية لينطلق البحثُ من موقف الخصومة والخلاف؟!

علما أن هذا الموقف ربما أساء إلى الدراسات النّحوية عندما كرس الخلاف في وجهات النّظر في بعض القضايا المطروحة، وشعب أوجه الاحتمالات، فأدخل الدارسين في متاهات التّأويلات البعيدة مما أدى إلى كثرة الجدل في النّحو، وأوجد تراكمات لاحقة من العلل أثقلت النّحو وأوصلته إلى ما وصل إليه من التّعقيد.

---

(١) الاقتراح ص ٢٧.

(٢) قال السيوطي: «الذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء، وأثبتها في كتاب فصيرها علما وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب» المزهر ص ٢١٢.

فحبذا لو ينطلق الباحثون من منطلق حسن النّية تجاه المدرستين ومن الإقرار بفضلهما العلمي الأكيد – من دون الخضوع للأفكار المسبقة عن ذاك الخلاف – ليستخلصوا من جهودهما معا أسسا عامة تكون قواسم مشتركة، تنظّم أساليب العربية بدقّة ووضوح وتخدمها بدلا من الحديث عن الخلاف وتعميقه.

٥- قلّة التّأويل وقلّة الحكم بالشّذوذ؛ لأن الكوفيين كانوا يقرون كلّ ما سمع عن العرب، وهذا أمر حسن؛ لأنه صحيح وصادر عن واقع، وقاله عرب لهم وجودهم على أرض الواقع، بينما التّأويل من نسج الأفكار، والحكم بالشّذوذ يلغي لغة أناسٍ لهم حضورهم وطريقتهم في التّعبير عما يريدون. وقد علّل بعضهم[١] سلاسة المنهج الكوفي تعليلا مقبولا يمكن تلخيصه بما يلي:

١- نهوض مدرسة الكوفة في الوقت الذي اختلط فيه الأعاجم بالعرب.

٢- رغبة الكوفيين في إنماء اللغة، وتيسيرها للدارسين في ظلّ تمازج الثّقافات ودخول الأعاجم الأوساط العلمية في ذلك العصر.

٣- نزعة الكوفة العباسية لم تنظر إلى الأعاجم نظرة الأمويين إليهم.

٤- اتّصال علماء الكوفة بالخلفاء والوزراء جعل طبيعتهم أميل إلى التّساهل والمرونة في سلوكهم العام، وقد انعكس هذا في الحياة العقلية والفكرية.

ربما كان هذا صحيحا إذ كان الهراء خال الرؤاسي – الذي لازمه الكسائي– معلّم عبد الملك بن مروان[٢] وكان الكسائي نفسه مؤدب ولد الرشيد[٣]. وربما عد هذا نوعا من إغناء البحث العلمي، والاعتراف بالآخر المختلف.

والآن أسأل: ما موقف ناظر الجيش من مدرسة الكوفة؟ وكيف كان منهجه منها قربا وبعدا؟

عرفت لناظر الجيش مواقف صريحة وحاسمة في التّعبير عن ميله لهذه المدرسة أو تلك، أو في رفضه أفكارها، ومخالفة آرائها، لكنّه لم يكن رافضا

---

(١) هو عبد الرحمن السيد في كتابه مدرسة البصرة النّحوية ص ١٥٢- ١٥٣.

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ١٩٧.

(٣) بغية الوعاة ٢/ ١٦٣.

بشكل عام أفكار مدرسة وقابلا أخرى، بل كانت له مواقف مؤيدة أو مخالفة شأنه في ذلك شأن أستاذه، وشأن ابن مالك وغيرهما.

لكنّه كان مخالفًا – في الأغلب – آراء الكوفة النّحوية، وميالا إلى البصريين مقتديا في ذلك بأستاذه أيضا.

**من مخالفاته:**

١- خالف قول الكوفيين بانتصاب خبر الأفعال النّاقصة تشبيها له بالحال قال[١]:

«وعن الفراء أنّه نصب تشبيها له بالحال، وقال بعض الكوفيين: إن انتصابه على الحال. ولا يخفى ضعف هذه الأقوال، والاشتغالُ استدلالا وإبطالا فيه إطالة مع قلّة الفائدة» قال أبو حيان في باب الأفعال الرافعة الاسم النّاصبة الخبر[٢]: «اتّفقوا على نصبها ما بعد المرفوع فقال الجمهور: انتصابه على أنّه خبر مشبه بالمفعول وقال الفراء: انتصب تشبيها بالحال وعن الكوفيين: انتصب على الحال» كما قال الأنباري[٣]: «ذهب الكوفيون إلى أن خبر كان والمفعول الثّاني لظننت نُصبا على الحال وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول لا على الحال».

وهذا ما رده السيوطي[٤]. فناظر الجيش يختار ما اختاره أستاذه[٥] وما قاله ابن مالك[٦]: «فترفعه ويسمى اسما وفاعلا، وتنصب خبره ويسمى خبرا ومفعولا».

ثم إن ناظر الجيش لا يناقش الكوفيين، بل يحكم على رأيهم بقلّة الفائدة ويطّرحه.

---

(١) تمهيد القواعد ٢/ ٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٧٢.

(٣) الإنصاف ٢/ ٨٢.

(٤) همع الهوامع ١/ ٣٥٣.

(٥) قال: «فرفع اسمها تشبيها بالفاعل من حيث هو محدث عنه، ونصب الخبر تشبيها بالمفعول». التذييل والتكميل ٤/ ١١٦.

(٦) شرح التّسهيل ١/ ٣٣٧.

٢- رد قولهم بالتّخالف بين النّعت والمنعوت قال[١]: «بعض الكوفيين ذهب إلـى جواز مخالفة النّعت للمنعوت في تنكيره إذا كان لمدح أو ذم، وإن الأخفش أجاز وصف النّكرة بالمعرفة إذا كانت قد خصصت، قيل ذلك بالوصف، وإن بعض النّحويين أجاز وصف المعرفة بالنّكرة، وأقول: إن مثل هذه الأقوال لا ينبغي التّشاغل بها، ولا التّطويل بذكرها، وكيف يتشاغل بما لا يقوم عليه دليل مع كونه مخالفًا لأقوال الجماهير؟» قال أبو حيان[٢]:

«وذهب بعض الكوفيين إلى جواز التّخالف بكون النّعت نكرة إذا كان لمدح أو ذم وجعل منه ﴿ويلٌ لكلِّ همزةٍ لُمزة، الذي جمع﴾[٣] فالذي وصفٌ لهمزة. وأجاز الأخفش وصف النّكرة بالمعرفة إذا خصصت، وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنّكرة والذي نختاره أنّه لا تنعت المعرفة إلا بالمعرفة، ولا النّكرة إلا بالنّكرة إذا توافقا في الإعراب».

ناظر الجيش مع الجمهور، لا يخرج عما يراه، خاصة إذا لم يكن في الرأي الآخر دليل أو حجة، قال أبو حيان في الآية الكريمة[٤]: «الذي بدلٌ أو نَصب على الذَّم».

ينسجم موقف ناظر الجيش مع القواعد التي اختارها، لكنّني أرى أن معنى الآية يرجح رأي الكوفيين وما قاله أبو حيان.

٣- خالفهم بتركيب لكن، قال[٥]: «ومذهب البصريين أنّها كلمة بسيطة ونقل عن الكوفيين أنّها مركّبة عندهم، وأن الأصل لكن إن. ولا حاجة إلى الاشتغال بهذا إذ لا فائدة فيه». قال أبو حيان[٦]: «ولكن بسيطة عند البصريين،

---

(١) تمهيد القواعد ٤/ ٢٢٥.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٠.

(٣) الهمزة ١٠٤/ ١-٢.

(٤) البحر المحيط ٨/ ٥١٠.

(٥) تمهيد القواعد ٢/ ١٠٤.

(٦) ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٨.

منتظمة من خمسة أحرف، مركّبة عند الفراء من لكن وأن فطرحت همـزة أن، وسقطت نون لكن حيث استقبلت ساكنًا[١].

وعن الكوفيين أنّها مركّبة من لا، وإن، والكاف زائدة، والهمزة محذوفـة[٢] وقيل: هي مؤلّفة من لا، وكأن، والكاف للتّشبيه، وأن على أصلها؛ ولذلك وقعـت بين كلامين لما فيها من نفي لشيء وإثبات لغيره، وكسرت الكاف لتـدلّ علـى الهمزة المحذوفة وإلى هذا ذهب السهيلي»[٣].

خالف ناظر الجيش – هنا– الكوفيين، وأعرض عن رأيهم بإهمال مناقشته لأنّه لا يجد جدوى من ذلك.

٤– كما خالفهم في بناء كان وما تصرف من أخواتها للمجهول، قال[٤]:

«إن الكوفيين يجيزون بناء هذه الأفعال قياسا، وإن لم يـرد بهـا سـماع؛ فيحذفون الاسم لشبهه بالفاعل ويقيمون الخبر مقامـه؛ لـشبهه بـالمفعول، ورد مذهبهم بأن ذلك يؤدي إلى إبقاء الخبر دون مخبر عنه. ولا معول على مـذهب الكوفيين في هذه المسألة، فلا حاجة إلى الاشتغال بذكر تقرير مذهبهم؛ لأن فـي تقريرهم ما يخالف القواعد المستقرة ثم إن ذلك لا يجدي شيئًا».

خالف الكوفيين؛ لأنّهم يحكّمون القياس دون أن يكون مؤكّدا بسماع؛ ولكونه يخالف القواعد بلا فائدة، وهذا لا ينسجم مع منهجه الذي اختاره علـى طريقـة البصريين في ذلك.

٥– خالفهم في عامل النّصب في الاسم المشتغل عنه، قال[٥]: «إن عامل النّصب في الاسم المشتغل عنه شيء مقدر وهو مذهب البصريين، وعليه التّعويـل، وهو الحق وللكوفيين في العامل مذهبان آخران: أحدهما: قول الكسائي، وهو

---

(١) الجنى الداني ص ٦١٧.

(٢) الجنى الداني ص ٦١٧.

(٣) الجنى الداني ص ٦١٨.

(٤) تمهيد القواعد ٢/ ٢٧٥ – ٢٧٦.

(٥) تمهيد القواعد ٢/ ٢٩٥.

أن النّاصب للاسم العاملُ الذي بعده على إلغاء العائد[1]، والآخر: قول الفراء وهو أن العاملَ عاملٌ في الاسم وفي الضمير معًا[2]. والمذهبان لا معول عليهما».

موقف ناظر الجيش واضح في رفض الرأي الكوفي وموافقة البصريين من غير تقديم مسوغات.

٦- كما خالفهم وضعف رأيهم في رافع خبر الأحرف المشبهة بالفعل، قال[3]: «كون هذه الأحرف رافعة الخبر هو مذهب البصريين، وهو الحق. وأما الكوفيون فيرون أن الخبر باقٍ على رفعه قبل دخولها، كما قالوا في كان إنّها لا عمل لها في الاسم. وقد استدلّ السهيلي على صحة قولهم بأنّه لو كان مرفوعا بهذه الأحرف لجاز أن يليها كما يلي كلّ عامل ما عمل فيه.

ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال؛ لأن التّقديم فرع على التّأخير، ولم يعط الحرف رتبة الفعل في القوة فيجوز فيه ما جاز في الفعل». قال الأنباري[4]:

«ذهب الكوفيون إلى أن إن وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو: إن زيدا قائم وما أشبه ذلك، وذهب البصريون إلى أنّها ترفع الخبر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنّما نصبته؛ لأنّها أشبهت الفعل فإذا كانت إنّما عملت؛ لأنّها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعا عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أبدا يكون أضعف من الأصل، فينبغي أن لا تعمل في الخبر، جريا على القياس في حطّ الفروع عن الأصول».

---

(١) ورد في همع الهوامع ٣/ ١٠٧: «قال الكسائي: النّصب بالظاهر، أي الفعل المؤخّر على كونه ملغى».

(٢) همع الهوامع ٣/ ١٠٧.

(٣) تمهيد القواعد ٢/ ١٠٣.

(٤) الإنصاف ١/ ١٧٦.

يتّفق موقف ناظر الجيش مع موقف أستاذه الذي قال[1]: «ينـ.صبن الاسـ.م بعدهن ويرفعن الخبر، هذا مذهب البصريين» كما يتّفق مع موقف ابن مالك الذي أسمى بابهن بالأحرف النّاصبة الاسم الرافعة الخبر[2] وسوغ عملهن بمشابهة كان النّاقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما[3].

ومخالفات ناظر الجيش الكوفيين كثيرة، وما قدمته يعد شواهد قليلة علـ.ى ذلك فقد خالفهم في قولهم: إن الإضافة تكون بمعنى عند[4] وفي عمل ضـ.مير[5] المصدر وفي وقوع الجملة فاعلا[6] وغير ذلك كثير.

٧- إضافة إلى أنّه كرر عبارات تدلّ على عدم اعتداده بآرائهم، نحو[7]: «فـ.إن التكلّم به يكون في غاية القلّة، على أنّه مع ذلك مذهب الكـ.وفيين لا مـ.ذهب البصريين» أو كقوله مدافعا عن ابن مالك[8]: «لو تعرض المصنّف إلى ذكر ذلك لكان الشّيخ يرد عليه بأن هذا مذهب كوفي، ويشنّع عليه». وقولـ.ه[9]: «ولا يخفى ضعف مذهب الكوفيين، مع أن لازِم دعـ.واهم هـ.دم القواعـ.د، ومخالفة الأصول، وما أدى إلى ذلك لا يعبأ فيه».

**موافقته آراءهم:**

ما تقدم لا يعني أنّه رفض آراءهم رفضا مطلقًا، بل أقر بعضها خاصة إذا جاءت منسجمة مع موقف ابن مالك أو موقف أبي حيان.

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٨.
(٢) شرح التّسهيل ٢/ ٥.
(٣) شرح التّسهيل ٢/ ٨.
(٤) تمهيد القواعد ٤/ ١٣٥.
(٥) تمهيد القواعد ٣/ ٣١٧.
(٦) تمهيد القواعد ٢/ ٢٤٤.
(٧) تمهيد القواعد ٣/ ١٦١.
(٨) تمهيد القواعد ٣/ ١٦١.
(٩) تمهيد القواعد ٢/ ١٧٥.

١- قال في باب النّائب عن الفاعل في نيابة المنصوب؛ لسقوط الجار عن الفاعل مع وجود المفعول[١]: «قال الشيخ[٢]: والذي قاله أصحابنا -يعني المغاربة- هو مذهب الجمهور انتهى. ولا شك أن الكوفيين يجيزون إقامة غير المفعول به مع وجوده، فلا جرم أنّهم يجيزون إقامة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل، بل إذا كانوا يجيزون إقامة ما تعدى إليه الفعل بحرف ملفوظ به مع وجود المفعول الصريح، فإجازتهم إقامته بعد حذف الحرف أولى.

والمصنّف قد صرح[٣] بأنّه مذهب الكوفيين والأخفش، وصرح بوفاقه لهم في ذلك فلا يرد عليه بأن مذهب الجمهور بخلاف ما ذكره. والظّاهر أن الحق مع الكوفيين والأخفش، لكن الوارد من ذلك قليل».

يبدو أن ناظر الجيش أقر رأي الكوفيين على مضض، أو لأن ابن مالك اختار رأيهم ثم عقّب بقوله: إن هذا قليل.

ما يهم هنا هو موافقتهم، وتصريحه بذلك؛ لأن هذا الموقف له دلالته في نهجه العلمي، إذ يجد نفسه مدفوعا للإقرار عندما يجد الدليل عند الكوفيين حتى لو مال إلى عكس ذلك.

٢- قال في باب النّداء[٤]: «ولم يذكر مع حروف النّداء آ، وآي بالمد إلا الكوفيون رووهما عن عرب يثقون بعربيتهم، ورواية العدل مقبولة».

٣- وقال في باب الأحرف المشبهة بالفعل[٥]: «ذكر المصنّف من معاني لعلّ التّعليل والاستفهام، قال الشّيخ: لم يذكر أصحابنا للعلّ هذين المعنيين، والمصنّف تبع في كونها للتّعليل الكسائي والأخفش. وكون ما ذهب إليه

---

(١) تمهيد القواعد ٢/ ٢٦٩.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٤.

(٣) شرح التّسهيل ٢/ ١٢٨.

(٤) تمهيد القواعد ٤/ ٣٥٥.

(٥) تمهيد القواعد ٢/ ١٠٦.

المصنّف هو قول الكسائي والأخفش وقول الكوفيين أيضا، لا يلزم منه عدم الصحة».

٤- ثم إن ناظر الجيش عندما يكون ميالا إلى رأي الكوفيين في قضية ما فإنّه يختم النّقاش فيها برأي من يعول عليه في ذلك كقوله[١]: «والسماع إنّما جاء على وفق الكوفيين».

وكقوله في حديثه عن الجملة لا تحكى إلا بعد قول أو فعل بمعناه[٢]: «قال الشيخ: ويظهر أن مذهب الكوفيين أرجح».

وكذلك قوله في مسألة بروز الضمير في الصفة الجارية على غير من هي له[٣]:

«وقد تأول البصريون ذلك بما فيه تكلّف، والظّاهر أن الصواب هو ما اختاره المصنّف من قول الكوفيين».

٥- ولم تقتصر موافقة ناظر الجيش الكوفيين على ما ذكر هنا من مسائل بل وافقهم في المنهج؛ حيث استشهد بالقراءات، وعدها مصدرا لإقرار الأحكام كما استشهد بشعر المحدثين من أبناء الطّبقتين الأخيرتين في دائرة الاستشهاد[٤].

وهكذا كان موقفه من مدرسة الكوفة موقف العالم الباحث عن الدليل الصحيح يقره ويأخذ به كائناً من كان قائله، ويرفض ما لا يقدم الحقيقة المقنعة.

لكن موقفه هذا ليس ذاتيا أصيلا إنّما هو اتّباع لأستاذه أبي حيان وسيرعلى ما سار عليه، إذ كان قدوته في كثير من المواقف والقضايا ومنها موقفه من نحو الكوفة قبولا ورفضا.

---

(١) تمهيد القواعد ١/ ٢٤٠.

(٢) تمهيد القواعد ٢/ ٢٣٣.

(٣) تمهيد القواعد ١/ ٣٥٠.

(٤) سبق الحديث عن هذا في تناوله الشّواهد.

**ناظر الجيش ومدرسة بغداد:**

الأرجح أن ما جاء به النّحويون بعد مدرستي البصرة والكوفة كان تبعا لهما وما تعدد مذاهب النّحويين – فيما بعد – إلا نتيجة طبيعية لحركة الأحداث السياسية والتّاريخية.

فعندما صارت بغداد عاصمة الخلافة العباسية، ومحطّ أنظار العالم في الفكر والثّقافة والعلوم، وغيرها، وتمازجت فيها ثقافات الأمم المختلفة، ظهر في النّحو العربي ما يسمى – تجوزا– مدرسة بغداد، إذ استقطبت عاصمة الخلافة علماء كثيرين من مختلف الثّقافات والاتّجاهات العلمية منهم علماء البصرة والكوفة.

فنشأت هذه المدرسة ممن تتلمذ على أيدي علماء هاتين المدرستين، واختلط فيها النّحو البصري والنّحو الكوفي، فكان نحو بغداد جزءا من تمازج ثقافي عام.

من هنا يمكن القول: إن ما أنتجته بغداد يمكن أن يطلق عليه ظاهرة نحوية وليس مدرسة؛ لأنّها حملت خصائص النحو العربي ممثّلا بمدرستي البصرة والكوفة.

ومن تتلمذ من علماء بغداد على نحويي هاتين المدرستين كان موقفه منهما انتخابيا؛ يختار ما يراه صوابا، أو ما ينسجم مع ميوله السماعية أو القياسية[1] وكان ابن كيسان[2] أول أئمة البغداديين[3].

المهم من هذا كلّه معرفة موقف ناظر الجيش من هذه الظّاهرة كيف كان. فقد تجلّى موقفه من البغداديين بأسلوبين: أحدهما: ترديده عبارات: «أهل بغداد» أو «البغداديون» وما شابه هذا. والثّاني: عرضه آراءهم للاستئناس دون مناقشة.

يبدو – في موقفه هذا– وكأنّه لا يعول كثيرا على آرائهم، إنّما يذكرها من باب العلم بالشّيء والاستئناس به، أو من باب محاكاة ابن مالك وأبي حيان في ذلك وإن كانا ناقشا البغداديين، لكنّه لم يفعل.

---

(١) منهج أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب ص ١٩١.

(٢) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النّحوي المتوفى سنة ٢٩٩هـ. أخذ عن المبرد وثعلب. بغية الوعاة ١/ ١٨-١٩ والأعلام ٦ / ١٩٦ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان٢/ ١٧١.

(٣) المدارس النّحوية لشوقي ضيف ص: ٢٤٨.

وربما؛ لأنّه ينسجم معهم في الانتقائية فلا يرى آراءهم مصدر خ. لاف أو محطّ مناقشة أو أنّهم جاؤوا بشيء جديد يناقض ما ذكره البصريون والكوفي. ون؛ لذلك عندما يذكر آراءهم يستحضر ما يغني أفكاره دون الدخول ف. ي تف. صيلاته ومناقشة قبوله أو رفضه، إذ كثيرا ما قال بعد عرضه مذهبهم:

«ولا معول على هذا المذهب» أو«وقد رد بكذا» أو «وهو الصحيح» إل. ى غير ذلك مما يشير إلى تأييدهم أو مخالفتهم دون مناقشة. فمن ذلك قوله في باب العدد في أثناء حديثه عن تذكيره وتأنيثه[1]: «ومنها أن أهل بغ. داد لا يعتب. رون واحد المعدود المضاف إليه اسم العدد بل المعتبر عندهم لفظُ ما أضيف إليه العدد بالنّسبة إلى التّذكير والتّأنيث فتقول: ثلاث حمامات، اعتبارا بلف. ظ الجم. ع. ولا معول على هذا المذهب».

لم يشأ ناظر الجيش مناقشة هذا الرأي، بل رفض التّعوي. ل علي. ه وحك. م بضعفه.

وقوله في باب كيفية التّثنية وجمعي التّصحيح[2]: «قال الشّيخ[3]: هذا ال. ذي ذهب إليه قاله ابن جنّي في قول امرئ القيس[4]:

قِفا نَبكِ من ذِكْرى حبيبٍ ومنْزِلِ  بِسقْطِ اللوى بين الدخولِ فحوملِ

ثنّى ضمير الفاعل، وناب ذلك عن تكرير الفعل، وذهب البغداديون إلى نحوٍ مما ذهب إليه المصنّف وابن جنّي من أن ضمير الاثنين يكون للواحد. وهذا الذي أجازه ابن جنّي والبغداديون والمصنّف فيه هدم للقواعد، وإثبات لأحكام بأش. ياء محتملة التّأويل. ولا يخفى أن ما ذكره المصنّف[5] من الشّواهد المذكورة أق. وى

---

(١) تمهيد القواعد ٣/ ١٢٧.

(٢) تمهيد القواعد ١/ ٦٥.

(٣) التذييل والتكميل ٢/ ٨٨- ٨٩.

(٤) هو مطلع معلّقته في ديوانه ص ٢٩ وشرح المعلّقات السبع للزوزني ص ١٠٦.
وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣٢١ وارتشاف الضرب ٣/ ٢٧٢.

(٥) شرح تسهيل الفوائد ١ /١١٠- ١١١.

مما ذكره الشّيخ[1] وأولى».

رجح رأي المصنّف فعبر عن موافقة البغداديين بشكل غير مباشر؛ لأن رأيهم اتّفق مع ابن مالك في هذه المسألة، لكنّه لم يناقش هذا التّرجيح. وقوله في حديثه عن (كلا وكلتا)[2]: «قال البغداديون: إن كلتا قد نُطِقَ بها بمفرد وهو قول الشّاعر[3]:

في كِلْتَ رجلَيها سلامى واحدة
كلتاهما قد قُرنتْ بزائدة

ورد بأن هذا من الحذف للضرورة».

الشّاهد في قوله: كلتَ، مفردةً وكلتا مثنّاةً، قال الأنباري[4]: «فأفرد قوله: كلتَ فدلّ على أن كلتا تثنية.»

لم يناقش ناظر الجيش قول البغداديين بل علّق بقوله: رد بكذا. وقوله في باب القسم[5]: «وأما قول المصنّف[6]: إن فعل القسم يجب حذفه مع هذه الأربعة[7] فهو كما قال، غير أن ابن كيسان أجاز ظهور الفعل مع الواو خاصة فأجاز أن يقال[8]: أُقسم والله لأفْعلَن كذا، قال ابن عصفور: وهذا لا ينبغي أن يجوز».

اكتفى بإيراد رأي ابن عصفور ردا على أحد البغداديين ولم يناقشه كعادته في عرض آرائهم.

أستنتج – مما تقدم – ما يلي:

---

(١) التّذييل والتّكميل ٢/ ٨٨- ٩٠.

(٢) تمهيد القواعد ١/ ٤٧.

(٣) ورد بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٤٣٩ وشرح الرضي ١/ ٢٨.
ولسان العرب «كلا» ١٥/ ٢٢٩ وهمع الهوامع ١/ ١٣٨.

(٤) الإنصاف ٢ / ٤٣٩.

(٥) تمهيد القواعد ٤/ ٧٤.

(٦) شرح تسهيل الفوائد ٣/ ١٩٩.

(٧) يعني: الواو والتّاء ومن واللام.

(٨) همع الهوامع ٢/ ٣٩٣.

١- لم يتّخذ ناظر الجيش مذهب البغداديين مصدرا قويا في أبحاثه ومناقشاته، ولم يعول عليه كثيرا ربما؛ لأنّه فضل التّعويل على الأصل المتمثّل بأفكار البصريين والكوفيين الذي تفرع عليه المذهب البغدادي، وربما؛ لأن البغداديين لم يطرحوا قضايا جوهرية تختلف كثيرا عما لديه.

٢- خالف أغلب آرائهم وعرضها دون مناقشة أو تعليل، وعبر عن مخالفته بما استعمله من عبارات نحو قوله[١]: «زعم ابن كيسان» وربما ردد ما أورده غيره من النّحويين في رفض ما قالوه نحو قوله[٢]: «وهذا لا ينبغي أن يجوز».

٣- وافق بعض آرائهم فعمد إلى تعليلها وإيجاد المسوغ لها، قال[٣]: «لما جرى ذكر العطف على الموضع هنا قصدتُ أن أذكر الضابط على طريقة المتأخّرين وذلك يستدعي ذكر تقسيمٍ وهو أن المعطوف عليه إما مبني فيحمل على موضعه أبدا إلا في بابين المبني في باب لا والمبني في باب النّداء، وإما معرب ولا موضع له فيحمل على لفظه نحو قام زيد وعمرو، أو له موضع وهو بحقّ الفرعية، ويكون ذلك في باب اسم الفاعل والصفة المشبهة وليس وما، تقول: هذا ضارب زيدا وأخيه وحسن وجها زيد، وليس زيد قائما ولا قاعدٍ، وما زيد خارجا ولا ذاهبٍ. فهذا ممتنع على مذهب الجمهور، وأجازه البغداديون في البابين الأولين؛ لأن الإضافة فيهما قد كثرت».

٤- عرض أغلب آرائهم من باب الاستئناس بها.

أستطيع القول: إن موقفه من نحويي بغداد موقف من يريد أن يثبت أنّه لا يجهل مذهبهم، وما يورده لهم يورده من باب العلم بالشّيء لكنّه لا يتّخذه مصدرا قويا في أبحاثه ومناقشاته. كما إنّه موقف المنتقي لما يراه صوابا على طريقتي ابن مالك وأبي حيان.

---

(١) تمهيد القواعد ٤/ ٣٧٠.

(٢) تمهيد القواعد ٤/ ٨٤.

(٣) تمهيد القواعد ٢/ ١٤٩ – ١٥٠.

**ناظر الجيش ومدرسة الأندلس:**

اختار نحويو الأندلس من مدرستي البصرة والكوفة ما رأوه يذ.سجم م.ع قناعاتهم وأضافوا إليه آراءهم التي فرضتها طبيعة التّطور، والظّروف مستفيدين من تجربة البغداديين في ذلك. وكان لهم حضور في الدراسات النّحوية، وأثر في غنى ونمو النّحو العربي فكيف كان موقف ناظر الجيش منهم؟

أول ما يلفِتُ الانتباه – في هذا – كونُه تلميذًا لأبي حيان الأندلسي، ومؤلّفًا تمهيد القواعد شرحا لتسهيل ابن مالك الأندلسي.

من هنا يمكن القول: إنّه مهتم بنحو الأندلسيين، فكيف كان هذا الاهتم.ام؟ وما مدى انعكاسه على مواقفه النّحوية؟

تجلّى موقفه في متابعته أستاذه، ودفاعه عن ابن مالك، وفي تعويله على ابن عصفور في كثير من القضايا النّحوية. وقد ذكرت ذلك في خلال الحـ.ديث عـ.ن مناقشاته النّحوية.

لكنّه لم يقتصر على ذلك، بل كان للجماعة[1] – كما كان يـ.سميهم إذا لـ.م يسمهم المغاربة– حضور كبير في كتابه، ويمكن تلخيص ذلك منهم بمواقف تؤيد آراءهم وأخرى تخالفها.

**موافقته إياهم:**

تجلّت بما يلي:

١– كان يعد آراءهم مرجعا يحتكم إليه في كثير من القضايا، حيث كـ.ان ينبـ.ه عليها بعد عرضه شرح المصنّف لأمر ما، كقوله في باب حروف الجر في أثناء حديثه عن معاني الباء[2]: «جملة المعاني التي ذكرها أحد عشر، ولـ.م يذكر من المعاني الاستعانة؛ لأنّه جعل السببية شاملة لها، وعلى هذا تكـ.ون المعاني التي للباء اثني عشر معنى، ذكر المغاربة منها ستّة، وهي الإلصاق

(١) قال في تمهيد القواعد ٤/ ٨٠ و١٢٠ و١٢٦: «كما إن الجماعة – أعني المغاربة لا يرون ذلك».
(٢) تمهيد القواعد ٣/ ٣٨٠.

والاستعانة والسبب والمصاحبة معبرين عنها بالحال، والظّرفيـة والتّعديـة معبرين عنها بالنّقل».

يمضي على هذه الطريقة في معظم أبحاثه، إذ بعد عرضه رأي المصنّف يردد نحو:

وهذا لم يتعرض له المغاربة، أو والمغاربة ينازعون فـي ذلـك أو لكـن المغاربة ليس ذلك عندهم على الإطلاق، ومثل ذلك كثير. وكأن لديـه إحساسا بضرورة استحضار آرائهم وإلا لم كان هذا الحرص على خَتْمِ معظم أبحاثـه أو مناقشاته بمثل ما أوردوه هنا؟

٢- كان يفاضل بين آرائهم وكلام المصنّف، قال في بـاب الإضـافة[١]: «أمـا التّعليل الذي ذكره لكون معمول المضاف إليه لا يتقدم على المضاف[٢] فقـد ذكر الجماعة لذلك تعليلا أحسن منه؛ وهو أن المتضايفين شديدا الاتّصال؛ لحلول الثّاني من الأول محلّ ما به تمامه من تنوين أو نون،إن كانـا فيـه، ومعمول المضاف إليه من تمامه، فلا يتقدم على المضاف كمـا لا يتقـدم المضاف إليه على المضاف. وأما أن معمول المضاف إليه غير، فلا يجوز تقديمه على غير الذي هو المضاف إذا كان المراد بغير النّفي».

يفضل رأي المغاربة على رأي ابن مالك في هذه المسألة على الرغم مـن اتّفاقه معه في كثير من القضايا، وربما كان ذلك منه؛ لأن أستاذه يقول به. ولـم يقتصر موقفه على هذا الموضع، بل كثيرا ما يعمد إلى هذه المفاضلات ويصرح بلجوئه إليها، ورغبته في إظهار أوجه الشّبه والمخالفة بين ما يعرضه ابن مالـك وما يعرضونه، كقوله في باب التّنازع[٣]:

---

(١) تمهيد القواعد ٤/ ١٥٥، أخذه من ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٩.

(٢) قال: «المضاف إليه كصلة للمضاف، فلا يتقدم على المضاف معمول المضاف إليه، كما لا يتقـدم على الموصول معمول الصلة. فإن كان المضاف غيرا مرادا به النفي جاز أن يتقدم عليه معمـول ما أضيف إليه، كما يتقدم معمول المنفي بلم ولن ولا» شرح التسهيل ٣/ ٢٣٦.

(٣) تمهيد القواعد ٢/٣٦٢.

«هذا شروع في بيان كيفية الإعمال على تقدير إعمال الأسبق أو الأق.رب وقد ذكر المصنّف ذلك في متن الكتاب على وجه فيه قل.ق، والجماع.ة غير.ه ذكروه على وجه سهل يقرب ضبطه للمحصل». وقوله[1]: «اعلم أن الذي أشار إليه المصنّف في هذا الفصل من جواز حذف حرف الجر وبقاء عمله[2] مخ.الف لما يراه المغاربة».

ويتّضح قول المغاربة من قول أبي حيان[3]: «ونص أصحابنا على أنّ.ه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا إذا عوض منه إلا في باب القسم». كما قال[4] في باب القسم بعد عرضه رأي ابن عصفور[5]: «فلنورد كلام الم.صنّف، وحينئذ يظهر ما بين الكلامين من التّوافق والتّخالف، وإنّما ب.دأت بك.لام اب.ن عصفور؛ لأنّه أقرب إلى ضبط مسائل الفصل» وقال في أثناء حديثه ع.ن مذ.ع صيغة منتهى الجموع من الصرف[6]:

«وأما الجمع المتناهي فالمانع فيه بعد التّسمية به أم.ران: التّعري.ف وش.به العجمة لأنّك أدخلت في الآحاد العربية ما ليس منها، كما إنّك إذا سميت ب.العجمي فقد أدخلت في كلام العرب ما ليس منه.هذه طريقة الجماعة أعني المغاربة. وكان المصنّف يعلّل المنع أعني منع صرفه بغير ذلك، والظّاهر ما قاله الجماعة».

إذن هو يعول على آرائهم؛ لأنّها ضالّته التي يستند إليها في اتّخ.اذ حكم.ه النّهائي على الظّاهرة التي يناقشها.

٣- يؤيد آراءهم غالبا إذا كانت موافقة البصريين، كقوله في باب التقاء الساكنين[7]:

---

(١) تمهيد القواعد ٤/٦٨.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٨٦.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٤٧٠.

(٤) تمهيد القواعد ٤/ ٩٤- ٩٥.

(٥) المقرب ص ٢٢٥- ٢٢٩.

(٦) تمهيد القواعد ٥/ ١٤٣.

(٧) تمهيد القواعد ٦/ ١٩.

«وذكر الجماعة المغاربة لحذف هذه النّون[1] شرطًا آخر، وهو أن تكون اللام ظاهرة أي غير مدغمة في ما بعدها، فلا يقال في من الظّالم: مِ الظّالم. ولا من الليل: مِ الليل. قالوا:

ونظير ذلك حذف نون بني[2]، فإنّهم قد يحذفونها إذا كان بعدها لام ظاهرة فتقول في بني الحارث: بلْحارث، ولا يقولون في بني النّجار: بلْنجار. وقال الشيخ: قول المصنّف: وربما يعطِي أن حذف نون من قبل حرف التّعريف قليلٌ وليس كذلك، بل قد ورد ذلك كثيرا في أشعار العرب. قال[3]: ويجوز في سعة الكلام أيضا، انتهى».

فهو يؤيدهم، ويستشهد على صحة مذهبهم بما قاله أستاذه معولا على أشعار العرب التي اتّخذها البصريون سندا قويا في إقرار الأحكام، لكنّه لم يورد شاهدا واحدا على ذلك بل أحال إلى ما ذكره أستاذه[4].

كما استحسن رأيهم بكون (ما) مهيئة وموطّئة بدخولها على الأحرف المشبهة بالفعل قال[5]:

«إن المغاربة يجعلون ما مع هذه الحروف إذا دخلت على الفعل مهيئة وموطّئة؛ لأنّها هيأت الحروف للدخول على الفعل، وإذا دخلت على المبتدأ والخبر جعلوها كافّة؛ لأنّها منعتها عن العمل، وما ذكروه حسن».

**مخالفته إياهم:**

له مواقف مخالفة لهم – وإن كانت قليلة – من ذلك:

---

(١) نون مِن.

(٢) جاء في الكامل في اللغة والأدب ٣/ ٢٤٦:« من كلام العرب أن يحذفوا النّون إذا لقيت لام المعرفة ظاهرة فيقولون في بني الحارث: بلْحارث».

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٣٤٣.

(٤) أورد في ارتشاف الضرب ١/ ٣٤٣ قول المؤرج الثّعلبي:

المطعِمِين لدى الشّتاءِ سدائفًا ملْنِيبِ تَمرا

(٥) تمهيد القواعد ٢/ ١٤٠.

١- قوله في باب الإضافة[١]: «قوله في: قبلُ وبعد: إنّهما تلزمهما الظّرفية ما لم ينجرا بمن ظاهر[٢] ولكن الجماعة كأنّهم لا يحكمون بذلك؛ ولهذا قال الشّيخ[٣]: إنّهما صفتان للظّرف، وليسا بظرفين، وإن الأصل في نحو: جاء زيد قبلَ عمرو جاء زيد زمنًا قبلَ زمن مجيء عمرو. وكذا بعد. ولا يخفى بعد هذا التّقدير».

خالف ناظر الجيش أستاذه والمغاربة في هذه المسألة، وفضل رأي ابن مالك قال[٤]: «ثم إن الموصوف الذي قدروه لم ينْطَقْ به أصلا، والذي يظهر أنّهما نفسيهما[٥] ظرفان».

٢- كما خالفهم رأيهم في الفصل بين العاطف والمعطوف بالقسم والجار والمجرور والظّرف، قال[٦]: «ونقل الشّيخ عن المغاربة أنّهم يفصلون في ذلك بين أن يكون حرف العطف على حرف واحد أو أكثر، إن كان على أكثر جاز الفصل بينه وبين المعطوف بالقسم والظّرف والجار والمجرور، قال: وقد أهمل المصنّف ذكر القَسم نحو: قام زيد ثم والله عمرو وقام زيدٌ بل والله عمرو، وما ضربت زيدا لكن في الدار عمرا. وإن كان على حرف واحد كالواو والفاء فلا يجوز الفصل إلا في ضرورة الشّعر، فلا يجوز في الكلام أن تقول: قام زيد فوالله عمرو، ولا قام زيد ووالله عمرو، ولا ضربت زيدا ففي البيت عمرا ولا خرج زيد والساعة عمرو[٧] انتهى. وما ذهب إليه المغاربة غير ظاهر، وكفى بما استشهد به المصنّف[٨] من الكتاب

---

(١) تمهيد القواعد ٤/ ١٦٠.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٤٢.
(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٥١٤.
(٤) تمهيد القواعد ٤/ ١٦٠.
(٥) جاء في الأصل أنفسهما.
(٦) تمهيد القواعد ٤/ ٣٥١.
(٧) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٦٦.
(٨) شرح التسهيل ٣/ ٣٨٤.

العزيز دافعا لما ذكروه».

خالف ناظر الجيش المغاربة ولم يناقشهم؛ ربما لأنّه لا يمتلك الأدلّة على نقض أقوالهم خاصة أنّهم تبعوا أبا علي الفارسي[1] في هذه المسألة وناظر الجيش يعتد بآرائه على طريقة أستاذه، وربما؛ لأن ابن مالك أورد آيات قرآنية على ذلك فاكتفى بالإحالة إليها.

خلاصة القول: إن ناظر الجيش وافق المغاربة في أكثر آرائهم، وربما كان السبب في ذلك موقفهم الانتخابي من مدرستي البصرة والكوفة، على طريقة البغداديين؛ لأن هذا النّهج يلبي رغبات الكثيرين في التّعبير الحر عما يروقه مقنعا دون تحزب لهذه المدرسة أو تلك. وربما كان السبب في ذلك معايشته المغاربة في خلال ابن مالك وأبي حيان الذي استحضر في تدريسه، ومؤلّفاته آراء كثير من أبناء بلده المغاربة مما شجع علومهم وأذاعها في ذلك العصر، فجاءت أفكار ناظر الجيش الذي تتلمذ على يديه مشبعة بها فلم يستطع إلا أن يكون معهم في أكثر آرائهم.

أستطيع القول بعد الاطّلاع على مواقف ناظر الجيش من هذه المدارس النّحوية المختلفة إن صحت تسميتها على الجمع: إنّه ذو مذهب انتقائي، تشده نزعة بصرية قوية.

---

(١) ذكر ابن مالك ذلك في شرح التسهيل ٣/ ٣٨٤ وأبو حيان في ارتشاف الضرب ٢/ ٦٦٦.

## نتائج البحث:

١- تتألّف مخطوطة تمهيد القواعد من ستّة أجزاء، منها نسخة فـ.ي دار الكتـ.ب والوثائق القومية في القاهرة برقم ٣٤٩، جزؤها الثاني لا يوجد منه إلا أربع ورقات والباقي منسوب خطأ لأبي حيان الأندلسي على أنّه من كتابه التّذييل والتّكميل تحت رقم ٦٢ نحو، وبه تكمل نسخة الدار بأجزائها الستّة.

هذه النسخة مقابلة على نسخة بخطّ المصنّف حتّى آخر باب أمثلـ.ة الجمـ.ع وما يتعلّق بها مما لم يسبق ذكره، من الجزء السادس.

وقع في النّسخة المذكورة بعض النّقص، يمكن إكماله من نسخة أخرى لهذا الكتاب في معهد المخطوطات العربية التّابع لجامعة الدول العربية، منهـ.ا ثلاثـ.ة أجزاء هي الأول والثّاني والثّالث.

٢- جمع تمهيد القواعد آراء كثير من النّحويين، من سيبويه حتّى عصر المؤلّف وخاصة آراء المغاربة وعلى رأسهم أبو حيان وابن عصفور.

٣- ناظر الجيش من أصل حلبي، ولادته ووفاته في القاهرة بعكس مـ.ا ذكرتـ.ه بعض المصادر.

٤- تتلمذ على يدي أبي حيان، ولازمه.

٥- شرح تسهيل ابن مالك في كتابه: تمهيد القواعد ولم يكمله، بل وصـ.ل فـ.ي شرحه إلى باب مخارج الحروف الذي لم يشرحه، وذكر باب التّصغير فـ.ي باب التصريف، وهو آخر باب شرحه.

٦- دافع عن ابن مالك، وامتدحه، ورد على أستاذه أبي حيان في بعض مؤاخذاته عليه.

٧- منهجه انتقائي، تشده نزعة بصرية قوية على طريقة أستاذه والمغاربة فـ.ي ذلك حيث عول على آرائهم كثيرا، وساقها عقب شرح المصنّف مستشهدا بها على الأحكام التي استخلصها.

٨- سار في معظم منهجه على خطا أبي حيان، حيث اعتمـ.د آراءه فـ.ي أكثـ.ر مناقشاته وتبع طريقته في الشّرح.

٩- خالفه بالدعوة إلى الاستشهاد بالأحاديث الشّريفة، ووافق المصنّف في ذلك، ودافع عنه.

١٠- دعا إلى العودة إلى دواوين المحدثين وأشعارهم والإفادة منها، وقدم شواهد من ذلك لأبي تمام والمتنبي والمعري.

١١- امتاز شرحه بحسن التّنظيم، وإعادة تنسيق المعلومات؛ تسهيلا لطالب العلم.

١٢- قرأ كتاب التّسهيل على أبي حيان، وقابله على نسخته وقد صرح بذلك فقال[١]: «هذا في النّسخة التي قرأتها على الشّيخ، وقابلت بها على نسخته».

١٣- أكّد أن آخر باب شرحه المصنّف من التسهيل كان باب مصادر الفعل الثّلاثي فقال في الباب نفسه[٢]:

«ومنها فُعول لفعل اللازم الذي لم يغلب فيه فِعالة كتجر تجارة، ولا فِعال كجرن جِرانًا، ولا فُعال كبغُم بغاما، ومشى مشاء، ولا فعيل كسهل صهيلا، ودملَ دمِيلا[٣] ولا فعلان كطاف طوفانا.

فما استحقّ من فعِل مصدرا على أحد هذه الأوزان فلا يجيء مصدره على فعول إلا نادرا كجمح جموحا، ونفر نفورا.

هذا آخر ما ورد من شرح المصنّف لهذا الكتاب.

- رحمه الله تعالى، ورضي عنه، وأثابه الجنّة بمنّه وكرمه-

**ص:** باب مصادر غير الثّلاثي.....»

١٤- أكمل شرح الأبواب التي لم يشرحها المصنّف معتمدا شرحه الكافية أو شرح أبي حيان التّسهيل أو شرح بدر الدين ابن المصنّف.

١٥- شرح تسهيل الفوائد لسببين أساسيين - كما صرح بذلك - هما:

---

(١) تمهيد القواعد ٢/ ٢٥٣.

(٢) تمهيد القواعد ٥/ ٣٣.

(٣) جاء في لسان العرب ١١/ ٢٥٠ (دمل):

«دملَ الأرض: أصلحها، ودمِلَ جرحه واندملَ: برِئ والتحم وتماثَلَ».

أ- رغبته في تقديم شرح متميز مركّز وواضح لطلبة العلم، لا فيه إيجـاز ابن مالك ولا إطالة أبي حيان.

ب- الدفاع عن ابن مالك ورد اعتراضات أبي حيان عليه؛ لأنّه كان يـراه متحاملا عليه.

١٦- كان شرحه قائما على إثبات نص من متن تسهيل الفوائد مسبوق بـالحرف **(ص)** مكتوبا بالخطّ العريض إشارة إلى المتن، ثم البدء بالشّرح بعد كتابـة الحرف **(ش)** بالخطّ العريض أيضا إشارة إلى الشّرح، وغالبا ما بدأ شرحه بإثبات شرح ابن مالك للنّص ثم يعلّق عليه ويناقشه.

١٧- تجلّت معرفته الحساب في دقّة التّنظيم وكثرة إيراد الأرقام والإحـصاءات لوجوه الظّاهرة التي يناقشها.

١٨- ظهرت نزعته المنطقية في عرضه القضايا وفي العلل وبحثه عنها.

١٩- أقر بالعامل وعول عليه كثيرا.

٢٠- أخذ بالقياس – على طريقة البصريين- لكنّه فضل السماع عليه.

٢١- عول – كثيرا – على سيبويه وعده المرجع الأول له.

٢٢- كان حضور ابن عصفور بارزا في كتابه، فلا تكاد صفحة تخلو من ذكـر بعض آرائه.

٢٣- مال إلى المغاربة واصفًا إياهم بالجماعة، وتبنّى آراءهم في مناقشاته.

٢٤- أغلب شواهده من دائرة الاحتجاج المتعارف عليها وإن قدم شواهد لشعراء محدثين فلا يخرجه هذا عن تلك الدائرة.

٢٥- أغفل – كثيرا – أسماء شعراء شواهده مقلّدا في ذلك أبا حيان، كمـا قـدم أنصاف أبيات وأغفل إتمامها.

٢٦- كان يطيل في بعض تعليلاته ويعرض تفصيلات مملّة ويغرق في ذلك.

٢٧- أغلب آرائه مأخوذ من أبي حيان.

٢٨- كان ينسب –أحيانا- آراء أستاذه إلى نفسه دون الإشارة إلى ذلك.

٢٩- لم تذكر المصادر التي اطّلعت عليها تلاميذ لناظر الجيش، وربما يكون السبب قصر المدة التي درس فيها إذ قضى معظم عمره في تحصيل العلم وفي تبوء مواقع سياسية وإدارية كتولّيه نظَر الجيوش والبيوت السلطانية.

٣٠- كان الدماميني والسيوطي من أكثر من اهتم بآراء ناظر الجيش وعول عليها.

٣١- يعد ناظر الجيش رجلَ دولة أكثر من كونه رجل علم نحوي.

٣٢- لم يكن ناظر الجيش محقّا في اتّهام أبي حيان بالتّحامل على ابن مالك لأن أبا حيان مقدر له ولكتبه، وما بدا منه كأنّه تحامل ليس إلا طريقته العلمية المجردة التي لا يجامل فيها أحدا عند إقراره القضية العلمية بل يسمي الأشياء بأسمائها.

هذا ما هداني إليه تفكيري في مواقف ناظر الجيش العلمية والمهنية، فأرجو أن أكون قدمت حقيقة تلك المواقف، وكشفتُ بعض الجوانب التي تخدم البحث العلمي وتساعد على فهم ما أورده في كتابه.

# فهرس المصادر والمراجع المطبوعة والمخطوطة


- أبو حيان النّحوي للدكتورة خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، مكتبـ.ـة النّهـ.ـضة بغداد ١٩٦٦م.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العـ.ـلاء، تـ.ـأليف: الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٧م.
- الأدب في العصر المملوكي لمحمد زغلول سلام.الناشر: مذ.ـشأة المعـ.ـارف – الإسكندرية من دون تاريخ.
- أزهار الرياض في أخبار عياض لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة ١٩٣٩م.
- أساس البلاغة لجار الله محمود بن عمر الزمخشري تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، من دون تاريخ.
- الأصول في النّحو لأبي بكر محمد بن سهل ابن السراج، تحقيق عبد الحـ.ـسين الفتلي الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٦م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة عشرة ١٩٩٨م، دار العلم للملايين بيروت ١٩٩٨م.
- إعلام النّبلاء بتاريخ حلب الشّهباء، تأليف محمد راغب الطباخ الحلبي، صححه محمد كمال، الطبعة الثانية، مطبعة الصباح، دار القلم العربي بحلب ١٩٨٩م.
- أعيان العصر وأعوان النّصر لصلاح الدين الصفدي، تحقيق: الدكتور علي أبو زيد وآخرين، الطّبعة الأولى، دار الفكر – دمشق ١٩٩٨م.
- الأغاني لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، شرحه الأستاذ علي مهذ.ـا والأستاذ سمير جابر، دار الفكر، بيروت، من دون تاريخ.
- الأمثال الشّعبية في جزيرة العرب، تأليف عبد الكريم الجهيمان، الطبعة الثالثة دار أشبال العرب الرياض ١٤٠٢هـ..

- إنباء الغمر بأبناء العمر لأبي الفضل أحمد بن علي بـ.ن حجـ.ر العـ.سقلاني، الطبعة الثّانية، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، تأليف أبـ.ي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دار الجيل ١٩٨٢م.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فـ.ي جميـ.ع القـ.رآن. تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٩م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هـ.شام الأنصاري، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، من دون تاريخ.
- الإيضاح في علل النّحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، الطبعة السادسة، دار النّفائس، بيروت ١٩٩٦م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان محمد بن يوسف النحوي تحقيق: الدكتور مصطفى النّماس، الطبعة الأولى، مطبعة المدني،القاهرة ١٩٩٩م.
- الاشتقاق الكبير لأبي بكر محمد بن الحسن ابن دريد، تحقيـ.ق وشـ.رح عبـ.د السلام هارون، الطبعة الثالثة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، من دون تاريخ.
- الاقتراح في علم أصول النّحو لجلال الدين عبـ.د الـ.رحمن بـ.ن أبـ.ي بكـ.ر السيوطي. الطّبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف النّظامية، حيدر آباد، دكـ.ن ١٣١٠هـ..
- البحر المحيط لأبي حيان النّحوي، تحقيق:الشّيخ عادل عبد الموجود وآخـ.رين قرظه الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٣م.
- البداية والنّهاية لأبي الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي، وثّقه الشّيخ علي محمد معوض والشّيخ عادل أحمد عبد الموجود.
وضع حواشيه: الدكتور أحمد أبو ملحم وآخرون، الطبعة الثانية، دار الكتـ.ب العلمية، بيروت ١٩٧٠م.

- بغية الوعاة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق أبي الف.ضل اب.راهيم المكتبة العصرية، لبنان، من دون تاريخ.
- البيان والتّبيين لعمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام هـ.ارون، الطّبع.ة الثّالثة مطبعة دار التّأليف، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٦٨م.
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، تحقيق: الدكتور عبد الحليم النجار ترجم.ة: السيد يعقوب بكر والدكتور رمضان عبد التواب، دار المعارف – القاهرة من دون تاريخ.
- تاريخ ابن حبيب، درة الأسلاك في دولة الأتراك، تأليف الحسن بن عمر ب.ن حبيب الطّبعة الأولى مكتبة دار الكتب المصرية، من دون تاريخ.
- تاريخ دولة المماليك البحرية، تأليف: الدكتور علي ابراهيم ح.سن. الطبع.ة الثّالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٧.
- تاريخ ابن قاضي شهبة لتقي الدين محمد بن عمر ابن قاضي ش.هبة الأس.دي تحقيق الدكتور عدنان درويش، دمشق ١٩٩٤م.
- تاريخ ابن الوردي، تتمة المختصر في أخبار البشر، لزين الـ.دين عم.ر ب.ن مظفر الوردي تحقيق أحمد رفعت البدراوي، الطبعة الأول.ى، دار المعرف.ة، بيروت ١٩٧٠م.
- التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل لأثير الدين محمد بن يوسف أب.ي حي.ان النّحوي تحقيق الدكتور حسن هنداوي، الطبع.ة الأول.ى، دار القل.م دمـ.شق ١٩٩٧م.
- التذييل والتّكميل في شرح التّسهيل لأثير الدين محمد بن يوسف أب.ي حي.ان النحوي الجزء الثاني، دراسة وتحقيق(رسالة ماجستير): سميحا زريقي. جامعة دمشق ١٩٩٩م.
- تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد لجمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هـ.شام الأنصاري، تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى، جامع.ة بغداد دار الكتاب العربي ١٩٨٦م.

- التّسهيل لقراءات التّنزيل، تأليف محمد فهد خاروف، مراجعة محمد كريم راجح الطبعة الأولى، مكتبة البيروني، دمشق ١٩٩٩م.
- التّعريفات، تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٠م.
- التّيسير في القراءات السبع، تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني عني بتصحيحه أوتويرتزل، الطّبعة الأولى، دار الكتاب العلمية، بيروت ١٩٩٦م.
- الجامع الصغير لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، من دون تاريخ.
- الجامع الكبير لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف. الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي ١٩٩٨م.
- الجنى الداني لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، المكتبة العربية بحلب ١٩٧٣م.
- حاشية محمد بن علي الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبطه الأستاذ ابراهيم شمس الدين، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٧م.
- الحديث النّبوي مصطلحه – بلاغته وكتبه لمحمد لطفي الصباغ، الطّبعة السادسة المكتب الإسلامي ١٩٩٠م.
- الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي للدكتور عبد اللطيف حمزة، الطّبعة الأولى، دار الفكر العربي، من دون تاريخ.
- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مطبعة إدارة الوطن بمصر سنة ١٢٩٩هـ..

- حقائق الأخبار عن دولة البحار، تأليف: اسماعيل سرهنك، طبع في القـاهرة من دون تاريخ.
- الحماسة البصرية لأبي الحسن علي بن أبي الفرج البصري،الطبعة الثالثة عالم الكتب، بيروت ١٩٨٣م.
- خزانة الأدب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تقديم الـدكتور محمـد طريفـي إشراف الدكتور إميل يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتـب العلميـة، بيـروت ١٩٩٨م.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثّامنة لشهاب الدين أحمد بن علي ابن حجـر العسقلاني، الطّبعة الأولى، دار الجيل، بيروت ١٩٩٣م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي، الطبعة الثانيـة، دار المعرفة، بيروت ١٩٧٣م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو، تأليف أبي سعيد الحـسن الـسكري تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال – بيروت ١٩٩٨م.
- ديوان ابن الرومي علي بن العباس بن جريج، تحقيق الدكتور حسين نـصار، شارك في التّحقيق زينب القوصي وآخرون، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٤م.
- ديوان أبي طالب بن عبد المطّلب، جمعه وشرحه الـدكتور محمـد التّـونجي الطبعة الثالثة دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٩٨م.
- ديوان الحسن بن هانئ أبي نواس، تحقيق أحمد عبـد المجيـد الغزالـي، دار الكتاب العربي، بيروت، من دون تاريخ.
- ديوان الأفوه الأودي صلاءة بن عمرو، شرح وتحقيق: محمد التّونجي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٨م.
- ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي، عني بتصحيحه وتنقيحـه: كارلـ هنري هيس مكارتني، طبع على نفقة كلّية كمبرنج في مطبعة الكلّية ١٩١٩م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه الأستاذ علي فاعور، دار الكتـب العلميـة بيروت، من دون تاريخ.

- ديوان سلامة بن جندل، صنعه: محمد بن الحسن الأحول، تحقيـق: الـدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية ١٩٨٧م.
- ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعه: يحيى بن مدرك الطائي رواية: هشام بن محمد الكلبي، دراسة وتحقيق: الدكتور عادل سليمان جمـال الطبعة الثانية، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة، دار السؤال دمشق ١٩٩٠م.
- ديوان عبد الله بن المعتز، شرحه: مجيد طراد، الطّبعة الأولى، الناشـر: دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٩٥م.
- ديوان الفرزدق همام بن غالب، شرحه وقدم له: مجيد طراد، الطبعة الثانيـة، دار الكتاب العربي ١٩٩٤م.
- ديوان كثير بن عبد الرحمن، شرح وتحقيق د. رحاب عكاوي، الطبعة الأولى دار الفكر العربي، بيروت، من دون تاريخ.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، شرحه الطّوسي، قدم له حنّـا نـصر الحتّـي. الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، من دون تاريخ.
- ديوان المتنبي أحمد بن الحسين، تحقيق وشرح كرم البستاني، الطبعة الأولـى دار صادر بيروت ١٩٥٨م.
- ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، من دون تاريخ.
- ديوان النّابغة الجعدي قيس بن عبد الله، تحقيق وشرح الدكتور واضح الـصمد الطبعة الأولى، دار صادر بيروت ١٩٩٨م.
- الرد على النّحاة لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن ابـن مـضاء القرطبـي، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، من دون تاريخ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف: أبـي الفـضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي.
ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميـة بيروت ١٩٩٤م.

- رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، تأليف الإمام أبي زكريا يحيى بـ.ـن شرف النّووي، دار المعرفة، بيروت ١٩٩٩م.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها لمحمـ.ـد ناصـ.ـر الـ.ـدين الألباني، المكتب الإسلامي، من دون تاريخ.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة لمحمد ناصـ.ـر الدين الألباني، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض ١٩٨٨م.
- السلوك لمعرفة دول الملوك لتقي الدين أحمد بن علـ.ـي المقريـ.ـزي، تحقيـ.ـق: الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧٠م.
- سنن النّسائي، شرح جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكـ.ـر، مكتـ.ـب المطبوعات الإسلامية، الطّبعة الثانية، مكتبة النّهضة، حلب ١٩٨٦م.
- سنن أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني.
ضبط وتصحيح: محمد عدنان بن ياسين درويش، الطبعة الأولى، دار إحيـ.ـاء التراث العربي – بيروت ٢٠٠٠م.
- سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد البـ.ـاقي، دار الكتب العلمية بيروت، من دون تاريخ.
- شذرات الذّهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن أحمد، ابن العمـ.ـاد الحنبلـ.ـي عنيت بنشره مكتبة القدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٠هـ..
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد العزيز ربـ.ـاح وأحمد يوسف دقاق، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق ١٩٧٣م.
- شرح ألفية جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك لابنه بدر الدين بن محمـ.ـد، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، مـ.ـن دون تاريخ.
- شرح جمل أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي لعلي بن محمد أبـ.ـي الحسن ابن خروف، تحقيق ودراسة: الدكتورة سلوى محمـ.ـد عـ.ـرب الطبعـ.ـة الأولى جامعة أم القرى، مكّة المكرمة ١٤١٩هـ..

- شرح ديوان أحمد بن الحسين المتنبي، ضبط عبـ.ـد الـ.ـرحمن البرقـ.ـوقي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٦م.
- شرح ديوان حبيب بن أوس أبي تمام، ضبط إيليا الحاوي، الطبعة الأولى، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٨١م.
- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، ضبط عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية بمصر، من دون تاريخ.
- شرح رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ١٩٧٨م.
- شرح سقط الزند للدكتور ن رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٨٧م.
- شرح عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لمحمـ.ـد محـ.ـي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة، دار الفكر ١٩٧٤م.
- شرح الكافية الشافية لجمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك، تحقيق الـ.ـدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة من دون تاريخ.
- الشرح الكبير لعلي بن مؤمن ابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، الطبعـ.ـة الأولى، عالم الكتب، بيروت ١٩٩٩م.
- شرح المعلّقات السبع، تأليف: عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزنـ.ـي تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٧م.
- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش مكتبة المتنبي، القـ.ـاهرة، من دون تاريخ.
- شرح مقامات الحريري لأبي العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريـ.ـشي تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، صيدا ١٩٩٨م.
- شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتحقيق الـ.ـدكتور داود سـ.ـلوم، الطبعـ.ـة الثانية عالم الكتب ١٩٩٧م.

- صبح الأعشى في صناعة الإنشا لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي المؤسسة المصرية العامة للتأليف – القاهرة، من دون تاريخ.
- صحيح البخاري، تأليف أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، مراجعة وضبط وفهرسة: الشيخ علي قطب والشيخ هشام البخاري، الطبعة الرابعة، المكتبة العصرية، صيدا ١٩٩٨م.
- صحيح مسلم بن الحجاج القشيري بشرح يحيى بن شرف النّووي، المطبعة المصرية، من دون تاريخ.
- طبقات فحول الشّعراء، تأليف محمد بن سلام الجمحي، شرحه: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، المؤسسة السعودية بمصر، من دون تاريخ.
- طبقات المفسرين لشمس الدين محمد بن أحمد الداوودي المصري، دار الكتب العلمية، بيروت، من دون تاريخ.
- طبقات النّحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، مصر ١٩٥٤م.
- عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي لمحمود رزق سليم، المطبعة النّموذجية بالحلمية الجديدة، الناشر مكتبة الآداب بالجمامين، من دون تاريخ.
- العقد الفريد لأحمد بن محمد ابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: الدكتور عبد المجيد الرحيني، دارالكتب العلمية، بيروت ١٩٩٧م.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب أحمد عبد الرزاق الدرويش، الطبعة الأولى، الرياض ١٩٩٦م.
- الفقه الإسلامي وأدلته، تأليف الدكتور وهبة الزحيلي، الطبعة الرابعة، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر – دمشق ١٩٩٧ م.
- قضايا نحوية وصرفية للدكتور ناصر حسين علي، المطبعة التّعاونية، دمشق ١٩٨٩م.
- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، علق عليه محمد أبو الفضل ابراهيم، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٩٧م.

- كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هـ. ارون عالم الكتب – بيروت، من دون تاريخ.
- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل لجار الله محمود بن عمـ. ر الزمخـ. شري الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، من دون تاريخ.
- كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله القـ. سطنطيني المعروف بحاجي خليفة، إعداد أحمد شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتـ. ب العلمية، بيروت ١٩٩٣م.
- لسان العرب لمحمد بن مكرم ابن منظور، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت ١٩٩٠م.
- لمع الأدلّة في أصول النّحو لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، قدم له سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبده الراجحـ. ي دار المعرفـ. ة الجامعية الإسكندرية ١٩٩٩م.
- متن الأربعين النّووية من الأحاديث الصحيحة النّبوية، للإمام يحيى بن شرف النّووي، الطبعة الأولى، دار الصميعي، الرياض ١٩٩٨م.
- مجمع الأمثال لأحمد بن محمد بن أحمد بن ابراهيم الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت ١٩٨٧م.
- المحتسب في تبيين شواذّ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جنّي تحقيق: علي النّجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للـ. شؤون الإسـ. لامية، لجنة إحياء التّراث، القاهرة ١٣٨٦هـ..
- المختار من حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة لجلال الـ. دين عبـ. د الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، اختيار محمد محمود صـ. بح، وزارة الثقافـ. ة والإرشاد القومي من دون تاريخ

- المدارس النّحوية لشوقي ضيف، الطّبعة الرابعة، دار المعارف- القاهرة م.ن دون تاريخ.
- مدرسة البصرة النّحوية، نشأتها وتطورها، تأليف: الدكتور عبد الرحمن السيد الطّبعة الأولى، دار المعارف بمصر، من دون تاريخ.
- المدرسة النّحوية في مصر والشّام في القرنين الـ.سابع والثّـ.امن الهجـ.ريين للدكتور عبد العال سالم مكرم الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ١٩٩٠ م.
- مروج الذهب ومعادن الجوهر، تصنيف أبـ.ي الحـ.سن علـ.ي بـ.ن الحـ.سين المسعودي تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العـ.صرية، بيـ.روت ١٩٨٨م.
- المزهر في علوم اللغة لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، شرح وتعليق: محمد جاد المولى وآخرين، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٧م.
- المستدرك الثّاني على الأعلام لخير الدين الزركلي، من دون تاريخ.
- المستدرك على الصحيحين للإمام محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٥م.
- معجم البلدان لياقوت بن عبـ.د الله الحمـ.وي، الطبعـ.ة الثانيـ.ة، دار صـ.ادر بيروت١٩٩٥م.
- معجم المؤلّفين تراجم مصنّفي الكتب العربية لعمر رضا كحالـ.ة، دار إحيـ.اء التراث العربي، بيروت، من دون تاريخ.
- المعجم المفصل في شواهد النّحو الشّعرية، إعداد الدكتور إيميل يعقوب الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين عبد الله بن هـ.شام الأنـ.صاري تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغـ.اني الطّبعة الثانية دار الفكر، دمشق ١٩٦٩م

- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمـد عبـد الخـالق عضيمة عالم الكتب، بيروت، من دون تاريخ.
- مقدمة ابن خلدون عبد الرحمن المغربي، دار ابن خلدون – الإسكندرية، مـن دون تاريخ.
- المقفّى الكبير لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي، تحقيق: محمـد الـيعلاوي الطبعة الأولى دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩١م.
- ملحق كتاب الأغاني، أخبار أبي نواس الحسن بن هانئ لأبي الفـضل جمـال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، من دون تاريخ.
- الممتع في التصريف لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الرابعة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٩م.
- المنجد في اللغة والأعلام، الطبعة السادسة والثلاثون، دار المـشرق، توزيـع المكتبة الشرقية، بيروت ١٩٩٧م.
- منهج أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب (رسالة دكتوراه) للدكتور مزيد اسماعيل نعيم، كلية دار العلوم القاهرة ١٩٧٨م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان النحوي، تحقيق سـدني جليزر نيوهافن ١٩٤٧م.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار لتقي الدين أحمد بن علي المقريـزي دار صادر – بيروت، من دون تاريخ.
- موسوعة أمثال العرب، إعداد الدكتور إميل يعقوب، الطبعة الأولى، دار الجيل بيروت ١٩٩٥م.
- الموسوعة العربية العالمية، الطبعة الثانية، الناشر: مؤسسة أعمال الموسـوعة للنشر والتوزيع، الرياض ١٩٩٩م.
- الموطّأ للإمام مالك بن أنس، رواية أبي مصعب الزهري المدني، تحقيق: الدكتور عواد معروف ومحمود محمد خليل، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة ١٩٩٨م.

- النّجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة ليوسف بن تَغْري بـ.ردِي، الطبعـ.ة الأولى دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٢م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تأليف أحمـ.د بـ.ن محمـ.د المقّـ.ري التلمساني، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٦٨م.
- نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – جمع محمد بن أبي محمد الحسين الشّريف الرضي، شرحه الإمام محمد عبده، مؤسسة المعـ.ارف بيروت ١٩٩٦م.
- نوابغ الفكر العربي بقلم محمد عبد الغني حسن، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر من دون تاريخ.
- النّوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، الطبعة الثانيـ.ة دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٧م.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي، تقديم: عبد الحميـ.د عبـ.د الله الهرامة الطّبعة الأولى، منشورات كليـ.ة الـ.دعوة الإسـ.لامية، طـ.رابلس – الجماهيرية الليبية ١٩٨٩م.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لاسماعيل باشا البغدادي دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين عبد الرحمن بن أبـ.ي بكـ.ر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، الطبعة الأولـ.ى، دار الكتـ.ب العلميـ.ة بيروت ١٩٩٨م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس أحمد بن محمد ابن خلّكان، تقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت ١٩٩٨م.

# فهرس المخطوطات

- التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل لأثير الدين محمد بن يوسف أبـ.ي حيـ.ان النحوي، مخطوطة مكتبة الأسد في دمشق تحت رقم ١٤١٨٣.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين ناظر الجيش محمد بن يوسف ابن أحمد، نسخة مخطوطة معهد المخطوطات العربية في القاهرة تحت الأرقام التالية: ٢٦١ و٢٦٢ و٢٦٣.

  ونسخة دار الكتب والوثائق القومية تحت رقم ٣٤٩.

# فهرس المحتوى

**الموضوع** **الصفحة**

المقدمة ..... ٣

**الباب الأول**

**الفصل الأول**

- عصر المماليك ..... ٧
- الحياة الثّقافية في عصر المماليك ..... ١٥
- ابن مالك ..... ٢٣

**الفصل الثّاني**

- أبو حيان النّحوي ..... ٣١
- ناظر الجيش ..... ٥١

**الفصل الثّالث**

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ..... ٧١
- وصف نسخة معهد المخطوطات العربية ..... ٧٩
- وصف نسخة دار الكتب والوثائق القومية ..... ٨٤
- موضوعات تمهيد القواعد ..... ٩٥

**الباب الثّاني**

- خصائص منهج ناظر الجيش في كتابه تمهيد القواعد ..... ١٠٣

**الفصل الأول**

(مناقشاته النّحوية) ..... ١٢٩
- موقفه من ابن مالك ..... ١٢٩
- موافقة ناظر الجيش ابن مالك ..... ١٣١
- انتقاده إياه ..... ١٣٦
- موقفه من أبي حيان ..... ١٤٩
- موافقته أبا حيان ..... ١٥٠
- انتقاده إياه ..... ١٥٧

المناقشات التي عول فيها على غيره

- ناظر الجيش وسيبويه ..... ١٦٤
- ناظر الجيش وابن عصفور ..... ١٧٠
- نتائج مناقشاته ..... ١٧٦

**الفصل الثّاني**

- شواهده ..... ١٨١
- استشهاده بالآيات القرآنية ..... ١٨٣
- استشهاده بالقراءات ..... ١٩٠
- استشهاده بالأحاديث الشّريفة ..... ١٩٨
- شواهده الشّعرية ..... ٢١١
- استشهاده بكلام العرب ..... ٢٢٧

**الفصل الثّالث**

(الأصول النّحوية لديه) ..... ٢٢٣
- العلة ..... ٢٢٣

- العامل ..... ٢٤٥
- السماع ..... ٢٥٠
- القياس ..... ٢٥٦

**الفصل الرابع**

- ناظر الجيش والمدارس النّحوية ..... ٢٦٩
- ناظر الجيش ومدرسة البصرة ..... ٢٧٠
- ناظر الجيش ومدرسة الكوفة ..... ٢٧٦
- ناظر الجيش ومدرسة بغداد ..... ٢٨٨
- ناظر الجيش ومدرسة الأندلس ..... ٢٩١

نتائج البحث ..... ٢٩٥

فهرس المصادر والمراجع ..... ٣٠٢
فهرس المخطوطات ..... ٣١٥
فهرس المحتوى ..... ٣١٦